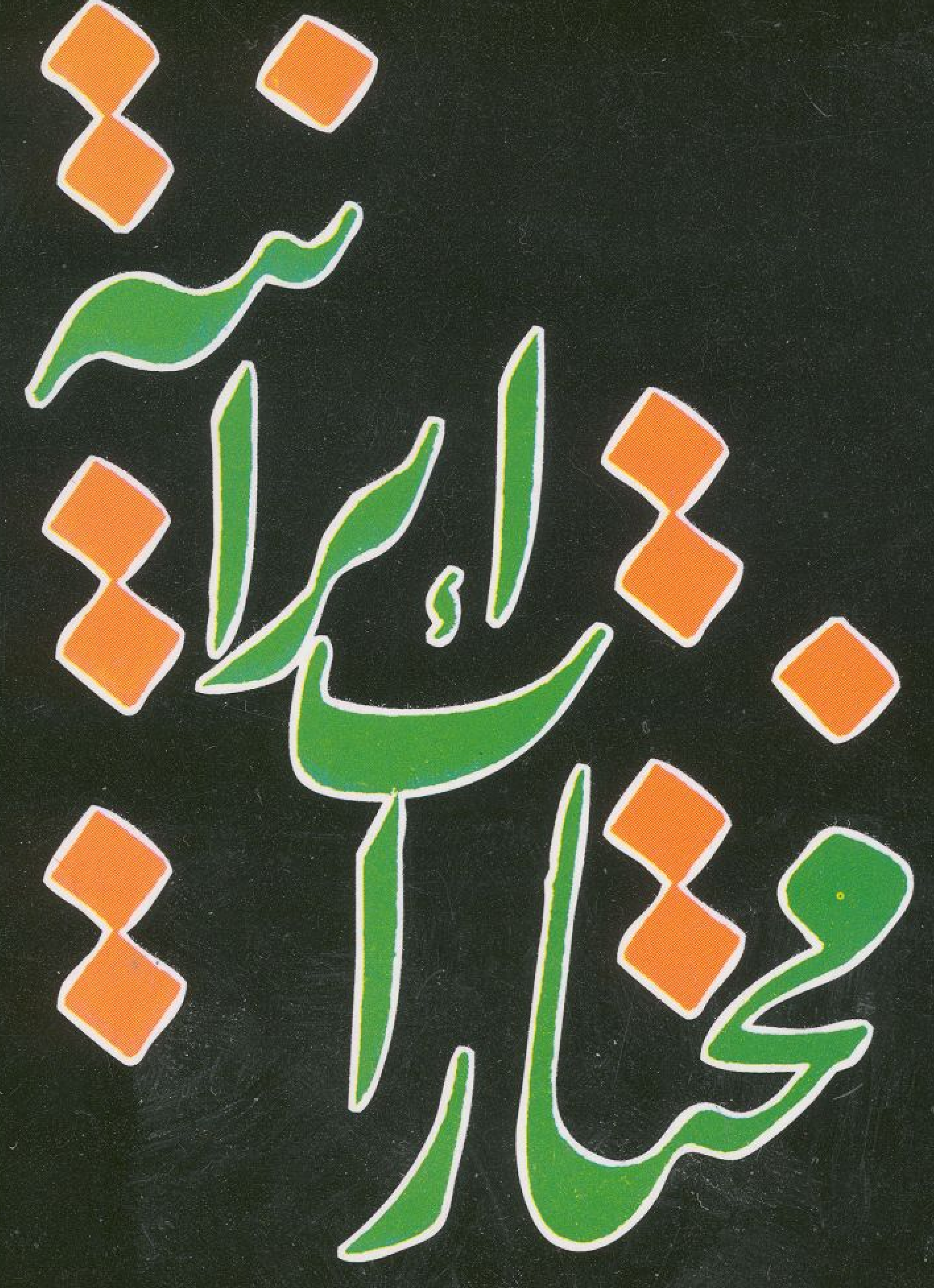


السنة السادسة
العدد ٧٣ - أغسطس ٢٠٠٦



مختارات إيرانية



- حرب لبنان وخيارات إيران الإقليمية
- خامنئي وتغيير التقسيمة السياسية
- الخليج واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي
- الحكومة الوطنية العراقية والعلاقات مع إيران
- مجلس العلاقات الخارجية... عودة المعتدلين للسياسة الخارجية
- عودة إلى سياسة اللاشرقية واللاغربية

٧٣



السنة السادسة ـ العدد ٧٣ ـ أغسطس ٢٠٠٦

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

صورة الغلاف

نجح حزب الله أن يفرض معادلات سياسية جديدة مع إسرائيل، لكن يبقى ألا تتحول هذه المعادلات إلى فرص لتطويق ما تعتبره أمريكا وإسرائيل (محور الشر) في الشرق الأوسط.

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية ت : ٥٧٨٦١٠٠/٥٧٨٦٢٠٠/٥٧٨٦٣٠٠ فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣/٥٧٨٦٠٣٧



«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس ، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر .

ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتويات

افتتاحية

حرب لبنان

وصف وزير الدفاع الإسرائيلى عمير بيريتس "حزب الله" بأنه "وحدة كوماندوز إيرانية". هذا الوصف صدر عن هذا الوزير فى أوج المأزق العسكرى الإسرائيلى على الجبهة اللبنانية، وفشل تحقيق النصر العسكرى المطلوب على "حزب الله"، الأمر الذى اضطر الحكومة الإسرائيلية إلى اتخاذ قرارين يعبران عن فداحة هذا المأزق: **القرار الأول**، اتخذ عقب مشاورات ماراثونية لمجلس الوزراء الإسرائيلى المصغر يوم الأربعاء التاسع من أغسطس، أى بعد مرور ٢٨ يوماً على الحرب التى بدأت فى الثانى عشر من يوليو ٢٠٠٦، ويقضى هذا القرار بتوسيع العمليات العسكرية فى الجنوب اللبنانى، وهو قرار وصفه المراقبون بأنه "قرار اضطرارى" فى ظل إحساس بتراجع الفرصة لتحقيق إنجاز سياسى مهم يستطيع أن يفرض نفسه على مجلس الأمن للخروج بقرار يتوافق مع الطموحات الإسرائيلية، وفى ظل إحساس متزايد بأن صورة إسرائيل ومستقبلها باتا على المحك، على ضوء الانطباع الذى خلفته المعارك البرية التى دارت حتى الآن، وخصوصاً فى بنت جبيل وكشفت أن بالوسع إلحاق الهزيمة بالجيش الإسرائيلى. أما **القرار الثانى**، وهو قرار اضطرارى أيضاً، فيقضى بإقالة اللواء أودى آدم قائد القوات الإسرائيلية فى الجبهة العسكرية مع لبنان، وتعيين اللواء موشيه كابلينسكى بدلاً منه، والسبب هو الحذر الشديد الذى سيطر على أداء اللواء أودى آدم وأدى إلى بطء تقدم القوات الإسرائيلية فى الجنوب اللبنانى.

هذا يعنى أن وصف عمير بيريتس "حزب الله" بأنه "وحدة كوماندوز إيرانية" وصف نابع عن فكر الأزمة، لكن هذا ليس صحيحاً، فالتقييم الإسرائيلى لـ"حزب الله" كان ومازال هكذا، والمعركة التى فجرتها إسرائيل مع "حزب الله" خاصة ولبنان كله بشكل عام، تحت ذريعة قيام قوات الحزب بأسر جنديين إسرائيليين عقب عملية عسكرية ناجحة أودت بحياة عدد آخر من الجنود الإسرائيليين، كانت ضمن هذا التصور أو ضمن هذا الإدراك على نحو ما كشف عمير بيريتس نفسه عقب لقاء مطول له مع كل من ديفيد وولش مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية وإليوت إبرامز مسئول دائرة الشرق الأوسط فى الخارجية الأمريكية بعد يومين فقط من بدء الحرب الإسرائيلية ضد لبنان. فعقب هذا اللقاء خرج بيريتس يقول: "حان الوقت لتوجيه الضربة القاضية إلى جميع الشركاء فى محور الشر". وفسر هذا بقوله: "على العالم الحر أن ينتهز الورطة التى وقع فيها كل من "حماس" و "حزب الله" عندما خطفا الجنود الإسرائيليين الثلاثة فى غزة وفى الشمال الإسرائيلى، وعندما أطلق الأول صواريخ "قسام" والثانى صواريخ "كاتيوشا" على البلدان الإسرائيلية". الأمر يبدو أكبر من ذلك، فالموقف من "حزب الله" ليس إسرائيلياً فقط ولكنه أمريكى أيضاً. فالولايات المتحدة بدت منذ اللحظة الأولى طرفاً مباشراً فى الحرب ضد لبنان وطرفاً مباشراً فى المواجهة مع كل من إيران وسوريا.

فإذا كانت الإدارة الأمريكية قد كلفت مندوبها فى مجلس الأمن جون بولتون بإفشال أى محاولة فى مجلس الأمن لإصدار قرار يقضى بفرض وقف فورى لإطلاق النار، فإن وزيرة الخارجية فعلت ذلك فى مؤتمر روما، لكن الأهم أنها كشفت الهدف الرئيسى من هذه الحرب وهو "ميلاد شرق أوسط جديد من مخاض هذه الحرب".

الولايات المتحدة ليست طرفاً شريكاً فقط فى هذه الحرب ولكنها الطرف الأساسى فى تدبيرها واتخاذ قرارها، وقد لعب ديك تشينى نائب الرئيس الأمريكى الدور الرئيسى فى هذه العملية. فالتقرير الذى أعده وايان ماديسن لمنظمة الحقوق المدنية والإنسانية أكد أن قرار الحرب الإسرائيلية على لبنان أعد بين مسئولين إسرائيليين وأمريكيين رفيعى المستوى وبالتحديد فى ١٧ يونيو الماضى فى لقاء تم بين بنيامين نيتنياهو نائب رئيس الوزراء الإسرائيلى وناتان شارانسكى عضو الكنيست الإسرائيلى عن حزب الليكود مع ديك تشينى نائب الرئيس الأمريكى فى مقر معهد أمريكان إنتربرايز (كولورادو).

وما يؤكد هذه المعلومة ما جاء على لسان السفير السورى فى واشنطن عماد مصطفى عن اللقاء المهم بين تشينى والبطريرك المارونى اللبنانى نصر الله صفير فى واشنطن. فقد رفض تشينى طلب صفير بالتدخل لفرض وقف سريع لإطلاق النار فى لبنان، وفوجئ صفير بتشينى يقول له، وبحدة: "إننا (أى الأمريكيين) لم نعد نثق بكم إطلاقاً. لقد اتفقنا أن نخرج لكم السوريين مقابل نزع سلاح "حزب الله"، فماذا فعلتم؟، لم تنزعوا سلاح "حزب الله" بل تركتموه يزدهر ويصبح له نواب فى البرلمان، ولذلك سندع إسرائيل تقوم بالمهمة".

إنهاء الوجود السورى فى لبنان مصلحة أمريكية، وكذلك تصفية "حزب الله"، ومن رحم الحرب الدموية ضد "حزب الله"، يسعى الأمريكيون والإسرائيليون إلى تخليق ما أسمته كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية بـ"الشرق الأوسط الجديد" الذى تريده الولايات المتحدة وتريده إسرائيل على أنقاض ما يسميانه (الولايات المتحدة وإسرائيل) "محور الشر" الذى يضم: إيران وسوريا و "حماس" و"حزب الله". لذلك كان الحرص الأمريكى- الإسرائيلى المبكر جداً على الربط بين عملية "حزب الله" و كل من إيران وسوريا، والإصرار على اتهام "حزب الله" بأنه قام بهذه العملية لصالحهما. الهجوم الشديد والمتواصل من جانب الرئيس الأمريكى جورج بوش فى كل مناسبة

وخيـــــارات إيران الإقليـــــمـــــيـــــة

تحدث فيها عن الحرب يؤكد هذا الفهم. فقد تعمد بوش أكثر من مرة إدانة كل من سوريا وإيران لدورهما فى النزاع فى لبنان واتهمهما "بتهديد الشرق الأوسط برمته".

ففى كلمته الإذاعية الأسبوعية (٢٢/٧/٢٠٠٦) قال بوش أن "سوريا هى الداعم الرئيسى لـ"حزب الله" منذ سنوات، وساعدت فى تزويده بأسلحة مصنوعة فى إيران". وعن إيران قال: "إن النظام الإيرانى أيضاً تحدى الأسرة الدولية مرات عدة بطموحاته فى امتلاك أسلحة نووية ومساعدته مجموعات إرهابية". والخلاصة فى رأيه أن أعمال إيران وسوريا "تهدد الشرق الأوسط برمته، وتعرقل تسوية الأزمة الحالية وإحلال سلام دائم فى هذه المنطقة المضطربة". هذه الاتهامات لكل من سوريا وإيران جاءت مقترنة بنقاط توضيحية خاصة بالحرب الإسرائيلية على لبنان من أهمها: أن الأزمة الحالية اندلعت "إثر عملية قامت بها مجموعة "حزب الله" الإرهابية وخطفت خلالها جنديين إسرائيليين، وأطلقت صواريخ على المدن الإسرائيلية، وأن من حق الدول ذات السيادة أن تدافع عن مواطنيها، وأن تتخذ الإجراءات الضرورية لمنع هذه الهجمات، وأن مجلس الأمن الدولى اتخذ فى عام ٢٠٠٤ قراراً ينص على نزع أسلحة الميليشيات فى لبنان (القرار ١٥٥٩)، وأن «حزب الله» تحدى المطالب العادلة للمجموعة الدولية بتمسكه بأسلحة ميليشياه فى جنوب لبنان، وهجومه على إسرائيل وتحديه الحكومة اللبنانية المنتخبة ديمقراطياً".

هذه النقاط التى تعتبر "عريضة اتهام" ضد كل من سوريا وإيران و"حزب الله" تعيد تأكيد أن الحرب لم تكن فقط على لبنان أو "حزب الله"، بل كانت أيضاً على كل من سوريا وإيران، هى محاولة للقضاء على ما أسماه عمير بيريتس بـ "كتيبة الكوماندوز الإيرانية" «المتقدمة».

هنا يجب أن نسأل: وماذا ستفعل كل من سوريا وإيران؟

القرار الذى أخذ رقم ١٧٠١ الصادر عن مجلس الأمن فجر يوم ١٢ أغسطس الجارى زاد السؤال تعقيداً، ويعطى الانطباع بأن المعارك السياسية والدبلوماسية القادمة ربما تكون أشد عنفاً وهولاً من المعارك العسكرية التى دارت بين إسرائيل و"حزب الله"، فهل تحقق الولايات المتحدة بالسياسة والدبلوماسية ما عجزت عن تحقيقه مع إسرائيل بالأسلحة المتطورة والقنابل الذكية؟

سوريا معروض عليها الآن أحد خيارين: إما أن تكون طرفاً فى التحالف الجديد للدول "المعتدلة" الذى تريده الولايات المتحدة وإسرائيل ضمن مسمى "الشرق الأوسط الجديد"، وإما أن تبقى طرفاً فى "محور الشر" مع إيران. فماذا يكون الخيار السورى؟

الموقف السورى شديد الصعوبة فهو لا يثق فى ما هو معروض عليه من الأمريكيين ومن الدول العربية الصديقة لواشنطن، ومن ثم لا يستطيع أن يجازف بقبول صفقة غير مضمونة، لكنه أيضاً يعرف الثمن الفادح لاستمرار التحالف مع إيران فى ظل وقوعه أسير "حالة ضعف شديدة" ليس فقط فى موازين القوى مع إسرائيل بل وأيضاً مع إيران، فهو لا يملك أن يكون نداً قوياً لإيران فى تحالف إقليمى، لكنه حتماً سيكون طرفاً تابعاً للقوة الإقليمية الإيرانية المتنامية.

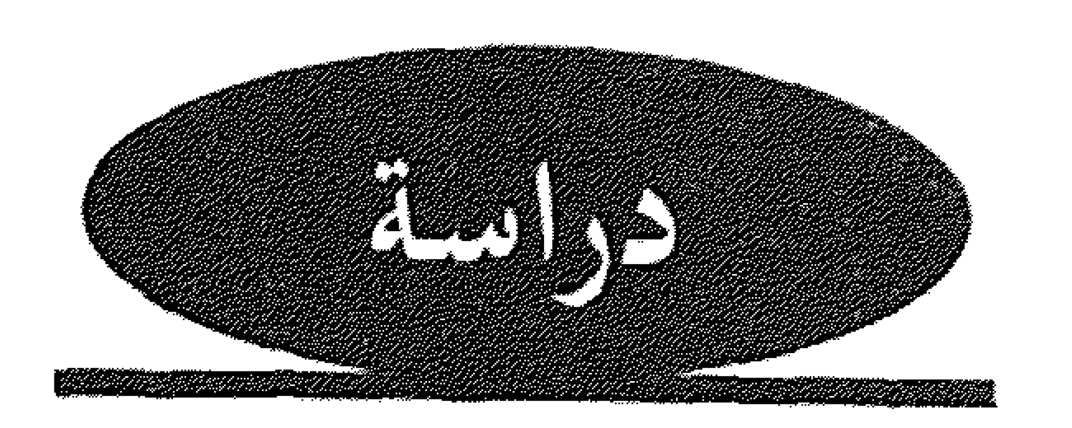
أما إيران فخياراتها شديدة الصعوبة، فهى لا تملك ترف التراجع عن المواجهة الحالية. فأى خسارة لـ"حزب الله" هى خسارة مضاعفة لإيران، لأنها سوف تكون أيضاً خسارة سورية، وفى مقدورها أن تعجل بفرض مشروع "الشرق الأوسط الجديد" القائم أساساً على قاعدة "نمط التحالفات" أى بناء تحالفات سياسية جديدة على حساب إيران تلعب فيها إسرائيل الدور الفاعل، بدلاً من قاعدة "نمط السياسات" التى فشلت فى العراق وقام على أساسها مشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذى كان يريد أن يجعل من "التحول الديمقراطى" ابتداءً من العراق أداة لتغيير الخرائط السياسية فى الشرق الأوسط.

إيران مهددة الآن بتوجه أمريكى لبناء تحالف إقليمى معادٍ لدورها المتنامى فى العراق والخليج ولبنان وفلسطين، ناهيك عن نجاحاتها حتى الآن فى مشروعها النووى، فكيف سيكون رد إيران؟

هل ستترك سوريا تتجرف بضغط الإغراء والتهديد إلى هذا "الشرق أوسط الجديد"، أم ستدافع عن العلاقة مع سوريا؟

الأسئلة كثيرة والخيارات محدودة أمام إيران بين سيناريو القفز على الأزمة بتفجير الأوضاع ضد الأمريكيين فى العراق ورفض صفقة "الحوافز" الأمريكية - الأوروبية فى برنامجها النووى، أى إلقاء القفاز فى وجه "الشرق الأوسط الجديد" بكافة أطرافه، وبين سيناريو الاحتواء للأزمة عن طريق إعطاء ضوء أخضر فى أزمة الملف النووى يشجع روسيا والصين وأوروبا لتجديد عروض الإغراءات الإقليمية للدور الإيرانى، والضغط على واشنطن للقبول بقرار من مجلس الأمن يقضى بوقف الحرب فى لبنان دون تمكن إسرائيل من اختطاف النصر السياسى على حساب "حزب الله" وتحالفات طهران.

د. محمد السعيد إدريس



الخليج واستراتيجية الأمن القومى الأمريكى

The Gulf and US National Security Strategy
Lawrence Korb, The Emirates Center for Strategic Studies and Research

■ إعداد: محمد عباس ناجى
آيات شاهر زيدان

قبل الانسحاب البريطانى من شرق السويس فى بداية السبعينيات من القرن الماضى، لم تكن قضية أمن الخليج تحظى باهتمام كاف داخل دوائر صنع القرار فى الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن أهمية هذه القضية باتت واضحة خصوصا بعد أن قامت الدول العربية المصدرة للنفط بإيقاف تصديره إلى الدول المؤيدة لإسرائيل خلال حرب ١٩٧٣، وهو تطور كان له انعكاسات مهمة على السياسات الاقتصادية الأمريكية فيما عرف آنذاك باسم "استراتيجية الخنق". وفى هذه اللحظة بالتحديد بدأت قضية أمن الخليج تدخل ضمن أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة باعتبارها الطريق الرئيسى لأمن الطاقة.

ومنذ وقت طويل، لم تنعم منطقة الخليج بفترات طويلة من الاستقرار. فخلال العقدين الأخيرين فقط، شهدت المنطقة ما لا يقل عن أربع حروب مدمرة، هى الحرب الإيرانية ـ العراقية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، والغزو العراقى لدولة الكويت فى عام ١٩٩٠، وحرب تحرير الكويت التى قادتها الولايات المتحدة فى عام ١٩٩١، والغزو ثم الاحتلال الأمريكى للعراق فى عام ٢٠٠٣، وعلاوة على ذلك، تقف منطقة الخليج اليوم على مفترق طرق، حيث تشهد تطورات عديدة تشمل التحديات الداخلية المتعلقة بالإصلاحات السياسية، وضغوط تزايد نسبة الشباب من السكان وتحديات الإرهاب، بالإضافة إلى التحديات الإقليمية مثل الإرهاب العابر للحدود وعدم الاستقرار فى العراق، والتجاذبات الدائرة حول الملف النووى الإيرانى والعوامل الخارجية الأخرى، حيث تنخرط أطراف دولية عديدة فى لعبة توازن القوى الجارية فى المنطقة. هذه الاعتبارات فى مجملها أكسبت قضية أمن الخليج أهمية وزخما خاصا.

ويبدو أن الغزو ثم الاحتلال الأمريكى للعراق قد أحدث تغييرات كبيرة بالفعل فى منطقة الخليج على ضوء وضع نهاية حقيقية لسياسة الاحتواء المزدوج التى انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية لعزل كل من العراق وإيران.

من هنا تنبع أهمية الدراسة التى كتبها الدكتور لورانس كورب الخبير بمركز التقدم الأمريكى (Center for American progress) بواشنطن دى سى، تحت عنوان الخليج واستراتيجية الأمن القومى الامريكى (The gulf and us national security strategy)، والتى نشرها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية عام ٢٠٠٥ . لأنها أولا، تبحث فى كيفية التوفيق بين الأوضاع والتطورات السياسية فى العراق مع استراتيجية الأمن القومى الجديدة التى تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية. ولأنها ثانيا، تتناول معظم الملفات الأمنية التى تمس مصالح الولايات المتحدة فى منطقة الخليج وأهمها ملف العملية السياسية فى العراق، والملف النووى الإيرانى، وقضية الإرهاب والاستقرار الداخلى فى دول مجلس التعاون الخليجى. ولأنها ثالثا، تقدم توصيات لكيفية تعامل الولايات المتحدة مع مثل هذه القضايا. ورغم ذلك لا تخلو الدراسة من ملاحظات ومآخذ عدة.

أولا: ملامح استراتيجية عامة

فى البداية تعرض الدراسة ملامح استراتيجية عامة للأمن القومى الأمريكى، حيث تعتبر أن الهدف من وضع استراتيجية الأمن القومى الامريكى هو الاستفادة من مكانة الولايات المتحدة المميزة والفريدة، لكونها القوى العظمى الوحيدة بعد انتهاء فترة الحرب الباردة، من أجل ترسيخ عقود من السلام والرخاء والحرية. لكن هذا الهدف المعلن يبدو أنه ليس هدفا ساميا كما تزعم الولايات المتحدة، فقد أصبحت الولايات المتحدة القوى العظمى الوحيدة عن طريق نشر معتقداتها الديمقراطية وجمع ثروة هائلة من خلال خلق مناخ ملائم للتنافس الاقتصادى الهائل، وبالتالى تأتى رغبتها فى نشر السلام، ليس لكونها مؤمنة بالسلام كقيمة يجب أن تنعم بها مناطق العالم المختلفة، ولكن لما للسلام من أهمية قومية فى ضبط القوى العسكرية والانفتاح على الأسواق العالمية وهى الظروف التى تجنى منها الولايات المتحدة ثروات طائلة.

وتحصر الدراسة الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج بالنسبة لاستراتيجية الأمن القومى الامريكى فى ثلاثة عوامل أساسية هى:

١ – الطاقة:

حيث تبرز الأهمية النفطية لمنطقة الخليج بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فمن أهم السمات الاستراتيجية لمنطقة الخليج هو امتلاكها لمخزون هائل من مصادر الطاقة الطبيعية، حيث تحوى نصف المخزون العالمى الثابت من النفط وثلث المخزون العالمى من الغاز الطبيعى وكل منهما تعتمد عليه المجتمعات فى اقتصاديات التصنيع، وفى إنتاج الصناعات النفطية وبأسعار ثابتة. هذه السمة تعد فى غاية الأهمية لصالح انتعاش الاقتصاد العالمى والأمريكى على وجه الخصوص، وإذا نظرنا لاستهلاك الاقتصاد الأمريكى اليومى سنجده ٢٠ مليون برميل من النفط، يتم استيراد ٢٫٨ مليون برميل نفط من منطقة الخليج، حتى إذا استطاعت الولايات المتحدة بطريقة ما أن تقلل من اعتمادها على النفط الأجنبي، فإن ثمة احتمالا غير مرغوب فيه على الإطلاق ومفاده أنه كلما كانت الصلة قوية بين انتعاش الاقتصاد الأمريكى وانتعاش الاقتصاد العالمى عامة، ستظهر بعض المخاطر التى سوف تتهدد نفط منطقة الخليج طالما أن الاقتصاديات الرئيسية مازالت معتمدة عليه، خصوصا أن كل الاتجاهات الرئيسية الملحوظة بشكل كبير نحو سرعة التصنيع فى آسيا والصين على وجه الخصوص أشارت إلى أن اقتصاديات العالم ستصبح أكثر اعتمادا على صادرات منطقة الخليج من النفط فى العشرين عام القادمة، وما سيدعم هذا الاتجاه هو تزايد أهمية الغاز الطبيعى، حيث أن منطقة الخليج تتمتع بأعلى نسبة من المخزون العالمى للغاز الطبيعى أيضا. ولا تقتصر أهمية منطقة الخليج على امتلاكها أعلى نسبة من مخزون النفط العالمى بل لأن لديها الإمكانيات والتقنيات المتطورة لإنتاجه ونقله إلى الأسواق بكفاءة. ولذلك فإن تكلفة إنتاج النفط و تسويق منتجاته أقل بكثير داخل منطقة الخليج عنها فى اى منطقة أخرى فى العالم. وثمة اكتشافات واسعة فى أماكن أخرى مثل رمال القطران الكندية ولكنها تتطلب سنوات طويلة من التطوير والاستثمار لكى تصل إلى خط الإنتاج. وفى بعض الأحيان يكون للاستثمار عائد اقتصادى يكفى لتغطية متطلبات الاستخراج. ومن هذا المنطلق نجد أن قدرات منطقة الخليج الإنتاجية جعلتها حاليا هى المنطقة الوحيدة المصدرة للنفط التى تستطيع الحفاظ على فائض الإنتاج لديها والذى يسمح لها بأن تقوم بدور المنتج المتقدم النشط والذى له القدرة على مواجهة متطلبات الأزمة.

لكن يؤخذ على هذه الدراسة أنها لم تتعرض لمصادر النفط البديلة لنفط الخليج، خصوصا أن الاعتماد على نفط الخليج وحده أمر محفوف بالمخاطر فى ظل التطورات التى تشهدها المنطقة، ومن هنا يمكن تفسير الاهتمام الأمريكى خاصة والغربى على سبيل العموم بمفهوم أمن الطاقة، الذى ارتبط لدى الدول المستهلكة بعدد من الهواجس، كانت دائما مؤثرة فى سلوك تلك الدول تجاه هذه القضية، وتتمثل هذه الهواجس فى كثرة المشاكل الأمنية فى دول الخليج؛ فكثير من الدول تعانى من مشاكل داخلية خطيرة قد تؤدى إلى اضطرابات كبيرة، وإذا تغيرت الحكومات المؤيدة للغرب فإن تلك الاضطرابات الداخلية قد تؤثر سلبا على إنتاج النفط وسياساته.

وبالإضافة إلى ذلك يمكن القول أنه لا الولايات المتحدة ولا دول الاتحاد الأوروبي معتمدة اعتمادا كليا على نفط الخليج، فنفط كندا ودول أمريكا اللاتينية(بما فيها المكسيك) يشكل ٥٠٪ مما تستورده الولايات المتحدة الأمريكية. بينما لا يشكل نفط الخليج سوى ٢٠٪ مما تستورده هذه الدولة. وتشير الأرقام إلى أن الولايات المتحدة تنتج نصف ما تستهلكه من النفط من أراضيها. بينما لا يشكل نفط الخليج سوى ١٠٪ مما تستهلكه. ومع هذا فإن نفط الخليج يلعب دورًا حاسمًا في مجال أمن الطاقة.

الوضع نفسه ينطبق على دول أوروبا الغربية؛ فهذه الدول تنتج ٤٠٪ من حاجاتها من النفط من أراضيها(في النرويج وبريطانيا) وتستورد الباقي من خارج منطقة

الخليج وخاصة من دول الاتحاد السوفييتي السابق وأفريقيا. ومن هنا يتأكد أن الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك دول الاتحاد الأوروبي لا تعتمد اعتمادا كليا على نفط الخليج بعكس الدول الآسيوية الأخرى، فهي تعتمد اعتمادا كليا على نفط هذه المنطقة. إذا تشير التقديرات إلى أن آسيا ومناطق الباسيفيك ستستورد في عام ٢٠٢٠ حوالى ٧٠٪ من احتياجاتها النفطية من منطقة الخليج(١).

٢- الملاحة والنقل:

تحظى عملية الملاحة فى الخليج بأهمية بالغة من أجل نقل إمدادات النفط، فأكثر من ٩٠٪ من صادرات الخليج النفطية و٤٠٪ من صادرات النفط العالمية تمر من خلال مضيق هرمز يوميا، حيث لا توجد بدائل بنفس الكفاءة فى شحن النفط، بالإضافة إلى أن نقل النفط عبر الأنابيب والشاحنات أمر فى غاية الصعوبة وذو تكلفة عالية. وقد أصبحت مسألة الاختناق الملاحى وتعطل المضيق الحر ذات أولوية استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، خصوصا أن دول الخليج تعد على مقربة من مثل هذا الاختناق نظرا لوقوعها بالقرب من البحر الأحمر وقناة السويس وباب المندب وهى الطرق التى تسمح بمرور الإجمالى الحر من البضائع بين البحر الأبيض المتوسط وبحار شمال آسيا، ومن ثم يعد الوصول إلى منطقة الخليج عبر مضيق هرمز من الأمور الهامة للوجود العسكرى للولايات المتحدة.

وسوف تزيد إمكانية التعرض للصدمات التى يُحدثها انقطاع الإمدادات أو تعطيل تدفقها، الأمر الذى يعزز الاهتمام بأمن الممرات والمسارات البحرية وأمن خطوط الأنابيب. وفى حال حدوث ما يمكن أن يؤخر أو يُعطل تدفق النفط والغاز من منطقة الخليج فإن الدول الآسيوية وخصوصاً الصين والهند، ستبذل كل ما فى وسعها لتأمين استمرار إمدادات الطاقة، الأمر الذى قد يقلص الاعتماد على الولايات المتحدة فى ضمان أمن هذه المسارات. ومع ارتباط الأمن والإمدادات وأسعار الطاقة مباشرة مع أمن واستقرار منطقة الخليج، فإن السنوات القادمة مرشحة لأن تشهد تكثيف المنافسة وربما تنامى دور آسيا فى منطقة الخليج.

إن الطرق الحيوية لمنطقة الخليج توفر العديد من المسالك والطرق بين القواعد الجوية الأمريكية فى تركيا ودول جنوب أوروبا ووسط وجنوب آسيا، وتمثل هذه المنافذ التى تؤدى إلى القواعد الجوية والمطارات فائدة كبيرة مثل القاعدة الجوية الأساسية فى قطر وقاعدة العديد، وسوف تظل منطقة وسط آسيا ذات أهمية بالغة فى القريب العاجل نظرا للحملات الأمريكية المستمرة ضد عناصر القاعدة وطالبان فى أفغانستان. وسوف يستمر الوجود الأمريكى والغربى فى هذه الدولة حتى الثلاث أو الخمسة أعوام القادمة على الأقل لأن الدول الصناعية قد أدركت أهمية تجنب اعتراض سبيل الولايات المتحدة وإلا ستتحول فى وجهة النظر الأمريكية إلى دولة مارقة وتصبح فجأة ملجأ للإرهابيين المعارضين للسياسة الغربية.

لكن هذه الدراسة أغفلت أن ثمة طرقا أخرى لنقل النفط غير منطقة الخليج، سوف يكون لها تأثير مهم على أمن الشرق الأوسط. فظهور كميات أكبر من نفط منطقة قزوين فى الأسواق العالمية، سوف يكون تطوراً مهماً يمكن أن يؤثر على المكانة النفطية لمنطقة الخليج. وقد نوقش بحرارة على مدى ما يقرب من عقد من الزمن المستقبل المتوقع لخط أنابيب باكو - جيهان، المصمم لإيصال نفط قزوين إلى البحر الأبيض المتوسط عبر تركيا. فمع أن خط باكو - جيهان يحظى بتأييد دبلوماسى قوى من قبل الولايات المتحدة، كانت التوقعات المؤملة من تطبيق المشروع تركز دائماً، وقبل كل شىء، على جدواه الاقتصادية على المدى الطويل من زاوية نظر المستثمرين التجاريين. وثمة متغيرات ثلاثة رئيسية قادرة على التأثير فى جدوى هذا الخط: أولها، أن المخاطر المهددة للبيئة قد تجبر تركيا على الحد من مرور حاملات النفط الخام الكبيرة جداً والفائقة الكبر عبر مضيق البوسفور مما سيؤدى إلى تضييق طريق (روسيا - البحر الأسود) أمام نقل نفط قزوين. وليس من الواضح إن كان فى وسع أنقرة أن تفرض مثل هذه القيود من دون مراجعة بنود معاهدة " Montreaux"التى تنظم المرور عبر المضيق التركى. ثانيها، من الممكن أن تتطور العلاقات الأميركية - الإيرانية بشكل جوهرى خلال العقد القادم فتتوفر من خلال ذلك إمكانية انتهاء المعارضة الأمريكية لاتخاذ نفط قزوين طريقاً يمر عبر إيران. وقد تجعل المسافات القصيرة ووجود بنية تحتية لخط الأنابيب هذا الطريق جذاباً بالمعايير التجارية، وهناك بين العاملين فى صناعة النفط الدولية من يفضل هذا الخيار، إلا أن الطريق عبر إيران سوف يعنى زيادة كبيرة جداً فى حركة مرور ناقلات النفط عبر نقاط الخليج العربى الخانقة الحرجة ومن ثم عبر مضيق هرمز. ثالثها، من المحتمل أن تعود التطلعات المستقبلية لخط باكو - جيهان إلى تدارس كميات النفط والغاز التى سيكون قادراً على نقلها من قزوين خلال فترة زمنية محددة. فمع تسارع عمليات التنقيب والاستكشاف فى عموم منطقة قزوين، ومع تصاعد تقديرات حجم الاحتياطات المثبَتة، تحسنت جدوى المشروع. وقد أخذ

جو التشاؤم الذى كان يخيم على المناقشات بشأن خط باكو - جيهان، والذى كان سمة عقد التسعينيات، فى التغير. وقد تم الاتفاق الآن على أمور رئيسية بين تركيا وأذربيجان وجورجيا واتحاد الشركات المشاركة فى المشروع. بل إن أعمال الإنشاء التمهيدية توشك أن تبدأ، وهنالك أمل كبير فى أن يصبح خط باكو - جيهان حقيقة على الأرض بحلول عام ٢٠١٠(٢).

لذا فإنه فى حالة إنشاء خط باكو - جيهان فإن دور تركيا كسوق لتوزيع الطاقة سوف يتعمق، كما سيتعزز موقع منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط فى سوق النفط العالمية. لكن الأهم من ذلك هو أن المكانة النفطية لمنطقة الخليج سوف تتأثر بالسلب.

٣- التوازن العسكرى المتعارف عليه:

إن الافتقار إلى الترتيبات الأمنية الإقليمية الفاعلة فى الخليج يبقى السمة السائدة لهذه المنطقة، كما أن غياب المنظومة الأمنية أدى إلى تقويض خطير لإجراءات بناء الثقة، الأمر الذى أدى إلى زيادة الاعتماد على القوى الخارجية، إلى جانب انخراط هذه القوى ومشاركتها المباشرة فى قضايا أمن المنطقة. إن الدور الأمريكى المتزايد فى منطقة الخليج هو أمر أملته الظروف والتطورات التى شهدتها المنطقة، ويبدو أن غياب هيكل مستقر للأمن فى المنطقة يعزز من فرص استمرار هذا الدور لفترة من الزمن(٣). ولا شك فى أن مستقبل كل من الملف العراقى وأزمة الملف النووى الإيرانى إنما يُعتبران من العناصر الرئيسية المؤثرة فى مستقبل الدور الأمريكى فى المنطقة.

ولهذا تؤكد دراسة لورانس كورب أنه ليس من الغريب أن تنفق نفقات هائلة لضمان تأمين مثل هذه المنطقة، وأن قوات الاحتلال الأمريكى المكونة من ١٣٠ ألف جندى سوف تستمر فى تنفيذ عمليات لحفظ الأمن والاستقرار قبل انسحابها من العراق، خصوصا أن قوات الأمن العراقية العاملة الآن فى حالة من التذبذب والتغير خاصة بعد أن تم حلها بواسطة سلطة التحالف فى مايو ٢٠٠٣، كما أن توقع ظهور قوة عسكرية جديدة فى العراق عندما تستكمل عملية إعادة بناء هذه القوات العسكرية فى ظل النظام العراقى الجديد ليس أمرا أكيدا على الرغم من الاهتمام الأمريكى بإعداد وتطوير هذه القوات. وتعتقد الولايات المتحدة أن العراق سيصبح دولة صديقة لجيرانه، وأن إيران هى الدولة الوحيدة القوية التى تشكل تحديا أمنيا للولايات المتحدة.

وتعانى دول الخليج الصغرى من صعوبة تحمل نفقات قوات الأمن والدفاع، مثل التعثر المالى الذى حدث نتيجة انخفاض أسعار النفط خلال عقد الثمانينات من القرن الماضى. أما فى التسعينيات فقد جاءت مشكلة الازدياد السكانى لتصعب الموقف على الرغم من أنه كان هناك تشجيع أمريكى للكويت والمملكة العربية السعودية على زيادة قدرات قواتها المسلحة بعد حرب الخليج الأولى، وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية تم تجهيزها بمعدات حربية متطورة، فقد خضعت للتقييد من خلال إجراء تدريبات غير كافية وتحكم محدود باستثناء الطيارين المحاربين، وقد حظيت الكويت بنصيب أكبر من التجهيزات والتدريب العسكرى من أجل تأسيس قوة عسكرية متوازنة ولكن يظل تعدادها السكانى القليل يشكل قيدا عليها على الرغم من أنها حققت نسب هائلة من مشتريات الأسلحة وليست هناك دولة أخرى من دول مجلس التعاون الخليجى تحظى بمثل هذا التدريب العسكرى المكثف ولذلك فإن الولايات المتحدة كانت دائما تحاول الحفاظ على وضع يمكنها من الاستعداد السريع وتعبئة جيوشها من أجل الدفاع عن دول الخليج الصغرى ضد أى اعتداء أو غزو عراقى ولكى تحافظ على مياه الخليج خالية من أى مشاحنات.

لكن هذا القول مردود عليه بأن التدخل الأمريكى فى منطقة الخليج لم يكن نتيجة للافتقار للترتيبات الأمنية بقدر ما كان سببا لها، حيث تهدف الولايات المتحدة إلى استمرار الاعتماد على الوجود العسكرى الأمريكى كمظلة لحماية أمن دول الخليج، ويعتمد النموذج الراهن لتقديم "المساعدة العسكرية الأمريكية" لدول الخليج على ما تسميه القيادة المركزية الأمريكية بـ"Tier III"، ويعنى الاستضافة الإقليمية لقوات سيتم نشرها، بجانب إبرام اتفاقات تسمح بالدخول إلى المواقع، وكذلك إنشاء بنية أساسية تتيح انتشار قوات أمريكية إضافية خلال الأزمات. منهج "Tier III" لم يكن الخيار الأفضل لدى واشنطن، لكنه طرح نتيجة لفشل الجهود الأمريكية السابقة لتطوير منهج يتضمن قدرا أقل من التدخل الفعلى المادى فى أمن الخليج. فبعد الانسحاب البريطانى من دور الضامن الخارجى لأمن الخليج فى بداية عقد السبعينيات، أكدت الولايات المتحدة على أهمية تطوير القدرات الأمنية للحلفاء الإقليميين الرئيسيين (إيران والسعودية). وقد فشلت عملية بناء المقدرات لإيران عندما أطاحت الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ بأحد أعمدة القوة الأمريكية فى الخليج، وحال فشل التطوير العسكرى فى السعودية وتشكيل قوات خليجية فعالة دون أن يحل طرف آخر محل هذه الدعامة.

وقد أدى الاتجاه نحو تنويع مقار القواعد العسكرية الأمريكية خارج السعودية وداخل دول الخليج الأصغر فى نهاية التسعينيات، إلى تعجيل انهيار الهيمنة التقليدية للسعودية داخل مجلس التعاون الخليجى، مع دفع دول

أصغر مثل قطر والإمارات للعب دور الحلفاء العسكريين الرئيسيين للولايات المتحدة فى المنطقة.

ويتوقع أن تشهد الاستراتيجية الأمريكية إزاء قضية أمن الخليج تطورا لافتا استجابة للتغيرات العميقة فى طبيعة التهديدات الدولية فى المنطقة، والتى تتزامن مع تحول الوضع الدفاعى الدولى للولايات المتحدة. وقد أشارت استراتيجية الدفاع القومى الأمريكية إلى احتمال تقليل الوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج.

ورغم أن الخليج يمثل أحد أربعة "تهديدات مستقبلية" سيظل الجيش الأمريكى يحتفظ فيها بقواعد رئيسية ودائمة (مثل القاعدة الجوية "العديد" فى قطر، ومقر الأسطول الخامس فى البحرين)، إلا أن الهيئة الأمريكية المشتركة للمخططين الاستراتيجيين أكدت أنه بنهاية العقد الجارى سوف يتم تقليل الوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج وسيحدث هذا تحت شعار "وصول دائم، انتشار عرضى" بمعنى ضمان قدرة دائمة على الدخول والوصول إلى مكان الأزمة، مع انتشار بحسب الظروف العارضة(٤).

كذلك لم تتناول الدراسة السيناريوهات الأخرى التى يمكن أن تمثل بديلا للاعتماد على المظلة الأمريكية لأمن الخليج. السيناريو الأول، يتمثل فى تدشين شراكة أمنية متعددة، وتعنى إشراك أطراف أخرى، غير الولايات المتحدة فى قضية أمن الخليج، والنموذج الأبرز لهذا التوجه يتمثل فى التعاون بين حلف الناتو ودول مجلس التعاون الخليجى الذى شهد تطورات نوعية مهمة: أولها، إجراء مباحثات ثنائية بين مسئولى الحلف وعدد من دول مجلس التعاون فى مارس ٢٠٠٥، وقد أبدت بعض دول مجلس التعاون خلال هذه المباحثات استجابة لطروحات الناتو بخصوص قضايا منطقة الشرق الأوسط. ومن المتوقع أن يعقد حوار بين مسئولى الناتو ودول مجلس التعاون خلال العام الحالى. وثانيها، انعقاد مؤتمر "تحولات الناتو والأمن فى الخليج" بدولة قطر فى أبريل ٢٠٠٤، وقد اقترح المشاركون فى المؤتمر العمل من أجل إيجاد آلية للتعاون المستقبلى بين دول الخليج الست والحلف، فى الوقت الذى أعلن فيه مسئولو الحلف عن أهمية منطقة الخليج بالنسبة للناتو. وثالثها، الدعوة إلى مبادرة جديدة للتعاون بين الناتو ودول مجلس التعاون الخليجى الست فى إطار ما أطلق عليه تحسين مستوى علاقات الناتو مع العالم العربى، هذه المبادرة مهد لها انعقاد قمة الحلف فى مدينة اسطنبول يومى ٢٨ و٢٩ يونيو ٢٠٠٤، والتى استهدفت تطوير علاقة الناتو بالمنطقة، من خلال النظر إلى الأحداث فى تلك المنطقة عن قرب، وتأثيرها على أمن الشرق الأوسط ككل، وانعكاسات ذلك على الأمن الأوروبى والأمن الدولى،

ويتضمن التوجه الجديد للحلف إسهامه بفعالية فى خمس قضايا وهى عملية السلام فى الشرق الأوسط، والعراق، وعملية الإصلاح، ومكافحة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وقد دعت القمة لإقامة علاقات شراكة بين الناتو ودول الشرق الأوسط.

لكن وفى كل الأحوال، فإن ثمة إشكاليات عدة تواجه مشاركة الناتو فى أمن الخليج: أولى هذه الإشكاليات، تتعلق بصعوبة التوفيق بين التزامات دول مجلس التعاون فى إطار الاتفاقيات الأمنية الثنائية المبرمة مع الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، والصيغ الجديدة المقترحة من جانب الناتو، فضلا عن الدفاع الخليجى المشترك فى إطار قوات درع الجزيرة. وثانيتها، تتمثل فى كيفية تعامل دول مجلس التعاون مع أطراف المنظومة الأمنية الإقليمية التى قد يقترحها الناتو مستقبلا والتى تضم إلى جانب دول المجلس عددا من الدول العربية، بالإضافة إلى تركيا وإسرائيل، وفى هذه الحالة سوف تجد دول المجلس نفسها أمام معضلة تناقض الالتزامات التى يفرضها التعاون مع الناتو والالتزامات العربية بشأن الصراع العربى - الإسرائيلى.

السيناريو الثانى، هو اتجاه دول مجلس التعاون لإيجاد دور عربى محدد فى قضية أمن الخليج يتنامى بالتعاون العسكرى الذى قد يأخذ فى البداية شكل المناورات المشتركة مع بعض الدول مثل مصر وتونس والمغرب، ثم تبادل المعلومات العسكرية وإعادة إحياء الإسهام الخليجى فى هيئة التصنيع العسكرى العربية التى صارت هيئة مصرية محضة. لكن هذا السيناريو لا يخلو بدوره من إشكاليتين تعوقان تفعيله: أولاهما، أن ثمة رفضا من جانب قوى دولية وإقليمية لأى دور عربى فى أمن الخليج، وهو ما بدا جليا فى إجهاض "إعلان دمشق" الذى طرح عام ١٩٩١، فى أعقاب انتهاء حرب الخليج الثانية، وكان يقضى بإشراك قوات عسكرية مصرية وسورية فى حماية أمن الخليج، إلا أن المشروع ووجه برفض أمريكى إيرانى مشترك. وثانيتهما، أنه لا يمكن تلمس رؤية عربية واحدة لأمن الخليج، على خلفية تشابك المصالح وتباين مدركات التهديد، والمثال الأبرز على ذلك هو الرؤيتان المصرية والسورية لأمن الخليج، فرغم أن كلتا الرؤيتين اتفقتا من الناحية الإطارية، أى فيما يتصل بالربط بين أمن الخليج والأمن القومى العربى، إلا أن التعاطى المادى لكلتا الدولتين إزاء هذه القضية ارتبط فى النهاية بالمصالح الوطنية وشبكة التفاعلات الإقليمية، فقد تبنت مصر المفهوم التنموى للأمن، أو ما بات يعرف بالمدرسة الليبرالية للأمن التى تقول بضرورة الأخذ بالأبعاد الاجتماعية والسياسية بموازاة البعد العسكرى. ولا ريب أن هذه نظرة متقدمة

بالنظر إلى طبيعة الأولويات والأجندة التى كانت مهيمنة على المنظورين الإقليمى والدولى لأمن الخليج، حيث تم اختزاله فى بعد عسكرى مبهم. وقد نبع تأكيد الرؤية المصرية على البعد العربى لأمن الخليج، من حساسية السياسة المصرية تجاه الدورين الإيرانى والتركى فى المنطقة، والتوترات الطويلة فى العلاقات المصرية - الإيرانية. أما الرؤية السورية لأمن الخليج فقد ارتكزت أساسا إلى قضية الصراع العربى - الإسرائيلى، كما أن الحساسية السورية تجاه أنقرة ودورها الافتراضى فى منطقة الخليج ارتبطت هى الأخرى بهذه القضية، خاصة فى ظل المنحى الذى أخذته العلاقات التركية - الإسرائيلية. ومن هنا عبر إعلان دمشق عن توافق مصرى - سورى على مستوى الأهداف، لكنه لم يعبر عن انسجام فى تشخيص التحديات التى يواجهها أمن الخليج. هذا فضلا عن أن الآليات المراد اعتمادها لتحقيق هذا الأمن ما لبثت وأضحت نقطة خلاف بين دول الخليج من جهة ومصر وسوريا من جهة أخرى. أما فترة ما بين انتهاء حرب الخليج الثانية والاحتلال الأمريكى للعراق فقد شهدت تطورات سياسية عدة ضيقت من هامش المناورة وحرية الحركة المتاحة أمام كل من سوريا ومصر، ومن ثم تباينت الخيارات الإقليمية والدولية لكلتا الدولتين انعكست فى النهاية فى إضعاف الموقف العربى من قضية أمن الخليج.

الإشكاليات التى تواجه السيناريوهات السابقة تكشف عن مضمون مهم مفاده أن الحاجة لتفعيل تعاون عسكرى خليجى خليجى، أصبحت أكثر من ماسة. ورغم أن هذا السيناريو لن يتحقق بسهولة على ضوء حالة التباطؤ الشديد فى تدشين أى نوع من أنواع التعاون العسكرى بين دول مجلس التعاون، إلى جانب غياب الفكر الأمنى الاستراتيجى فى دول المجلس، إلا أن ثمة اعتبارات عدة تكسب هذا السيناريو خصوصية وتفردية عند مقارنته بالسيناريوهات الثلاث السابقة التى تواجه بإشكاليات متعددة.

أهم هذه الاعتبارات يتصل بحقيقة أن الدول الصغيرة، مثل معظم دول الخليج، لا تمتلك عمقا استراتيجيا يشمل الأرض والبشر، ومن ثم فإنها تكون فى معظم الأحيان عرضة للابتزاز من جانب قوى إقليمية ودولية، حتى لو كانت هذه القوى حليفة أو تربطها علاقات بدول مجلس التعاون، والأخطر من ذلك أن عجز دول المجلس عن حماية أمنها القومى يدعوها للاستعانة بقوات أجنبية التى تفرض عليها سياسة التفريغ والإفقار المادى والقيمى، وتحدث خللا كبيرا فى العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أو بمعنى أدق علاقة الدولة بالمجتمع، نتيجة الرفض الشعبى الواسع للوجود العسكرى الأجنبى فى منطقة الخليج، كما تعد سببا مباشرا لتصاعد موجة العنف والإرهاب التى تواجـــه دول الخليج، والتى تستخدمها بعض المجموعات الراديكالية لتغيير الأوضاع فى دول مجلس التعاون وتحقيق أهدافها ومن بينها خروج القوات الأجنبية من المنطقة. هذه الاعتبارات فى مجملها تؤكد أنه حتى فى حالة تحقق أى من السيناريوهات السابقة، فإنه لا غنى عن تفعيل الدور الأمنى لمجلس التعاون الخليجى من خلال تدشين تعاون أمنى خليجى خليجى، يستطيع التعاطى بكفاءة مع مجمل التحديات التى تواجهها دول مجلس التعاون أو على الأقل يقلص من حدة تداعياتها السلبية(٥).

٤- أسلحة الدمار الشامل:

أصبح التحكم فى تكتل الأسلحة النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية بالإضافة إلى نظام القذائف بعيدة المدى والتى تشكل تهديدا فعلياً لمراكز التجمعات السكانية البعيدة على قمة القضايا الاستراتيجية التى تحظى بالأولوية لدى الولايات المتحدة منذ عدة أعوام، فوجود مثل هذا النوع من الأسلحة فى منطقة الخليج والشرق الأوسط أمر فى منتهى الخطورة ويصعب حله خصوصا مع وجود العديد من الخلافات داخل منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى الخلافات التاريخية و تعدد الأقطاب بها، فيصبح بذلك انتشار أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط أمر مقلق للغاية لأنه قد يعد بديل جديد يعوق تأثير وفاعلية الولايات المتحدة حيث تعد من العقبات التى لا مثيل لها والتى تمكن الدول المتخلفة وغير القادرة على أن تضاهى تفوق القوات الأمريكية وتصل إلى المجال الاستراتيجى وتعارض التطبيق القهرى للدبلوماسية.

وعلى الرغم من أنه قد تم القضاء على التهديد القادم من العراق أثناء حكم صدام حسين، فقد ظهرت إيران كدولة أخرى قادرة على تطوير واستخدام أسلحة الدمار الشامل والتى تهدد بها مصالح الولايات المتحدة و حلفائها، فإيران هى الدولة الثانية فى الترتيب وتأتى بعد كوريا الشمالية مباشرة والتى تحتل المركز الأول فى قائمة الدول التى تهدد المصالح الأمريكية، وعلى عكس نظام صدام حسين فى العراق فإن إيران دولة ذات استراتيجية منظمة فى حيازة أسلحة الدمار الشامل والقذائف بعيدة المدى.

وقد أثبتت إيران مقدرتها ورغبتها فى نشر الأسلحة الكيميائية خلال حرب الثمانى سنوات (الحرب العراقية - الإيرانية) ومن المفترض أن يكون لديها مخزون احتياطى لا بأس به من الأسلحة الكيميائية ونظام الأسلحة البيولوجية النشطة، والمحللون الأمريكيون ليسوا

متأكدين ما إذا كانت إيران قادرة على صناعة هذه الأسلحة بشكل يمكنها من أن تنقل بواسطة رؤوس قذائف صاروخية كما يزعموا أن هذا يطور من كفاءتهم التى قد تطورت بالفعل حيث تم بنجاح اختبار مثل هذه القذائف الصاروخية التى تستطيع الوصول إلى أهدافها فى الشرق الأوسط ,مثل صاروخ شهاب ٣ الذى يبلغ مداه ٣٠٠, ١كم ويحمل داخله العديد من القذائف قصيرة المدى والتى تهدد منطقة الخليج.

وقد أصبح الاتجاه الإيرانى نحو تطوير البرنامج النووى محط اهتمام المحللين الأمريكيين، إذا قامت إيران بالتظاهر بسلمية أبحاثها أمام مفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتى أعلنت فى ٢١ سبتمبر ٢٠٠٤ أنها تحول ٣٧ طن من اليورانيوم المخصب إلى غاز كجزء من عملية صناعة المادة المستخدمة فى تخصيب الطاقة النووية والتى تعد مادة أساسية فى التخصيب الفعلى لليورانيوم اللازم لصناعة الأسلحة النووية، ويبدو أن التطور السريع للبرنامج النووى الإيرانى لأغراض غير سلمية أصبح أكثر وضوحا وأتى ذلك فى أعقاب الاعترافات الأخيرة لعبد القدير خان أبو القنبلة النووية الباكستانية بأنه هو وعلماء من مختبره الخاص قاموا بالتعاون مع عدد من الدبلوماسيين الباكستانيين ووكالات المخابرات ببيع برامج للأسلحة النووية إلى بعض الدول بما فيها إيران، ولذلك فقد لعبوا دورا حقيقيا فى إنشاء محطات نووية فى الشرق الأوسط وهذا الأمر يصل بنا إلى سبب وحقيقة قلق الولايات المتحدة من وجود أسلحة دمار شامل فى منطقة الخليج، وإمكانية حيازة الجماعات الإرهابية لها والتى من المحتمل أن تستهدف مراكز كثافة سكانية أمريكية عن طريق وسائل غير مألوفة، ولكن المحللين الأمريكيين يستبعدون هذا الاحتمال لأن الحكومة الإيرانية على دراية كاملة بأن نقل هذه المواد المستخدمة فى صناعة الأسلحة النووية والتى يصعب الحصول عليها ووصولها إلى الجماعات الإرهابية حتى إذا كان نقلها سيتم بتسهيلات خارجية سوف يعرض هذه المواد إلى الوقوع فى أيدى مثل هذه المنظمات سواء فى حالة سرقتها أو تعثر نقلها وتبادلها فى السوق السوداء، فأى تغير أو تذبذب فى النظام قادر على أن يخلق أجواء كبيرة من القلق الاستراتيجي، فما حدث بعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر هو أن المراقبين الاستراتيجيين الأمريكيين أصبحوا يتجهون إلى الارتحال والسفر أكثر من اتجاههم للاهتمام بالرؤوس الصاروخية عندما اعتقدوا أن هناك احتمالا أكيدا فى إرسال أنظمة أسلحة الدمار الشامل للإرهابيين وتوجيه تهديدها للمواطنين الأمريكيين.

ولذا مازال من المتعين على إدارة بوش أن تسعى إلى إقناع دول الخليج بشراء أسلحة أمريكية من أجل موازنة الصعود الإيرانى. وقد قام روبرت جوزيف، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشئون الحد من التسلح والأمن الدولي، بزيارة المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعمان من أجل تسويق فكرة نشر أنظمة صواريخ دفاعية متقدمة فى المنطقة، بحيث تكون موجهة نحو إيران.

٥- الإرهاب العالمى والتطرف الدينى

تقول دراسة لورانس كورب أنه من الطبيعى أن تتصدر الحرب على الإرهاب أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، وستظل كذلك لمدة طويلة؛ لأن الإرهاب - المرتبط واقعياً بتزايد أسلحة الدمار الشامل- يمثل الآن التهديد الأعظم لأرواح الأمريكيين. ويعد القضاء عليه أولوية تقود، ليس فقط إلى التحرك العسكرى لكسر شوكة الإرهابيين الفرديين والدول الداعمة لهم، لكن تقود أيضاً إلى التعاون متعدد الأطراف لتفعيل قوة القانون.

ويدرك واضعو الاستراتيجية الأمريكية أن تمتع الولايات المتحدة بمكانة متميزة كقوة عظمى وحيدة فى العالم جعلها مستهدفة من قبل عناصر خارجية تسير وفقا لتكتك حربى غير مألوف وغير تقليدي، وقبل أحداث الحادى عشر من سبتمبر جاء إدراكهم مدعما بإدراك بعض القيادات السياسية الأخرى لمدى طبيعة خطر الإرهاب الذى يتهددهم. وقد تأكد هذا الخطر خاصة بعد الهجمات الإرهابية ومأساتها فى أحداث الحادى عشر من سبتمبر التى دفعت القيادة السياسية فى الولايات المتحدة إلى اتخاذ إجراءات صارمة مع مثل هذه الدول المارقة والتى يكمن خطرها فى الفرص التى توفرها للإرهابيين، فالإرهابيون الدوليون مثل أسامة بن لادن وأبو مصعب الزرقاوى والذين يمثلون تهديدا استراتيجيا للولايات المتحدة فى المقام الأول يستخدمون مزيجا من التقنيات الفنية العالمية والحقائق العلمية المتوفرة علانية والمصادر الأقل تقنية مثل اعتمادهم على المعرفة الثقافية والدينية والمحلية والدعم التى تقدمه لهم بعض الشبكات، وهذه العناصر لديها القدرة على التنقل والسفر والتنسيق بين نشاطاتها والحصول على المساعدات من مختلف الدول حول العالم، كما أنها تشكل تحديا استراتيجيا خاصا للولايات المتحدة وهو ما يتطلب منها أن تتأهب على نطاق واسع ,بتطبيق القوانين إلى جانب التجهيزات العسكرية والإدارية لكى تواجههم بكل قوة، ومن أهم العوامل التى أدت إلى وضع اللبنة الأولى فى التهديد الإرهابى الدولى الذى تواجهه الولايات المتحدة هو صلتها ببعض العناصر المعادية للإصلاح والتطور، كما أن إدارة بوش هى الوحيدة التى قوت هذه الصلة خاصة بعدما بررت غزوها للعراق على أنه رغبة

منها فى أن تحارب الإرهاب الدولى و تتصدى له فى منطقة الخليج لتؤكد زعمها فى أن دول الخليج تلعب دورا هاما فى تزايد خطر الإرهاب على عكس ما تؤكده التقارير من أن دول منطقة الخليج فى مقدمة الدول المتصدية للإرهاب ولكن بحكم المزج بين الأسباب الثقافية والاجتماعية والأسباب الاقتصادية وبعض العناصر المتطرفة فى المجتمعات الخليجية والذين عملوا كمنتجين ومصدرين للمجندين الإرهابيين مدعومين بالموارد المالية ومواقع التدريب وترسيخ معتقداتهم، فقد دفع كل ذلك المحللين الأمريكيين للاعتقاد بأن مثل هذا الدعم هو الذى مكن عناصر إرهابية ذات أصول خليجية من أن تقوم بهجمات الحادى عشر من سبتمبر.

ثمة عامل آخر يجد صانعو السياسة الأمريكية أنه أكثر خطورة وهو اتجاه بعض الأنظمة فى المنطقة إلى إجازة إن لم يكن دعم ونشر الأفكار المعادية للغرب، كما أكدوا أيضا على محاولات إيران رعاية الجماعات الإرهابية، خصوصا أنها تحاول تصدير الفكر الإسلامى الشيعى الثورى إلى دول الجوار. وعلى الرغم من أن إيران زعمت أنها ابتعدت عن هذه المحاولات وأنها لم تعد تقدم أى دعم للجماعات الإرهابية التى تعمل خارج المنطقة، إلا أن الأحداث الأخيرة جاءت لتتناقض مع سلوكها من هذا المنطلق. فعلى الرغم من أنها تعاونت فى التصدى لقاعدة طالبان، إلا أن هناك اشتباها فى أنها أرسلت عناصر لدعم العناصر الإرهابية و الثورية فى العراق، كما قامت بحماية عناصر القاعدة التى خططت لعدة هجمات ضد المملكة العربية السعودية.

لكن هذه الرؤية غاب عنها أن أحد أسباب تصاعد التهديدات الإرهابية ضد دول الخليج يتمثل فى الوجود العسكرى الأمريكى داخل هذه الدول التى أصبح على كاهلها جزء كبير من المسئولية فى المساعدة لإيجاد حل، خصوصا أن الولايات المتحدة ترفض أن تتعقب أثر الإرهابيين وتقضى على الإرهاب و تفنى كل مواردها المادية والتجهيزية بدون أن تجد قدرا كبيرا من المساعدة من قبل الجهات الإدارية والمخابرات فى دول الخليج.

والأمر الأكثر أهمية هنا هو أن الولايات المتحدة تحاول توجيه الرأى العام فى دول الخليج لصالحها وهو الأمر الذى سوف تكون له تداعيات سلبية خطيرة على حكومات هذه الدول ومؤسساتها الحكومية وغير الحكومية والأحزاب ووسائل الإعلام، خصوصا أن الولايات المتحدة لها مصلحة قوية فى التشجيع على نشر الأفكار الغربية والتى تتسق مع مصالحها فى المنطقة والتى ستكون بأى حال من الأحوال مناقضة لمصالح دول الخليج.

٦- التقدم السياسى والاجتماعي

فى أعقاب وقوع أحداث الحادى عشر من سبتمبر تركزت الجهود الأمريكية المبذولة على قطع دابر عناصر القاعدة الإرهابية والذين جعلوا من أفغانستان دولة مارقة بشكل واضح، فقد قام واضعو الاستراتيجية الأمريكية بإعادة تقدير الموقف والتكاليف المطلوبة التى تمكنهم من التغلب على العجز السياسى والاجتماعى الذى بدا جليا فى أحداث سبتمبر. والآن أدركت الولايات المتحدة هذه الحقيقة جيدا والمتمثلة فى الآتي:

أن عدم قدرة بعض الدول على السيطرة على شعوبها وحماية قواتها الحربية والحفاظ على أقاليمها من أن تصبح ملجأ للتنظيمات الإرهابية والإجرامية من الممكن أن يشكل تهديدا للاستقرار ومن المحتمل أن يتزايد هذا الخطر الداهم كلما ضعفت الحكومة وأصبح الموقف يفوق قدرتها.

ومن هذا المنطلق نجد أن هناك عوامل مشتركة داخل دول منطقة الخليج فعادة ينقصها الاقتصاد المتنوع ذو الاستثمار والنمو الاقتصادى القوي، كما أنها غير قادرة على جذب الاستثمار الأجنبى بغض النظر عن الاستثمار فى مجال الطاقة، وقد أصبحت فرص الاستثمار داخل الأسواق المحلية قليلة خاصة بعدما أصبح أصحاب رؤوس الأموال يفضلون استثمار أموالهم بالخارج وقيام الحكام بتوزيع دخل النفط على قطاع كبير من أفراد المجتمع بالإضافة إلى أن العديد من هذه الدول لديها نسب بطالة عالية بين تعداداتها السكانية، ويرجع هذا إلى اعتمادهم الأساسى على العمالة الأجنبية، كما أن التعليم هناك لا يتم بطرق علمية وتقنية عالية، بالإضافة إلى عدم وجود فرص وظيفية وتعليمية كافية خاصة للمرأة، وبعض حكومات هذه الدول بدأت تتخذ خطوات إيجابية نحو الاستجابة للتغير ولكن لازال التعبير السياسى فيها محصورا فى أضيق النطاقات، وباستثناء إيران فإن النمو السكانى فى منطقة الخليج يعد من أعلى معدلات النمو فى العالم والذى من المحتمل أن يحدث تغيرا ديموغرافيا مؤديا بذلك إلى هبوط متوسط عمر السكان بنسبة متزايدة.

ومن المؤكد أن مثل هذه الاتجاهات تثير عددا من المخاوف الاستراتيجية هى:

١- المشاكل الاقتصادية التى ربما تنتج عن تأخر هذه الدول فى إنتاج وتصدير الطاقة.

٢- الجمع بين الركود الاقتصادى والنمو السكانى المتزايد سوف يؤدى إلى وجود احتمالات رفع أسعار الخدمات الاجتماعية وانتشار البطالة خاصة بين الشباب بينما سيجعل ارتفاع أسعار النفط دول الخليج تنعم بحالة من الاكتفاء الذاتى فى البيئة الاقتصادية

الحالية وأى هبوط فعلى فى أسعار النفط سوف يؤدى حتما إلى حالة من التعثر الاقتصادي، مثل الانخفاض الذى حدث فى أسعار النفط فى فترة الثمانينات وما عانته المملكة العربية السعودية من التكاليف الهائلة بعد تمويلها لحرب الخليج الأولى والتى استنزفت مواردها المالية وأغرقتها فى الديون علاوة على أن نسبة البطالة العالية المصحوبة بعدم وجود منافذ حقيقية للتعبير السياسى الحر والفعال من المحتمل أن تؤدى إلى حالة من عدم الاستقرار وكذلك ظهور حركات متطرفة معادية للغرب.

ثانيا: المتغيرات الهامة: إيران والعراق

المتغيرات الأكثر أهمية فى منطقة الخليج تتركز فى وضع القوتين العظميين بها (العراق وإيران)، فكلتا الدولتين سوف تواجه العديد من التغيرات الهامة فى المستقبل القريب والنتيجة ستكون تغييرا جذريا فى الصورة الاستراتيجية للمنطقة ككل.

إن مستقبل العراق كدولة شديد الارتباط والصلة بالإجراءات التى تقوم بها الولايات المتحدة فى محاولاتها لتحويل عراق (صدام حسين) إلى دولة ديمقراطية صديقة ذات اقتصاد حر. والتفكير الآن منصب على مدى تأثير مثل هذه النتائج والسيناريوهات على مكانة ودور الولايات المتحدة فى المنطقة.

١- السيناريو الخاص بالديمقراطية

تتعلق مسألة الديمقراطية بالعراق أكثر من أى دولة شرق أوسطية أخرى. وثمة عوامل إيجابية يمكن أن يفرزها التحول الديمقراطى فى العراق، وقد أعطى بعض المؤيدين للغزو الأمريكى فى العراق بعض الأمثلة للفوائد الاستراتيجية من الإطاحة بنظام صدام حسين واستبداله بحكومة أخرى تنعم بالديمقراطية وسوق حرة، حكومة ديمقراطية ليبرالية تهدف إلى تسوية الخلافات والنزاعات العرقية ديمقراطيا بدلا من اللجوء إلى القوة، فوجود ديمقراطية فى العراق سوف يمنعها من أن تظل بمثابة تهديد لدول الخليج المجاورة لها وكذلك ستخفف مسئوليات الولايات المتحدة فى الدور الذى تقوم به من أجل الحفاظ على الأمن فى المنطقة.

وتم التوصل إلى اقتناع تام بأن مثل هذا التحول الناجح إلى حالة من الديمقراطية المطلقة وخلق سوق حرة فى أهم دول الخليج الإسلامية من الممكن أن يؤدى إلى إصلاح اجتماعى وسياسى فعال فى المنطقة كما توقع بعض المفكرين النتيجة الفعلية التى تمكن للعراق من أن يصبح دولة ناجحة ديمقراطيا وفرصة مناسبة لإنشاء سوق حرة لتظهر قوته فى منطقة الخليج والشرق الأوسط بقدرته على تسوية معظم المشاكل السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية.

لكن يؤخذ على هذه الدراسة إغفالها حقائق رئيسية(٦): الحقيقة الأولى، أن النموذج الأمريكى للإصلاح السياسى والتغيير الديمقراطى الذى تريد الولايات المتحدة تطبيقه على الدول العربية بدءًا من العراق يبدو ديمقراطيا من ناحية الشكل، لكن التدقيق فى المشروع الأمريكى فى العراق يكشف أنه مشروع إمبريالى تقسيمى يعتمد على الطائفية والفيدرالية سبيلا للهيمنة على التفاعلات الجارية داخل العراق تمهيدا لنشر هذا النموذج على بقية الدول العربية. أى أن دعوة الفيدرالية تطرح الآن فى العراق ضمن منظومة سياسية أمريكية واسعة وضعت العراق فى موضع مركزى منها هى دعوة النظام الشرق أوسطى الموسع التى بدأت بالدعوة إلى إعادة رسم وتخطيط الخرائط السياسية العربية. هناك تأكيدات أمريكية كثيرة ومهمة صدرت عن أشخاص لهم مكانتهم فى دائرة صنع قرار السياسة الخارجية الأمريكية، واعتبرت أن الحرب على العراق هى بمثابة الحرب العالمية الرابعة، كما اعتبرت أن العراق هو البداية وبعده تكون دول عربية أخرى خاصة السعودية ومصر ضمن هذا الإطار "التغييرى" الذى أخذ فى البداية دعوة التغيير الديمقراطى شعاراً، لكنه يأخذ الآن الدعوة التقسيمية شعاراً بديلا. كما تأتى الدعوة للفيدرالية فى العراق فى ظل ظروف عربية غير مواتية خصوصا فيما يتعلق بجدارة الدولة الوطنية "القطرية" العربية التى باتت توصف بـ "الدولة الفاشلة" التى عجزت عن القيام بالوظائف الأساسية للدولة الوطنية خاصة الأمن والاستقلال والتنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

الحقيقة الثانية، أن هناك عدة نماذج للديمقراطية. ليس على العملية الديمقراطية إتباع نموذج واحد؛ والحقيقة أنه لا يوجد نموذج ديمقراطى واحد لتقليده. فبدءاً من الملكيات الدستورية إلى الجمهوريات الفيدرالية وإلى الأنظمة البرلمانية من كل الألوان، يظهر التاريخ تنوع الديمقراطية. فهناك فوارق هائلة عبر العالم الإسلامى ويجب تكييف الأنظمة السياسية لكى تتلاءم مع بيئتها المحلية.

الحقيقة الثالثة، أن الانتخابات لا تصنع الديمقراطية. حيث تحاول الأنظمة الأكثر وحشية غالباً إضفاء الصفة الشرعية على حكمها من خلال انتخابات صورية. من هنا، وجب على الانتخابات لكى تعبر بصدق عن رغبات الشعب، أن تكون مندمجة مع مجتمعات توجد فيها مؤسسات مدنية قوية وناضجة وتوزيع للسلطة. تجربة البحرين تصوّر هذه النقطة: فقد جرت الانتخابات هناك

بعد أن اتخذت خطوات لإطلاق سراح السجناء السياسيين، وألغيت السلطات الاعتباطية من الدستور، وتم إصلاح القضاء والسماح لوسائل الإعلام بالعمل بصورة مستقلة. وبالمقابل، ألقت تجربة الجزائر، سنة ١٩٩١، الضوء على خطورة إجراء الانتخابات فى غياب مجتمع تعددي.

الحقيقة الرابعة، أن الديمقراطية تحتاج إلى وقت. كما أن زرع الأفكار وتطوير العملية السياسية والمؤسسات والتقاليد يحتاج إلى الوقت. فقياس العملية الديمقراطية لا يقاس بالأسابيع أو الأشهر بل بالسنين والعقود والأجيال. فكما لاحظت مؤخراً كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية: "استنادا إلى تاريخنا نحن، نعرف فى الولايات المتحدة أن علينا أن نكون صبورين ومتواضعين. فالتغيير، حتى عندما يكون المقصود منه الأحسن، كثيراً ما يكون صعباً. والتقدم كثيراً ما يكون بطيئاً". إن ديمقراطيتنا أبعد من أن تكون مثالية، وهى منفتحة دائماً للتحسين، كما دلت على ذلك التعديلات التى أدخلت على دستورنا وكذلك الخطوات التى اتخذت لمنح الأمريكيين من أصول إفريقية والنساء كامل حقوق المواطنة.

الحقيقة الخامسة، أن الديمقراطية تعتمد على شعب مطّلع ومتعلم. فالتعليم يمكن الشعب من التعرف إلى حقوقه وإلى كيفية ممارستها، حيث تستند الشعوب المتعلمة القادرة على اتخاذ قرارات إلى معلومات تساعد الديمقراطية على التجذّر. لقد حققت البلدان فى العالم الإسلامى تقدماً بارزاً فى تعزيزها القراءة والكتابة، لكنها قامت بجهود أقل فى إيجاد شعوب واسعة الاطلاع والقراءة. يلاحظ المعلقون المسلمون أن الأنظمة التعليمية لا تعدّ الطلاب للنجاح فى القرن الواحد والعشرين. يُحددَ عبد الحميد الأنصاري، عميد كلية الشريعة فى جامعة قطر، المشكلة بصورة مباشرة تماماً: "إن قسماً هاماً من خطابنا التعليمى منقطع عن العلوم الحديثة وهو قائم على نظرة ذات بعد أحادي، مما يخلق عقلية مقفلة ومنحى سهلاً باتجاه التعصّب. فهى تزرع مفاهيم خاطئة تتعلق بالنساء وبالأقليات الدينية أو الإثنية؛ وتسيطر عليها أساليب الحفظ غيباً والتكرارية." التعليم يعنى أكثر بكثير من مجردّ الذهاب إلى المدرسة. فالديمقراطيات المزدهرة تتطلب تقاليد المساءلة وليس الحفظ عن ظهر قلب.

الحقيقة السادسة، أن الوسائل الإعلامية المستقلة والمساءلة أمور ضرورية. حيث تمارس دورا حسّاسا باعتبارها عنصر أساسى فى المجتمع المدني. تكون هذه الوسائل، فى الديمقراطيات، حرة ولا تسيطر عليها الدولة. وهذا يسمح بظهور آراء وأفكار ووجهات نظر متعددة يجرى نشرها فى ساحة سوق الأفكار. إن أفضل حماية ضد الأفكار التى تنشرها وسائل الإعلام ولا يوافق عليها الناس هو نشر أكبر عدد من وجهات النظر بدلاً من إسكات الأصوات الإعلامية. على وسائل الإعلام المستقلة، فى الوقت نفسه، مسئوليات كما على الحكومات والمواطنين مسؤوليات. فعليها دعم المعايير المهنية والتشديد على تقارير تكون مستندة إلى حقائق. وعليها التثقيف وليس فقط الدعوة للقضايا.

الحقيقة السابعة، أن المرأة عنصر حيوى فى الديمقراطية. لا يمكن أن تنجح البلدان إذا حُرم نصف سكّانها من الحقوق الديمقراطية الأساسية. فالحقوق التى تتمتع بها النساء هى عامل حاسم أساسى فى الحياة النابضة لأى مجتمع. فالمجتمعات التى يحكمها الرجال والتى تلعب فيها النساء دوراً تابعاً لدور الرجال هى أيضاً مجتمعات يلعب فيها الرجال دوراً تابعاً لدور رجال آخرين، حيث يُحال مبدأ الجدارة إلى المقاعد الخلفية وتسبقه العلاقات الشخصية والمحسوبية ومحاباة الأقرباء.

الحقيقة الثامنة، أن الإصلاحات السياسية والاقتصادية تقوى بعضها البعض. يساعد تحديث الاقتصاد القائم على قوى السوق فى إدخال عناصر الديمقراطية: حكم القانون، وصنع القرار بشفافية، وحرية تبادل الأفكار. ويصح قول الشيء نفسه عن عناصر الديمقراطية التى بدورها تدعم وتسرّع النمو الاقتصادي. ولا يحتاج ذلك لأن يكون مساراً متتابعا كمثل تنمية الاقتصاد التى يتبعها التحرير السياسي. فعندما تسير الحرية السياسية والحرية الاقتصادية يداً بيد، تقوم بتقوية بعضها البعض. وتوفر الديمقراطية للشباب طريقاً للتعبير عن طموحاتهم. فالديمقراطية هامة بنفس الدرجة إذ أنها تعزز النمو الاقتصادى بحيث يمكنه توفير الأمل للشباب حين يقدم لهم قطعة من الكعكة الاقتصادية المتنامية.

الحقيقة التاسعة، أنه فى حين يمكن تشجيع الديمقراطية من الخارج، لكن الأفضل بناؤها من الداخل. فالديمقراطية عملية يدفعها بالأساس أعضاء المجتمع، أو مواطنوها. وهم فقط يمكنهم تعزيز روح وممارسة التسامح بحيث تأمن الاحترام لحقوق الأقليات والأفراد. وإذا حاولت الولايات المتحدة أو أى فريق آخر فرض المظاهر الخارجية الديمقراطية على بلد ما، فان النتيجة سوف تكون غير ديمقراطية وغير قابلة للاستدامة. إن الطريقة الوحيدة لتجذّر الديمقراطية هو تركها تنبت فى الداخل.

٢- سيناريو التقسيم

تقول الدراسة أن تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات

وفقا للطوائف العرقية والدينية الرئيسية الثلاثة الموجودة به سواء كان هذا التقسيم بالمفاوضات أو بالعنف هو احتمال حقيقي مطروح حاليا من بين التوقعات المحتملة الحدوث ,وتعمل الولايات المتحدة حاليا جاهدة على منع مثل هذا الاحتمال من أن يصبح حقيقة لما سيكون له من عواقب وخيمة، فأى تقسيم سوف يأتى مصحوبا بنزاعات إقليمية أو حتى تطهير عرقي، وقد حدث بالفعل مثل هذا النشاط فى كركوك فتأتى دولة كردية مستقلة لتكشف قدرتها فى التصدى لكل من إيران و سوريا وتركيا على وجه الخصوص وكل من هذه الدول لها تاريخ من الخلافات والنزاعات مع الأقليات الكردية فيها، والتى ربما تجعل تهديد إقامة كردستان العظمى يترسخ. وسوف توظف الولايات المتحدة مجموعة من العناصر لمساعدتها فى أن تصنع سلاما واهيا هناك.

٣- سيناريو الحرب الأهلية

وصف المراقبون الأمريكيون ثورة العنف الطائفى المتعصب وحالة الفوضى التى يعانى منها العراق بأنها تهديد خطير خاصة لما تعانى منه الدولة من انقسامات دينية وعنصرية وقبلية، كما أن توافر الاستعداد لظهور العديد من الميليشيات المستقلة سيجعل الظروف فى العراق مواتية لأن يجدد الشعب العراقى تاريخه فى الصراعات والعنف، وإذا اتسع نطاق العنف فى الانقسامات بين العرب والأكراد، والسنة والشيعة، و الانشقاقات المتعددة فى القبائل المحلية سوف تضطر الولايات المتحدة لأن تقرر إلى من ستتجه: إلى الحكومة المركزية أم إلى حزب معين.

فبجانب أن هذا سيؤدى إلى تأخير عملية إعادة البناء فالاحتمالات التى ستعقب هذا الصراع سوف تأتى غير مبشرة على الإطلاق. فلابد للولايات المتحدة أن تتصدى لمثل هذه النتائج السلبية المتوقعة الحدوث لكى لا تتأثر شعبيتها فى المنطقة وحتى لا يفقد الشعب الأمريكى مثابرته على تأييده لدعم القتال، وهو ما سيتطلب مجهودا مضاعفا من الولايات المتحدة والاتحاد الدولى لتحقيق الأمن حيث أن إنتاج الطاقة فى العراق من المحتمل أن يقل مما سيعطى الفرصة لإيران وتركيا لأن تتدخل فى المناطق التى تعانى من نقص فى الطاقة مما يعرض منطقة الخليج بالكامل لأن تمر بحالة من التخبط وعدم الاستقرار.

٤- حكم القيادات الدينية (المراجع الشيعية) وملائمة السيناريو الإيراني

تقول دراسة لورانس كورب أن الولايات المتحدة ترغب فى تجنب قيام حكومة عراقية يحكمها أحد الأحزاب المتطرفة من الأغلبية الشيعية، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة ترغب جديا فى قيام دولة إسلامية إلا أن وجود نظام حكم دينى (ثيوقراطى) يخيفها كثيرا خاصة إذا قامت تلك الحكومة بواسطة قادة ثورين مسلمين تتفق مصالحهم مع المصالح الإيرانية ويمكن أن نلاحظ أن مثل هذه الحكومة من الممكن أن تقوم بطرق ديمقراطية فأى دولة فيدرالية ضعيفة ومجزئة من الممكن أن تسمح للأغلبية الشيعية المتطرفة أن تفرض سيطرتها على نطاق واسع تتحكم فيه عن طريق صناديق الاقتراع ويأتى اشتراك الدولتين الأكثر قوة فى منطقة الخليج فى هذه المعادلة أمرا مقلقا بالنسبة للولايات المتحدة ويمكن أن يدفعها لأن تزيد نفقاتها فى احتواء وضبط الدولتين وحفظ الأمن فى منطقة الخليج.

ورغم أهمية هذه القضية، إلا أنها لم تعط الحيز الكافى من الاهتمام فى الدراسة، خصوصا فى ضوء التصورات والترتيبات المختلفة لدى كل من إيران، ورجال الدين الشيعة، وعموم الشيعة، عن الوضع فى العراق. فالشيعة العراقيون يفضلون إقامة نظام "ديمقراطي"، يتيح لهم الفرصة للوصول إلى الحكم والهيمنة على مقاليد الأمور، باعتبارهم الطائفة الدينية الأكبر -وهذا مجرد ادعاء- عدداً فى مواجهة المسلمين السنة، ولكن رؤية هؤلاء للديمقراطية كانت تعانى من قصور واضح منذ البداية، كما أنهم كانوا يتأرجحون بين الرغبة فى إقامة ديمقراطية علمانية وبين إقامة نظام إسلامي. ومن ناحية ثانية، فإن السبب الأهم لهذا الارتباك هو أن رجال الدين الشيعة يتنازعهم تياران، أحدهما يتبنى توجهاً إسلاميا "راديكاليا" والآخر يتخذ موقفاً صوفياً انعزالياً

وترغب الجماعات الإسلامية التى يقودها مقتدى الصدر فى إقامة حكومة إسلامية فى العراق على الطراز الإيراني، أما كون الحكومة المقترحة ستستند إلى ولاية الفقيه "حكم العالِم المثقف" أو تطبيق مشابه له، فهذا أمر غير واضح تماماً، ولكن هذا المنظور حاضر بقوة، ومن المتوقع أن يفرض نفسه بوضوح خلال المرحلة القادمة. والمعضلة الرئيسية التى تواجه هذا التيار فى العراق اليوم هو أنه يُقَاد من قبل زعيم صغير، هو مقتدى الصدر الذى لا يحمل أوراق اعتماد تؤهله ليكون مرجعية دينية مثل السيستاني، ولكنه يستعيض عن ذلك بما يتمتع به من شعبية كبيرة وما يحظى به من مقومات للزعامة لا تتوافر للكثيرين.

أما التيار الصوفي، الذى يدافع عن الفصل بين الدين والسياسة، فيقوده آية الله السيستاني، والذى يتحمس لإقامة "ديمقراطية" فى العراق على أسس إسلامية، ووفقاً لوجهة نظره، فإن العراق يجب أن يحكم من خلال ديمقراطية تسيطر عليها الشيعة، ويلعب خلالها "الإسلام

المعتدل" دوراً هاماً، والسيستانى يصر على ضرورة إجراء الانتخابات فى أقرب فرصة، وبطبيعة الحال، فإنه مع اقتراب موعد انعقاد هذه الانتخابات، يتزايد دور ونفوذ السيستانى باعتباره أهم مصادر الدعم والمساندة للمرشحين الإسلاميين فى هذه الانتخابات.

ولاشك أن دور إيران فى الجانب الشيعى للمعادلة السياسية العراقية هام ومحوري، وقد قامت إيران بتوفير الدعم للعديد من الحركات الشيعية المعارضة لنظام صدام حسين، وتقوم حالياً بدعم الجماعات الشيعية فى مواجهة القوات الأمريكية، كما أن إيران لها نفوذ قوى على الاقتصاد العراقى ولو بصورة غير مباشرة، ومن المتوقع أن تلعب دوراً كبيرً فى التأثير على الخريطة السياسية للعراق فى المرحلة المقبلة.

لكن العقبة الرئيسية التى تواجه إيران فى العراق تتمثل فى غياب رؤية واضحة لدى شيعة العراق بشأن طبيعة الحكومة العراقية القادمة، وهل ستكون على طراز الجمهورية "الإسلامية" فى إيران، أم سيتم إقامة ديمقراطية إسلامية فى ظل دور محدود لرجال الدين. وبصفة عامة فإن الشيعة فى العراق يتوجسون من الصراع الذى تعيشه إيران بين المحافظين والإصلاحيين، ويخشون من حدوث ذلك فى العراق. وهنا يمكن للسيستانى أن يلعب دوراً حاسما فى التأكيد على ضرورة إقامة ديمقراطية عراقية تتبنى نهجاً إسلاميا معتدلاً. وأياً ما كان الأمر، فإن إيران سوف يظل تأثيرها قائماً فى العراق، على نحو يثير قلق ومخاوف الولايات المتحدة.

وبالتأكيد، فإن إقامة ديمقراطية إسلامية فى العراق سوف تعتبره الولايات المتحدة ضربة قاصمة لحلمها الكبير بالديمقراطية فى العراق والشرق الأوسط، وسيجعل لعبة الشد والجذب فى العراق بين الولايات المتحدة وإيران تزداد حدة، وستسعى إيران لاستغلال قوتها الاقتصادية وعلاقتها بالشيعة من أجل تدعيم نفوذها بالعراق. ولا تبدو إيران، على الأقل فى الوقت الراهن، قلقة من إعلان بوش تصميمه على تنفيذ مشروعه الديمقراطى فى الشرق الأوسط، فهى تدرك أن الولايات المتحدة، بما ارتكبته من مجازر فى العراق، وما فعلته من فظائع فى سجن أبو غريب، قد زرعت بذور الكراهية لها فى العراق وفى المنطقة بأكملها وجعلت الجميع يتشكك فى مصداقية الإدارة الأمريكية وسياستها تجاه الشرق الأوسط(٧).

٥- إيران:

على عكس الوضع فى العراق، فإن الصراع الداخلى فى إيران من الممكن أن يثمر عن فوائد غير متوقعة بالنسبة للولايات المتحدة وعلى عكس الوضع فى العراق أيضا فإن الأعمال التى تقوم بها الولايات المتحدة لن تؤثر تأثيرا مباشرا على الوضع فى إيران، وفى ظل هذه الثورة الإسلامية فشلت الولايات المتحدة وواضعو الاستراتيجية الأمريكية فى التنبؤ بظهور تيارات الإصلاح فى فترة التسعينيات.

وفى الواقع فإن هناك بعض الجهود الأمريكية التى قد ساعدت بطريقة غير مباشرة فى دعم الجهود الإصلاحية فى إيران، قبل فوز محمود أحمدى نجاد بانتخابات الرئاسة وإضفاء صيغة متشددة على السياسة الإيرانية، فقد ساعد استمرار وضع معتدل وملائم ولا يحتوى على أى نوع من أنواع التهديد فى إضعاف قدرة المحافظين، وساعد الإصلاحيين فى أن يظل الحوار السياسى متركزا على نقاط الضعف الاقتصادية والاجتماعية الحالية. لكن جاء فوز الرئيس أحمدى نجاد ليحدث ردة فى العلاقات الإيرانية - الأمريكية على خلفية السياسة المتشددة التى تنتهجها إيران إزاء أزمة الملف النووى الإيرانى.

لذا فإن المزيد من الجهود الموجهة لدعم الأحزاب الإيرانية والمنظمات الأهلية من المحتمل أن لا تثمر عن أية نتائج ويرجع ذلك لعدم الثقة المتراكمة تاريخيا فى الولايات المتحدة وفى التطفل الأجنبى ككل.

٦- الخليج وإستراتيجيات الأمن القومى

إن الخصائص التى تم عرضها مسبقا جعلت منطقة الخليج منطقة هامة استراتيجيا لدى الولايات المتحدة والتى تعد بمثابة مدخل هام للأمن الاستراتيجى الأمريكى والتى ستسعى ورائها أى حكومة أمريكية وتتعقبها فى المستقبل القريب، ويقوم الآن صانعوا السياسة الأمريكية بوضع استراتيجية أمن أمريكى وتصميمها وفقا لعدد من البدائل من أجل مواجهة هذه التحديات.

وتعد الأولويات الاستراتيجية الأساسية التى أعلنتها إدارة بوش فى استراتيجية الأمن القومى لعام ٢٠٠٦ شديدة الصلة لسعيها وراء تحقيق هدفها الأساسى فى حفظ الأمن ونشر السلام وتدعيم فكرة توازن القوى ونشر الحرية وتتمثل فيما يلي:

أ - محاربة الإرهاب والمتطرفين.

ب - إقامة علاقات قوية بين الدول الكبرى.

جـ- تشجيع المجتمعات الحرة والمفتوحة على الالتزام بحقوق الإنسان وحرية الرأى.

هذه الأهداف تبدو واضحة وغير قابلة للنقاش ومن الممكن لأى حكومة أن تشارك فى تحقيق أهداف مشابهة نسبيا للأهداف الاستراتيجية الأمريكية.

وقد جاءت تفاصيل الاستراتيجية الأمريكية لإدارة بوش متشددة للغاية وذلك فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر حيث أصبح هناك رأى موحد داخل

الولايات المتحدة يرى ضرورة وضع الإرهاب العالمى فى المرتبة الأولى فى قائمة تهديدات الأمن.

إن العلاقة الوثيقة بين تنظيم القاعدة وحكومة طالبان الأفغانية أظهرت أن تشجيع الحكومة على التجاوب والقدرة على حماية دولتها من أن تكون عرضة لأى اعتداء من الضرورات الهامة للمصلحة القومية. وقد وافق أغلبية الأمريكيين على اتخاذ إجراءات وقائية أحادية الجانب والتى يمكن تبريرها فى بعض الحالات المحدودة مثل: حالات تجنب أى هجوم يقترب منهم، أو الانتقام والرد على الدول الموالية للإرهاب ,أو منع حيازة أى دولة من الدول المعادية للولايات المتحدة للأسلحة النووية. وحتى الآن تسير إدارة بوش وفقا لهذا الإجماع الأمريكى وأصبحت الآن تتبع ما أسمته باستراتيجية "الضربات الوقائية" و"السيطرة العسكرية" ,التى تشير إلى ثلاث خصائص هى:

أ - الإبقاء على القوة الأمريكية كقوة عظمى فى العالم.

ب - عدم تقيد الولايات المتحدة بأى اتفاقيات أو قوانين دولية عند اتخاذها أى إجراءات وقائية ضد الإرهابيين وكل من يدعمهم من الطغاة الذين يحاولون حيازة أسلحة الدمار الشامل.

جـ _العمل على نشر الديمقراطية والانفتاح العالمي.

وقد زعمت إدارة بوش وجود ارتباط وثيق بين تلك العناصر الثلاثة والتى ستؤدى إلى إعاقة الجهود الأمريكية المبذولة من أجل تحويل الدول التى تعتبرها الولايات المتحدة دول إرهابية مارقة ومحورا للشر إلى دولا ديمقراطية حرة.

لذا فإن بقاء السيطرة العسكرية الأمريكية يعد مطلبا أساسيا لاستراتيجية الضربات الاستباقية والتى تتم بدون دعم من التحالفات القائمة بالفعل.

وعلى صعيد آخر جاءت التبريرات الأمريكية لخروج القوات العسكرية من دائرة التقيد بالقوانين الدولية معللة بأن الدول الأخرى تدرك جيدا أن القوى الأمريكية هى القوة العظمى الوحيدة التى تعمل على نشر الديمقراطية وتحقيق أهدافها. وسوف يسمح هذا الإدراك للدول الصديقة أن تتقبل تفرد الولايات المتحدة ببعض المسئوليات وحصولها على امتيازات فى حرية التصرف واتخاذ أية إجراءات سياسية على الصعيد العالمى وفقا لمكانتها كقوة عظمى وحيدة راعية للديمقراطية الحديثة.

وليس مصادفة أن تقوم إدارة بوش والسياسة الأمريكية بانتهاج استراتيجية الضربات الاستباقية ليتم تجريبها على الساحة الخليجية ,فهى بالفعل نية مسبقة لديهم ورؤية خاصة كتحدى استراتيجى تراهن به فى منطقة الخليج، ومن هذا المنطلق فشلت الحلول والإجراءات التى اتخذتها الولايات المتحدة لحفظ الاستقرار والأمن فى المنطقة، وما هو مؤكد أن الدول غير الديمقراطية تتسبب فعليا فى زيادة نفقات الإجراءات الأمنية الأمريكية من أجل تجفيف منابع الإرهاب التى تدعمه تلك الدول كما تدعم التطرف الديني، وترى الولايات المتحدة أنها غير قادرة على تأمين مصادر الطاقة فى منطقة الخليج فى ظل اتجاه دول محور الشر مثل إيران إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل التى تخشى الولايات المتحدة من أن تصل إلى أيدى الإرهابيين وتعمل على تشجيع الحركات الدينية المتطرفة كما تخشى أيضا أن يهدد هذا التطور تحالفاتها ومصالحها.

والحل الأمثل لضمان الاستقرار وتأمين مصادر الطاقة هو تحويل حكومات الدول المستبدة إلى حكومات ديمقراطية مع التأكيد على تفوق القوة العسكرية للولايات المتحدة وممارسة ضغط على دول المنطقة من أجل التحرك نحو وجود حكومى ديمقراطى متجاوب.

وجاءت تصريحات ريول مارك جريشت أحد مسئولى جهاز المخابرات المركزية الأمريكية بأن الدروس الأولى المستفادة من أحداث الحادى عشر من سبتمبر والتى أدركها الرئيس الأمريكى جورج بوش جيدا هى أن الدعم والمساعدة السابقة لمثل هذه الحكومات فى الشرق الأوسط كان عاملا أساسيا فى تمكين عناصر القاعدة من الاستمرار فى قتالها المستميت ,ومن ثم اعتبروا أن نشر الديمقراطية هو الطريق المثلى للقضاء على مثل هذه المعتقدات الدينية والتى قد تحولت لإجراءات سياسية ,ومن الممكن أن تعارض بعض الدول والمنظمات الدولية فكرة الإجراءات الوقائية الحربية (مبدأ الضربات الاستباقية) وهى الدول التى لا ترتبط مصالحها بالمصالح الأمريكية بشكل كبير ولذلك يأتى إسهامها فى حفظ الأمن فى منطقة الخليج إسهاما محدودا.

علاوة على ذلك، يرى بوش أنه إذا كانت هناك بعض التحالفات الآن تعارض استخدام القوى الأمريكية, فسوف يستطيعوا لاحقا تقدير المجهودات الأمريكية المبذولة من أجل تغيير المنطقة على المدى البعيد. وإذا تمكنت الولايات المتحدة من تتبع هذا الخيار الاستراتيجى فسوف تتمكن من اتخاذ خطوات إيجابية إيذاء خطتنا لتحقيق ديمقراطية فعالة فى منطقة الخليج، وأصبح استثمار جميع الموارد اللازمة أمرا ضروريا خاصة منذ أن تزايدت المخاطر فى العراق.

ولو تم افتراض نجاح عملية إعادة بناء العراق سوف يصبح هذا بمثابة نجاح للولايات المتحدة فى بناء دولة ديمقراطية عراقية يمكنها من تشجيع الدول الأخرى فى المنطقة على التحرك نحو الإصلاح. ويأتى فى مقدمة

هذه الدول إيران والمملكة العربية السعودية يليهم فى المرتبة الثانية مصر وسوريا.
وفى إيران سوف تقوم الولايات المتحدة بفرض عقوبات على الحكومة الإيرانية لعزل النظام مع محاولة منها لكسب حلفاء جدد أكثر تأييدا لوجهات النظر الأمريكية.
وقد تبنت الولايات المتحدة سياسة الهجمات الدفاعية فى إيران تصديا لدعم إيران المقدم للإرهاب العالمى وتطويرها لبرنامج الأسلحة النووية وفى الوقت ذاته أقدمت الولايات المتحدة على تقديم الدعم اللازم للمعارضة الإيرانية والجماعات الأهلية الإيرانية والذى سيصل فى شكل مساعدات خفية من أجل تحقيق الإصلاح اللازم والإطاحة بالحكومة الحالية.

هذا ومن المحتمل الآن عدم تمكن إدارة بوش من نهج مثل هذا الخيار الاستراتيجى بقوة كما كان الحال فى الماضى، فمن الملاحظ ظهور تأييد لوجهات النظر المعارضة لهذه الاستراتيجية من بعض المتخصصين فى شئون الدولة والمجال العسكرى مؤكدين أن تغيير الحكومتين الأفغانية والعراقية لم يلقى تأييدا واستحسانا بل هجوم ورفض شديد لسياسة الضربات الاستباقية والتى من المتوقع أن تزيد من فاعلية الآراء المعارضة وتصبح أكثر تأثيرا، وقد بدأت الإدارة فى الابتعاد عن اتباع مثل هذه السياسة بالفعل، حيث من الواضح أن المؤيدين لهذه الاستراتيجية شديدو المبالغة فى تقدير قدرة الولايات المتحدة على إسقاط الدول المارقة والعدوانية و إحلال الديمقراطية بها دون مساعدات من حلفاءها، ونتيجة لذلك بدأت الإدارة الأمريكية فى إظهار رغبتها فى الخضوع للقوانين الدولية والتحالفات، وقد أصبحت أقل عدوانية فى تطبيق الإصلاحات الديمقراطية.
وتتطرق الدراسة فى هذا السياق لاثنين من البدائل الهامة لاستراتيجية السيطرة والضربات الاستباقية والتى سوف تتبعها وتطبقها الحكومة الإدارة الحالية أو المستقبلية:

أ- استراتيجية الاستقرار والردع

يعد هذا الخيار نظرة استراتيجية مستقبلية و التى طالما تم تأييدها من قبل صف عريض من واضعى السياسة الأمريكية الأجنبية، ولكن الآن تحتاج إلى بعض التعديلات الثانوية اللازمة لمواجهة التهديد الإرهابى الحالى وسيتم تجريب خيار الاستقرار والردع من أجل دعم ورعاية مصالح الأمن القومى مع التأكيد على الاستخدام الرشيد للديمقراطية وإقامة تحالفات حول المصالح المشتركة والخطوط الواضحة والموثوق فيها بالنسبة لاستخدام القوة.
ورغم إدراك الولايات المتحدة لأهمية نشر الديمقراطية والأسواق الحرة وكذلك حماية الدول من أن تصبح معرضة للفشل ،فقد عادت لتؤكد على أن تحقيق الديمقراطية لا يمكن أن يأتى كأولوية أولى من قائمة أولويات الأمن القومى ولابد من أن يوضع فى نهاية هذه القائمة طالما أنها تتعارض مع الأولويات الأمنية التقليدية الأخرى.
هذه النظرة الاستراتيجية المستقبلية تهدف إلى استخدام الإجراءات الوقائية العسكرية من أجل الدفاع عن النفس لأنها بالطبع هامة وضرورية لتحقيق ردع قوى ولكن قد تكون أسلوب خاطئ يمكن أن يؤدى إلى اعتباره طريقة مثلى وإجراء قابل للتكرار، وفى هذه الحالة لا يطلق عليه صراع عسكرى وقائى ولكنه سياسة تهدف إلى نشر الديمقراطية بطريقة مقبولة مميزة، وهو ما يراه البعض وسيلة ناجحة وصائبة لرعاية مصالح الأمن القومى الأمريكى عن طريق الهيمنة العسكرية، وسوف تثير الجهود المبذولة من أجل نهج سياسة الهيمنة العسكرية حالة من العداء وعدم الارتياح من قبل الدول الصديقة والمعادية. وبالنسبة لمنطقة الخليج تتفق السياسات الأمنية السابقة على ما قبل الغزو العراقى مع وجهة النظر هذه، وتتعارض مع الاتجاه السياسى الذى تبنته إدارة بوش منذ أن أصبح الأمر أكثر تعقيدا وصعوبة فى احتلالها للعراق فهى تدعى تأمين مصادر الطاقة واستقرار المنطقة ومحاربة الإرهابيين كأولويات أساسية.

وأى إدارة تنهج هذا الاتجاه الاستراتيجى سوف تتمكن من إقامة حكومة عراقية موحدة بدون أى عداءات مع جيرانها فى منطقة الخليج أو مع الولايات المتحدة، ويهدف هذا الاتجاه إلى تقليل أعداد القوات الأمريكية المرابطة فى العراق بقدر الإمكان ولكن بدون أخطار تهدد استقرار المنطقة. والطريقة المثلى لتحقيق هذا تتمثل فى عودة السيادة العراقية الكاملة والاستقلال التام الذى يمكنها من التحكم فى شئونها السياسية والاقتصادية والعسكرية.
ومن الممكن أن تحصل الحكومة الجديدة على أية مساعدات عن طريق حوارها الدائم وتأكيدها على أن النظام العراقى الجديد لا يتخلله أى رغبة فى الرجوع لطموحات العراق فى السيطرة الإقليمية عن طريق إبرام اتفاقات سريعة تحد من تطوير أسلحة الدمار الشامل.
وبالنسبة لإيران فسوف تستخدم الولايات المتحدة كل وسائل الترهيب والردع الممكنة، كما أنها تتوخى الحذر فى التصدى لمحاولات إيران فى استيراد تقنيات أسلحة الدمار الشامل والأسلحة المحظور استخدامها عالميا،

ومن الممكن أيضا أن تقوم بإعادة تقييم فاعلية نظام العقوبات الاقتصادية، كما أنها تبيت النية فى اتخاذ إجراءات عسكرية مباغتة وعنيفة إذا أصبح لديها أى دليل واضح يؤكد معاداة المصالح الأمريكية عن طريق دعم الإرهاب وامتلاك الأسلحة النووية.

ويرى المسئولون الغربيون ضرورة أن تقدم الحوافز المشجعة لإيران بشكل يساعد على القيام بإصلاحات داخلية والتخلى عن الطموحات النووية.

هذا المنظور الاستراتيجى سيضمن وجود حكومة إيرانية تبقى على علاقات حميمة وحوار متبادل مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج الصغرى فى القضايا التى تتعلق بشئون الدفاع ومصادر الطاقة، فى الوقت نفسه التى ستظل محافظة على موقفها تجاه التصدى للإرهاب والتطرف الدينى والقوة المعادية للسياسة الأمريكية، كما أنها سوف تنشر الفكر السياسى المتحرر ,مع حرصها على تهدئة مخاوف السلطات الحالية تجاه كيفية مواجهتهم للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الدائمة وبذلك ستضمن الولايات المتحدة وجودا فعليا و دورا هاما فى منطقة الخليج وستشعر من داخلها بالثقة فى أن هذا الدور الذى تلعبه فى تأمين مثل هذه المنطقة الاستراتيجية الخطيرة لا يمكن لأى دولة أخرى القيام به فى المستقبل.

وهناك العديد من الدلالات على أن الإدارة الأمريكية الحالية قد بدأت بالفعل فى التحرك تجاه منظور استراتيجى تقليدى لمواجهة الصعوبات الخاصة باستقرار العراق، فقد أبعدت السلطة عن المؤيدين للتصورات النظرية فى البنتاجون والذين يؤيدون فكرة إحداث تغيير فى منطقة الشرق الأوسط، وفريق عمل مجلس الأمن القومى ومكتب نائب الرئيس وكل العاملين فى قطاع الدولة للشئون الخارجية، وظاهريا فقد تضاءلت التوقعات الخاصة بإقامة دولة عراقية ديمقراطية و إعادة بناءها من جديد، كما أبدت الولايات المتحدة رغبتها فى التحدث مع كل من إيران وكوريا الشمالية ودول محور الشر الأخرى وتوقفت ظاهريا عن ضرورة قيامها بشن ضربات استباقية واتخاذ إجراءات عسكرية وقائية.

إن الولايات المتحدة تدرك جيدا أن المزيد من المساعدات الأمنية والدولية سيزيد من دعم موقف استقرار العراق، وأعلنت الولايات المتحدة مجددا رغبتها فى التعاون مع المجتمع الدولى فى عدد من القضايا المتعلقة بعمليات إعادة البناء ,ومن الملاحظ أنه عندما قامت الولايات المتحدة بسحب دعمها لأحمد الجلبى رئيس المؤتمر الوطنى العراقى ووضعت الاختيار فى أيدى مبعوث الأمم المتحدة (الأخضر الإبراهيمى)، ألقت الضوء على إغفال الحكومة الأمريكية وتجاهلها لدور القوانين الدولية فى مثل هذه المشاكل الأمنية، وعلى الرغم من أنه ليس من المحتمل اتخاذ الحكومة الحالية خطوات أكثر إيجابية نحو إيجاد استراتيجية أمنية تسير وفقا للقوانين الدولية فإن إمكانية إحداث أى تغيير فى الحكومة أمر يستحق التفكير فى ماهية هذه الاستراتيجية وكيف ستبدو !!!.

ب- استراتيجية التعاون الدولى والمشاركة

تؤكد هذه الاستراتيجية مدى التأثير الفعال للولايات المتحدة على الساحة السياسية ونظرا لأهميتها الاقتصادية والثقافية والدبلوماسية، فإن هذه الاستراتيجية تؤكد قدرتها على استخدام مثل هذه القوى قبل التفكير فى اللجوء إلى الخيارات العسكرية، وتماشيا مع وجهة النظر هذه فإن تفوق الولايات المتحدة عسكريا عمل على إعطاءها قدرة عالمية ومنحها شرعية استخدام التلويح بهذا التفوق العسكرى وأن تتعدى وتتحدى الأعراف الدولية والقانون الدولى بل أصبح لها القدرة على المبادرة والتصرف منفردة دون الحاجة للآخرين.

كما تؤكد هذه الاستراتيجية أهمية نشر الديمقراطية وحرية الاقتصاد والأسواق ليعم السلام مما يتطلب التحرر من القوانين القديمة والإجراءات الروتينية، وكذا المشاركة فى اتفاقيات دولية يتم التسيق والتعاون فيما بينها تحت مظلة الأمم المتحدة (UN)، وحلف شمال الأطلنطى (Nato)، ومنظمة التجارة العالمية (wto) والبنك الدولى.

ولذلك يتعارض منح الولايات المتحدة قدر كبير من الحرية فى استخدام نفوذها وسيطرتها فى إطار النظام المتطور للقوانين والأعراف الدولية مع الإجراءات الوقائية والتى لا تتفق فى غالب الآمر مع القانون الدولى حيث أنها تأتى فى غير محلها و تثير بعض المشاكل لكونها مقيدة بالقوانين والاتفاقيات الدولية.

وقد تحتاج الولايات المتحدة أحيانا إلى اتخاذ مثل هذه الإجراءات الوقائية فى بعض النطاقات المحدودة ولكن ثمة العديد من القيود خاصة إذا اتخذت هذه الإجراءات بدون موافقة الحلفاء وخرقا للشرعية الدولية.

فإذا تخلت الولايات المتحدة عن مبدأ الضربات الاستباقية واللجوء للقوة العسكرية دائما وسعت وراء مصالحها عن طريق التعاون الدولى الجاد والبناء، فسوف يقل هذا من إنفاقها العسكرى لاستمرار الهيمنة العسكرية الأمريكية!، فتبنيها لهذه الاستراتيجية الاستباقية باستخدام القوة يظهر نيتها الواضحة فى استمرار الغزو واللجوء للقوة العسكرية، وهذا الأمر يجعل الدول المؤيدة لها تنفر منها، كما يستفز الدول المعادية لها ويجعل مهمة الدبلوماسيين الأمريكيين أكثر تعقيدا وصعوبة. لذا يوصى بانتهاج سياسة التعاون لتوفير

النفقات التى تنفقها الولايات المتحدة على ميزانية الدفاع للتصدى للهجمات الإرهابية لتنفقها على تنفيذ المطالب اللازمة للتعاون ودعم المجهودات المشتركة لأجهزة المخابرات من أجل نشر الديمقراطية وتطوير القوانين الاجتماعية والاقتصادية فى مناطق الأزمات والتوترات.

وفى الخليج ستتطلب هذه الاستراتيجية إحضار قوات وهيئات دولية إلى العراق فى أسرع وقت ممكن لتشارك فى عملية إعادة البناء وتحجم من المشاركة الأمريكية فى عمليات حفظ الأمن هناك وسوف تقع المشاركة الأجنبية فى حفظ الأمن بالعراق على عاتق منظمة الأمم المتحدة وحلف الناتو من أجل تنفيذ مهمة السلام.

وفى إيران يتعين على الولايات المتحدة إعادة النظر فى سياسة العقوبات الأحادية والعمل مع الاتحاد الأوروبى وبعض الدول الأخرى المهتمة بالأمر من أجل تشكيل جبهة موحدة لمنع انتشار السلاح النووي.

وتؤيد هذه الاستراتيجية الاتفاقيات متعددة الجوانب من أجل تأمين مصادر الطاقة، على سبيل المثال الإسراع بتحويل مجلس التعاون الخليجى إلى شراكة أمنية إقليمية فعالة مع مراعاة إعطاء العراق عضوية فى هذه الشراكة، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبى واليابان والتى تستطيع المشاركة بالدعم اللوجستى والتقنى لحفظ الأمن فى منطقة الخليج، وسوف يأخذ الوجود الأمريكى فى المنطقة الطابع السياسى والاقتصادى والعمل مع المنظمات الأهلية وغير الحكومية من أجل نشر الإصلاح السياسى والاقتصادى والذى لا بد أن يدعم مبدئيا من خلال زيادة المساعدات المالية ثم وضع ترتيبات أمنية جديدة وتطوير المساعدات اللازمة لإنشاء أنظمة إقليمية قادرة على التطوير الدائم فيما يتعلق بالسياسات الحكومية وحقوق الإنسان.

وأخيرا فان الولايات المتحدة ستضاعف مجهوداتها لنشر المفاهيم الإصلاحية والديمقراطية عن طريق انشغالها الدائم والنشط بعملية السلام (الفلسطينى - الإسرائيلى) على الرغم من أن صنع سلام بين الدول العربية وإسرائيل غير كاف لحل الخلافات الجذرية والعميقة فى الشرق الأوسط وهو الأمر اللازم تحقيقه من أجل نشر السلام. مما يترتب عليه عودة القوات الأمريكية إلى بلادها بعيدا عن المشاركة والتدخل الخارجى كما حدث فى حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران.

إن ما ينبغى قوله فى هذا السياق، وهو ما لم تركز عليه الدراسة أيضا، هو أن تقوية نظم منع انتشار الأسلحة النووية فى ضوء الدروس المستفادة من البرنامجين الليبى والإيرانى ليس بالمهمة السهلة. فبعض الدول غير النووية غاضبة بسبب فشل الدول النووية فى القيام بمسئولياتها حسب معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والتى تتمثل فى العمل أجل تقليل والقضاء على الأسلحة النووية كما يبدو جليا من خلال وجود أعداد كبيرة من الرؤوس النووية بعد خمسة عشر عاما من نهاية الحرب الباردة. وينبغى على الإدارة الأمريكية أن تؤكد على أن التوصل إلى اتفاق حول سبل تقوية نظم منع الانتشار النووى هو أحد أهم أهداف الولايات المتحدة، وأنها على استعداد لدفع الثمن من أجل تحقيقه. وقد يعنى ذلك إحياء القرار الخاص بالتصديق على الاتفاقية الخاصة بحظر النشاط النووى وكذلك العمل على تحجيم الأسطولين النووين الأمريكى والروسي.

ويمكن للولايات المتحدة أن تعمل مع حلفائها وشركائها من أجل تطوير قواعد جديدة للدول المحايدة والتى يمكن أن تطبق على كل الدول. هذه القواعد يجب أن تستهدف الدول ذات الإشكاليات مثل إيران. لكن أيضا لابد من أن يتم تطبيقها عبر أدوات دولية عوضا عن أن تكون موجهة إلى دولة بعينها. هذه القواعد والمبادئ لابد أن تشمل التالي(٨):

× إن قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠ الصادر فى أبريل ٢٠٠٤ يطالب الدول الأعضاء بإقامة وتفعيل التشريعات الخاصة بحماية المواد النووية وتقوية سبل التحكم فى الصادرات النووية وتجريم التجارة فيها. وقد تم تبنى هذه المقرارت فى الجزء السابع والذى يقدم الضمانات الكفيلة للانصياع لهذه الأحكام. ويحدد هذا القرار الأسس التى يمكن من خلالها توسيع وتعميق مبادرة "تأمين الانتشار النووي" لتصبح نظاما دوليا لتحريم الأنشطة النووية ولتطوير نظام لتتبع الشركات والأفراد المسئولين عن عمليات انتشار السلاح النووى والتى كشفت عنها تحقيقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفى هذا الإطار، ينبغى على الولايات المتحدة فرض ضغوط على باكستان لكى تقدم تقريرا شاملا ومفصلا عن أنشطة العالم الباكستانى عبد القدير خان.

× على الإدارة الأمريكية أن تستخدم كل المقترحات المفيدة - بما فى ذلك ما تقدمت به فرنسا حول الخطوات التى يجب على مجلس الأمن أن يتخذها من أجل تفعيل معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. ومن بين الأفكار المطروحة أيضا تحميل أية دولة مسئولية مخالفتها معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية حتى إذا ما انسحبت منها. كما يمكن أيضا لمجلس الأمن أن يعلن أن أية دولة تنسحب من الاتفاقية عليها أن تتنازل عن كل الميزات التى حصلت عليها باعتبارها من الموقعين على المعاهدة. وهو ما يعنى أن الدولة المنسحبة من المعاهدة عليها تفكيك وإغلاق أو إعادة كل الأجهزة ومواد

التكنولوجيا النووية التى حصلت عليها بناء على توقيعها على المعاهدة. كما أنه ينبغى على الإدارة الأمريكية الدفع باتجاه تبنى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لقرار يوقف التعامل مع أية دولة تخالف شروط معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية أو تفشل الوكالة فى تقديم ما يكفى من الأدلة على الطبيعة السلمية لبرنامجها النووي. وعلى المجتمع الدولى أن يمارس المزيد من وسائل التحكم فى عمليات تخصيب اليورانيوم وفصل البلاتينيوم، كما طالب بذلك رئيس الوكالة والرئيس جورج بوش أيضا.

× على الإدارة الأمريكية العمل على التأكد من وجود تمويل كاف لبرنامج التعاون لتقليص المخاطر والخاص بزيادة تأمين كل المواقع (مثل المعامل والمواقع النووية والمنشآت النووية) التى يوجد بها مواد نووية فى الاتحاد السوفيتى السابق أو غيره والتى من الممكن أن تتحول إذا ما وصلت لأيدى الإرهابيين إلى سلاح نووى أو قنبلة قذرة. ومن أجل إجهاض الخطر المحدق بنا، فإن التقدم السريع فى هذا المجال يحتاج إلى ريادة رئاسية وميزانية كبيرة ومشاركة أكبر عدد ممكن من الدول. إن المشاركة الدولية ضد انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل والتى بدأت منذ عام ٢٠٠٢ لابد أن تتخطى دول مجموعة الدول الثمانية الصناعية. لذلك، ينبغى على الولايات المتحدة أن تقدم مبلغ العشرة مليارات دولار التى وعدت بتقديمها فى هذا الشأن والتى وعدت الدول الصناعية الاخرى بأن تقدم مثلها.

× على الرغم من أن حكومات دول الشرق الأوسط وعدت بتأييد إقامة منطقة خالية من السلاح النووى، إلا أنه من غير العملى تنفيذ مثل هذا الهدف قبل أن تلتزم إسرائيل بالتخلص من مخزونها من أسلحة الدمار الشامل. وفى هذا الإطار ينبغى على الولايات المتحدة تعمل على تشجيع دول المنطقة للبحث عن وسائل للسيطرة على سباق التسلح ووسائل بناء الثقة التى يمكن أن تتخذ من أجل الإسراع بالتوصل لإقامة هذه المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل.

خاتمة

وأخيرا فإن الولايات المتحدة بعد أن تورطت فى احتلال العراق وفقا لاستراتيجية الضربات الوقائية، تحاول الآن جاهدة إعادة صياغة الترتيبات السياسية و الاستراتيجية فى منطقة الخليج. ولاشك أن احتمال نجاح إقامة عراق ديمقراطى سوف يؤثر بشدة على مستقبل الوجود الأمريكى فى منطقة الخليج وعلى الرغم من اختلاف الموقف الأمريكى من إيران حيث أن الإجراءات الأمريكية لم تتزايد هناك بشكل ملحوظ حتى الأن ,إلا أن مقاومة الإصلاحيين الإيرانيين سوف تؤثر بشكل كبير أيضا.

وبغض النظر عن هذه الاحتمالات والنتائج ,فمن الواضح أن الولايات المتحدة قد أقحمت نفسها فى مثل هذه الورطة، ومن هذا المنطلق ستجد الولايات المتحدة نفسها فى المستقبل أمام سلسلة من الخيارات التى تمكنها من تدبر الأمر وتقرير كيفية استخدام نفوذها وسيطرتها فى التعامل مع الموقف الأمنى العالمي ,بدءا بالاتجاهات التى تؤيد استخدام القوى العسكرية أحادية الجانب وانتهاء بالاتجاه الذى يفضل تغيير الأسلوب الأمريكى من خلال التحالفات والهيئات الدولية والطرق الدبلوماسية الهادئة.

ولا يمكن لأى من هذه الاتجاهات تجاهل الأهمية البالغة لمنطقة الخليج فى حفظ ونشر السلام وطالما لازالت مكافحة الإرهاب كمطلب عالمي والحاجة إلى الطاقة النفطية فى مقدمة أجندة صانعى السياسة الأمريكية، لذا ستظل المصالح الأمريكية ومصالح منطقة الخليج شديدة الارتباط والصلة، كما ستظل منطقة الخليج هى المحور الرئيسى لأى استراتيجية أمن قومى أمريكى على وجه الخصوص وغربى على وجه العموم.

المراجع:

(١) إسلام آباد: محمد باسط - تركيا: جيهان للأنباء، أطماع أمريكية وخليج مضطرب!!، http://www.islam-online.net.

(2)مؤسسة راند، أمن الطاقة والشرق الأوسط أبعاد جديدة وآثار استراتيجية، ترجمة: الصباح(العراق)، http://www.alsabaah.com.

(3)عبد العزيز بن عثمان بن صقر، الطاقة تحدد معالم الهيكل الأمني الجديد لمنطقة الخليج، الخليج (الإماراتية)، ٢٠٠٦/٦/٢٨.

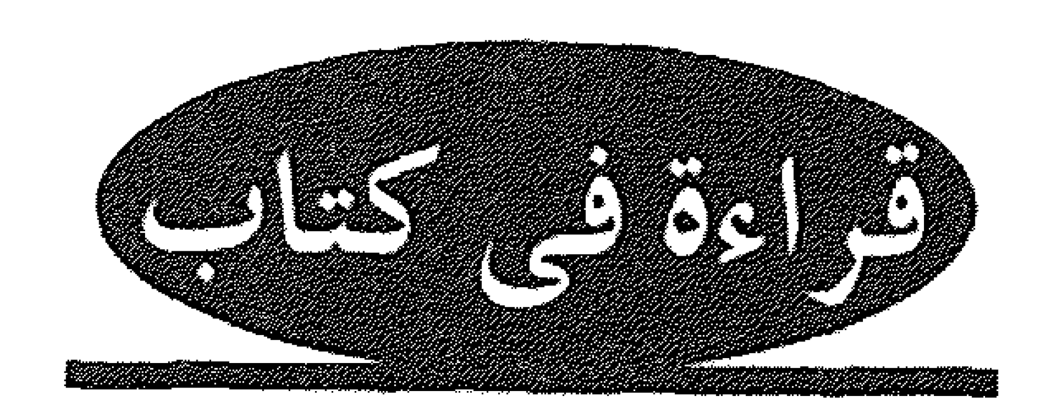
(٤) محمد عباس ناجي، مستقبل الدور الأمنى لمجلس التعاون الخليجى، عمان، ٢٠٠٦/٥/١٤.

(٥) المرجع السابق.

(٦) نص خطاب السفير ريتشارد هاس مدير قسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأميركية القي في مجلس العلاقات الخارجية واشنطن، العاصمة ٤ كانون الثاني/ديسمبر، ٢٠٠٢، http://www.islam-online.net.

(7)عبدالله صالح، لعبة الشد والجذب في العراق بين الولايات المتحدة وإيران، مجلة العصر (http://www.alasr.ws)، ٢٠٠٤/٨/٣٠.

(٨) The Washington Institute for Near East Policy, Security,Reform and Peace The Three Pillars of Us Strategy in the Middle East,2005.



أسباب تأسيس الجبهة الوطنية الإيرانية وحلها (١٣٢٨ - ١٣٣٢ ش = ١٩٤٩ - ١٩٥٣م)

لمؤلفه : أحمد على زارعشاهى

■ أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

صدر هذا الكتاب عن مركز وثائق الثورة الإسلامية فى عام ١٣٨٠ ش = ٢٠٠١م، ويعتبر موضوع الكتاب من أهم الموضوعات السياسية فى العصر الحاضر بالنسبة لتاريخ إيران حيث أنه أثر تأثيراً كبيراً فى مسار أحداث هذه البلاد وتشكيل مستقبلها . ويهتم المركز المذكور ببحث مثل هذه الموضوعات ونشر بحوث جادة حولها بهدف توضيح تاريخ إيران المعاصر وكشف أسراره . ويرى مؤلف الكتاب أنه عند تشكيل الجبهة الوطنية الأولى كان لوجود الطبقة المتوسطة والنخبة المتعلمة ذات الهدف المشترك فى المجتمع ، والوضع الدولى المناسب وتخلف البلاط وضعفه دور أساسى كما كانت التكتلات داخل الجبهة وضعف الإمكانيات والضعف الإيديولوجى ، وأخطاء القيادة ، وعدم حل قضية النفط والظروف الدولية المتغيرة من العوامل الهامة لحل الجبهة الوطنية الأولى وإخفاقها . ومن ثم فقد تدخلت عوامل متعددة فى تشكيل الجبهة الوطنية وكذلك فى حلها . وقد درس المؤلف دور كل هذه العوامل وتأثيرها على هذه الحادثة التاريخية . وأثبت أن ما حدث كان نتيجة لعوامل داخلية وخارجية متعددة .

ففى أوائل القرن الماضى أدت سياسات إعادة البناء والتحديث التى قام بها رضا خان فى مجال التعليم والجيش إلى تطور الطبقة المتوسطة .. حيث دخلت إيران فى عصر جديد من التحولات السياسية والإجتماعية فى عام ١٣٢٠ ش (١٩٤١م) ، ومع الإنفتاح



على النشاط السياسى الذى أثر فيه تدخل الأجانب ولم يكن عملاً خاضعاً لإرادة الحكام ، ظهرت ثلاثة تيارات فكرية إحداها هو التيار الدينى بزعامة بعض علماء الدين من أمثال آية الله الكاشانى الذى إندمج فى النشاط السياسى . وقد تبلور هذا الإتجاه فى الأنشطة السياسية على شكل جماعتى "فدائيان اسلام" و "مجاهدين اسلام" . أما التيار الثانى الذى تأثر بالإيديولوجية السائدة لدى الجار الشمالى لإيران فقد تبلور فى إطار تشكيلات حزب توده . وقد ضم هذا التيار قسماً كبيراً من المفكرين والعمال والطلبة . وفى النهاية تم نعت هذا التيار بأنه غير قانونى بحجة أنه كان ينوى إغتيال الشاه فى ١٥ بهمن عام ١٣٤٧ هـ . ش (١٩٦٨م) .

أما التيار الثالث فقد كان التيار القومى الذى إتضحت ملامحه منذ العصر الدستورى فى إيران ، وقويت أركانه ودعائمه بإنتشار الطبقة المتوسطة فى عصر رضا شاه . وعلى الرغم من أن هذا التيار كان ذا منشأ خارجى إلا أنه إلتقى مع النظم والأساليب المحلية وشكل نوعاً معيناً من النزعة القومية .

وعلى الرغم من أن بساط الحركة الوطنية الإيرانية قد طوى مع قيام إنقلاب ٢٨ مرداد ١٣٣٢ هـ ش (١٨ أغسطس ١٩٥٣م) ضد حكومة مصدق . إلا أنه لا ينبغى إستعراض الإنقلاب بوصفه حركة عسكرية وسياسية سريعة إستمرت لعدة أيام ، ذلك لأن إرهاصات هذا الإنقلاب كانت موجودة منذ بداية الفترة الثانية من



رئاسة مصدق للوزارة ووصلت إلى هذه النتيجة فى ٢٨ مرداد .

ويتناول المؤلف فى الفصل الأول من كتابه هذا تاريخ نشأة الجبهة الوطنية الأول ولائحتها وبرنامجها ، ويرى أن أهم مهمة للوزارات التى شكلت فى أواخر عمر مجلس النواب الخامس عشر كانت تتلخص فى مدى نجاح هذه الوزارات فى تطبيق هذا البرنامج . وكان من أهم هذه المهام تأسيس المجلس التشريعى وتغيير الدستور فى سبيل تقوية البلاط فى البعد الداخلى وحل مشكلات شركة النفط الإيرانية الإنجليزية .

تولت حكومة (ساعد محمد ساعد) القيام بهذه المهام فى ٢٥ آبان ماه عام ١٣٢٧ (١٦ نوفمبر = ١٩٤٨م) بدلا من سلفه عبد الحسين هژير ، فبدأ ساعد بإزاحة المعارضين من الساحة السياسية واستطاع الإستفادة بطريقة جيدة من حجة محاولة إغتيال الشاه محمد رضا بهلوى المشكوك فى أمرها فى ١٥ بهمن ١٣٢٧ (٣ / ٢ / ١٩٤٩م) فى جامعة طهران ، كوسيلة لإزاحة حزب توده كحزب غير شرعى ، وزيادة الكبت والقهر عن طريق القبض على العناصر الوطنية ومصادرة الصحف الخاصة بها والموافقة على مشروع المجلس التشريعى . وهكذا جرت المباحثات النفطية بين جاس (GASSرئيس وفد شركة نفط إيران) وكلشائيان (وزير المالية ورئيس وفد إيران) فى جو غير طبيعى بحيث لم يوجه أقل إهتمام لهذه المباحثات .

وظهرت نتيجة مباحثات (جس) وكلشائيان (جلشائيان) فى شكل إتفاقية إضافية تضاف إلى إتفاقية عام ١٩٣٣م فى ٢٦ تيرماه ١٣٢٨ (١٩٤٩م) وقدمت إلى مجلس النواب للتصديق عليها . ويدل تصرف الحكومة بالنسبة لإحالة الإتفاقية الإضافية للتصديق فى الأيام الأخيرة من عمر مجلس النواب الخامس عشر على :

أولاً، الإطمئنان إلى التصديق الفورى عليها ، وثانياً، الإستفادة من الجو المحافظ الذى يسود عادة أواخر كل دورة من دورات المجالس النيابية .

غير أن الجناح المعارض إستطاع عن طريق تكتيك إضاعة الوقت الحيلولة دون التصديق عليها حتى نهاية عمر المجلس الخامس عشر وإنتهت هذه الدورة لمجلس النواب فى أوائل مرداد ١٣٢٨ (١٩٤٩م) وأحيل مصير الإتفاقية الإضافية إلى التشكيل الجديد لمجلس النواب السادس عشر . وعلى هذا الأساس كان من الضرورى أن يشكل مجلس النواب السادس عشر بشكل يضمن التصديق على هذه الإتفاقية ، ولهذا كان التدخل وإعمال النفوذ فى الإنتخابات الخاصة بهذه الدورة من دورات مجلس النواب يعتبر أهم واجب لحكومة ساعد .

وقد وصلت الأمور فى الإنتخابات إلى الحد الذى جعل لجان الإشراف على الإنتخابات تستقيل جميعها إعتراضاً على فساد الإنتخابات ، إلا أن حكومة ساعد إستمرت فى تدخلها فى الإنتخابات ودخل الدكتور مصدق فى هذه الدورة إلى الساحة السياسية بناء على طلب حسين مكى ومظفر بقايى وهما من الجناح المعارض ، حيث تولى زعامة المعارضين لإنتخابات الدورة السادسة عشرة لمجلس النواب .

وفى جلسة عقدت فى منزل الدكتور مصدق فى ١٨ مهر ١٣٢٨ (١٩٤٩م) حضرها مديرو الصحف وبعض ممثلى الأقلية فى الدورة السابقة لمجلس النواب تحدث عن إنحرافات المجلس التشريعى ، وتصرفات الشاه غير القانونية، ومساعى الحكومة آنذاك للتدخل فى الإنتخابات، واعتبر أنه من الأنسب الإعتصام أمام أبواب البلاط الملكى للتعبير عن هذه الإعتراضات ، ودعا الشعب إلى الإعتصام والإجتماع فى مقابل البلاط الملكى فى الإعلان الذى نشر يوم ٢١ مهر ١٣٢٨ ش فى الصحف (١٣ / ١٠ / ١٩٤٩م) .

وعقد هذا الإجتماع فى يوم الجمعة ٢٢ مهر ١٣٢٨ أمام البلاط وإنتهى فى نهاية الأمر بإعتصام عشرين شخصاً داخل البلاط . هؤلاء الأشخاص العشرون كانوا هم أنفسهم مؤسسى الجبهة الوطنية الأولى فيما بعد ، حيث لم يصلوا إلى نتيجة من هذا الإعتصام وتركوا البلاط .

وتتلخص طلبات المعتصمين فى شيئين هما : الأول ؛ إلغاء الإنتخابات المزورة فى البلاد ، وثانياً ؛ تعيين حكومة محايدة تتولى الإنتخابات بكل حرية ونزاهة . ولم تهتم الحكومة ولا البلاط الملكى بطلبات المعتصمين فحسب بل أصروا على تدخلهم فى الإنتخابات .

وقد إجتمع هؤلاء الأشخاص فى اليوم الأول من آبان عام ١٣٢٨ هـ ش (٢٣ / ١٠ / ١٩٤٩م) من جديد فى منزل مصدق وقوى لديهم الإحساس بأن هذه الحقبة تحتاج إلى إطار سياسى منظم لتوجيه الرأى العام . ولم يكن ذلك ممكناً عن طريق تشكيل حزب لذلك أطلقوا على هذا التشكيل إسم "الجبهة الوطنية" (جبهه ملى) . ولم يكن لإصطلاح "ملى" (وطنى) صلة بالإتجاه القومى (ناسيوناليسم) بل كان يشير أكثر إلى الحركة الشعبية ونفى الإرتباط بالأجنبى .

وافق الحضور على قرار تشكيل الجبهة الوطنية فى نفس هذه الجلسة الأولى لشهر آبان وإختاروا لجنة شكلت من السادة : مشار أعظم والدكتور شايكان وزيمان وامير علايى والدكتور سنجابى لإعداد لائحة الجبهة . وفى نفس هذه الجلسة تم تحديد لجنة الدعاية وبدأ العمل فوراً ، وإتخذت قرارات أخرى حول حفظ صناديق إنتخابات طهران والإهتمام بشكاوى

إنتـخـابات الأقـاليم وتنظيم الإعـتـراض على الأعـمـال المخالفة لقانون الشعب الفرعية .
وهكذا تم الإعلان عن قيام الجبهة الوطنية رسمياً فى اليوم العاشر من شهر آبان عام ١٣٢٨ هـ . ش وقد قوى وضع هذه الجبهة بعد إغتيال هژير وزير البلاط على يد اللجنة المركزية للرقابة على إنتخابات طهران ، وكان هذا دافعاً أكبر لإستمرار هذه الحركة .
وقد إستفادت الجبهة الوطنية من نجاحها فى إلغاء إنتـخـابات طهـران بطريقـة جـيـدة ، وإسـتطاعت فى الإنتـخـابات المعـادة إتاحـة الفـرصـة أمـام تشكيل كتلة برلمانيـة للجبـهـة الوطنية داخل مـجلس النواب السـادس عشر . وفى هذه الإنتـخـابات إنتخب الدكتور مـصدق وبقايى ومكى ونريمان وشـايكان وآزاده وصالح وآية الله الكاشانى عن طهران وشكلوا هذه الكتلة .
ويمكن تلخيص مـسـار الأحـداث الخـاصـة بالجـبـهـة الوطنية منذ تأسيسها وحتى إنقلاب ٢٨ مرداد ١٣٣٢ ش إلى فترتين : الفترة الأولى منذ تأسيسها وحتى ٣٠ تير ١٣٣١ ش (٢١ / ٧ / ١٩٥٢م) والفترة الثانية منذ رئاسة الدكتور مصدق الثانية للوزارة وحتى إنقلاب ٢٨ مرداد .
وتتصف الدورة الأولى بخاصيـة التـقـارب ، وتتـصف الدورة الثانية بخاصية تفرق القوى السياسية والعناصر الموجودة فى إئتلاف الجبهة الوطنية .
إسـتطاعـت الجـبـهـة الوطنيـة فى الدورة الأولى بإعتمادهاعلى شعار تأميم البترول ومحاربة الإمبريالية توفير الأيديولوجية الضرورية لإيجاد تقارب بين القوى المختلفـة ، وقـد أدى هذا الأمـر نفـسـه أيضـاً إلى أن أصبحت القوة التنفيذية فى يد الجبهة فى ٧ ارديبهشت عام ١٣٣٠ ش (٢٨ / ٤ / ١٩٥١م) .
وفى الفـتـرة الأولى كـانت السـيـاسـة العـامـة للحـركة الوطنية مهتمة بإخراج الإستعمار الإنجليزى من البلاد ، وقد أدى هذا النجاح النسبى للجبهة الوطنية فى قيادة حركة تأميم صناعة البترول بمساعدة القوى السياسية فى المجتمع - وخاصـة القـوى الدينيـة بزعـامـة آية الله الكاشـانى منذ أوائل عـام ١٣٣١ هـ . ش (١٩٥٢م) - إلى تحويل إهتـمـام الدكتـور مـصدق من الخـارج إلى داخل البلاد ، حيث بدأ يسعى إلى إجراء إصلاحات داخلية .
وبعـد أن قـبل الدكتـور مـصدق رئاسـة الوزراء قـدم إستقالته فوراً وبشكل رسمى من زعامة الجبهة الوطنية غير أنه كان يعد زعيماً لها ، ولكى يقوم بالإصلاحات الداخلية عمل على تقوية مكانته ، ولهذا دخل فى صراع فى ٢٥ تيـر ١٣٣١ (١٦ / ٧ / ١٩٥٢م) مع البلاط الملكى وكذلك مع مـجلس النواب السـابع عشـر وعندمـا وجد مـقـاومـة من الجـهـتين أقـدم على الإسـتـقـالة فى مناورة سياسية .
وقـد قـوبل رأى مـجلس النواب بتـعـيين قـوام السلطنة رئيساً للوزراء برد فعل عنيف من آية الله الكاشانى الذى دعـا الشـعب للوقوف ضد قوام وإعتصام جناح الحـركة الوطنيـة فى البـرلمان والمطالبـة بإسـتـقـالة رئيس الوزراء الجـديد ، وإنتهى الإعتصـام فى يوم ثلاثين من شـهـر تير ١٣٣١ ش (٢١ / ٧ / ١٩٥٢م) وهو الذى كـان يهـدف إلى الإعـتـراض على حكومـة قـوام ويطالب بعـودة مـصـدق وصـدر الأمـر بتـعيين مـصدق كـرئيس للوزارة من جـديد وإعطائه القـيـادة العـامـة للقوات المسلحة والصـلاحيات القانونية لمدة ستة أشهر من قبل مجلس النواب ، وهكذا بدأت الفترة الثانية من حياة الجبهة الوطنية .
وقد تسببت جهود مصدق لتقوية قدرته ومكانته وعمل بعض الإصـلاحـات إلى ظهـور تصـدع شـديد فى الجـبـهـة الوطنيـة ، مما تسبب فى إضـعـافـهـا . وأدت مـسـاعـيـه للسيطرة على القوات المسلحة والحد من قدرة الجيش وتقليل الميزانيـة العـسكرية إلى وضـعـه فى مـواجـهـة مع البـلاط الملكى . كمـا أدت سياسة زيادة نصيب الفـلاحين من المحـصـول وإعـادة النظر فى النظام الضـريبى إلى مـعـارضـة بعض الأثرياء والملاك . وتسـبب القـيـام ببـعض الإصلاحـات فى القـضـاء إلى تشكيل جمـاعـة مـعـارضـة قوية من كبـار القضـاة . والأهم من ذلك كله السعى من أجل عزل المؤسسة الدينية الشيعية مما أدى إلى إنزعاج القوى الدينية وإنفصال آية الله الكاشانى عن الحركة . وكـان آية الله الكاشـانى وفـدائيـان اسـلام يشكلون ظلاً للقوى السياسية والدينية المؤيدة للحركة الوطنية ، رغم أنهم لم يكونوا أعضـاء فيـهـا ، إلا أنهم لعبوا دوراً حيـوياً فى نجاحهـا . ومن هنا فقد أنزل إنفصـال القوى الدينية والسايسية ضربة قاصمة بالحركة .
هذا بالإضافة إلى أن سياسات مصدق من أجل زيادة نفوذه وصـلاحـياته أدت إلى إنزعاج وإنفصـال أصـدقـاء الجبهة الوطنية المقـربين ، من أمثال حسين مكى وبقايى . وكانوا يشكلون عامل قوة وتقارب داخل الجبهة الوطنية ، ومع ضعف الحركة وتدخل الأجانب ومساعدة العوامل الداخليـة لإنقـلاب ٢٨ مـرداد أغلق ملف الحـركة الوطنية الإيرانية وبالتالى الجبهة الوطنية الأولى مؤقتاً .
أمـا عن لائحـة الجبهـة الوطنيـة فقد كانت تضم المواد التالية :
المادة الأولى : تتـشكل الجـبـهـة الوطنيـة من هيـئـة مؤسـسين ومـجـمـوعـات وطنيـة مـخـتلفـة تؤمن بالعـدالة الإجتماعية والمحافظة على الدستور .
المادة الثـانيـة : يشكل المؤسـسـون الأوائل مـجلس إدارة الجبـهة الوطنيـة ، وتعين المجموعات المختلفة ممثلا لها يتكون من مـجـمـوعـهم مع مجلس الإدارة مـجلس الجـبـهـة الوطنيـة ، وعـند الضـرورة يشـارك ممثلو مـخـتـلف

المحافظات أيضاً فى المجلس بعد موافقة مجلس الإدارة عليهم .

المادة الثالثة : هدف الجبهة هو إيجاد حكومة وطنية عن طريق حرية الإنتخابات وحرية الفكر .

المادة الرابعة : سوف تكون القضايا المتعلقة بالإصلاحات الإجتماعية والإقتصادية محل بحث ونقاش فى مجلس الجبهة الوطنية .

المادة الخامسة : لا يمكن لأى شخص أن يصبح عضواً بالجبهة الوطنية مباشرة ويشترط للحصول على عضويتها أن يكون عضواً فى جمعية لها صلة بالجبهة الوطنية .

المادة السادسة : تحدد أسلوب تنفيذ هذه اللائحة قوانين منفصلة يوافق عليها مجلس الإدارة .

أما عن قانون الجبهة الوطنية الأولى فينص على :

مادة ١ : تتشكل سكرتارية الجبهة الوطنية من ثلاثة أشخاص هم سكرتير الجبهة وأمين الصندوق وعضو يعين بأغلبية الآراء من بين مجلس إدارة الجبهة لمدة عام.

مادة ٢ : يشكل مجلس الجبهة على النحو التالى :

أ - أعضاء مجلس إدارة الجبهة .

ب- ممثلوا الجماعات المتصلة بالجبهة ؛ حيث يعين شخص واحد لكل جماعة تضم مائة شخص . ويعين شخصان من المجموعة التى تضم من مائة إلى ألف شخص ، ويعين خمسة أشخاص من كل مجموعة يزيد عددها على الألف ويكون إنتخابهم لمدة عام .

ج- ينتخب رئيس المجلس ونائب الرئيس بالإقتراع السرى وبأغلبية آراء الحضور لمدة عام .

مادة ٣ : هيئة التفتيش ، سوف يكون للجبهة الوطنية هيئة تفتيش تتكون من ثلاثة من أعضاء الجبهة ، وتعين من قبل مجلس الإدارة لمدة عام .

وتتوالى المواد الخاصة بقانون الجبهة فتبين بعد ذلك كيفية عرض الطلبات للإنضمام للجبهة وكيفية عرض الموضوعات فى المجلس وعقد جلسة مجلس الإدارة مرة كل شهر على الأقل .

وفى القسم الثانى من الكتاب يتحدث المؤلف عن

أ-عوامل تشكيل الجبهة الوطنية ويتناول فى الفصل الثانى العوامل الداخلية التى ساعدت على تشكيل الجبهة الوطنية الأولى ويرى أن العوامل المؤثرة فى تشكيل الجبهة الوطنية الأولى وتقويتها تنقسم إلى عوامل عينية وذهنية، وقد بحث المؤلف أولاً فى دور التحولات والخصائص العامة للمجتمع الإيرانى فى عام ١٣٢٠ (١٩٤١م) فى ترسيخ الجبهة ثم وضع البلاط الجديد ودور النخبة السياسية والإجتماعية ، وفى النهاية دور قضية البترول مرتبطاً بنضج الجبهة .

أ - أما عن المجتمع الإيرانى فى عام ١٣٢٠ (١٩٤١م) والجبهة الوطنية ، فإن أهم خصائص المجتمع فى ذلك الوقت هى الإحساس بالصلة القوية والتماسك بين أفراد الشعب وطبقاته ، ووحدة الهدف ، والتجمعات والتحزبات غير الرسمية . وبالنسبة للأوضاع السياسية فمع سقوط رضا شاه وإبتعاده عن إيران كانت قضية الحريات العامة من أهم المشاكل التى تواجهها الوزارات ، فنجد أن فروغى الذى تولى نقل السلطة من الأب (رضا شاه) إلى الإبن (محمد رضا شاه) وقام بهذه المهمة على خير وجه قد واجه هذه المشكلة ؛ منذ أن تولى عمله كرئيس للوزراء ، وكان يطالب الشعب فى خطبه بنسيان الماضى والإستفادة من الحريات العامة المتاحة .

كما أن الإنفتاح السياسى فى إيران بعد فترة من الكبت الشديد الذى ساد عهد رضا شاه قد خلق وضعاً جديداً بعد ظهور عشرات الصحف والمجلات وجماعات من المفكرين المستيرين وكذلك تغير الأوضاع الإجتماعية فى إيران لصالح الطبقة المتوسطة .

وبالنسبة للأوضاع الإقتصادية ؛ فبعد إحتلال إيران من قبل الحلفاء وتعاون بعض رجال الحكومة الإيرانية معهم فى مجال تقديم التسهيلات الإقتصادية لصالحهم دون منفعة الأمة ساءت الأوضاع الإقتصادية ، وزاد التضخم وإنخفضت قيمة العملة الإيرانية .

وفى هذا المناخ السياسى والإقتصادى المضطرب إجتهدت السفارات الأجنبية لإستغلال هذا الجو السياسى فى خلق جماعات وأحزاب سياسية ، فبدأ الإتحاد السوفييتى أولى خطواته لتشكيل حزب "توده" الذى قام بإنتقاد الحكومة وأصبح محط أنظار الراغبين فى الحرية والساعين لها .

ولم تكن إنجلترا فى حاجة إلى تأسيس حزب تابع لها مع وجود هذه الهيئة الحاكمة الممالئة لها والماسونيين المتواجدين فى الوظائف الحساسة فى الدولة .

ب- وضع البلاط

إشتعل الصراع العلنى على السلطة بين القوى المستبدة المتضررة والقوى المضادة للإستبداد اليسارية واليمينية عقب سقوط رضا شاه ، وكان محمد رضا بهلوى شاباً قليل الخبرة ، وسطحى المعلومات ، ولكنه كان يود الإمساك بزمام الأمور فى يده كوالده ، غير أنه لا يستطيع فعل ذلك بنفسه بل ينتظر من الآخرين القيام به لصالحه . ويدل التفسير المحدود لنص وروح دستور عام ١٢٨٥ هـ . ش (١٩٠٥م) أن الشاه يتمتع بصلاحيات تعادل تلك التى يتمتع بها أمثاله فى الدول الملكية الدستورية فى أوروبا . فقد كان الشاه من الناحية النظرية رئيساً للبلاد وهو محصن من أى نوع من المسئولية الحكومية أو السياسية ، وكان يساعد على هذا

سيطرة الشاه على الجيش وحقوقه الخاصة فى الدستور من ناحية تعيين رئيس الوزراء وإعتماد قوانين البرلمان ، مما خلق كثيراً من المشاكل بينه وبين رؤساء الوزارات .

أما أسباب ضعف الشاه فترجع إلى إرتباطه المتزايد يوماً بعد يوم بالولايات المتحدة فى المسائل العسكرية والإقتصادية ، وخاصة بالنسبة لتشكيل جيش جديد والبدء فى برنامج الخطة السبعية الإقتصادية مما أوقعه فى مشاكل كثيرة .

وقد إستطاعت الجبهة الوطنية فى هذه الفترة التصدى للإستبداد وخرق القوانين ، وكان هذا فى الحقيقة ضمن أهدافها التى قامت من أجلها ، ومن هنا يمكن إعتبار الجبهة تجسيداً لآمال المجتمع الإيرانى فى فترة من أكثر فترات حياته حساسية .

ج- النخبة السياسية والإجتماعية

لا شك أن طريقة تأثير النخبة السياسية فى تشكيل الجبهة الوطنية الأولى ونوعية تركيب النخبة وفائدتها الإجتماعية ومشاركتهم فى تنظيم هذه الجبهة كان له أهمية كبيرة جداً .

ففى هذه الحقبة الزمنية من تاريخ إيران دخلت الأحزاب والنخبة السياسية مع الكيانات الإقتصادية والإجتماعية المختلفة فى كلٍ واحد وتجمعوا فيما يسمى بالجبهة الوطنية . والواقع أن الجبهة كانت فى شكلها العام رد فعل وإستجابة للمشكلات والإخفاقات السياسية والإقتصادية فى إيران .

ومن ناحية تكوين الأفراد الذين كان لهم دور فى التشكيل الأولى أو الإبتدائى للجبهة اللجنة التى إنتخبت للقيام بمباحثات مع وزير البلاط فى ٢٢ مهر ١٣٢٨ش . وقد شكلت هذه اللجنة فيما بعد النواة الأساسية للجبهة الوطنية . ويدل الإهتمام بالتنوع الطبقى بل والفكرى للأفراد الموجودين فى هذه اللجنة والذين شكلوا بسرعة الجبهة الوطنية على أن هذه الحركة كانت حركة (وليس تحركاً حزبياً) لها شكل قانونى لمواجهة مشكلات العصر.

ويتضح للوهلة الأولى أن هناك ثلاث جماعات فى هذه اللجنة يمكن تمييزها عن بعضها البعض ، المجموعة الأولى وتشمل السياسيون المناهضون للبلاط من أمثال أمير علايى ومحمد نريمان ، والذين كانوا بالصدفة من حلفاء قوام السلطنة أيام رئاسته للوزراء . والمجموعة الثانية التى تضم المرتبطين بالسوق من أمثال سيد عبد الحسين حائرى زاده ومظفر بقايى (وهو قانونى له أصول فى أسواق كرمان) وحسين مكى (وهو سياسى شاب من أسرة تعمل فى السوق فى يزد) .

أما المجموعة الثالثة والأهم فى هذه اللجنة فهى التى تضم عدداً من الشباب المثقفين الذى تلقى تعليمه فى الغرب . ومن بين هؤلاء الدكتور كريم سنجابى وأحمد زيرك زاد – وهما من زعماء "حزب إيران" . وكان الدكتور على شايكان وحسين فاطمى وأحمد رضوى أيضاً مؤيدين من قبل حزب توده وأيضاً من قبل الجناح المتشدد فى الحزب الديمقراطى .

ومن هنا فإن أى تشكيل سياسى – يظهر أحياناً على شكل حزب وأحياناً أخرى فى أشكال مختلفة – يكون له قدم فى الحكومة وقدم فى المجتمع ، وتعتبر معرفة قاعدته الإجتماعية وتأييد النخبة داخل المجتمع له أمراً هاماً .

وقد تم تأييد الجبهة الوطنية فى بداية حركتها من قبل ثلاث جماعات من النخبة فى المجتمع . مجموعة النخبة المثقفة التى لها ميول قومية ليبرالية وكانت مؤيدة بشدة لهذه الحركة . وكان محمد مصدق الذى يمثل هذا الفكر أهم لاعب فى الجبهة .

وعلى الرغم من أن وجود ممثلى هذا الفكر فى الجبهة الوطنية كان مبهراً ولافتاً للنظر إلا أنه لا يجب إعتبار هذا التواجد دليلا لتعريف الجبهة الوطنية الأولى كبلورة للقومية الليبرالية (ناسيوناليسم ليبرال) فى إيران . فقد كانت هذه الجبهة مؤيدة من قبل النخبة التى تمثل أفكاراً مختلفة فى إيران وهذا نفسه يدل على أن إيديولوجية الجبهة كانت أبعد من فكر القومية الليبرالية فى معناها الخاص .

أما المجموعة الثانية التى أثرت فى تشكيل الجبهة الوطنية وكانت تؤيدها فهى نخبة الطبقة المتوسطة التقليدية التى كانت تتمتع بتأييد السوق والتجار .

وتشكل المؤسسة الدينية من ناحية فعاليتها السياسية القاعدة الثالثة لمساندة النخبة لهذا التوجه السياسى فى إيران ، إلا أنه كان هناك تفاوت واختلافات من ناحية إستقبال المؤسسة الدينية لحركة الجبهة الوطنية الأولى ، فقد رأى بعض علماء الدين أن أهدافاً للجبهة كالحرية والمطالبة بالقانون لا تتعارض مع قيم الدين ، ورأى البعض الآخر أن هناك فى الجبهة من يعتنق إتجاهات غير دينية مستترة وراء هذه الأهداف ، إلا أنهم إعتبروا هذه الحركة مفيدة بشكل مؤقت لمقاومة الإستعمار والإمبريالية المسيحية .

وبعد مقتل رزم آرا على يد فدائيى الإسلام بدأ علماء الدين فى الدخول تدريجياً إلى ساحة السياسة وأيدوا برامج الجبهة الوطنية خاصة تنفيذ قانون تأميم البترول . وفى الوقت الذى أعلنت فيه الجبهة الوطنية عن وجودها دخلت مجموعة من النخبة السياسية ذات التطلعات المختلفة وبكل قوتها فى عضوية هذه الجبهة ودعمتها . وكان ضمن هذه الأحزاب والجماعات "حزب إيران" بقيادة اللهيار صالح والدكتور كريم سنجابى وكاظم حسيبى واحمد زيرك زاده ؛ (حزب كادحى الأمة

الإيرانيـة) بقيـادة خليل مكى والدكتـور مظفـر بقـايى وبتـعـاون جـلال آل أحـمـد ، وهوشنگ سـاعـدلو ، وقندهـاريان ، وخـنـجـى ، ونـادرپور ، ووثوقـى ووثيـق ، وحزب "كل ايران" تحت قيادة داريوش فـروهـر ، وجمعيـة حـرية الشعب الإيرانى بزعـامـة محـمـد نخشب ، ومن الجـمـاعـات الإسـلامـيـة "جـمـعـيـة المسلمين المجـاهـدين" بقيادة شمس قنات آبادى وبمعاونة آية الله الكاشانى ، إلى حد مـا ، و"فـدائيـان اسـلام" بزعـامـة نواب صـفـوى ومساندة آية الله خوانسارى وآية الله طالقانى .

د- قضية البترول

كانت قضيـة البـترول ومنح الإمتيازات البترولية للدول الأجنبـيـة أهم عـامل مـحـسـوس وملمـوس فى توافق وتضامن الجماعات والأفراد المختلفين فى إطار الجبهة الوطنيـة . وكـان البـترول يعـد من أكـثـر المصادر حـيـوية بالنسـبة لإيران والدول صاحبـة الإمتـيـاز ، وكـان يشكل أكبر دافع لتدخل الأجانب فى البنية السياسية الإيرانية ، ومن ناحية أخرى فقد كان الإهتمام بهذه القضية يشكل عملياً أهمية خاصة وربما كان الطريق الوحيد للوصول إلى الإسـتـقـلال الشـامل من وجـهـة نظر الأفـراد والجماعات المختلفة فى المجتمع .

لقـد أدرك الرأى العام وكذلك النخـبـة السـيـاسـيـة مع الإنفتاح السياسى فى إيران فى عام ١٣٢٠ ش (١٩٤١م) أن إتفاقية البترول الإيرانية الإنجليزية فى عام ١٩٣٢م التى فرضت على إيران ينبغى أن تعدل فى أول فرصـة ، وكان البعض ومنهم الدكتور مصدق وآية الله الكاشانى ، وهمـا من أهم اللاعبين السـيـاسـيين فى هـذه الفـتـرة ، يعتقد بأن إمتيازات البترول الإيرانى الممنوحة للإنجليز هـى ليـست غـارة وسلب للأموال فـحـسب بل الأهم من ذلك أنهـا كـانت تدخـلاً من الإنجليـز فى حكم الأمـة الإيرانيـة ومصيـرهـا . وهكذا لعبت قـضـيـة البـتـرول فى هذه الفترة دوراً هاماً كقوة جامعة فى المجتمع الإيرانى ، وهى نفسها التى لعبت بعد ذلك دوراً فى إنهيار الجبهة الوطنية .

أمـا عن العـوامل الذهنيـة التى تحـدث عنهـا المؤلف ، فـهـو يرى أن ذهـن أى مجتـمـع يخضع للتـحـول والتـغـيـر بمرور الوقت عندمـا يصطدم بالواقع ، وعندمـا واجـه المجتمع الإيرانى المتخلف فى العصـر القـاجـارى واقع المجتمع الدولى آنذاك أعد نفسه للتحول من عدة نواح ؛ ففى هذه الفترة سعى الإيرانيون بجد وإجتهاد لتعويض ما فاتهم من تقدم وإزدهار بعد ما رأوا مدى التقدم الذى أحـرزه الغـرب فى كـافـة المجـالات ، وخـاصـة فى مـجـال العلوم والتقنيات .

ولا شك أن المؤسسة الدينية وهى أهم حامية وحارسة للدين كـانت أيضـاً من أكـثـر القـوى المؤثرة فى المجـتـمـع الإيرانى عبـر المائة وخمسين سنة الأخيرة . كمـا لعبت الإتجاهات الفكرية المختلفة دوراً هاماً فى حل مشكلات المجتمع الإيرانى بطريقتها الخاصة . وكان من أهم هذه الإتجاهات الفكرية القوى المؤيدة للحكومة الدستورية . كما أثر المسـتـنيـرون اليسـاريون والمؤيدون للإشـتـراكيـة ، وكـانوا أسـاسـاً من المعـارضين لحكومـة رضا شـاه ، على الرأى العـام المطالب بالمشـاركـة السـيـاسـيـة الواسـعـة والحرية والعدالة الإجتماعية والإستقلال الوطنى . وقد أدت البـرامج الإصلاحيـة التى قدمهـا رضا شـاه وخاصـة فى مجال التعليم إلى إتاحة أرضيـة إجتماعية مناسـبة لتقوية الإتجـاه الليبـرالى ، مما أدى إلى الإسـراع بالصلح والتعايش بين الليبرالية والقومية فى أوائل عام ١٣٢٠ هـ . ش (١٩٤١م) .

وقـد لعبت المعتـقـدات الدينيـة دوراً فى فكر المجتـمـع الإيرانى عبـر العصور المختلفة ، ومن ثم لا يمكن تجاهل الدور الهـام لهـا فى التـعـبـئـة السـيـاسـيـة للشعب عـبـر التـحـولات التى حـدثت فى إيران . ولم يكن آية الله الكاشانى هو فقط العالم الفعال على الساحة السياسية الإيرانيـة ؛ فـقـد كـان هناك أيضـاً آية الله مـحـمـد تقى الخـوانسـارى الذى أصـدر فـتـواه المؤيدة لتـأمـيم صناعـة النفط . وآية الله أبو الفـضـل الزنجـانى الذى أخلص العـمـل مـع مـصـدق والجـبـهـة الوطنيـة . وآية الله سـيـد مـحـمـود الطالقـانى الذى أيد مـصـدق وسـعـى من أجل الحـيلولة دون إخـتـلاف مـصـدق والكاشـانى . وكـان الكاشـانى دائمـاً يتحدث عن حياة آئمة الشيعة من أجل التعبئة السياسية للشعب .

وقـد سـاعـدت المؤسـسـة الدينيـة مـسـتندة على الحـكم الفـقـهى الذى يبـيـح دم من يضـر بالإسـلام ويسـمـونه "بالمرتد" أو "المفسد فى الأرض" أو "المحارب" على تكوين الأيديولوجيـة اللازمة للجماعات الراديكالية الإسلاميـة وإجازة الإغتيال والكفاح المسلح من أجل حل مشكلات المسلمين . فتشكلت جمـاعـة "فـدائيـان اسـلام" بزعـامـة سيد مجتبى نواب صفوى عام ١٣٢٤ ش مستفيدة من هذه القوة الموجودة فى الفـقـه الشيـعـى ، وكان آية الله الكاشـانى يؤيدهـا . وكـانت هذه الجـمـاعـة تقـوم بهـذه الإغـتـيـالات بدافع "التكليف الشـرعى" وبتـأييـد من الكاشانى كما قلت ، وكان هدفهم النهائى تطبيق أحكام الإسلام وإقامة حكومة إسلامية .

وقـد أعلن الكاشـانى أن الإغتـيـالات السـيـاسـيـة التى يقـوم بهـا فـدائيـو الإسـلام هى عمـل شـرعى ولا يجـوز معاقبة من قاموا بها .

على أية حال فإن الدين شكل واحداً من أكثر العوامل الذهنيـة أو الفكرية تأثيراً فـى تأسيس الجبـهـة الوطنيـة فى عـام ١٣٢٠ ش (١٩٤١م) وسـاعـد على التـعـبـئـة

السياسية للشعب ، وسعت الحركة الدينية فى هذه الفترة جنباً إلى جنب مع القوى الوطنية للحصول على الإستقلال والحرية ومحاربة الديكتاتورية ، وإحياء تطبيق الأحكام الدينية فى المجتمع ، وقد زاد تضامن المؤسسة الدينية مع طبقات الشعب المختلفة من قدرة هذه المؤسسة على المناورة .

وفى الفصل الثالث من هذا الكتاب يتحدث المؤلف عن العوامل الخارجية التى ساهمت فى تأسيس الجبهة الوطنية الأولى ، ويشير إلى أن أهم البحوث النظرية التى تدور حول إرتباط التطورات الداخلية للوحدات السياسية بالنظام الدولى وخاصة فى الإطار الإقتصادى والتمية تشاهد فى النظريات الماركسية المتأخرة حول التمية مثل "نظرية الإرتباط" و "النظام العالمى" ، ومن العوامل التى ساعدت على تأسيس الجبهة مايلى :

أولاً النظام الدولى

إتجه النظام الدولى فى أواخر عام ١٣٢٠ هـ . ش (١٩٤١م) إلى ناحية نظام القطبية الثنائية، وإشتمل لاعبو القطبين على الولايات المتحدة وأوروبا الغربية من جهة والإتحاد السوفييتى وحلفائه فى أوروبا من جهة أخرى .

وقد أتاحت الظروف الدولية الجديدة فى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وخاصة بالنسبة لحصول الولايات المتحدة على القنبلة الذرية ، إمكانيات جديدة لهذه الدولة بحيث أنها كانت قادرة على الردع من جانب واحد بمعنى أن أمريكا لم تكن تمتنع عن التهديدات المباشرة لتحقيق أهدافها . وقد عمق تنفيذ المشاريع المعروفة بإسم "مارشال" و "ترومان" الهوة الموجودة بين القوتين العظميين . وفى المقابل نهض الإتحاد السوفييتى لمواجهة الولايات المتحدة عن طريق إيجاد مكتب معلومات الأحزاب الشيوعية فى العالم . وجعل توقيع ميثاق حلف شمال الأطلنطى (الناتو) فى ٢٥ فروردين ١٣٢٨ (٤ إبريل ١٩٤٩م) وتفجير أول وثائق قنبلة ذرية سوفيتية فى ٧ شهريور ١٣٢٨ (٢٩ أغسطس ١٩٤٩م) و ١١ مهر ١٣٣٠ (٣ أكتوبر ١٩٥١م) الظروف بين القوتين العظميين أكثر تعقيداً .

وبشكل عام فإن السياسة الخارجية الأمريكية فى فترة الحرب الباردة كانت تقوم على ثلاثة مبادئ أولها : منع إنتشار الشيوعية والنفوذ السوفييتى .. ثانياً : إعطاء الأولوية لأوروبا الغربيةالتى تشكل الحليف الأصلى للولايات المتحدة وتأييد الحكومات الأوروبية الغربية مثل حكومتى إنجلترا وفرنسا وسياستهما الإستعمارية ، وأخيراً منع تدخل الإتحاد السوفييتى وسيطرته على الدول التى تسمى اليوم إصطلاحاً بالعالم الثالث .

فى مثل هذه الظروف ظهرت الجبهة الوطنية وتطابقت إيديولوجيتها السياسية والثقافية مع الأفكار الليبرالية الديموقراطية ، أما من الناحية الإقتصادية فقد تسببت فى تكبيد إنجلترا بعض الأضرار ، حيث أدى تأميم صناعة البترول وقطع أهم شريان رئيسى للإقتصاد الإنجليزى إلى إغضاب هذه الدولة ، ويذكر أنطونى إيدن فى مذكراته ما نصه : لا شك أن الحكومة الإنجليزية كانت ترغب بشدة فى التدخل وإستعادة الأموال التى سرقت إلا أن الضغوط الأمريكية للحيلولة دون ذلك كانت شديدة .

وكان الأمريكيون يخشون من أنه إذا نزلت القوات الإنجليزية فى إيران فإن الإتحاد السوفييتى سوف يطبق إتفاقية ١٩٢١م التى تنص على حق الإتحاد السوفييتى فى إحتلال إيران عند إعتداء دولة ثالثة عليها ، وسوف يؤدى هذا إلى هزيمة الوطنيين المعتدلين وتولى الشيوعيين زمام الأمور .

وبشكل عام فإن الظروف المواتية فى النظام العالمى التى أتاحت ظهور الجبهة الوطنية فى إيران وتقويتها فى عام ١٣٢٠ هـ . ش (١٩٢١م) هى عبارة عن :

١- لقد أوجبت مصالح القوى المحتلة فى فترة الحرب العالمية الثانية وأساساً بعد إحتلال إيران بواسطة الحلفاء أن يسود الهدوء خلف الجبهة ، وعلى هذا كان لابد من إنتهاج سياسة إعطاء بعض الحريات للشعب للوصول إلى هذا الهدف فى إيران . وكان من نتيجة ذلك إتاحة الفرصة لتبادل الآراء ووجهات النظر بحرية بشأن قضايا البلاد ؛ مما أدى بدوره إلى ظهور صحافة حرة نسبياً وأحزاب ، ومهد الطريق أمام ظهور الحركة الشعبية للجبهة الوطنية .

٢- تأثير التحول السياسى والإقتصادى الناتج عن الحرب العالمية الثانية وتبلور ذلك فى المبادئ الجديدة المقررة للحقوق الدولية الواردة فى ميثاق ومبادئ الأمم المتحدة ومنها التأكيد على مبدأ حرية مصير الشعوب والتعاون الدولى من أجل التنمية الإقتصادية والإجتماعية لأعضاء المجتمع الدولى وخاصة الدول النامية .

٣- إستمرار إختلاف وجهات النظر بين الحكومة الأمريكية والإنجليزية حول تطبيق مبادئ ميثاق الأطلنطى والنظام الإقتصادى والمالى الناتج عن توافقات "برتون وودز" حول الحصول على المصالح العالمية ، ومن ذلك إنهاء إمتيازات البترول .

٤- إعادة النظر فى الأسس القانونية والإقتصادية لإتفاقيات إمتياز البترول على أساس مبدأ المناصفة (٥٠٪ أسهم لكل طرف من الطرفين) ...

٥- ظهور الحرب الباردة وتقسيم العالم إلى كتلتين سياسيتين وإقتصاديتين وأيديولوجيتين متعارضتين مما

شكل بدوره ظروفاً مناسبة للحكومات التى تريد الإستفادة من سياسة التوازن السلبى أو عدم الإنحياز بالمعنى اللاحق .

٦- تطبيق سياسة حصر الإتحاد السوفييتى والدول الإشتراكية فى حدودها الجغرافية والسياسية من قبل الولايات المتحدة، وذلك عن طريق تأييد القومية فى مواجهة الشيوعية . وبعبارة أخرى تأييد الحكومات الوطنية والشعبية فى الدول ذات الحدود المشتركة مع الإتحاد السوفييتى ، وكذلك التأكيد على التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى هذه المجتمعات بهدف الحيلولة دون تسلل نفوذ الأحزاب الشيوعية ، وكذلك طرح وجهات نظر فى بعض المحافل السياسية والإعلامية الأمريكية تقوم على أساس أنه لما كانت أمريكا تتولى مسئولية ردع الإتحاد السوفييتى وتأمين النفقات اللازمة لذلك ، فلابد أن تكون شريكة بشكل فعال فى منافع ومصادر الدول التى لها علاقة بهذه المسئولية .

ثانياً : الإتحاد السوفييتى

توترت العلاقات الإيرانية - السوفييتية التى وقعت بعد الحرب العالمية الثانية تحت تأثير إمتناع الإتحاد السوفييتى عن خروج قوات الجيش الأحمر من إيران وربط ذلك بالحصول على إمتياز نفط الشمال ، ودخلت تحت تأثير ثلاثة عوامل مصيرية هى : النفط ، ومستقبل إيران ، ودور الولايات المتحدة فى قضايا الشرق الأوسط . فقد كان السوفييت يعتمدون على قوام السلطنة لحل مشكلة علاقاتهم مع إيران وذلك عقب فشلهم فى الحصول على إمتياز نفط الشمال ورفض إتفاقية قوام - سادتشيكوف فى ٢٩ مهر ١٣٢٦ (٢٢ / ١٠ / ١٩٤٧م) وذلك بإتخاذ مواقف أكثر تشدداً مع إيران ، وإستمر هذا النهج متبعاً حتى وصول رزم آرا فى تير ١٣٢٩ (١٩٥٠م) إلى السلطة ، وإستطاع رزم آرا عن طريق إنتهاج مبادئ جديدة فى السياسة الخارجية التوصل إلى تسوية مع السوفييت . وكلما تحرك لصالح إنجلترا ، يعنى الموافقة على اللائحة الإضافية للنفط ، أَتبَعَ ذلك فى نفس الوقت بحل المشاكل وتحسين العلاقات مع الإتحاد السوفييتى . وكانت أول نتائج مباحثات رزم آرا مع سادتشيكوف السفير الروسى فى إيران هى إطلاق سراح مجموعة من الجنود الإيرانيين الذين وقعوا أسرى فى أيدى القوات السوفييتية فى حوادث حدودية ، وكذلك تشكيل لجنة حدودية مشتركة لحل الخلافات بين الجانبين . كما أن هناك عملين آخرين قام بهما رزم آرا من أجل إزالة التوتر وتحسين العلاقات مع الإتحاد السوفييتى أحدهما هو الموافقة الضمنية على هرب المسجونين من حزب توده ، والآخر هو عقد إتفاقية تجارية مع الإتحاد السوفييتى .

وقد أدى ظهور الجبهة الوطنية فى إيران وتبنيها حركة تأميم صناعة البترول إلى رد فعل سلبى لحزب توده الذى كان راعياً لمصالح الإتحاد السوفييتى فى إيران بشكل محدد ، وكانت سياسة الإتحاد السوفييتى بالنسبة للجبهة الوطنية ومسألة تأميم صناعة البترول تتسم بالصبر والإحتياط ، غير أن حزب توده على عكس وجهة نظر السياسة الخارجية السوفييتية كان ينتهج سياسة عدائية بالنسبة للجبهة الوطنية حتى أن سياسة هذا الحزب تجاه الجبهة أصبحت محل عتاب ولوم من الإتحاد السوفييتى نفسه . ويرجع موقف الحزب هذا إلى أنه كان يعتبر الجبهة منافساً له فى قيادة الحركة الشعبية فى إيران ولم يكن مرتاحاً إلى تمكن الجبهة من القيام بدور القيادة الذى لعبته فى الحركة الشعبية الإيرانية وإقصاء حزب توده من هذا السبيل ، بينما إعتبر السوفييت الجبهة الوطنية حركة إيجابية ، ويمكن تلخيص السياسة المذكورة التى نتجت عن عدة ملاحظات سياسية وإقتصادية فيمايلى :

١- منذ عام ١٣٢٦ (١٩٤٧م) وما تلاه كان تصور الزعماء السوفييت هو أن حكومة إيران تخطو بخطوات واسعة للتقرب من الغرب ، وظل هذا التصور قائماً إلى أن تولى مصدق المسئولية وكانت فلسفته تقوم على أساس مواجهة تسلط إنجلترا على إيران .

٢- لم تكن الحكومة السوفييتية تنظر إلى الدكتور مصدق نظرة حسنة ذلك لأن هذا الزعيم الوطنى هو الذى إقترح فى عام ١٣٣٢ (١٩٥٣م) قانوناً يمنع منح إمتياز البترول للأجانب ، وحال دون منح إمتياز بترول الشمال إلى الإتحاد السوفييتى ، كما أنه هو الذى شجع اعضاء مجلس النواب بعد ذلك فى عام ١٣٢٦ (١٩٤٧م) على عدم الموافقة على مشروع إتفاقية "قوام - سادتشيكوف" رغم عدم وجوده فى المجلس وذلك عن طريق إرسال رسائل لهم .

٣- ترك فشل الإتحاد السوفييتى فى أحداث آذربيجان أثراً عميقاً على مخطط سياسته . وكانت جهود السوفييت الفاشلة فى خلق حركات عرقية فى إيران ومعارضة الشعب الإيرانى للأفكار الشيوعية ورؤية مجلس النواب بالنسبة للضغوط السوفييتية من الأسباب التى أدت إلى عدم رغبة السوفييت فى الإنحياز والتأييد المؤثر لحكومة الدكتور مصدق . ولهذا إتسمت سياسة الإتحاد السوفييتى بالشك وسوء الظن والتحفظ خلال هذه الفترة .

٤- على المستوى العالمى لم يكن الإتحاد السوفييتى قادراً على القيام بمناورات سياسية واسعة فى مواجهة إنجلترا والولايات المتحدة ؛ فقد كانت مواجهة الولايات

المتحدة فى تركيا واليونان وكوريا سبباً فى أن يتخذ ستالين سياسة الحذر والإحتياط ويسعى إلى عدم خلق مواجهة جديدة مع الغرب فى منطقة الشرق الأوسط .

٥- ربما فضل الزعماء السوفييت أن تبقى المصالح النفطية الإنجليزية فى إيران ولا تمتد يد الأمريكيين إليها ؛ ولهذا شوهد نوع من التعاون بين حزب توده وعمال شركة النفط فى مواقف مختلفة ضد حكومة مصدق .

كل هذه المسائل جعلت الإتحاد السوفييتى طوال حياة ستالين لا يقوم بأى عمل مؤثر أو فعال فى مساعدة الحركة الوطنية ، إلا أنه بعد وفاة ستالين فى ٥ مارس ١٩٥٣م تغيرت السياسة الخارجية للإتحاد السوفييتى وظهر شعار "التعايش السلمى" وتحسين العلاقات مع دول الجوار ، وعلى الرغم من تغير السياسة السوفييتية إلا أن هذه الدولة لم تقدم من الناحية العملية أى مساعدة لإيران حتى إنقلاب ٢٨ مرداد ١٣٣٢ ، بل أن الإتحاد السوفييتى تعاون فى نهاية الأمر مع الإنجليز ضد الجبهة الوطنية بشكل ضمنى .

وبشكل عام فإنه يمكن فى التحليل النهائى إبراز تأثير الإتحاد السوفييتى على تشكيل الجبهة الوطنية وتقويتها على النحو التالى :

١- إن التهديد دائماً بالتوجه إلى الإتحاد السوفييتى كان ورقة رابحة فى يد مصدق فى مواجهته مع الإنجليز والولايات المتحدة على وجه الخصوص ؛ ومن هنا كانت أمريكا دائماً تحذر الإنجليز من المواجهة مع الجبهة الوطنية مما أعطى مصدق وأنصاره مجالاً أوسع للمناورة .

٢- إن إتخاذ سياسة إنفعالية وحيادية فى أغلب الأحيان من قبل الإتحاد السوفييتى فى مواجهة تشكيل وتطور الجبهة الوطنية فى إيران وتوصية حزب توده بإتباع سياسة مناسبة مع هذه الجبهة أراح فكر الجبهة على الأقل من الجار الشمالى إلى حد ما .

ثالثاً : الولايات المتحدة الأمريكية

يمكن الإشارة فى دراسة دور الولايات المتحدة فى خلق مجالات ظهور الجبهة الوطنية فى إيران ودعمها إلى وجهتى نظر مختلفتين ؛ فبينما يشير البعض إلى الدور الواقعى للولايات المتحدة فى التحولات السياسية الإيرانية فى عام ١٣٢٠ (١٩٤١م) يؤكد البعض الآخر أكثر على دوافع الولايات المتحدة وأهدافها فى مجال سلوكيات هذه الدولة بالنسبة لإيران .

وهناك خلاف حول دور الولايات المتحدة فى هذه الفترة وأهمية هذه القوة الجديدة فى تشكيل التحولات الإيرانية وإيجاد توازن بين المتنافسين التقليديين (الإنجليز والسوفييت) ؛ فبعد الحرب العالمية الثانية بدأت السياسة الخارجية للولايات المتحدة فعاليتها فى منطقة الشرق الأوسط وإيران ، وسعت منذ ذلك الوقت إلى إخضاع تطورات هذه المنطقة لسيطرتها وإرادتها . فقد ثَبَّت رد فعل الحكومة الأمريكية المتشدد نسبياً داخل إطار الأمم المتحدة وخارجها بالنسبة لأزمة آذربايجان دور أمريكا أكثر من ذى قبل وأظهرها كقوة ثالثة فعالة ، ولا شك أن موقف الولايات المتحدة فى قضية آذربايجان ساعد على إظهار الوجه الإيجابى لهذه الدولة فى إيران .

وقد مهدت سياسة تأييد النزعة الوطنية وتقويتها فى الدول المجاورة للإتحاد السوفييتى ، تلك السياسة التى كانت موضع إهتمام الولايات المتحدة ، المجالات لظهور الجبهة الوطنية فى إيران .

وقد بدأت أحداث التدخل الأمريكى فى أهم قضية وطنية إيرانية وهى تأميم صناعة البترول منذ خريف عام ١٣٢٩ (١٩٥٠م) . وقد كرر كثير من المسئولين الأمريكيين فى تصريحاتهم قولهم بأن شركة البترول الإيرانية الإنجليزية لا تعطى الحقوق القانونية لإيران وهى المسئولة عن عدم الرضا السائد فى البلاد حول موضوع البترول وعدم الإستقرار الإقتصادى فى البلاد . ويعتقد البعض أن "جريدى" السفير الأمريكى فى إيران هو أول من فكر فى تأميم البترول .

وقد وصلت حركة الجبهة الوطنية الإيرانية إلى أوجها بمساعدة الولايات المتحدة وذلك بتوفير المجال الذهنى للحركة الوطنية وبعد ذلك الحيلولة دون القضاء على هذه الحركة على يد الإنجليز ، إلا أن أمريكا غيرت دورها من الحماية إلى دور الوساطة بين إيران وإنجلترا بعد ذلك بعد تولى مصدق المسئولية ومشاركته بفعالية فى الساحة السياسية حتى أن أمريكا أعلنت فى بيانها الصادر فى ٢٨ ارديبهشت ١٣٣٠ (١٨ مايو ١٩٥١) حول البترول عن قلقها العميق لإختلاف الدولتين إيران وإنجلترا وأملها فى أن تحل الدولتان خلافاتهما بشكل ودى .

وهكذا لعبت الولايات المتحدة دوراً فى مرحلة تشكيل الجبهة ومواجهة إنجلترا ، ولكن لا ينبغى التغاضى عن أن الجبهة الوطنية قد إستفادت فقط من السياسات التشجيعية والمؤيدة من جانب الولايات المتحدة فى بداية الحركة ، ومن هنا لا ينبغى إعتبارها نتيجة أو ربيبة لها .

وفى القسم الثالث من الكتاب يتحدث المؤلف عن حل الجبهة الوطنية الأولى ويبدأ ذلك بالعوامل الداخلية التى أدت إلى حل الجبهة الوطنية الأولى ، ومنها :

أولاً : ضعف التنظيم

هناك إختلافات فى وجهات النظر حول ضعف التنظيم فى الجبهة الوطنية ، فهناك من يرى أن زعماء

هذه الحركة كانوا مشغولين بالشئون السياسية والوظائف التى يتولونها ، ولم تكن لديهم الفرصة للقيام بهذه العملية التنظيمية أو لم يكونوا مهتمين بها أصلا ، وقد إعتبر البعض الدكتور مصدق مقصراً فى هذا الصدد وكذلك خليل ملكى .

ثانياً : الضعف الأيديولوجى

من الناحية الفنية فإن كل تنظيم سياسى ينبغى أن يكون له مبادئ عامة على الأقل تلعب دوراً إيديولوجياً لهذا التنظيم ، وبسبب ضعف الأسس الأيديولوجية فقد إستبدل القانون ذى التسع مواد الخاص بتأميم صناعة البترول إلى أيديولوجية وإعتبر أقل إنحراف عن تنفيذه خيانة للحركة الوطنية .

والواقع أن عدم وجود عقيدة ومدرسة إجتماعية فى الجبهة الوطنية كان يعد مصدراً لكثير من الأخطاء التكتيكية وحتى الإستراتيجية . ويذكر خليل مكى فى مجلة "نبرد زندكى" (صراع الحياة) فى عام ١٣٣٥ (١٩٥٦م) فى حديثه عن أسباب فشل الجبهة الوطنية وخاصة عن الضعف الأيديولوجى للجبهة ، أن السبب فى ذلك لا يرجع إلى الأحداث التاريخية بقدر ما يرجع إلى الزعامة الصحيحة وإمتلاك أيديولوجية مناسبة . لقد إستفادت الحركة الوطنية الإيرانية فى بداية الأمر من التناقض والإختلاف السياسى بين أمريكا وإنجلترا إلا أنه للأسف بسبب إستهتار وعدم مبالاة الجهاز الحكومى وفكر قادة الحركة الوطنية الذى تعبر عنه بالليبرالية واللامركزية ، كل ذلك وضع الحركة الوطنية فى طريق مسدود .

وقد كانت هناك جهود لتحديد حد أدنى للأيديولوجية التى تحكم الجبهة ، فقد أطلق عدد من الكتاب عليها "الليبرالية الديموقراطية" ، وأطلق عليها البعض الآخر من الكتاب "القومية المستقلة والمناهضة للإمبريالية" ، وأطلقت عليها جماعة ثالثة من مؤسسى "الجبهة الوطنية الثالثة" نظرية "التوازن السلبى" بالنسبة لمدرسة مصدق ، ويبدو أن هذه النظرية أقرب ما تكون للإستراتيجية منها للأيديولوجية .

ثالثاً : أخطاء زعامة الجبهة الوطنية

يرى بعض الكتاب أنه كان ينبغى على مصدق أن يواجه الشاه والمتآمرين بحسم وحزم أكبر ، وذلك بما يتمتع به من قوة نابعة من الشعب ، كما كان اليساريون يرون أن روح المحافظة التى إتسم بها الدكتور مصدق كانت السبب فى فشله وأنه لم يكن ثورياً بما فيه الكفاية . ويرى البعض الآخر أن أسباب فشل مصدق والجبهة الوطنية يكمن فى الإتجاهات والسياسات غير العقلانية للقيادة . كما أن تعيين العميد دفترى فى رئاسة دائرة الشرطة فى يوم ٢٨ مرداد - بينما كان دفترى نفسه على صلة بالثوار - يعد من الأخطاء التكتيكية لمصدق فى السيطرة على الأزمة .

رابعاً : عدم حل قضية النفط

إعتبر البعض موضوع النفط هو أهم عامل مؤثر فى فشل الحركة الوطنية وأن إقتراح "لوى هندرسن" القائم على قبول مسألة تأميم البترول وقبول الحكومة الإنجليزية وشركة النفط الإيرانية الإنجليزية وإعتبار التأميم مسألة داخلية وإحالة موضوع التعويضات والخسائر إلى محكمة العدل الدولية وتولى إيران عمليات صناعة النفط والإستفادة من الخبراء الأجانب ، كان إقتراحاً مناسباً ، ولو كان قد قبل لما حدث إنقلاب ٢٨ مراد .

خامساً : تفرق الجبهة الوطنية

كانت الجبهة الوطنية تضم أحزاباً وإتحادات وجمعيات وطنية وأفراداً وجماعات إجتماعية مما أبعدها عن كونها حزباً سياسياً . وكان مصدق يرى أن الشعب الإيرانى لا يملك الوعى الكافى لتأسيس حزب سياسى ، وكانت الجبهة الوطنية واحدة من التنظيمات التى تعانى من نقصان فى التنظيم والإيديولوجية بالإضافة لبعض المشكلات الحزبية مما أدى إلى وقوعها فى الفرقة والتمزق . وكانت قد ترسخت فى المجتمع الإيرانى روح الفرقة والإنفرادية إلى حد ما فى الثقافة العامة للمجتمع ، ويلاحظ هذا بوضوح فى النموذج السلوكى للحركة الدستورية ، وهو نفسه الأمر الذى أدى إلى فشل الحركة .

وقد حدث التفرق والتحزب داخل الجبهة الوطنية فى مجالين ؛ الأول : التحزب بين الجماعات والأحزاب الموجودة داخل الجبهة ، والثانى : تفرق الأفراد البارزين وذوى النفوذ فى الحركة . ومثال ذلك ما حدث من "حزب إيران" الذى كان يشكل أهم الأحزاب المشتركة فى إئتلاف الجبهة الوطنية ، والذى كان يضم مفكرين وأساتذة جامعات وطلاباً ، ودوره فى إيجاد الفرقة بين مصدق وزملائه والقيام بالدسائس التى إضطرت مصدق إلى إبعاد آية الله الكاشانى عن عمل إدارة الأوقاف كذلك دور "منظمة الرقابة على حرية الإنتخابات" بزعامة الدكتور مظفر بقايى التى إنضمت فى البداية إلى إئتلاف الجبهة وسلكت بعد ذلك مسلكاً أدى إلى الفرقة والتحزب ، هذه المنظمة هى التى تبدلت فى عام ١٣٣٠ هـ . ش (١٩٥١م) فى عهد رئاسة مصدق للوزارة إلى حزب كبير نسبياً يسمى "حزب كادحى الأمة الإيرانية" وزاول نشاطه السياسى من خلال الجبهة الوطنية ، ثم تشعب بعد تجديد رئاسة مصدق للوزارة .

وكذلك الحال بالنسبة لحزب الأمة الإيرانية الذى تأسس عام ١٣٢٦ (١٩٤٧م) وكانت له أيديولوجية قومية

، وأصيب بعد ذلك بالتشعب بعد أن حدث تغيير فى كادر زعامته . أضف إلى هذه النماذج جمعية فدائيان إسلام بزعامة سيد مجتبى نواب صفوى وإختلافها بعد ذلك مع مصدق وتغير علاقتها به . كذلك "مجمع مسلمانان مجاهد" أو جمعية المسلمين المجاهدين المرتبطة بآية الله الكاشانى ويتزعمها شمس قنات آبادى وهى من الجماعات التى إشتركت فى إئتلاف الجبهة الوطنية ، وكانت تتكون من التجار والعمال وظلت بجانب الحركة الوطنية حتى تيرماه عام ١٣٣١ (يوليو ١٩٥٢م) ، إلا أنها بعد ذلك دخلت فى خلاف مع الدكتور مصدق ومعها آية الله الكاشانى . كما أن ظهور الخلاف بين الكاشانى و "فدائيان اسلام" من ناحية والدكتور مصدق من ناحية أخرى ، أتاح المجال لإضعاف الحركة الوطنية ومن ثم فشل الجبهة الوطنية الأولى .

الفرقة بين النخبة :

كان التشعب والإختلاف بين الأفراد ذوى النفوذ فى الجبهة الوطنية عاملاً مهماً جداً لإتجاه الحركة إلى الفشل . ومن بين ذلك إختلاف مصدق مع زعيم الحركة الرئيسى وهو آية الله الكاشانى ؛ ذلك الإختلاف الذى بدأ منذ ٣٠ تير ، ووصلت الإختلافات إلى أوجها عندما طرحت لائحة المد لمدة سنة لمصدق التى إعتبرها الكاشانى حركة فى إتجاه الديكتاتورية وتعطيلاً للديمقراطية إلا أن مصدق أصر عليها ، إلا أنه يبدو أن أساس موضوع التمزق داخل الحركة ظهر من إختلاف مصدق مع المجلس النيابى . وتفكير النخبة فى أنه ينوى السيطرة على مجريات الأمور والحد من سلطة المجلس النيابى .

ومن مظاهر ظهور الشقاق فى الحركة الوطنية أيضاً ميل مصدق لحل مجلس النواب السابع عشر عن طريق الإستفتاء ، وهو من الأحداث الهامة التى حدثت قبل إنقلاب ٢٨ مرداد ١٣٣٢ ش . والواقع أن إختلاف الكاشانى مع مصدق شكل ضربة قاضية للحركة .

كل هذه العوامل ساعدت على إضعاف الحركة الوطنية الإيرانية التى تبلورت فى إئتلاف الجبهة الوطنية مما أدى إلى أفول الجبهة الوطنية وفشلها .

وفى الفصل الخامس من هذا الكتاب ؛ يتحدث المؤلف عن العوامل الخارجية لإنحلال الجبهة الوطنية الأولى حيث يرى أن إنضواء إيران تحت راية التحولات والسياسات العالمية بسبب الظروف التاريخية والإستراتيجية ، وتحولات النظام الدولى بشكل عام وسياسات الدول صاحبة النفوذ بشكل خاص كل ذلك أثر على التحولات الداخلية الإيرانية ، حتى أن السياسة الداخلية كانت تتبع التحولات الدولية فى كثير من الأحيان . ويشير المؤلف إلى عدة عوامل منها :

أولاً : وضع النظام الدولى

إن تقسيم العالم إلى كتلتين غربية وشرقية عقب الحرب الباردة ومحاولات القوتين العظميين الحصول على مكاسب أكبر فى مناطق مختلفة من العالم ، كانت تعتبر فى البداية أحد العوامل المساعدة على تحقيق أهداف الحركة الوطنية الإيرانية . ويعد تهديد النظام الإقتصادى الدولى عقب قطع إنتاج البترول الإيرانى أحد المجالات المساعدة للجبهة الوطنية حتى تجعل الإنجليز يقبلون بشروطها .

كما أن نهاية تقوية النزعة القومية والوطنية فى مواجهة الشيوعية التى طرحت من قبل بعض محافل وزارة الخارجية الأمريكية والأشخاص المتصلين بها كان لها كبير الأثر فى دعم هذه الحركة .

ثانياً : أهداف الأمريكيين فى إيران والجبهة الوطنية

بالإضافة إلى النفط الذى كان يشكل أهمية كبيرة بالنسبة لأمريكا ، فإن هذه الدولة كانت ترغب فى نشر نطاق تجارتها فى هذا الجزء من العالم ، وكان الخوف من إنتشار النفوذ السوفييتى كمنافس قوى للولايات المتحدة فى مناطق العالم المختلفة ومنها الشرق الأوسط ، دافعاً آخر من دوافع السياسة الخارجية الأمريكية . ومن ثم فقد كان أساس إستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية بالنسبة لإيران فى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية جعل إيران دولة مستقرة وقوية فى منطقة الشرق الأوسط ، ذلك إن ضعف إيران وعدم إستقرارها سوف يؤدى إلى تدخل أكثر من الروس والإنجليز ، ومن المحتمل إتفاقهما من جديد على تقسيم إيران مما يضر بالمصالح الأمريكية . وترجع أهمية إيران للولايات المتحدة فى أربع مسائل هى :

١- لإيران موقع إستراتيجى يربط بين قارتى أوروبا وأفريقيا من ناحية وقارة آسيا من ناحية أخرى ، وبعبارة أخرى فإنها توفر إمكانية الإتصال والنقل بين القارات الثلاث .

٢- كانت إيران دائماً محط أنظار القوى العظمى من الناحيتين العسكرية والتجارية نظراً لإتصالها بالبحار الحرة والمحيطات وخاصة بسبب تسلطها على الخليج الفارسى .

٣- كانت إيران دائماً موضع إهتمام لكونها دولة لها حدود طويلة ومشتركة مع الإتحاد السوفييتى ، ومن ثم فبالإضافة إلى المزايا الإقتصادية والإستراتيجية التى تبحث عنها أمريكا فى إيران ، فإنها لم تستبعد ايضاً إمكانية منع إعتداء الإتحاد السوفييتى ، ووقف نفوذه الأيديولوجى .

٤- كانت إيران كدولة منتجة ومصدرة للنفط الخام تتمتع بأهمية كبيرة فى الحرب العالمية الثانية بالنسبة

لأمريكا . وقد قَوَّى التوسع فى الحرب وقلة الإحتياط النفطى الأمريكى بسبب مدها الحلفاء بالوقود رغبة الولايات المتحدة فى المشاركة فى مصادر البترول فى العالم وخاصة إيران .

ويمكن تقسيم سياسة الولايات المتحدة بالنسبة للحركة الوطنية الإيرانية إلى ثلاث مراحل هى :

١- مساندة حقوق الشعب الإيرانى بهدف تحطيم الإحتكار النفطى للإنجليز .

٢- التوسط الودى بين إيران والإنجليز لحل الخلافات بينهما .

٣- الإنضمام للإنجليز والشركة فى الإطاحة بالحكومة الوطنية .

ثالثاً : إنجلترا وسعيها من أجل الإطاحة بمصدق

بعد الحرب العالمية الثانية ، وخاصة بعد إعلان إستقلال الهند وباكستان ، فكر الإنجليز فى تأسيس إمبراطورية فى الشرق الأوسط بدلاً من الإمبراطورية التى ضاعت من بين أيديهم ، إلا أن تأميم صناعة البترول فى إيران وتولى حكومة مصدق زمام الأمور وقتل الملك عبد الله فى المسجد الأقصى وثورة الضباط الأحرار فى مصر ، أنزل ضربات ساحقة ومتوالية بالسياسة الإنجليزية فى الشرق الأوسط ، وقضى على فكرة تأسيس إمبراطورية الشرق الأوسط أو على الأقل قيادة موحدة فى هذه المنطقة .

وكان من ضمن إستراتيجية إنجلترا السعى من أجل القضاء على القاعدة الإجتماعية للجبهة الوطنية فى إيران عن طريق الحصار الإقتصادى ومنع تصدير النفط الإيرانى إلى الخارج والعمل فى الخفاء من أجل الإساءة لرجالات الجبهة وإبراز الإختلافات القائمة بينهم ، وقد وفقت فى هذا الجانب من إستراتيجيتها . فقد أدى منع تصدير النفط الإيرانى إلى إتخاذ حكومة مصدق سياسات تتسم بالإعتماد على النفس ، وبيع أوراق ذات قيمة والتخطيط لإقتصاد لا يقوم على النفط من ناحية ، والبحث عن مشتر لنفط إيران من ناحية أخرى . وعلى الرغم من أن حكومة مصدق قد نجحت إلى حد ما فى المجال الأول إلا أنها فشلت فى بيع النفط لدول من أمثال إيطاليا والإتحاد السوفييتى . كما منعت إنجلترا تبديل العملة الإيرانية بغيرها من العملات الأجنبية الأخرى بعد قطع المباحثات الخاصة بحل قضية النفط . بالإضافة إلى أنها كانت تصف مصدق بأنه أداة من أدوات السوفييت والشيوعيين ، مما أثر تأثيراً كبيراً فى إضعاف الجبهة الوطنية .

وأخيراً تمكنت الإستراتيجية الإنجليزية من إقصاء مصدق عن طريق إنقلاب عسكرى ، من المؤكد أنه كان بموافقة أمريكا بعد أن أظهرت إنجلترا مصدق على أنه شيوعى أو على الأقل سيقود إيران إلى هذا الإتجاه ، وركزت فى هذا الصدد على تأييد حزب توده له .

رابعاً : الإتحاد السوفييتى ، السكوت على الإطاحة بمصدق

إذا نظرنا إلى سياسة الإتحاد السوفييتى كقوة عظمى وجار شمالى لإيران وسلوك حزب توده كمنفذ لمشاريع هذه الدولة فى إيران ، نجد أن أوضح نتيجة يمكن إستخلاصها هى أن هذه الدولة مع حزب توده كان يمكنها منع تنفيذ الإنقلاب الإنجليزى - الأمريكى فى ٢٨ مرداد ١٣٣٢ ، إلا أنها إمتنعت عن القيام بأى عمل فى سبيل المحافظة على الحكومة الوطنية فى إيران . فقد كان الإتحاد السوفييتى وحزب توده فى هذه المرحلة متوافقاً مع سياسات الغرب بشكل عام ومع إنجلترا بشكل خاص . إذ أن الإتحاد السوفييتى لم يفعل شيئاً فى سبيل فك الحصار الإقتصادى من أجل إنقاذ إيران ، بل لم يكن مستعداً حتى لشراء النفط منها ، وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على أن الحكومة السوفييتية لم تكن ترغب فى إنتصار إيران فى كفاحها ضد الإمبريالية الإنجليزية والأمريكية .

المسألة الثانية أن حزب توده وقع فى خطأ كبير فى هذه المرحلة أيضاً وهو عدم معرفته لحقيقة الجبهة الوطنية وطبيعتها ، وكان من نتيجة ذلك عدم تأييده لهذه الحركة وكان هذا ممكناً بالنسبة له ..

وبشكل عام فإن عدم رضا الإتحاد السوفييتى عن سياسة التوازن السلبى التى إتبعها الدكتور مصدق والتطلع إلى إمتياز نفط الشمال وفشله فى أحداث آذربايجان ساعد كثيراً على إتخاذ سياسة الإحتياط والحذر بخصوص إيران وسياسة السكوت وعدم التأيي .

وخلاصة القول أن تاريخ إيران ، وخاصة فى المائة وخمسين سنة الأخيرة ، تميز بالجهود المبذولة من أجل الخروج من دائرة التخلف والتبعية ، وقد تبلور ذلك فى أشكال وقوالب مختلفة ، تضمن كل منها جوانب مختلفة من سعى الإيرانيين المسلمين من أجل تحسين أوضاعهم والوصول إلى مكانة متميزة فى هذا العالم .

ولقد كانت الجبهة الوطنية الأولى شكلاً من هذه الأشكال التى ظهرت ووحدت كل القوى السياسية والإجتماعية والدينية فى البلاد ، غير أنه لم يمض وقت طويل إلا وإختفى هذا النموذج الذى جسد آمال الأمة الإيرانية خلف ستائر الإستبداد والإستعمار .

والخلاصة التى نستنتجها فى نهاية الأمر هى أن الشعوب قادرة على تشكيل حركات والقيام بثورات وضمان إستقرارها . والدليل على ذلك مقارنة دور الشعب فى ٣٠ تير ١٣٣١ (٢١ / ٧ / ١٩٥٢م) و ٢٨ مرداد ١٣٣٢ (١٨ أغسطس ١٩٥٣م) والنتائج التى حدثت ، فإن بذور الإستبداد والإستعمار لا تقدر على النمو فى الأماكن التى تطؤها أقدام الشعوب .

افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية في شهر تيرماه ١٣٨٥هـ.ش. الموافق يونيو/يوليو ٢٠٠٦م

ثلاثة موضوعات رئيسية سيطرت على اهتمامات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية فى شهر تيرماه ١٣٨٥هـ.ش. الموافق يونيو/يوليو ٢٠٠٦م، وانعكست فى افتتاحياتها، هي: المشكلة الاقتصادية وتداعياتها، الرد على المقترحات الأوروبية بشأن البرنامج النووى الإيراني، العدوان الإسرائيلى على الفلسطينيين واللبنانيين.

فيما يتعلق بالمشكلة الاقتصادية فقد كثفت الصحف مع بداية هذا الشهر نقدها للأوضاع الاقتصادية، خاصة الصحف ذات التوجه الإصلاحى التى اتهمت الحكومة بأنها أضاعت منجزات حكومة خاتمى الاقتصادية بعدم متابعتها لسياسة هذه الحكومة، مما أدى لزيادة التضخم، وغلاء الأسعار، وارتفاع معدل البطالة. وقد دافعت الصحف الإصلاحية عن تقرير قدمه خمسون خبيرا اقتصاديا ينتمون إلى التيار الإصلاحى ينتقد السياسة الاقتصادية للحكومة، ويقترح اتجاه الحكومة إلى الانفتاح الاقتصادى والخصخصة. وقد انقسمت الصحف الإيرانية حول بيان الرئيس محمود أحمدى نجاد فى الرد على هذا التقرير، وتبرئة الحكومة من التسبب فى حالة الغلاء باعتبارها من تداعيات السياسة الاقتصادية السابقة، حيث وقفت الصحف تجاه رد الرئيس مابين موافق ومدافع وبين معارض ومهاجم. كان من الواضح أن تقف الصحف ذات الميول الأصولية إلى جانب بيان الرئيس مثل صحيفة كيهان فى افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٦/٢٥ و١٠و١١و٢٠٠٦/٧/١٢م حيث دافعت عنه وأكدت مصداقية الحكومة وفعالية سياستها الاقتصادية، وهاجمت أولئك الذين يوجهون إليها الاتهامات اليوم فى أنهم لم يفعلوا شيئا للاقتصاد الإيرانى عندما كانوا يديرونه. كما كان طبيعيا أن تنتقد الصحف ذات الميول الإصلاحية بيان الرئيس، مؤكدة أنه تغطية غير مقنعة لأخطاء الحكومة، كما فعلت صحيفة آفتاب فى افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٢و١١و٧/١٦ وصحيفة شرق فى افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٥و٩و٧/١١، وصحيفة اطلاعات فى افتتاحية عددها بتاريخ ٧/١١.

وقد تسبب هذا الجدل الإعلامى بين الصحف فى أن يضطر الرئيس أحمدى نجاد للاستجابة لبعض مقترحات تقرير الخمسين خبيرا اقتصاديا، وأن يتقدم بالتماس إلى الزعيم خامنئى يطلب فيه الاستفادة من الفقرة الثالثة من البند ٤٤ من الدستور فى خصخصة بعض المشروعات الحكومية والعامة، وقد استجاب الزعيم خامنئى لطلب رئيس الجمهورية فأصدر قرارا بالموافقة على اقتراح رئيس الجمهورية بتخصيص نسبة تصل إلى ٥٠٪ من أسهم الشركات والمؤسسات الحكومية والعامة المدرجة بالبند ٤٤ من

الدستور، للقطاع التعاونى والخاص فى المحافظات، وبيعها بسعر البورصة على أقساط تصل إلى عشر سنوات، وقد امتدحت الصحف باختلاف توجهاتها وعلى رأسها كيهان، جمهورى اسلامي، رسالت، همشهرى ذات الاتجاه الأصولي، واطلاعات، هميستكى، شرق، آفتاب، ذات التوجه الإصلاحى هذه الخطوة من جانب الرئيس، وهذا القرار من جانب الزعيم، فى افتتاحيات أعدادها منذ تاريخ ٧/٥ وحتى ٧/٢٠ بدون توقف، معتبرة إياه خطوة على الطريق الصحيح للخروج من الأزمة الاقتصادية، كما أنه يشير إلى اتجاه جديد فى المجال الاقتصادي، يسمح بالتخلص من اختلاط الاشتراكية بالليبرالية فى الاقتصاد الإيراني، وهو ما أدى إلى تعثر المسيرة الاقتصادية، فتأكيد المسيرة نحو الاقتصاد الحر من خلال الخصخصة مع تشجيع القطاع التعاونى لاحتلال دور بارز فى الحركة الاقتصادية يعمق فكرة السعى من أجل الوصول إلى الاقتصاد الإسلامى الحر. واعتبرت الصحف تدخل الزعيم خامنئى فى الشئون الإجرائية، خاصة الاقتصادية هو الأول من نوعه منذ توليه الزعامة. كما انتهزت الفرصة لتقدم تقارير ودراسات واستطلاع لرأى الخبراء حول الخصخصة وفوائدها وموانعها، والعدالة الاجتماعية، وكيفية تغيير سياسات وأساليب عمل الحكومة من أجل تحقيق الهدف منها باعتبارها ضرورة لإنهاء الآلام الاقتصادية.

أما فيما يتعلق بموضوع رد إيران على المقترحات الأوروبية بشأن الملف النووى الإيراني، فقد مثلت افتتاحيات الصحف بمختلف اتجاهاتها فى هذا المجال دعما لصانع القرار وفريق المفاوضين، حيث انتقدت الصحف موقف الاتحاد الأوروبى من إفشاء ما ورد فى هذه المقترحات قبل الرد الإيرانى عليها، كما انتقدت موقف دول الثمانى فى اجتماعها الأخير الذى هدد بإعادة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن، تمهيدا لفرض عقوبات فى حالة عدم الاستجابة الفورية من جانب إيران لطلب وقف تخصيب اليورانيوم، وأكدت إيجابية موقف إيران فى لقاء على لاريجانى كبير المفاوضين الإيرانيين مع خافير سولانا المنسق الأوروبى، كما طالبت الصحف بمناقشة بيان الوكالة الدولية للطاقة الذرية بجدية، كما دعت الصحف إلى الثبات على الموقف الإيرانى بحق إيران فى امتلاك دورة وقود نووى كاملة، كما سخرت الصحف من الضمانات الأمريكية باعتبارها تفتقد إلى المصداقية.

فيما يتعلق بالحرب التى شنتها إسرائيل على الأراضى الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى لبنان فقد تابعت الصحف الإيرانية تفاصيل هذه الحرب، وأشادت فى افتتاحياتها بموقف المقاومة الفلسطينية وحزب الله اللبناني، ووصفتهما بأنهما وجهان مضيئان للمقاومة الإسلامية(صحيفة كيهان فى ٧/١٥)، وأنهما يمثلان أسطورة أخرى(صحيفة هميستكى فى ٧/١٧)، وأن حزب الله أصبح ظاهرة جديدة فى تاريخ البشرية(صحيفة رسالت فى ٧/١٩)، ووصفت هذه الحرب بأنها حرب الكرامة الإسلامية(صحيفة همشهرى فى ٧/١٦)، وأنها بداية النهاية للنظام الصهيوني(صحيفة اطلاعات فى ٧/١٥)، وانتقدت مجلس الأمن فى موقفه تجاه هذه الحرب(صحيفة رسالت فى ٣و٥و٧/٨)، ووصفته بالعجز(صحيفة رسالت فى ٧/١١)، مؤكدة أنه فى أزمة(صحيفة همشهرى فى ٧/١٧)، كما انتقدت موقف بعض الدول العربية والإسلامية تجاه حزب الله(صحيفة جمهورى اسلامى فى ٧/١٨)، وسكوتها فى مواجهة العدوان الهمجى الإسرائيلي(صحيفة شرق فى ٧/١٩)، ووصفت الصحف الإيرانية العسكرية الإسرائيلية بالجنون(صحيفة رسالت فى ٧/١)، وأنها تقوم بجريمة تاريخية(صحيفة جمهورى اسلامى فى ٧/١)، وأكدت الصحف الإيرانية أن هدف إسرائيل من شن هذه الحرب لن يتحقق ولن يدفع الخوف عن قلوب الإسرائيليين(صحيفة كيهان فى ٧/٨)، وأنها لن تستطيع إضعاف المقاومة الإسلامية أو نزع سلاح حزب الله، أو كسره كما ادعى وزير الدفاع الإسرائيلي، كما سخرت من الادعاءات الإسرائيلية الأخرى المتعلقة بتورط إيران فى حرب لبنان، وقالت صحيفة كيهان فى افتتاحية عدد٧/١٧ ليت ادعاءات إسرائيل تكون صحيحة، فهذا شرف لإيران، كما طالبت الصحف بضرورة الوحدة الإسلامية فى هذه المرحلة الحساسة(صحيفة جمهورى اسلامى فى ٧/١٧)، وأن باستطاعة المسلمين مواجهة الصلف الإسرائيلى والغربي(صحيفة جمهورى اسلامى فى ٧/٢)، وأن هذه الحرب لن تنهى المشكلة وستكون هناك أزمات أخرى(صحيفة شرق فى ٧/١٩) بل ستكون بداية طوفان قادم(صحيفة شرق فى ٧/١).

قضية العدد

هل تورطت إيران فى الأزمة اللبنانية؟

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

يقول حسين شريعتمدارى رئيس تحرير صحيفة كيهان المحافظة فى تغطية واضحة لحقيقة دور إيران مع حزب الله اللبناني: (ليت ادعاءات إسرائيل حول دعم إيران لحزب الله فى لبنان تكون حقيقة)! ويقول هاشمى رفسنجانى رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام: تعتقد إيران أن مساعدتها لحزب الله فى لبنان واجب مذهبى وثوري، وأنها سوف تستمر فى دعمه طالما ظلت أراضيه محتلة أو مهددة، وإنها مع تقديرها للمواقف الشجاعة لشعب لبنان وحكومته فى دعم جبهة المقاومة أمام محاولات التوسع للنظام الصهيونى تؤكد استمرار دعم إيران للمقاومة الشعبية فى لبنان. وهو ليس رأى رفسنجانى وحده بل هو رأى الزعيم سيد على خامنئى والقيادات الإيرانية، وحتى المعارضة الإصلاحية، فلا خلاف بين الجميع فى إيران على دعم حزب الله اللبنانى دعما مفتوحا، حيث يشعر الجميع أنه أحد أبناء الثورة الإسلامية فى إيران، وأن دعمه يتجاوز المصلحة وحتى مبادئ الثورة إلى التعاطف العقائدى والوجداني، وإيران مع نفيها ما تردده إسرائيل حول الوجود الإيرانى العسكرى فى لبنان أو تزويد حزب الله بالصواريخ المتطورة، لا توضح تفاصيل أو نوع الدعم الذى تقدمه لحزب الله. ومن الواضح أنها حالة خاصة فى إطار الموقف الإيرانى من القضية الفلسطينية وقضايا جماعات المقاومة الإسلامية بشكل عام، لأن هذا الدعم لم يعد ينسحب على باقى فصائل المقاومة الفلسطينية، مع ثبات الموقف الإيرانى من القضية الفلسطينية ومن إسرائيل، فالدعم الإيرانى لأية دولة أو حزب أو جماعة غير إيرانية أو شيعية يخضع لمراجعات كثيرة، ويكون هدفه تحقيق مصلحة مباشرة لإيران، ولذلك فقد توقف دعم إيران لمنظمة التحرير الفلسطينية بدعوى انخراطها فى مباحثات السلام مع إسرائيل، وهو ما لا يحقق مصلحة للفلسطينيين، وكذلك انتهى الدعم الإيرانى أو كاد تجاه سائر المنظمات الفلسطينية ماعدا النذر اليسير لبعض جماعات المقاومة، ومنها حركتا حماس والجهاد، ومع أن إيران لديها خبرات جيدة فى مجال التفاوض، فإنها لم تعرض هذه الخبرات على الفلسطينيين فى مفاوضاتهم مع إسرائيل، واكتفت بموقفها السياسى نتيجة لظروف الأوضاع الاقتصادية التى تمر بها إيران. فما هو حقيقة الدور الإيرانى فى الأزمة اللبنانية؟ سؤال يتردد فى الأوساط السياسية بعد حرب التصريحات بين إيران وإسرائيل قبل وخلال الأزمة. إيران وإسرائيل تتهم كل منهما الأخرى بأنها تريد جر المنطقة إلى حرب جديدة، وأن كلا منهما تشجع الإرهاب وتمارسه.

لاشك أن إيران تسعى لتثبيت ثقافة المقاومة فى المنطقة ضد التدخل الأجنبى فى شئونها، وتعتبر الكيان الصهيونى جسما غريبا داخلها، كما تسعى لدعم حركات المقاومة باعتبارها العمود الفقرى لتفعيل حركة شعوب المنطقة، وهى تنفى عنها فكر الإرهاب، كما تساعدها على التحرك فى الإطار العسكرى الذى يبعد عنها هذه الصفة. لم تتردد إيران فى الإعلان عن استعدادها للتعاون فى مجال مكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة وليس تحت قيادة الولايات المتحدة، واستغلت ما أثير حول قضايا الإرهاب، مؤكدة أن معارضة إيران للمصالحة مع إسرائيل سببها أنها دولة إرهابية، وأكدت أن النظام الصهيونى هو أكبر مظهر للإرهاب الدولى والعنصرية العالمية، وأنها تريد السلام فى فلسطين، السلام الذى يتمتع فيه المسيحى والمسلم واليهودى والعربى وغير العربى وكل من يعيش على أرض فلسطين بحياة مستقرة وهادئة، وطالبت على لسان غلامرضا آصفى المتحدث باسم وزارة خارجيتها عمل استفتاء عام فى جميع الأراضى المحتلة لتقرير مصيرها، مؤكدة أن النظام الصهيونى لم يكتف بالاعتداء على حقوق الشعب الفلسطينى وإنما اعتدى

أيضا على شعب لبنان وسائر البلاد العربية والإسلامية، وإن اعتراضها على النظام المحتل للقدس إنما هو اعتراض على الإرهاب فى العالم، وأنها تعتبر المقاومة حق مشروع للدول الحرة المعتدى عليها، وإنها فى إطار قيمها الثورية والإسلامية سوف تدافع عن حقوق هذه الشعوب، وأن هذا ليس واجبها وحدها، وإنما واجب الدول الإسلامية كلها، إن إيران لا تبغى التدخل فى الشئون الداخلية للدول، ولكنها تعطى لنفسها الحق فى أن تدافع عن المظلوم وتعارض الإرهاب فى العالم.

فإذا كانت إسرائيل تريد أن تغير رسم خريطة لبنان، فهل تسعى إيران هى الأخرى إلى مواجهة هذا التغيير بتغيير مقابل؟ إن إيران لا توافق على نزع سلاح حزب الله أو إبعاده عن الجنوب اللبناني، ولو خلف نهر الليطاني، وترى أن إسرائيل لن تستطيع مهما حاولت أن تحقق ذلك، لأن حزب الله هو الذراع القوية للمقاومة اللبنانية، وأن الشعب اللبنانى يدرك ذلك، ولن يسمح بعزل حزب الله أو إضعافه.

إن طبيعة الثورة الإسلامية فى إيران سمحت لها باكتساب القدرة على حسن التعامل مع حركات المقاومة، وإمكانية التواصل الخلاق معها، كما أن جيش حراس الثورة الإسلامية يتحرك فى إطار يشبه إطار حركات المقاومة، مما يسمح له التعامل بمصداقية معها، وتوفير آليات التعاون، وتبادل المصالح، وحركة حماس الفلسطينية وحزب الله اللبنانى خير مثال على ذلك. لذلك فمن الممكن توقع أن إيران ستكون أكبر الرابحين فى الأزمة اللبنانية، لأن موقفها يبدو فيه التوازن المطلوب بين نصرة المقاومة، والقدرة على تقديم الحلول، وهو الموقف الذى يرتضيه الشارع السياسى العربى والإسلامي، كما يتناغم مع موقف الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، لأن هذه الأزمة سوف تستوجب بدء مرحلة جديدة من المفاوضات، وسيكون الطرح الإيرانى أكثر الأطروحات قبولا لجميع الأطراف، فهى تستطيع التوصل لحل أزمة الرهائن مع كل من حماس وحزب الله، على أن تعرض المقابل المناسب لهما، ليس فقط فى إخلاء سبيل عدد من المعتقلين الفلسطينيين واللبنانيين فى السجون الإسرائيلية، بل لإعطاء مكانة أكبر لكل من حماس وحزب الله فى طاولة المفاوضات المستقبلية، كما ستعطى حزب الله مكانة خاصة فى الساحة السياسية اللبنانية، إن إيران سوف تبرهن أن حركة حماس أفضل من غيرها فى التعامل، وأنها تسيطر على الجماعات النضالية المتطرفة، مثل الجيش الإسلامى الذى أشيع أنه أحد فروع تنظيم القاعدة، فإذا سقطت أو استبعدت أو همشت، فسوف تخرج جماعات متطرفة لا يمكن التنبؤ بحركتها، ويمكن أن تدخل المنطقة فى فوضى عارمة، كما استطاعت إيران أن تثبت مدى مصداقية حزب الله فى حركته النضالية، وأن الولايات المتحدة ومعها إسرائيل يخطئان إذا حاولا إبعاده، لأنه خصم شريف.

وإذا كانت إسرائيل قد ذهبت إلى أن تصفية القوى المناوئة تحت شعار القضاء على الإرهاب هو خير وسيلة لتحقيق السلام فى المنطقة، كما أن الإجراءات العملية التى تقوم بها فى سبيل تحقيق أطماعها، فإن إسرائيل تبدو غير جادة فى سبيل السلام، بل إنها تنسف مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الموسع، وتريد إبقاء الأوضاع فى المنطقة على ما هى عليه، لأنها تسمح لها بحركة أفضل وتحقيق مكاسب أكثر.

فى حين أن إيران قد عرضت مشروع الشرق الأوسط الإسلامي، واعتبرته أساسا لوقف الإرهاب فى المنطقة، وأن الوجود الإسرائيلى غير شرعي، وتسعى إيران إلى كسب مؤيدين وأنصار إلى مشروعها، من أجل تحقيقه، وقد نشطت الدبلوماسية الإيرانية خلال الفترة السابقة لإقناع دول المنطقة بجدوى المشروع، ورغم الأحداث الأخيرة فقد ضاعفت إيران جهودها المبذولة فى إطار الشرق الأوسط الإسلامي، ولم تفقد رباطة جأشها فى السعى لتشكيل تكتل عربى إسلامى فى مواجهة التهجم الغربى على الحضارة الإسلامية، وليس هدف إيران من هذا التكتل بطبيعة الحال أن يكون حلفا عسكريا فى مواجهة التحالف الأمريكى الدولى تحسبا لتطور العمل العسكري، لكن الجوانب السياسية والثقافية والأمنية هى أبرز الجوانب التى تبغيها من هذا المسعى، حيث تدرك أن الظروف لا تسمح الآن بحلف عسكرى جديد، كما أنها تدرك الارتباطات الخاصة للدول التى تسعى إيران لضمها إلى هذا التكتل، لذلك تعول إيران على الاتفاقات الأمنية التى تعقدها مع دول المنطقة فى مبادرة جديدة من نوعها، وتسعى فيها إلى التركيز على تبادل المجرمين والإرهابيين، وهى مسألة مهمة لدول المنطقة التى لها معارضون فى الخارج لحل قضية الأفغان العرب، وعناصر تنظيم القاعدة الذين عادة ما يلجأون إلى إيران للحصول على الحماية أو الدعم والذين أصبحوا ورقة فى يد القيادة الإيرانية، يمكن أن تستفيد منها لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية مع الدول التى ترغب فى استعادة هؤلاء الثوار، وتسعى إيران كذلك إلى استخدام علاقاتها مع العراقيين الشيعة خاصة الذين كانوا موجودين فى أراضيها، ويدرك المتتبع للتحركات الإيرانية على

الساحة الإقليمية والدولية منذ بداية الأزمة العراقية أن إيران فى سعيها لرسم خريطة جديدة للمنطقة تسعى لإقامة حزام أمنى جديد لها، حيث تبين لها أن موقف الحياد الفعال الذى اتبعته خلال الأزمة الأفغانية ثم بداية الأزمة العراقية قد استنفد أغراضه، وأصبحت فى حاجة إلى موقف جديد أكثر فعالية تستثمر فيه عددا من الإيجابيات التى تحققت من خلال موقفها الأول، فضلا عن رصيد باتت تنميه خلال تلك الفترة لها عند بعض دول المنطقة وخارجها، وتشير الأحداث إلى نجاحها فى ذلك، وإذا كانت تحركات المسئولين الإيرانيين كل حسب أهمية المكان الذى يتوجه إليه، قد كشفت إلى حد ما عن التوجه الإيرانى الجديد لرسم خريطة جديدة للمنطقة إلا أنها تعتبر حلقة فى سلسلة التحرك الإيرانى لتحقيق الهدف، مؤكدة على لسان قائد جيش حراس الثورة الإسلامية أن مصير إيران مرتبط بمصير فلسطين ولبنان وأفغانستان والعراق وسائر دول المنطقة، ولا شك فى أن هذه السياسة تفتح الباب للتوسط بين المقاومة العنيفة والاستسلام، وتعلن عن توجه إسلامى جديد يتمثل فى إسلام العقل والمنطق، الذى يدرك التنوع فى إطار التضامن، والكثرة فى إطار الوحدة، والثبات فى إطار التعايش. إن مشروعات الوحدة والتعاون الإيرانية تسعى لرسم خريطة جديدة للمنطقة تضم العالم العربى وإيران وتركيا ودول آسيا الوسطى الإسلامية والمنطقة الإسلامية فى أفريقيا، ومن الملاحظ أن المشروعات الإيرانية للتجمعات الإقليمية تقوم أساسا على السياسة الأمنية، ويشرح على أكبر ولايتى منطلق إيران فى هذا بقوله: إن جمهورية إيران الإسلامية تعتقد اعتقادا راسخا فى مبدأ التعاون الإقليمى باعتباره دليلا على الجدية والريادة فى تنمية العلاقات الثنائية والثلاثية والمتعددة الأطراف كسبيل وحيد لضمان السلام والاستقرار والأمن فى المنطقة وأن جهود إيران فى إقرار الأمن سواء فى منطقة الخليج أو فى مجموعة دول الجوار أو فى منطقة آسيا الوسطى والقوقاز من أجل إقرار السلام والاستقرار إنما يتم فى إطار هذه الاستراتيجية حيث أن الأمن القومى لإيران يتحقق من خلال إقرار السلام والأمن فى المنطقة.

إيران تريد أن توضح لدول المنطقة أن الحصول على التقنية النووية ليس قضية إيران وحدها، ولكنه مشروع المنطقة الإسلامية كلها، وأن المبادرة الإيرانية فى هذا السبيل هى ما جعلها أمام فوهة المدفع لمن لا يريدون حصول العالم الإسلامى على هذا الحق، وإيران خط الدفاع الأول للعالم الإسلامى فى الحصول على حقوقه أمام الغرب، ومن ثم فإن هذا الموقف يقتضى من كل الدول الإسلامية أن تسانده وتدافع عنه، خاصة تلك الدول التى تعتبر من أقطاب العالم الإسلامي. من الواضح أن إيران تسعى لاستثمار كل السبل التى تستطيعها من أجل تحقيق مشروعها الشرق الأوسط الإسلامي، وتحاصر الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، ومن الطبيعى لإيران أن تقوم بترتيبات كثيرة عبر مفاوضات مكثفة، مع كثرة الألغام التى تكتنف طريق مفاوضاتها، فالتعاون لا يتحقق بغير تسوية عدد آخر من القضايا المعلقة بين الدول العربية وإيران، بعضها يتعلق بالشيعة فى المنطقة خاصة فى الدول الخليجية، وتصدير الثورة الإيرانية إلى الدول العربية، وبعضها يتعلق بالديون المستحقة لإيران على بعض الدول، وبعضها يتعلق بالجزر الإماراتية والعراق وأفغانستان ومنظمة القاعدة، وبعضها يتعلق بمستقبل القضية الفلسطينية وإسرائيل، بل والعلاقات مع الولايات المتحدة، فضلا عن العلاقات الثنائية وخاصة الثقافية، ولا شك فى أن كل ملف من هذه الملفات لا يقل شأنا عن الآخر، ويحتاج فتحه إلى تحضير طويل. ومن الطبيعى أن يجرى طرح احتمالات عقلانية على أساس الواقع الجاري، لأن كل حلقة من المفاوضات تؤدى بالضرورة إلى الحلقة التالية. إن أحد أهم عوائق هذه المباحثات هو فقدان الثقة والتشكك فى حقيقة النوايا الإيرانية، ومدى علاقة إيران بالمنظمات والجماعات المعادية للحكومات العربية! وإن كثيرا من الحكومات العربية تتأثر برأى إسرائيل فى أن إيران هى التى تحرض حركة حماس وحزب الله اللبنانى من أجل إشعال الحرب فى المنطقة، تحقيقا لأهدافها. إن علينا هنا أن ندرس حقيقة التوجه الإيرانى وعلاقته بالأحداث الراهنة، وكيف يمكن التعامل معها، إذ لا مفر من هذا التعامل.

شئون داخلية

عوائق تشكيل وتنامى الأحزاب فى إيران

■ حسين شاه اويس ■ نامه (الرسالة)، العدد ٥١، يوليو ٢٠٠٦

يمثل هجوم الإسكندر والمغول على إيران حلقة من حلقات التاريخ الإيرانى، ولا يمكن إنكار ما قاموا به. ويجب علينا نحن الإيرانيين أن نأخذ العبرة من ماضينا، يجب أن نعرف ما هى الأسباب التى دعت المغول مثلاً للهجوم علي؟ إننا يجب أن نعقد تصالحاً مع ماضينا، لأننا كشعب لدينا جفاء مع تاريخنا، فكيف يمكن لشعب أن يحارب المعتدين على أرضه دون أن يعرف تاريخه وشعبه؟. ويجب أن يعرفوا أن مصالح الأمة دوماً مقدمة على المصالح الشخصية وأن نتدارك أخطاء الماضى وعلى كل حال فإن هذه الأمور موجودة بيننا الآن.

وقضايا الأحزاب فى إيران لا تنفصل إطلاقاً عن قضايانا الأخرى وفى المجتمعات المتقدمة الحزب مؤسسة للسياسة الحديثة.

وأحياناً يمكن القول أن الحزب بمثابة حلقة اتصال بين الشعب والسيادة. وهو أعلى شكل من قواعد الديمقراطية فى المجتمعات، وفى النظم العالمية الحديثة فإن الأحزاب والمؤسسات المدنية بمعناها الحقيقى تقوم بدور الرقيب بشكل منتظم على أمور المجتمع.

وتستطيع الأحزاب أن ترسخ القيم والمبادئ وأن تقوم بتوزيع السلطة والمساعدة على تحقيق الاستقرار السياسى من خلال الرصيد الشعبى والرقابة السليمة وبالتالى ستتحقق العدالة الاجتماعية وتترسخ الديمقراطية فى المجتمع.

ومن عوائق تشكيل وتنامى دور الأحزاب فى إيران تمركز السلطة اللامحدودة فى يد حزب واحد، وفى أغلب الأوقات دوماً ما تتركز السلطة فى مكان واحد وهنا تتلون العدالة وبالنظر لهذه الآلية فإن فى تاريخ الفكر السياسى نجد بشأن الحكومات أن مشروعية الحكومة لها طريقان فقط إما من الله عز وجل أو أن تمنح المشروعية بحد السيف واستخدام القوة. وفى التاريخ الإيرانى ينطبق الطريق الأول على كوروش العظيم والذى لقب بملك الملوك من قبل (آهورا فردا) أما الثانى فينطبق على جنكيزخان ملك المغول.

ومن هذا المنطلق فإن يجب تحديد السلطة وأن تكون مقننة وتحت الرقابة المباشرة للأمة، وأفضل طريق لذلك هو تقسيم السلطات وحرية الأنشطة للمؤسسات المدنية. وسائل الإعلام والنقابات والأحزاب هى بالطبع بمثابة مؤسسات ثابتة غير قابلة للتغيير فى المجتمعات الحرة ومن هذا المنطلق فإن وجود السلطة الحاكمة أحد العوائق الأخرى لتشكيل وتنامى الأحزاب، فعندما تتحول السلطة فى المجتمع إلى استبداد فإن تأثير هذا الأمر يدفع فى اتجاه واحد وهو الحياة والسلوك اليومى للشعب لتتغير الأخلاق الثانوية لأفراد المجتمع تدريجياً وتكون النتيجة تحول أفراد المجتمع إلى مستبدين فى المدرسة وفى الأسرة وفى الجامعة والعمل وينعكس الأمر بالمثل على الأداء الحكومى فبدلاً من تخدم الحكومة الشعب، يتحول الشعب إلى خادم للحكومة وفى مثل هذه المجتمعات تظهر الديكتاتورية ، والديكتاتور لا يستطيع أن يمارس العدالة ولا يستطيع التحدث عن المساواة ونجد أن القرآن الكريم قد أوضح أن آلية الوصول للتقوى هى العدالة.

والبديهى أن فى مثل هذه الساحة تقل الأحزاب والموجود منها لن يسمع لها ولا تحظى بالأضواء المناسبة وبالطبع فهى مقهورة وموضع تهديد وخوف.

ولكن يجب على هذه الأحزاب المستقلة أن تكون بمثابة المرشد للمجتمع والحكومة لأنها لديها إمكانية الحرية، وبشكل كلى فإن وجود المؤسسات المدنية فى ساحة الحرية ضرورة لأى مجتمع مسالم. لأن المجتمع بدون أحزاب تماماً مثل السيارة بدون موتور.

العائق الآخر فى تشكيل ونمو الأحزاب فى إيران هو أن الساسة أحياناً يشعرون أنه ليس لديهم منافس، ولذا فإن أعمالهم تتم دون مراعاة لمطالب الشعب، ولكن عندما يوجد المنافس فإن الجماعات كلها تسعى أن تعمل لمصلحة الشعب وتلبية رغبات ومطالب الشعب

وهذا من أسباب تقارب التجمعات الحزبية من مجتمعات السيادة الشعبية ووجود الأحزاب فى المجتمع يكون سبباً فى أن يؤدى الشعب دوره على أكمل وجه. وعلى هذا النحو نقيم الحوزة السياسية فى الدولة. وسيسعى الشعب للوصول إلى مستقبل أفضل.

والأمر الملفت هنا أنه فى عام ١٣٧٦هـ. ش(١٩٩٧م) فى انتخابات رئاسة الجمهورية اختار الشعب المرشح الذى كانت شعاراته الإصلاح فى الداخل وإزالة التوتر فى العلاقات الخارجية، ولكن بعد ثمانى سنوات وفى انتخابات الرئاسة الماضية انتخب مرشح آخر لا يتوافق ولا يشابه مرشح الثمانى سنوات الماضية بل على النقيض تماماً.

هذا وإن دل فيدل على عدم الاستقرار والثبات السياسى فى آراء وأفكار الشعب

ونخلص من هذا أن من أكثر عوائق تشكيل ونمو الأحزاب بجانب أمور أخرى مثل المشاكل المالية يمكن أن نشير إلى عدة نقاط هى:

١- دور الاستعمار فى إخماد دور الأحزاب وتأثيرها على الرأى العام.
٢- التاريخ وأحداث الماضى.
٣- الاستبداد والساحة السياسية المغلقة.
٤- عدم الاستقرار السياسى.

تركيبة وتحديات اليمين واليسار فى انتخابات الخبراء

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٧/٨

كما أعلن رجال دين بارزون فى التيارين الإصلاحى والمحافظ، فإن قوائم المرشحين الإصلاحيين والمحافظين لانتخابات مجلس الخبراء المزمع إجراءها فى نوفمبر القادم، قد تم الانتهاء منها، وقد وصل عمل التيارين إلى مرحلة تنظيم الصفوف.

وأعلن محمد على ريازى أحد أعضاء المجلس المركزى لمجمع باحثى ومدرسى الحوزة العلمية بقم، أن اللجنة المشتركة بين هذا التنظيم ومجمع روحانيون مبارز التى تتولى محورية بحث الخبراء بين الإصلاحيين، قد أنهت عملية دراسة الخطوط العامة. وكان ريازى قد صرح قائلاً: "إن هذه اللجنة هى فى حالة تشاور مع الجماعات الإصلاحية والمرشحين الموجودين على القوائم، بحيث يتم بعد تجميع وجهات النظر تقديم قائمة واحدة تخوض هذه الانتخابات".

وكان سيد محمد غروى المتحدث باسم جماعة مدرسى الحوزة العلمية بقم قد أعلن أن قوائم روحانيت مبارز وجمعية مدرسى الحوزة (التنظيمان المحوريان للتيار اليمينى فى انتخابات مجلس الخبراء) قد أصبحت نهائية وتشمل أسماء كل من محمد تقى مصباح يزدى وأكبر هاشمى رفسنجانى، وفى الوقت نفسه كشف عن أسماء غير مشاركة فى القائمة، إلا أنه أضاف أنه فى معظم المحافظات اتفق التنظيمان على شخص واحد ومازالت المداولات تتواصل بخصوص عدد محدود من المحافظات. وكما جاء فى الأخبار المنشورة من جانب أعضاء التنظيمات الدينية فى الجناح اليمينى فقد تم تحديد الأشخاص منذ فترة فى لجنة لتحديد مرشحى هذا الجناح، خمسة من جمعية روحانيت مبارز وخمسة من جمعية المدرسين، وقبل هذا كانت تقارير عدة قد أفادت نقلاً عن بعض المصادر الأخبارية أنه قد تكونت لجنة من ستة أشخاص لتوحيد قوائم جمعية روحانيت وجمعية المدرسين، وبناءً على هذا تفيد الأخبار أن أشخاصاً مثل محمد يزدى، وسيد أحمد خاتمى، وسيد هاشم حسينى بوشهرى من جمعية المدرسين، وحسين إبراهيم، وسيد رضا تقوى، ومحمد حميدى من جمعية روحانيت هم أعضاء فى هذه اللجنة. وكذلك أيضاً ثمة مؤشرات تفيد بأن وجود السادة مشكينى، وأحمد جنتى، ومحمد يزدى، ورضا استادى، وإمامى كاشانى، ومصباح يزدى، ومحمدى جلبايجانى، ورى شهرى، وحسين راستى كاشانى، وموسوى خوانسارى، وسيد محمد حسن خراسانى، وهاشمى رفسنجانى على قائمة جمعية المدرسين قد بات مؤكداً تقريباً إلا أن درى نجف أبادى ومحمد قمى لم يزالا غير موجودين فى هذه القائمة.

التحدى الأول: تزامن عقد الانتخابات.

فى هذا الوقت ومع انتشار الأخبار القائمة على حركة أغلبية المجلس واتفاق الحكومة ومجلس صيانة الدستور على العقد المتزامن لانتخابات مجلس الخبراء والانتخابات المحلية، يبدو أن الحركة الطبيعية والمنوال القائم بالنسبة للجناحين، خاصة الإصلاحيين للمشاركة فى انتخابات مجلس الخبراء تواجه تحدياً.

وكان موضوع تزامن عقد انتخابات مجلس الخبراء والانتخابات المحلية، الذى كان قد أعلن أول مرة منذ أواخر العام الماضى من جانب وزير الإعلام، قد تم تجميده بسبب معارضة مجلس الوزراء، لكنه أعيد فتحه مرة ثانية أوائل الأسبوع الماضى من جانب محمد رضا باهنر نائب رئيس المجلس. وقد قوبل إعلان هذا الخبر برد فعل سلبى من جانب التيار الإصلاحى، وحتى الآن أعلن مجمع روحانيون مبارز ومنظمة مجاهدى الثورة معارضتهم بشكل رسمى للانعقاد المتزامن لهذه الانتخابات.

وكذلك أيضاً رفض "على محمد غريبانى" الأمين العام لجمعية المهندسين الإسلامية الذى انتخب مؤخراً كرئيس دورى لمجلس تنسيق جبهة الإصلاحات، ووصف عملية الانعقاد المتزامن لهذه الانتخابات بأنها "اختطاف سياسى".

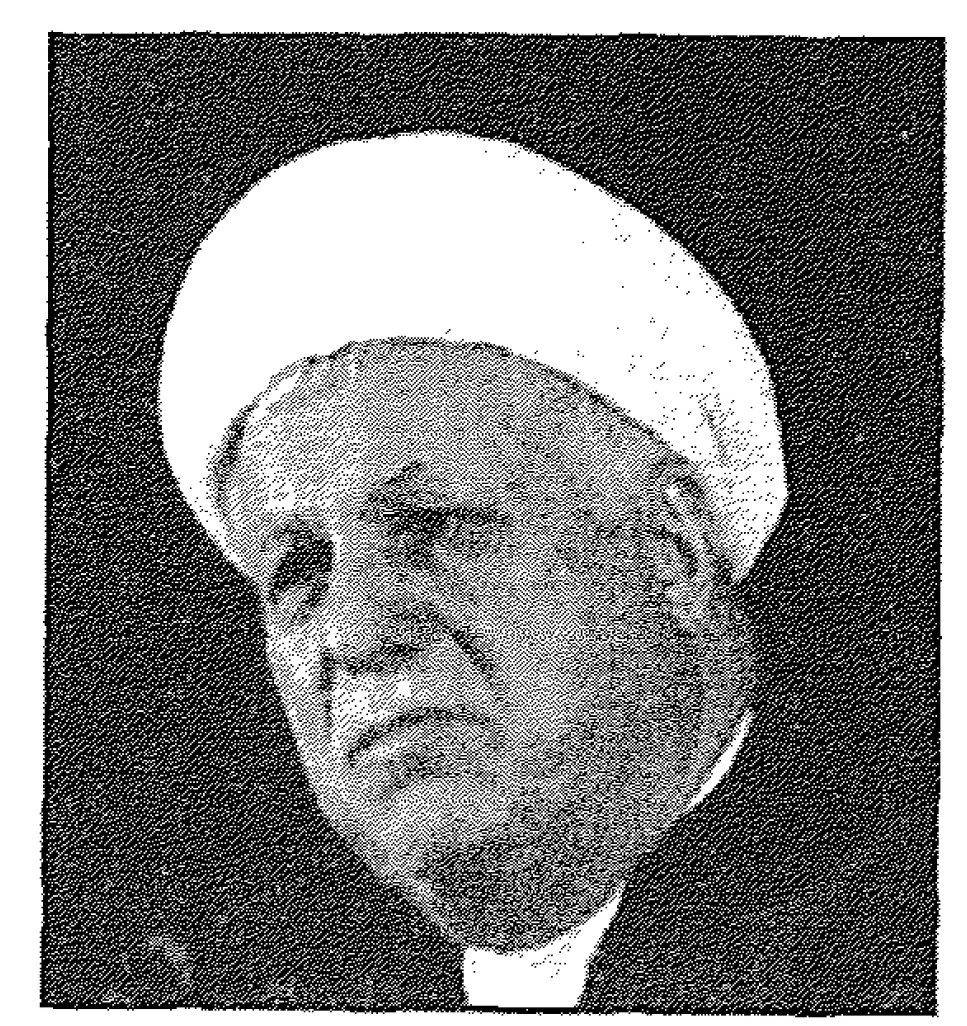
التحدى الذاتى: الائتلاف

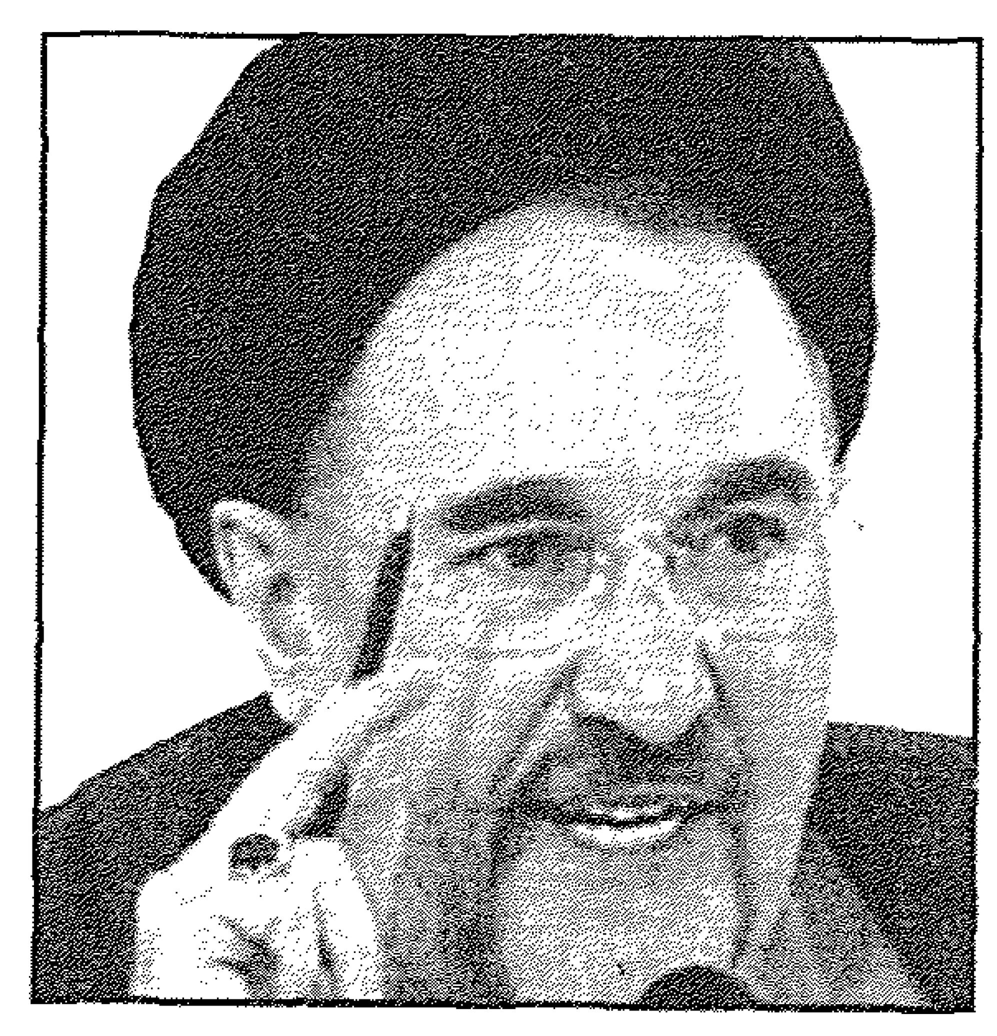
المسألة الأساسية التى تهم كلا الجناحين التى ستبدو فى حالة الانعقاد المتزامن للانتخابات المحلية ومجلس الخبراء، مسألة "الائتلاف" لأن الائتلاف فى انتخابات مجلس الخبراء أكثر بساطة وسهولة من الانتخابات المحلية. هذه القضية تصدق وبشكل أكبر فيما يخص الإصلاحيين لأن هذا التيار بالفعل ليس له مرشحون كثيرون فى انتخابات الخبراء. لكن فيما يخص الانتخابات المحلية، على الرغم من المساعى التى قد بدأت منذ شهور من أجل الائتلاف، لكن العمل الأصعب، ومن المحتمل مع تقديم موعد الانتخابات، ألا يتحقق هذا البرنامج. هذا فى حين أنه فيما عدا حزب الاعتماد الوطنى الذى يؤكد المشاركة الفردية فى الانتخابات المحلية، وفى أفضل الحالات يفضل الائتلاف على محورية "الأشخاص" وليس "الأحزاب"، فإن كل الجماعات الإصلاحية الأساسية تؤكد الائتلاف فى الانتخابات القادمة. فى هذه الأثناء يبدو أن اللقاءات الأخيرة لمجالس تنسيق جبهة الإصلاحات مع هاشمى رفسنجانى وسيد محمد خاتمى ومهدى كروبى هى الطريق الوسط الذى اختاره الإصلاحيون.

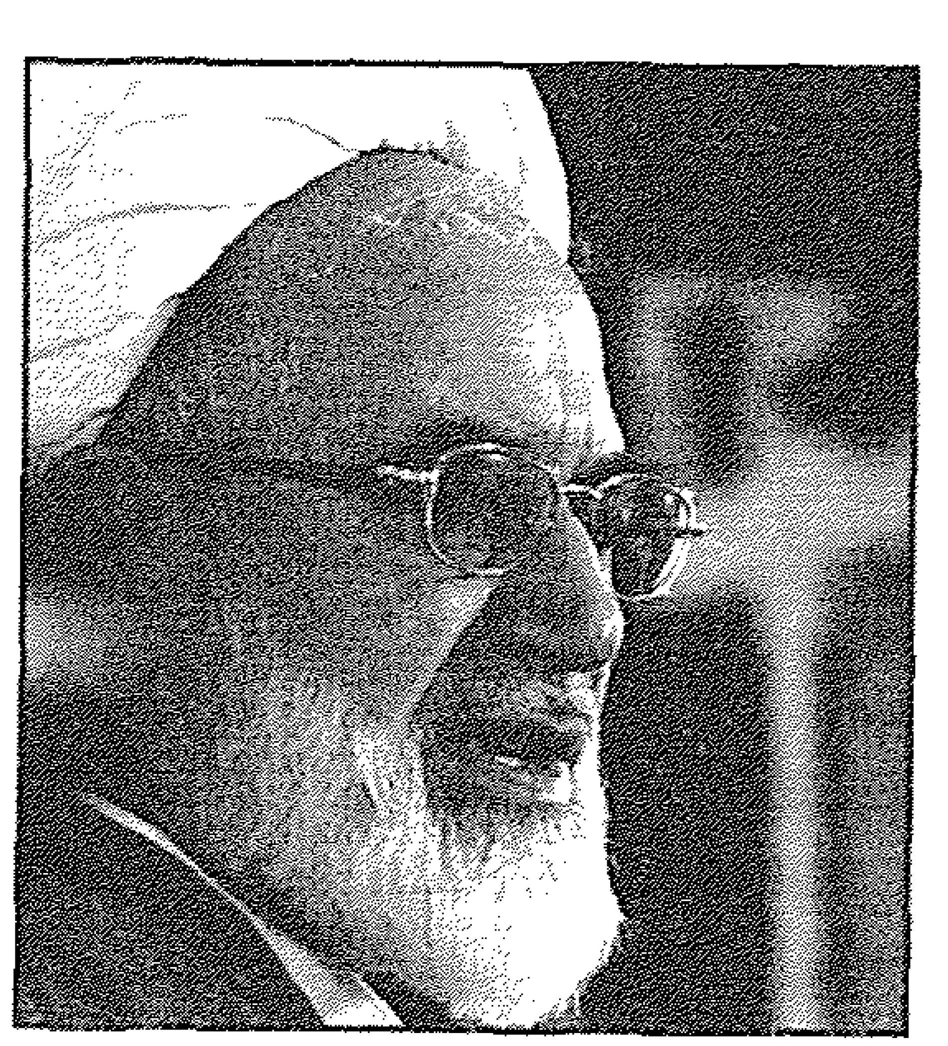
وفى هذا الصدد قال "حسين مرعشى" المتحدث باسم حزب كوادر البناء لوكالة أنباء "أفتاب": "بصفة عامة يجب أن تتكون جبهة شاملة وهذه الجبهة يجب أن تتكون من الأحزاب والشخصيات العامة التى لا تنخرط فى عمل حزبى" وأضاف مرعشى: "لو أن الائتلاف مع الأحزاب يعنى أنه علاوة على الأحزاب تدخل وجوه أخرى الساحة، فإنه يكون خطوة للإمام، أما لو أن "الائتلاف مع الأشخاص" يعنى تقليل دور الأحزاب وإيجاد صدع بينها لا يكون مفيداً." ووصف المتحدث باسم حزب الكوادر اللقاءات الأخيرة للإصلاحيين مع هاشمى وخاتمى وكروبى بأنه أمر مؤثر للغاية لإيجاد ائتلاف بين الإصلاحيين، وأضاف: "لو أن مظاهر التنسيق هذه حدثت من قبل لشاهدنا اليوم ظروفاً مختلفة".

هل ينجح التحالف الثلاثى فى وقف تقدم المحافظين الجدد؟

■ **عباس بازوكى** ■ مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٠٠٦/٦/١٥









رغم انتهاء فترة الرئاسة الثانية للرئيس السابق محمد خاتمى، إلا أنه ما يزال يمارس دورا كبيرا فى إيران خاصة فى أوساط الإصلاحيين، حيث يعقد الكثير من الإصلاحيين الآمال على خاتمى من أجل العمل على لم شمل ما تبقى من هذا التيار بعد أن تلقى سلسلة من الهزائم بدأت بالهزيمة فى الانتخابات البلدية عام ٢٠٠٣، ثم انتخابات المجلس السابع عام ٢٠٠٤ وانتهت بالانتخابات الرئاسية التى فاز بها محمود أحمدى نجاد.

وعلى مدى الأشهر الماضية كان هناك تحرك ملحوظ من جانب اثنين من أهم الرموز السياسية فى إيران هما السيد مهدى كروبى أحد أقدم الوجوه اليسارية فى النظام، وهاشمى رفسنجانى رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، فقد كثف مهدى كروبى نشاطاته بين صفوف الإصلاحيين على الساحة السياسية وخاصة الحزبية والإعلامية، وقام بعمل كبير لتنظيم الإصلاحيين في إطار حزب الاعتماد الوطنى، إلى جانب ذلك يواصل هاشمى رفسنجانى نشاطاته على الساحة السياسية، هؤلاء الثلاثة هم أهم الوجوه التي قامت على مدى الشهور الماضية بمشاورات منفصلة لضبط قوة المحافظين الجدد في إيران، وفي بعض الأحيان قاموا بعقد جلسات مع بعضهم .

ومن المؤكد أنه حتى الآن لا توجد أخبار موثقة عن تلك الجلسات، ولا يزال الأمر في طور التخمينات. وتهدف هذه المشاورات إلى تنظيم صفوف القوى غير المحافظة في انتخابات مجلس الخبراء، والتصدى للخطوة الرابعة للمحافظين الجدد . هؤلاء المحافظين الجدد هم في الواقع نفس القوى السياسية الجديدة التي حلت منذ الانتخابات البلدية محل المحافظين التقليديين في إيران، وقد تقدمت في برامجها لدرجة أنها أدت إلى إثارة قلق المحافظين التقليديين.

ومع أن هذا القلق ليس كبيراً نظراً لتوحد بعض المصالح، وفي أوقات الضرورة وحيثما تتطلب المصالح تتحول هذه الانشقاقات إلى وحدة ثانية، فمن الواضح أن هناك عناصر داخل تيار المحافظين التقليديين تعمل على وضع حدود للمحافظين الجدد الذين يسيطرون بشكل غير متكافئ على الثروة والسلطة ولهذا وصل الجميع إلى نتيجة واحدة هي أن الطريق الصحيح للإيرانيين هو الديمقراطية الشعبية.

لكن مفكرا مثل خاتمي كان يؤمن منذ البداية بالديمقراطية الشعبية ولهذا يؤكد أنه يجب على معارضي الديمقراطية أن يصلحوا أنفسهم . أما مهدى كروبى مع أنه لم يعرف كقوة تنظيرية وفكرية، ولكنه وللإنصاف هو واحد من أكثر وجوه الجبهة الإصلاحية فعالية وتأثيراً، وقد أثبتت تجربة الأعوام الماضية أنه يمكن الاستفادة من شجاعته وصراحته لتحقيق المصالح القومية .والسؤال هنا ما هو العمل المشترك الذى يمكن لهؤلاء الثلاثة أن يقوموا به ؟، وكيف ؟، وهل يمكن حشد قوة هؤلاء الثلاثة لتحقيق المصالح القومية ؟

الفيلسوف الأردكاني

في عام ١٩٤٣، في أردكان إحدى المدن الصغيرة بمحافظة يزد الصغيرة، ولد محمد خاتمي وكان منذ طفولته وصباه يعمل على القيام بأعمال لمساعدة الأسرة، كان والده يزرع في أبنائه الحرية ووضوح الرؤية ولهذا كانت العلاقات بينهم حميمة وكانوا يتبادلون الرأى والفكر، وتصف أمه فترة صباه : أمضى محمد فترة صباه في القراءة والرياضة وحب الأب والأم والأسرة، كان عطوفاً جدا، كان خاتمى رجل دين يتبادل الرأى والعلم فى كل الحوارات العلمية .

وفي "قم" ومع تحصيله العلوم الدينية شارك في الامتحان العام في ذلك الوقت وتم قبوله في قسم الحقوق بجامعة طهران، لكن ظل تحصيله للعلوم الدينية في المرتبة الأولى، وانصرف عن الدراسة في قسم الحقوق، ولكنه بعد فترة في عام ١٩٦٥ اتجه إلى كلية الآداب بجامعة أصفهان ليدرس الفلسفة، وفي أصفهان أيضا شق طريق الحوزة العلمية وواصل دراسته الحوزوية حتى حصل على مرتبة الاجتهاد، ثم تخرج من جامعة أصفهان، وعلى الرغم من توافر شرط الاجتهاد والإعفاء من الخدمة العسكرية، ذهب لتأدية الخدمة، وكان واحداً من رجال الدين القليلين الذين أدوا الخدمة في ذلك الوقت، وأصبح ضابط شرطة. وفي عام ١٩٧٠ قبل مرحلة الماجستير في العلوم التربوية بجامعة طهران واصل دراسته حتى حصل على بعثة دراسية للدكتوراة خارج البلاد، وعاد إلى "قم" وعلى مدى إقامته سعى بكل جدية لدراسة الفقه والأصول وأتم مرحلة الفلسفة العليا على يد آيات عظام وأساتذة كبار مثل مرتضى حائرى يزدى، ووحيد خراسانى، وسيد موسى شبيرى، والشهيد مرتضى مطهرى وعبد الله جواد أملى، وفي هذه الفترة كان يشارك في الدروس الخاصة للشهيد مطهري عن فلسفة هيجل والماركسية، وتدرج في كثير من المناصب إلى أن وصل إلى رئاسة الجمهورية، وكانت فترة رئاسته مصحوبة بتغييرات كبيرة على الساحة السياسية، وكثير من النخبة السياسية المحنكة مثل الدكتور إبراهيم يزدي الأمين العام لحركة الحرية الإيرانية يقيم رئاسة خاتمى بصفة عامة بأنها كانت إيجابية، ولكن يعترف بأن خاتمى باستخدامه مدراء العشرين عاما الماضية في نظام الجمهورية الإسلامية وخاصة في المجال الاقتصادي لم يستطع تحقيق ما كان يتوقعه الشعب منه.

وعلى الرغم من كل هذا فإن سيد محمد خاتمي قد أصبح محور الإصلاحيين لخلق إجماع بين الجماعات الإصلاحية .

السياسي الرفسنجاني

ولد أكبر هاشمى رفسنجانى بن على في عام ١٩٣٤ في قرية نوف بهرمان إحدى توابع رفسنجانى . ذهب في سن الخامسة إلى مكتب تحفيظ القرآن . وفي عام ١٩٤٨ توجه إلى قم لدراسة العلوم الدينية، وقد تزامن وصوله إلى قم مع وجود حركة تأميم النفط، درس لمدة سبعة أعوام وبعد ذلك بدأ مرحلة التخرج، درس الفقه والأصول وحضر دروس العلامة طباطبائي .

ألقى القبض عليه بعد أحداث المدرسة الفيضية، وتم اقتياده كجندى إلى ثكنة باغ مشاه، قام منذ عام ١٩٦٤ بنشر مجلة مدرة التشيع، وفي أواخر عام ١٩٦٤ تم اعتقاله ثانية بحجة نشر بيانات، أطلق سراحه بعد ثلاثة أشهر وبعد نجاح الثورة كان هدفا لعملية اغتيال من جانب جماعة الفرقان، وكان له دوراً مؤثرا في تشكيل روحانيت مبارز بطهران وبناءً على أوامر الإمام تم تعيينه عضوا في مجلس الثورة، وعضواً بمجلس الخبراء ورئيسا للمجلس ونائب للقائد العام للقوات وعضو مجمع تشخيص مصلحة النظام، وكان طوال هذه الفترة رئيسا لمجلس الشورى الإسلامي .

تولى رئاسة الجمهورية، وفي عهده ألغى منصب رئيس الوزراء وهاشمى رفسنجاني مع أن له تجربة غير طيبة مع بعض الإصلاحيين في الانتخابات السادسة بمجلس الشورى إلا أنه مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية التاسعة حدث مرة أخرى تقارب أكبر مع هذه الجماعات، وهذا التقارب يزيد من حجم نشاطه السياسي لكن هاشمي إزاء مواجهة الهجمات الواسعة المنظمة من جانب المحافظين الجدد يعتقد أن هذا الجناح الذي وصل إلى السلطة حديثا سيعمل على إلغائه من الساحة السياسية الإيرانية .

وهو ذكي جدا ولا يشك أحدا في هذا الأمر، لكن الذكاء وحده لا يكفي لخروج هذا السياسي من الأزمة التي يعيشها، لأن الخصم بكل ما يملك من إمكانات يستطيع بكل سهولة أن يشوه صورة رفسنجاني حتى في أصغر قرية في إيران .

لكن هاشمى على الرغم من إصرار بعض الأحزاب والشخصيات المقربة منه على تركه لرئاسة مجمع تشخيص مصلحة النظام اعتراضا على ما يحدث له قد رفض كل هذه الاقتراحات لأن تركه لهذا المنصب يجعله أعزل أمام الهجمات التي تستهدفه.

الإصلاحي اللرستاني

ولد مهدي كروبي في عام ١٩٣٧ في اليوجوديرز . ظل في هذه المدينة حتى نهاية الفصل السادس الابتدائي . وبدأ دراسته الحوزوية في قم في عام ١٩٥٤، وفي عام ١٩٦٤ ميلاديا التحق بجامعة طهران

للدراسة بقسم الإلهيات وقد تم اعتقاله مرات عديدة في الفترة من ١٩٦٣ وحتى ١٩٧٨، ومن المسئوليات الرسمية التى تولاها مهدى كروبى يمكن ذكر رئاسة لجنة إمداد الإمام الخميني، ورئاسة مؤسسة الشهيد وممثل الإمام في بعثة الحج وممثل الشعب في المجالس الأول والثاني والثالث والسادس وتولى رئاسة المجلسين الثالث والسادس.

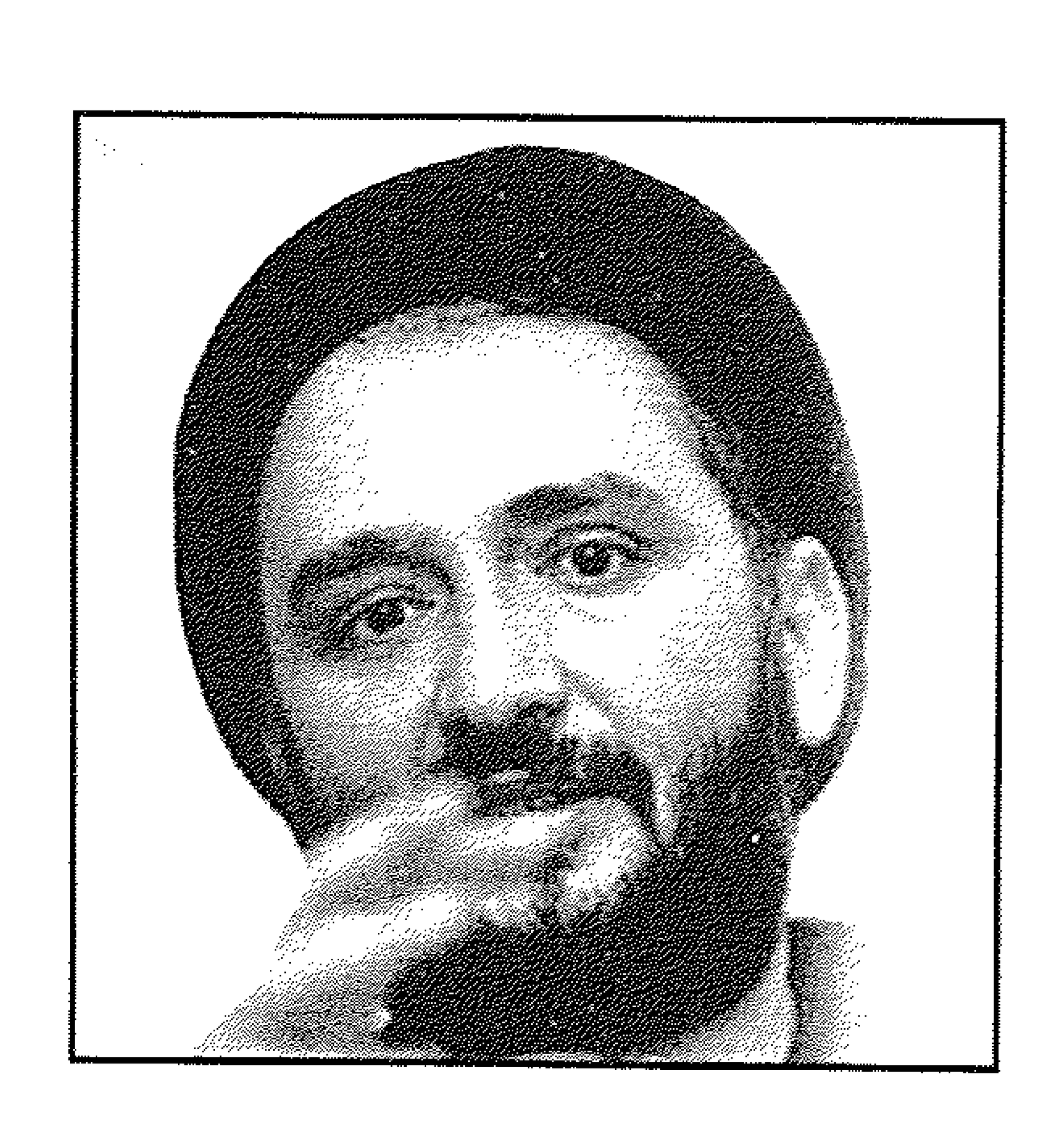
وكروبي من السياسيين الإصلاحيين يملك جراءة وشجاعة واضحة يتضح هذا من خلال تعاطفه مع موضوعات اعتقال هاشمي أغاجري وحسين لقمانيان والمعتقلين السياسيين في الأعوام الأخيرة .

إدارة الجبهة المتحدة للثورة الإسلامية

هؤلاء الثلاثة هم من الوجوه التي تؤمن بإصلاح الأمور في إطار الأهداف الأولية للثورة الإسلامية، ولذا فهم من الإصلاحيين الذين يقولون بهذا النوع من الإصلاحات، ويعتقدون أن من الممكن إنجازها في إطار شعارات الثورة الإسلامية ولا يرون تضاداً بين الجمهورية والإسلامية، ويستطيعون الاستفادة من المميزات التى يتمتعون بها مثل الرصيد الشعبي والدولي الذي يتمتع به خاتمي، ونفوذ هاشمي رفسنجاني بين رجال الحوزة وبعض مراكز السلطة وصراحة وشجاعة مهدي كروبي من الممكن أن تحشد كوادرهم وإعدادهم للإصلاحات، وهؤلاء الثلاثة أصحاب التجربة لو يتحدوا في الدفاع عن الحقوق الأساسية للأمة ومواجهة سيطرة المحافظين الجدد من المؤكد أنهم سينجحون بشرط أن تقوم الجبهة المتحدة للثورة الإسلامية بإعادة تعريف شعارات وأهداف الثورة، وتقوم ببحث المشاكل والمعوقات بشكل علمي ودقيق .

التعددية فى تنظيمات رجال الدين

■ حوار مع محمد على أبطحى ■ شرق (الشرق)٢١/٦/٢٠٠٦



يعتبر محمد على أبطحى من الوجوه المعروفة فى إيران، إذ كان يشاهد دائماً إلى جوار الرئيس محمد خاتمي، وعلى الرغم من أسلوبه السياسى الهادئ، لكن نشاطاته فى مجال الكتابة بالمواقع الإلكترونية أظهرت وجهاً مختلفاً لذلك الشيخ التقدمي، وعلى حد قوله فإنه كان يواصل كتاباته هذه على الرغم من جميع مشاغله وكان يطالعها أكثر من ٢٥ ألف فرد يومياً.

يدير أبطحى حالياً منظمة غير حكومية تعمل فى مجال حوار الأديان، وقد أصدرت عدداً من المطبوعات القيمة. وفيما يلى نص الحوار الذى أجرته جريدة شرق معه.

× السيد محمد ابطحى، ما هو الاختلاف والسمات الفارقة بين مجمع روحانيون مبارز وجمعية روحانيت مبارز؟ ولماذا ظهر روحانيون مبارز كتنظيم جديد لرجال الدين؟

- بعد قيام الثورة وفى السنوات الأولى من عمر الجمهورية الإسلامية وجدت اختلافات تنظيرية فى الساحة السياسية وسرعان ما كرست تلك الاختلافات

وأصبحت أكثر تحديداً ووضوحاً، هذه الاختلافات التى ظهرت بين التيارات السياسية كانت جوهرية ذات جذور، ولم تستثنى تيارات رجال الدين من ذلك بل كانت فيما بينها القدر الأكبر من تلك الاختلافات فقد كان هناك نوعان من القراءات الدينية حافظ على وجودهما على الدوام وعلى الرغم من مرورهما بفترات متباينة من القوة والضعف لكنهما كان موجودين على الدوام، ويمكن القول أن تيارات رجال الدين كانت تنقسم إلى وجهتى نظر متباينتين منذ البداية، الأولى لها وجه ثابت فى كل زمان وتحت أى ظروف ويمكن تسميتها بالفرقة المتحجرة أما الثانية فلها ملامح مختلفة إذ تؤمن بأطروحة أن الإسلام يتوافق من التغيرات الحديثة، وكتعريف موسع لها يمكن تسميتها بوجهة النظر التقدمية، وأصحابها يؤمنون بضرورة رؤية مختلفة للمصادر المعرفية الأساسية للدين وأصحابها على خلاف المجموعة الأولى يؤمنون أن آليات العمل الموجودة الرائجة حالياً هى الأفضل حتى ولو لم تؤد إلى نتيجة، لقد طرح هذا الموضوع أثناء فترة تولى مير موسوى رئاسة الوزراء، فعلى سبيل المثال أحضر عدد من السياسيين كتابى توضيح المسائل وتحرير الوسيلة للإمام الخمينى وكانوا يقولون أنه ينبغى أن نعمل وفق الآراء الواردة فيهما، لأن سعادتنا كامنة بين دفتيهما.

كانوا يريدون أن يضعوا قانون العمل وجميع ما تحتاجه الدولة من قوانين وفق أحكام هذين الكتابين.

هناك نقطة على جانب كبير من الأهمية وينبغى أن نتناولها هنا وهى أن فكر الإمام الخمينى لم يكن الفكر الغالب فى الحوزات الدينية، وإنما كان فكر الإمام فكراً استثنائياً غريباً على الحوزة، كما أن الثورة لم تكن نتاج فكر رائج آنذاك، ولقد أكدت هذه المسألة مراراً، إن الثورة لم تخرج من قلب الفكر الدينى الرائج آنذاك، وإنما هذه الشخصية الاستثنائية وفى نفس الوقت الغريبة على الحوزة والمقصود بها الإمام هى التى تزعمت الثورة وأرشدتها، لقد قال الإمام عدة مرات أنه عندما كان ولدى يشرب من الماء فى مدرسة الفيضية بقم، كانوا يقولون أن كوبه نجس ولا يجوز الشرب فيه، لأن ابن فلان قد استعمله وشرب منه، إن هذا القول فى أوساط الحوزة يعنى ارتكاب أغلظ الآثام فهو يعنى أن أحداً كفر ذلك الشخص واعتبره نجساً بمعنى كفره المطلق.

بناء على هذا فإن فكر الإمام لم يكن سائداً بالحوزة بحيث يتزعم الثورة، لكن عندما نجحت الثورة دخل الفكر المسيطر على الحوزة آنذاك وهو الفكر التقليدى التيار الثورى، لقد التقى هذان التياران فى نقطة واحدة، بمعنى أن الفكر التقدمى الذى كان الإمام زعيماً له والفكر التقليدى الذى كان مسيطراً على الحوزة، وقفاً إلى جوار بعضهما البعض بعد الثورة.

× هل يمكن القول أن كل واحد منهما كان فى نفس المسار؟

لا، لم يكونا يخطوان فى نفس المسار، وإنما التقيا فى نقطة واحدة، فلأن زعامة الثورة كانت بيد الإمام وكان رجل دين صارت الثورة باسم جميع رجال الدين، حتى التيار الذى لم يكن يؤمن بفكر الإمام ولم يقبله. من الناحية الأخرى هناك الجماعة التى اعتقدت بالإمام وكونت التيار الثورى التقدمى، كانوا يريدون فى هذه الظروف أن يكونون دعماً لبعضهما البعض، ثم ظهرت التصادمات بسبب وجود أزمات فى إدارة الدولة فذهبت مجموعة صوب التقليدية، ومجموعة أخرى صوب التقدمية.

كان آية الله بهشتى نموذج التيار الثانى بعد الإمام، وداخل صفوف هذين التيارين وجد أفراد لم يؤمنوا بالثورة ووقفوا فى مواجهتها فتم استبعادهم، ووجود هذه الأفكار المتضاربة كان يؤدى إلى ظهور صدامات، وشيئاً فشيئاً انتقلت تلك الصدامات إلى الأوساط التنفيذية فى الدولة وعبر أصحابها عن أنفسهم فى القضايا السياسية والاقتصادية بل والاجتماعية أيضاً، استمرت هذه الصدامات حتى انتخابات المجلس الثالث، فى هذه المرحلة كان زمام التيار التقدمى بيد السيد أحمد الخمينى وكان يحافظ على ربط التقدميين بالإمام ويدير تلك العلاقة، وفى الدورة الانتخابية الثالثة لمجلس الشورى الإسلامى ظهر الخلاف جليا واضحاً، وكان السبب وراء ذلك أن روحانيت مبارز قدمت قائمة انتخابية لم تضع فيها أى فرد من التيار التقدمى لرجال الدين، ولو كانت هذه المسألة قد استمرت لاستولى التقليديون بشكل فعلى على السلطة والنفوذ والإدارة.

× هل هذا يعنى أن سلطة ونفوذ التقليديين كانت تتوحد داخل إطار النظام؟

- لم تكن تتوحد وإنما كانت تقوى وتتدعم، وكان الإمام وأفراد آخرون يقفون فى مواجهة هذا الأمر، على الرغم من وجود خلافات داخل الحكومة نفسها، لكن المهم فى تلك المرحلة أن التيار المتحجر لم يحصل على إدارة كل مؤسسات الثورة، ولو أن هذا الأمر حدث لدفعت الثورة ثمناً باهظاً.

فى ذلك الوقت كانت روحانيت مبارز أقوى التنظيمات السياسية، لذلك السبب شكل مجموعة من أصدقاء الإمام الذين لهم تاريخ نضالى طويل وكان لهم دور رئيسى فى الثورة بالوقوف أمام الفكر التقليدى،

وكونوا حلقة أولية للدفاع عن الفكر التقدمي، وكان رمانة الميزان في تلك الحلقة السيد أحمد الخميني.
وكان معظم رجال الدين الأعضاء بإدارة مكتب الإمام من أنصار الفكر التقدمي وتقريبا هم جميع من كان في مكتب الإمام مثل السيد توسلي ومحمد على أنصاري والسيد سراج والحاج حسن صانعي والسيد خاتمي والسيد كروبي والسيد موسوى خوئيني ها وبين هؤلاء الأفراد من ينبغي أن نفصلهم نهائياً عن التيار التقليدي مثل هادى غفاري وكروبي وموسوى خوئيني ها وجلالي خميني، هؤلاء الأفراد طالبوا بتشكيل تنظيم جديد وآمنوا بضرورة إنقاذ فكر الإمام والثورة والتصدى لتصاعد موجات الفكر المتحجر، وبالطبع عندما أرادت هذه المجموعة أن تنفصل كانت قلقة من رأى الإمام ثم حصلت بشكل ضمني على موافقة الإمام.

× ما هو دور السيد أحمد الخميني؟

– لم يكن لأحمد الخميني وجوداً مباشراً لكن كان الجميع أصدقاء للإمام يمكن القول أنه كان هناك تنسيق مع الإمام وهو الذى كان يقوم بهذا الدور.

ذات يوم تجمع كل الأصدقاء بالقرب من حسينية جماران في منزل السيد صدوقي، وتبادلوا وجهات النظر حول كيفية الانفصال عن المجموعة التقليدية الفكر، حيث كانوا في ذلك الوقت ما زالوا يمارسون نشاطاتهم تحت اسم روحانيت مبارز.

× ماذا حدث لكى تأخذوا اسم روحانيون مبارز لتنظيمكم؟

– لم يكن هذا الاسم مطروحاً في الجلسة الأولى، لكن قبل أن تبدأ انتخابات الدورة الثالثة للمجلس، قرر عدد من الأصدقاء أن يختاروا اسماً لأنفسهم، واختار كبار هذه المجموعة اسم (روحانيون مبارز) ثم ذهبوا إلى الإمام لكى يحصلوا على الموافقة على هذا المسمى، فشجعهم الإمام وقال هذا يعنى أنه ليس هناك اختلاف.

كانت هذه النقطة مهمة جداً لأن الإمام كان قلقاً جداً من أن تلتصق الأفكار المتحجرة باسم رجال الدين بمعنى أن يترادف اسم رجال الدين في التاريخ مع الأفكار المتحجرة، فكان يرى أنه من الضرورى جداً وجود مجموعة أخرى من رجال الدين داخل التيارات السياسية.

× ما هى القضايا التى حدث اختلاف حولها بين روحانيت مبارز وروحانيون مبارز كتيار ذى توجه يسارى؟

– كان الاختلاف حول قضايا مثل الضرائب، تقسيم الأرض، حدود الملكية، قانون العمل وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وحدث كل ذلك في العقد الأول من عمر الثورة، كانت وجهات نظر الطرفين مختلفة، وكانت آراء روحانيون مبارز أقرب إلى الدفاع عن المستضعفين والمحرومين.

× في التجمع التقليدى قبل الثورة كان يتم السعى إلى توحيد صفوف رجال الدين، كضرورة لازمة للنضال بعكس نظام الحكم الذى كان يسعى إلى إحداث الفرقة بين رجال الدين وكذلك المناضلون، فكيف بعد الثورة يتجه هذا التيار الموحد إلى التعددية؟

– قبل نجاح الثورة أيضاً لم يكن رجال الدين موحدين، فقد كانت هناك اختلافات على سبيل المثال كانت هناك وحدة بين رجال الدين في عهد السيد بروجردى في ذلك الوقت لم تكن هذه المسألة مطلقة، فكان هناك آية الله الكاشانى أيضاً، والإمام الخمينى أيضاً وعلى الرغم من أنه لم يكن له ظهور كبير آنذاك ولكن ميوله كانت مختلفة عن الجميع، لم يكن لرجال الدين تيار موحد في أى وقت، دوماً كانت بينهم أفكار وتيارات مختلفة، ونرى ذلك إبان الثورة الدستورية ١٩٠٦م حيث كانت هناك تيارات كثيرة مختلفة بين رجال الدين وكانت اختلافاتهم جوهرية.

× ألم تؤد هذه التعددية بين رجال الدين إلى توزع الناس؟

– لا، الناس إنما يواجهون هذه التعددية ومعتادون عليها، فبعد وفاة آية الله بروجردى في عقد الأربعينيات، كان هناك عدد من مراجع التقليد بتوجهات مختلفة، وتوجه كل فرد من الشعب صوب مرجع منهم، لكن الأغلبية في النهاية اختارت الإمام وسارت على نهجه في حين أن فكره ونهجه كان في موضع الأقلية داخل الحوزات الدينية.

مجلس العلاقات الخارجية..عودة المعتدلين للسياسة الخارجية

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٦/٢٧

أثار تأسيس المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية ردود فعل داخلية واسعة، ففي أول رد فعل من جانب المتحدث الرسمي باسم حكومة محمود أحمدي نجاد صرح غلام حسين إلهام قائلا: "لقد تم تحديد وظائف هذا المجلس ودوره الأكبر يتمحور في نطاق العمل الاستشاري ودائرة المرشد، وليست له أية وظيفة تنفيذية". وأضاف: "إن المنفذ الأساسي للسياسات الرئيسية في دولتنا هو وزارة الخارجية هذا إلى جانب وظائف واختصاصات المجلس الأعلى للأمن القومي في هذا الصدد والذي يجب أن يتم التصديق على قرارا ته من جانب مرشد الثورة .. إن تشكيل المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية سيصبح سبباً لزيادة قدرات واضعي السياسات الرئيسية في دولتنا دائرة وقطاع العلاقات الخارجية كما أن تشكيل هذا المجلس هو حق أصيل للمرشد، ونحن نعتقد أن هذا القرار يهدف إلى حماية المصالح الرئيسية للدولة ومصالحنا القومية ومن ثم فإن هذا الأمر موضع ترحيبنا". من هنا يتبين أن المتحدث باسم حكومة أحمدي نجاد على الرغم من أنه دافع عن تأسيس المجلس الإستراتيجي للعلاقات الخارجية إلا أنه يجتهد لكي يفرق بين هذا المجلس وبين الحكومة ووزارة الخارجية وهو يعارض مقولة وجود تبعية من جانب الثاني للأول وهو يسعى لقصر دوره بوصفه مؤسسة "استشارية" صرف وذلك في الوقت الذي لم يتم فيه الاستفادة من كلمة "مشورة" بأي شكل من الأشكال في قرار المرشد الخاص بإنشاء هذا المجلس والذي ينص على الآتي: "السيد الدكتور خرازي .. بهدف المساعدة في وضع واتخاذ القرارات الرئيسية وبحث ودراسة الآفاق الجديدة في العلاقات الخارجية للجمهورية الإسلامية والاستفادة من رؤى وخبرات النخب المختصة في هذا الصدد، كان من اللازم تشكيل المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية".

ووفقاً لنص هذا القرار فإن ثلاث وظائف أساسية يُتوقع لها أن تشكل دائرة مهام واختصاص هذا المجلس وهي كالتالي:

١- المساعدة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية والرئيسية.

٢- بحث ودراسة الآفاق الجديدة في العلاقات الخارجية الإيرانية.

٣- الاستفادة من خبرات المختصين والنُخب. وهذه النخب حتى وإن تمت باختيار مرشد الثورة فهي نفسها أولئك الأشخاص الذين كانوا منذ عام مضى يقومون بتنفيذ القرارات والسياسات الخارجية للدولة ثم ابتعدوا عنها بعد تشكيل الحكومة الجديدة، حيث تمت إعادتهم بقرار من المرشد إلى ذات الدائرة ولكن من باب آخر. في هذا يقول المرشد: "من اللائق أن يدخل السادة الدكتور علي أكبر ولايتي، علي شمخاني، محمد شر يعتمداري ومحمد حسين طارمي كأعضاء لمدة خمس سنوات وأن يتولى رئاسة هذا المجلس السيد الدكتور كمال خرازي".

الحقيقة أن أعضاء المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية يُعرفون في الأوساط والمحافل السياسية بأنهم وجوه وشخصيات معتدلة.

أولاً: علي أكبر ولايتي

لقد ظل علي أكبر ولايتي وزيراً للخارجية طوال ١٦ سنة في حكومات مير حسين موسوي وعلي أكبر هاشمي رفسنجاني وعلى الرغم من أنه خرج من الحكومة في عصر خاتمي إلا أنه أسس لعلاقات قائمة على الاحترام مع الإصلاحيين وصار مستشاراً لمرشد الثورة في الشئون الدولية بوصفه قريب إلى قادة النظام.

لقد حدد ولايتي وكشف عن "حدوده" بصراحة ووضوح تامين أثناء الانتخابات التاسعة لرئاسة الجمهورية وهي "الحدود" التي رسمت وحددت دوائر علاقاته مع الأجنحة المتشددة لدرجة أن أجنحة التحالف اليميني أعلنت أنه في حالة تأييد ترشيحه – علي أكبر ولايتي – بواسطة مجلس التنسيق بين قوى الثورة برئاسة علي أكبر ناطق نوري فإنها سوف تنفصل من التحالف وربما لهذا السبب تم صرف النظر عن ترشيح ولايتي لرئاسة الجمهورية من جانب المجلس التنسيقي بين قوى الثورة وذلك في حين أن ترشيح "علي لاريجاني" لم يمنع دون انفصال الجناح الراديكالي عن ذلك الائتلاف ومع إعلان استقلالية مرشحين اثنين يختلفان تمام الاختلاف عن بعضهما البعض أي علي أكبر ولايتي من جانب ومحمود أحمدي نجاد من جانب آخر فإن مجلس التنسيق بين قوى

الثورة لم يتمكن من الاستمرار فى عمله.

بعد سنة أعلن "على أكبر ناطق نورى" أن "هاشمى رفسنجانى" هو الوحيد الذى لديه استعداد للتعاون مع مجلس التنسيق بين قوى الثورة ومن ثم أصبح الفرد - المرشح- الوحيد الذى سيتم تأييده من جانب المجلس - كأفضل الوجوه المعتدلة - وليس "على أكبر ولايتى".

ربما كان هذا الأمر سبباً لأن يعلن ولايتى صراحة أنه فى حالة ترشيح هاشمى رفسنجانى فسوف ينسحب من المنافسة وهو ما نفذه فعلاً، بل وانضمت هياكله الانتخابية فى ربيع العام الماضى وقبل الانتخابات بأشهر إلى العمل إلى جانب رفسنجانى على الرغم من أنه - أى ولايتى - انتقد "المنهج المختلف" لممارسات الهياكل والمؤسسات الانتخابية التى قادت ونفذت الحملة الانتخابية لهاشمى رفسنجانى.

لقد بقى ولايتى وبشكل دائم موضع احترام من جانب الإصلاحيين، وأثناء انتخابات رئاسة الجمهورية فى عام ١٣٧٦ هـ ش/ ١٩٩٧ التى فاز فيها خاتمى كلما كان يتم طرح اسم على أكبر ولايتى فى الأوساط السياسية فإن جريدة "سلام" الناطقة باسم مجمع روحانيون مبارز كانت تذكره باسم "السياسى المعتدل" الذى من الممكن أن يصبح مرشحاً لرئاسة الجمهورية. فى نفس الوقت فإن ولايتى - وبسبب سياساته المعتدلة فى فترة رفسنجانى - كان موضع انتقاد دائم من جانب رموز الأجنحة والتيارات اليسارية خاصة فيما يتعلق بقضايا مثل علاقات إيران والسعودية أو المفاوضات مع الغرب، وهو الحدث - أو النقد- الذى لم يتم فى العقد التالى نظراً لأن الإصلاحيين كانوا قد ولدوا وخرجوا من "رحم" اليسار حيث أخذوا يؤيدون فض النزاع فى السياسة الخارجية الإيرانية. من هنا أصبح "الوجه" الحالى لولايتى مطلوباً من جانب - أو لكل من - الجناح الإصلاحى المعتدل وكذلك المحافظين.

إن مواقف ولايتى بشأن الملف النووى الإيرانى وتأكيده ضرورة تغيير الاستراتيجية الخاصة بالسياسة الخارجية الإيرانية من استراتيجية النظر إلى الجنوب (أمريكا الجنوبية) أو الشرق إلى التمركز حول الشرق الأوسط تدل على تفاوت فى الرؤية الدبلوماسية المعتدلة وعن الدبلوماسيات الجديدة.

لقد كتب ولايتى مقالة فى هذا الصدد شرح فيها هذه الرؤية وقد نشرتها جريدة "شرق" فى عددها السنوى الذى نشرته فى ربيع هذا العام والأكثر من ذلك أنها نشرت تعقيباً مختصراً فى هذا الصدد قبل سفر ولايتى إلى السعودية كمندوب شخصى للمرشد. يُقال إن ثمة "استراتيجية إقليمية" قد طرحت فى هذه الزيارة المهمة كاستراتيجية رئيسية لهاتين الدولتين المحوريتين والشرق أوسطيتين أى إيران والسعودية لقد جاء الرد بزيارة ولايتى أثناء زيارة محمود أحمدى نجاد إلى السعودية (فى إطار اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامى) وفى النهاية حمل "سعود الفيصل" رسالة من ملك السعودية إلى مرشد الثورة الإيرانية.

قبل كل هذه الأحداث كان هاشمى رفسنجانى قد اصطحب معه، فى زيارة إلى المملكة العربية السعودية لزيارة بيت الله الحرام، اصطحب معه جمع من السياسيين من خارج الحكومة كان من بينهم غلام حسين كرباسجى وعلى أكبر ولايتى.

وهو الأمر الذى كان يكشف عن المكانة المستقلة لولايتى خارج إيران تجاه حكومة أحمدى نجاد. ولأول مرة يقوم المرشد بالاستفادة من "فرد" خارج الجهاز الرسمى للحكومة لكى يوصّل له رسالة وهو ما كان يدل - بالنسبة لرجال السياسة الخارجية - على ترحيب الجهاز الحكومى فى هذا الشأن حتى أن أحد كبار المسئولين التنفيذيين فى الحكومة اعتبر أن زيارة الدكتور ولايتى إلى السعودية بمثابة زيارة "ممهدة" من أجل إنجاح زيارة رئيس الجمهورية إلى الرياض. بالإضافة لكل هذا فإن ولايتى يتمتع بخبرة ١٦ سنة فى وزارة الخارجية وكذلك تجربته إنهاء - وغلق ملف - الحرب المفروضة مع العراق والمباحثات الخاصة بالقرار ٥٩٨ وهو ما سوف يوظف بشكل جيد لصالح الملف النووى الإيرانى.

ثانياً: كمال خرازى

كما ينص قرار المرشد فإن كمال خرازى هو رئيس المجلس الاستراتيجى للعلاقات الخارجية لكنه فى مقابل ذلك يُعرف بوصفه وزير خارجية السيد محمد خاتمى الوجه الأبرز فى سلة الإصلاحيين. قضى كمال خرازى سنواته الدبلوماسية فى الأمم المتحدة بوصفه مندوباً للجمهورية الإسلامية فيها. قبل ذلك كان رئيساً لوكالة أنباء الجمهورية الإسلامية وذلك أثناء تولى "خاتمى" وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامى.

طوال فترة وزارة خرازى كانت وزارة الخارجية تعمل تحت النفوذ السياسى المباشر لسياسة خاتمى التى عرفت بسياسة "فض النزاع" فى العلاقات الخارجية الإيرانية حتى أن علاقات إيران وأوروبا وصلت إلى أعلى مستوياتها آنذاك.

كان خاتمى قد سافر أثناء رئاسته للجمهورية إلى كل من ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، وأسبانيا.. وعلى الرغم من أنه بتعيين "حسن روحانى" أميناً للمجلس الأعلى للأمن القومى ومسئولاً عن الملف النووى الإيرانى، قد حدث انتقاص ما من قدرة وزارة الخارجية إلا أن التعاون

الاســتــراتيــجى والتنسيق المتناغم بين "روحــانى - خـرازى" قـد حــال دون حـدوث تضـادٍ فى السـيـاسـة الخــارجـيــة الإيرانيــة نظراً لأن كــلاً من الرجلين - روحــانى وخـرازى - كــان يعـرف بوصـفــه من الوجـوه المعـتـدلة. لقـد كـان السـفـراء المعـتـدلون من جـملة "الأدوات" الأسـاسيـة بالنسبة لكمال خرازى أثناء توليه وزارة الخـارجـيـة وهـو مـا كـان يعطى سـيـاسـة "فض النزاع" فى العلاقات بين إيران والعالم "معنى". نذكر من هؤلاء: مـحـمـد حـسين عـادلى فى لندن، صـادق خرازى فى باريس، محمد جواد ظريف فى نيويورك، فريدون وردى نجاد فى بكين و....الخ ومن جملة هؤلاء كان "محمد جواد ظريف" فقط هو الوحيد الذى بقى حتى الآن فى منصبه فى نيويورك وبتأييد كبير جداً من جانب الحكومة. من هنا فإن اختيار "كمال خرازى" يُعد رسالة مضيئة للإصلاحيين أيضاً. وعلى الرغم من أن الإصلاحيين كانوا يميلون لاختيار وزراء أكثر ليبرالية من خرازى إلا أن ثمانى سنوات له في حكومة خاتمى وفى المجلس السادس قد صارت دليلا على أن الإصلاحيين كانوا يسعون - وبشكل تدريجى - وراء أن يكون على رأسها فرد يحظى بتفاهم بين قادة النظام.

ثالثاً: على شمخانى

العضـو الثالث فى المجلس الاسـتـراتيجى للعلاقات الخارجية، هو وزير دفاع سيد محمد خاتمى الذى كان من أهم الأشخاص المؤثرة - من قادة الحرس الثورى - فى انـتـخـابـات الثـانى مـن خـرداد ١٣٧٦/يونيـو ١٩٩٧ (التى فاز فيها خاتمى) فى الدفاع عن خاتمى وتأييده فى تلك الانتخابات والذى بسبب ذلك فقد مكانه فى هذه المؤسسة بسبب عدم تأييده للمرشحين الآخرين.

وبنفس هذا التحليل وتلك المكانة التى صارت له قام بترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية فى الفترة الثانية لخاتمى وأصبح منافساً له، لكن بالرغم من ذلك فإن المجلس السادس قد أعلن موافقته على تمديد عمله كوزير للدفاع وذلك على لسان "محسن آرمين".

لقد كان شمخانى من كبار قادة الحرب أثناء الحرب الإيرانيـة العـراقـيـة. آنذاك - وبعـد ذلك - ظل على الدوام من جـملة الشـخـصـيـات التى تحظى بتـفـاهـم وقبول بين كبار رموز النظام والدولة. سواء كان ذلك فى فـتـرة هاشـمى رفـسنجـانى حيث تولى القـيـادة المشـتـركة للقوات البـحـرية التابعة للجيش والقوات المسلحة وسواء كان ذلك فى فترة خاتمى عندما أصبح وزيراً للدفاع. هو أيضاً شغل ولفترة صغيرة أو قصيرة منصب القائم على - أو المشرف على - وزارة الحرس الثورى فى حكومة مـيـرحسين مـوسـوى وهـى الوزارة التى تم إلغاؤها فى عام ١٩٨٩ عندما حدث تغيير فى هيكل الحكومة نظراً لتعديل الدستور.

الحقيقة أن "وضعية" على شمخانى تشبه إلى حد ما "مكانة" "محمد شر يعتمدارى" وزير التجارة فى حكومة مـحـمـد خـاتمى والذى كان مؤيداً من جانب "محمد محمدى نيك ريشهرى" أمين عام جبهة "جمعية الدفاع عن قيم الثورة الإسلامية" التى كان شر يعتمدارى أحد الأعضـاء المؤسسين لهـا. لكنه بعـد ذلك أصبح أحد أفراد حكومة خاتمى ممثلاً عن هذه الجبهة.

ومثلمـا حـدث لأحـمد بورنجـاتى العضـو الآخـر فى جمعية الدفاع عن قيم الثورة الإسلامية، فإنه عندما اقترب من الإصلاحيين تم تثبيته فى الحكومة الثانية لخاتمى.

قبل ذلك كان شر يعتمدارى يعمل فى مكتب مرشد الثـورة ثم عـمل لدورة كـمندوب شـخـصـى لرئيس الجمهورية خاتمى فى سجن "أوين" وقام بعقد لقاء مع "أكبـر كنجى" لتحـسين حـالته ووضـعـه. أثناء توليـه المنصب الوزارى استقدم للعمل معه عدداً من المعاونين والمديرين الإصلاحيين وأخذ يجهز المناخ لانضمام إيران لمنظمة التجارة العالمية.

رابعاً: محمد حسين طارمى

آخر عضو معين فى المجلس الاستراتيجى للعلاقات الخارجية، وهو يعد العضو الوحيد فى المجلس المنتمى للتيار الدينى. بعبارة أخرى هو رجل الدين الوحيد فى المجلس. كـان قـد درس فى المدرسـة الحقـانيـة فى قم. عندما كان الإمام الخمينى زعيماً للثورة الإسلامية عين "طارمى" مساعداً سياسياً لهيئة الإذاعة والتليفزيون وذلك فى فترة رئاسة أبو الحسن بنى صدر أول رئيس للجمهورية. ثم عمل بعد ذلك فى وزارة الخارجية فعمل سفيرا لإيران لدى كل من الصين والسعودية. وخلال عمله فى السعودية فقد عددا من أفراد أسرته فى حادثة مأساوية.

الحـقـيـقـة أن طريقـة اخـتـيـار أعـضـاء المجلس الاستراتيجى للعلاقات الخارجية تكشف عن وجود "حكومـة كـاملة". وجـه عـسكرى (شـمـخـانى) وجـه اقـتـصـادى (شـريعـتـمـدارى) ووجـه سـيـاسى- ثـقـافى (ولايتى) فـإذا مـا وضع هؤلاء الثـلاثة الى جـانب رئيس المجلس (خــرازى) يمكنهم إدارة أى لجنة من اللجــان النوعـيـة المتـخـصـصـة، هذا بالطبع الى جانب الوجه الدينى (طارمى). إن تركـيـبـة وفـحـوى المجلس الاستراتيجى للعلاقات الخارجية الإيرانية تدل على أن أهداف هذا المجلس أوسع وأكبر وأشمل من مجرد تقديم المشورة، أمس تحدث "رشيد جلالى جعفرى" عضو لجنة الأمن القومى والسياسة الخارجية بالمجلس السابع للصحفيين قائلا: إن تركيبة هذا المجلس من

المقرر لها أن تشمل عشرة أشخاص. ومن المقرر أن يصلوا الى ما يشبه القرار أو التوصيات فى القضايا النووية ثم يقومون بتقديم هذه التوصيات الى مقام المرشد.

لكن نظرا لأن المرشد قد نص فى قراره على خمس شخصيات فقط لذا يبدو للنظر أنه حتى فى حالة زيادة عدد الأعضاء الى عشرة فإن رئيس هذا المجلس هو الذى سوف يختار الأعضاء الجدد هذا فى الوقت الذى لم يتم فيه فصل دور المجلس الأعلى للأمن القومى ووزارة الخارجية عن بعضهما البعض فيما يخص الملف النووى الإيرانى، ومن هنا فإن زيادة أو إضافة مؤسسة جديدة للهيكل الدبلوماسى للدولة من شأنه أن يجذب ويجتذب رؤى جديدة خاصة من جانب الإصلاحيين هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه استنادا الى الصبغة أو الصفة "الاستراتيجية" لهذا المجلس يكون من الممكن أن يقوم هذا المجلس بقيادة أو توجيه المؤسسات الأخرى ذات الصلة استنادا الى أن أعضاءه هم - وفقا لنص قرار المرشد- من أعلى وأرفع المسئولين السياسيين فى الدولة.

على صعيد آخر فإن على لاريجانى أعلن فى ٢٠٠٦/٦/٢٦ عن استعداد الأمانة العامة للمجلس الأعلى للأمن القومى للتعاون مع المجلس الاستراتيجى للسياسة الخارجية الذى تم تشكيله بواسطة مقام مرشد الثورة. كذلك قال ردا على سؤال طرحه مندوب وكالة فارس الاخبارية حول تقييمه لتشكيل المجلس الاستراتيجى من جانب المرشد وكذلك دوره فى ترسيم السياسة الخارجية للدولة، قال : إن هذا النوع من المراكز ذات الابعاد الاستراتيجية والقيادية كانت دوما موضع اهتمام من جانب دولتنا ولهذا يكون طبيعيا أن نعلن عن استعدادنا التام للتعاون مع هذا المجلس - المؤسسة - بهدف وضع واختيار ودراسة أفضل وأنسب المشاريع الاستراتيجية فيما يخص السياسة الخارجية لدولتنا. مما لاشك فيه ان مثل هذه المؤسسات ومثل هذه الهياكل هى موجودة فى النظم السياسية الأخرى. ففى أمريكا يوجد منذ عام ١٩٢١ مجلس العلاقات الخارجية. والذى يقع مقره فى نيويورك وله مكتب آخر فى واشنطن. يصدر هذا المجلس مجلة فصلية كل شهرين بعنوان "الشئون الخارجية" Foreign Affairs التى يكتب فيها كُتاب مثل صامويل هنتينجتون وفرانسيس فوكوياما، وهذا المجلس هو مؤسسة جماعية - شاملة ذات مجال عمل أوسع وأشمل من مجلس الأمن القومى ووزارة الخارجية حيث يضع السياسات الاستراتيجية الكلية للنظام، وعلى الرغم من أن هذا المجلس لا يتدخل فى الشئون الداخلية التنفيذية إلا أنه يقوم بالربط بين السياسة العملية والسياسة النظرية.

يعتقد الخبراء أن تأسيس وتشكيل المجلس الاستراتيجى للعلاقات الخارجية الإيرانية بمثابة خطوة نحو عدد من التوجهات فى السياسة الخارجية الإيرانية.

إن تركيبة خرازى، ولايتى، لاريجانى ومتكى سوف تسفر عن دخول مجموعة من المعادلات من الدبلوماسيات متعددة الاتجاهات نظراً لأن كل خطوة وكل واحد منهم بمثابة تمثيل لتيار سياسى وفكرى داخل الدولة، ومن ثم فما سوف يتبقى هو بعض المبادرات والاجتهادات الشخصية لرؤساء الحكومات فى إيران وذلك على غرار ما حدث فى عصر خاتمى مثل حوار الحضارات وفى عصر أحمدى نجاد مثل نقد "الهولوكوست"، وهى المبادرات التى يتم وضعها وصياغتها من جانب كبار المستشارين المقربين لخاتمى مثل "محسن أمين زاده" فى وزارة الخارجية من جانب المستشارين الرئيسيين لأحمدى نجاد مثل "سعيد جليلى" "مساعد وزير الخارجية"، مجتبى هاشمى ثمره، غلام حسين الهام ومسعود زريبافان وغالباً ما تكون مثل هذه المبادرات خارج "الهيكل الإدارى" للدولة حتى أن بعض المصادر المطلعة قد أعلنت أنه حتى "منوتشهر متكى" وزير الخارجية كان قد علم برسالة محمود أحمدى نجاد إلى جورج بوش قبل عدة أيام فقط من إرسالها بل إنه علم ذلك فى اجتماع عام ودون أن يعلم بتفاصيل الرسالة.

على هذا النحو جاء إعلان وثيقة الخطة العشرينية لتنمية إيران والمعروفة "بخطة إيران ١٤٠٤ -٢٠٢٥/" لتحكم طبيعة عمل الحكومات فى إطار العمل التنفيذى وحسب، ووفق ذات الإطار وانطلاقاً من ذات الأهداف جاء قرار تأسيس المجلس الاستراتيجى للعلاقات الخارجية ليضع الحكومات فى إطار محدد حيث لن يكون هناك مفر من القبول بالقواعد والمحددات والأسس الأوسع القادمة من الخارج وحيث لن يتجاوز دورها - أو يبتعد عن - نطاق تغيير المديرين فى الانتخابات. ومن ثم فإن السؤال هو: هل ستخضع الحكومة لهذا المجلس؟ المؤكد أن الملف النووى الإيرانى سوف يشكل الامتحان الأول فى هذا الصدد.

توقعات المجلس الاستراتيجي

■ محمد رضا سرداری ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٧/٣

فترة قليلة فقط تلك التى مضت على قرار المرشد بشأن تشكيل المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية وتعيينه لخمسة أشخاص فى هذا المجلس، وبهذا صار هذا المجلس على عتبة اتخاذ القرار بشأن قبول أو رفض الاقتراحات الأوروبية الخاصة بالملف النووى من جانب الخبراء والمضطلعين بالأمور والقضايا السياسية علماً بأن هذا المجلس بات يضم ثلاثة وزراء من حكومة خاتمى.

وهنا ثمة أسئلة عديدة سوف نحاول الإجابة عليها منها: ما هى مكانة هذا المجلس؟، وما هى وظائفه؟، وأية قضايا سوف يبحثها؟، وهل سيصبح بحث القضايا النووية من جملة اختصاصات هذا المجلس؟

أولاً: ضرورة تأسيس المجلس:

من المعروف أن عدداً من المؤسسات المختلفة تتمتع بأدوار معينة فيما يخص تحديد اتجاه وطبيعة السياسة الخارجية فى الدولة، حيث تتمتع كل منها بحصة أو سهم فى هذا الصدد بما يتفق ويتوافق مع القدرات المتاحة لها فى إطار هيكل السلطة السياسية فى الدولة. هذه المؤسسات هى:

١- مجلس الشورى الإسلامى كمؤسسة تشريعية.

٢- مجمع تشخيص مصلحة النظام بوصفه "الواضع" و"المخطط" للسياسات الرئيسية والعامة للنظام.

٣- وزارة الخارجية بوصفها الجهاز المنوط به تنفيذ السياسات الموضوعة فى القضايا الدبلوماسية.

٤- المجلس الأعلى للأمن القومى بوصفه أعلى مؤسسة منوط بها اتخاذ القرارات فى القضايا الاستراتيجية والتى من جملتها تلك القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية.

لكن السؤال هنا - بعدما سبق- هو كالتالى:

هل هذه المؤسسات كانت كافية لاتخاذ القرارات فى مجال أو دائرة القضايا الخارجية؟

الواقع أن بحثاً سريعاً سوف يكشف لنا بواقعية أن دور كل من مجلس الشورى الإسلامى ومجمع تشخيص مصلحة النظام - فى ظل الحكومة الجديدة أى حكومة نجاد - قد خفت عن ذى قبل خاصة فيما يتعلق باتخاذ القرارات المرتبطة بالقضايا الخارجية وأن عملية اتخاذ القرارات قد تمركزت أكثر من ذى قبل فى وزارة الخارجية والحكومة والمجلس الأعلى للأمن القومى.

فى إطار مثل هذه المعطيات فإن الفلسفة التى تقف وراء إنشاء هذا المجلس الاستراتيجي لا تنحصر فقط - فى مجال العلاقات الخارجية- باعتباره مؤسسة استشارية فحسب ومن ثم يصبح دوره دوراً استشارياً فقط وبذلك فليس مقرراً أن يصبح مؤسسة مرتبطة باتخاذ القرارات التنفيذية.

ثانياً: المجلس الاستراتيجى والقضية النووية:

ثمة فرضيتان استباقيتان يجب طرحهما فى هذا الصدد قبل طرح غيرهما من الفرضيات. الأولى تتمثل فى الإشارة إلى سياسة قبول الاقتراحات الأوروبية لكن نظراً لأن أياً من المؤسستين القائمتين بأمر السياسة الخارجية ليس لديهما أى استعداد للمواجهة مع هذه السياسة الجديدة يكون من اللازم إنشاء "مؤسسة" جديدة تكون لديها القدرة على بحث أبعاد وتبعات قبول هذه الاقتراحات مع توضيحها للأسباب والمبررات الخاصة بذلك.

لكن البعض من العارفين بالأمور ينظرون إلى القضية برؤية أخرى. هم يعتقدون أن سياسة النظام مازالت وستظل قائمة على التأكيد على حماية حق إيران فيما يخص تخصيب اليورانيوم وأن القرار ليس مرتبطاً بتغيير هذه السياسة وهذا هو الافتراض الثانى.

لهذا كله فإن النظام سعى من خلال إنشاء مؤسسة جديدة - وبالاستفادة من أعضاء الحكومة السابقة - إلى إيجاد المجال اللازم للوحدة الوطنية والقومية استعداداً للعمل الموحد فى مواجهة الهجمات الجديدة من جانب الدول الغربية ضد البرنامج النووى الإيرانى.

ثالثاً: المجلس الاستراتيجى والتفاوض مع أمريكا :

إن بحث "التفاوض" مع امريكا يُعد أيضاً من الموضوعات التى تسعى إليها الحكومة الحالية - وبكثير من الاجتهاد - للتعاطى معها حتى تصل فيها للقرار الأصوب، طوال العام الماضى جرت محاولات وأساليب غير تقليدية من جانب الحكومة الجديدة بشأن إيجاد - أو الحصول على - منفذ قانونى من

أجل إجراء "حوار مباشر" مع أمريكا لكن لأسباب كثيرة لم تسفر هذه المحاولات أو الأساليب عن نتيجة. ومن جملة هذه الجهود قبول طلب أمريكا للتفاوض المحدود بشان العراق وكذلك إرسال رسالة مفتوحة من محمود أحمدى نجاد للرئيس الأمريكى جورج بوش. ولهذا السبب ربما يتمكن المجلس الجديد من أن يفتح هذه الدائرة.

ان وجود دبلوماسيين بارزين منسوبين أو ينتسبون الى هاشمى رفسنجانى وخاتمى كان لكل منهم جهود كبيرة فى عصر كل من الرئيسين السابقين بشأن تحسين العلاقات مع أمريكا من شأنه - فى ظل الظروف التى يمر بها النظام وهو على عتبة اتخاذ قرار حيوى ومصيرى فيما يخص القضية الأمريكية - من شأنه أن يشكل دعما ومساعدة كبيرين لجهاز الدبلوماسية الخاص بالدولة.

رابعا: نظرة ورؤية مختلفة للمحافظين تجاه المجلس الاستراتيجى:

أفرز قرار تأسيس المجلس الاستراتيجى ردود فعل مختلفة لدى المحافظين، حيث اجتهد المحافظون المسيطرون على مجلس الشورى من أجل التعظيم من مكانة المجلس الاستراتيجى.

فى هذا الصدد يعتقد "علاء الدين بروجردى" رئيس لجنة الأمن القومى أن قرار المرشد فى ايجاد وإنشاء مثل هذا المجلس فى السياسة الخارجية كان ناجحا نظرا لأن هذا المجلس سوف يملأ الفراغ القائم حاليا فى هذا الصدد.

بدوره أعلن "رضا باهنر" - نائب رئيس المجلس- إن إنشاء مثل هذه المؤسسة يرتبط تماما بالأوضاع الراهنة التى تمر بها إيران والمنطقة معتبرا ذلك بمثابة الخطوة المفيدة والمؤثرة تماما.

على العكس من ذلك وجدنا ترحيبا أقل بهذا المجلس الاستراتيجى فيما بين أعضاء المجلس الأعلى للأمن القومى الذى يترأسه رئيس الجمهورية أحمدى نجاد . ففى هذا الصدد صرح "إلهام" المتحدث الرسمى باسم الحكومة بأن وظيفة هذا المجلس لا تتعلق باتخاذ القرارات التنفيذية فى مجال السياسة الخارجية.

وعلى نفس المنوال ذهب الكثيرون الى أن الحكومة والمجلس الأعلى للأمن القومى ليسا على استعداد لقبول وجود مؤسسات أخرى فيما يخص دوائر اختصاص كل منهما، ولهذا السبب سعى الكثيرون الى التأكيد على أن الصبغة "البحثية- الإستشارية" هى أهم ما يتميز به المجلس الاستراتيجى الجديد وأن الأمر لا يتجاوز فى حقيقته هذا النطاق. أما بخصوص مجمع تشخيص مصلحة النظام الذى قلما يختص لنفسه بالقضايا الاستراتيجية فقد اعتبر أن هذا المجلس الجديد هو فى حقيقة الأمر وواقعه "مؤسسة" جديدة هدفها - أو الهدف منها- هو ايجاد التوازن بين الحكومة وبين المجلس الأعلى للأمن القومى.

خامسا: المجلس الاستراتيجى من كلام أعضائه:

من جملة الأعضاء الخمسة المعينين لم يتحدث سوى كمال خرازى الذى يترأس هذا المجلس.

ويعتقد خرازى - الذى كان مندوب إيران الدائم فى الأمم المتحدة والذى تولى وزارة الخارجية لثمانى سنوات هى كل عمر حكومة خاتمى - يعتقد أن هذا المجلس الهدف منه يتمثل فى تعويض النقص القائم فى "سلسلة" التخطيط الخاصة بالعلاقات الخارجية. الواقع أن خرازى سعى مثل المجلسيون - أعضاء مجلس الشورى الإسلامى- إلى التعظيم من مكانة المجلس الجديد.

أما بقية الأعضاء أى على أكبر ولايتى وزير الخارجية الإيرانية لمدة ١٦ سنة، شمخانى وزير الدفاع فى عصر خاتمى، محمد شريعتمدارى وزير التجارة فى حكومة خاتمى وكذلك رجل الدين "طارمى" فإنهم جميعا آثروا الصمت.

لكن هذه التركيبة من الأعضاء تكشف عن التنبؤ بأنه لايمكنهم اتخاذ مواقف مختلفة عن كمال خرازى. السؤال هنا هو كالتالى: الى أى حد يمكن لهذا المجلس الجديد أن يفتح طريقا جديدا لحل المشكلات الدبلوماسية فى إطار التركيبة المذكورة؟

المؤكد أيضا أن هذا السؤال يتعلق بالسياسات التى سوف يقوم هذا المجلس بأمرها من جهة وبطبيعة وماهية هذه السياسات من جهة أخرى. فلو أن هذا المجلس أخذ يهدف إلى اتخاذ أو انتهاج سياسة انبساطية - منبسطة - فالمتوقع أنه سوف يقابل ويواجه بعقبات وصعوبات، لأن المواقف الخاصة بأعضاء هذا المجلس والمستنبطة من خلال أقوالهم وتصريحاتهم الأخيرة لا تتوافق أو تتفق كثيرا مع الرؤية الإنبساطية أى الانفتاحية ولهذا السبب نفسه تكون الحاجة الى مزيد من التفاهم فيما بين أعضائه أمرا لازما.

ولكن إذا ما اتجهت تلك السياسات نحو العكس أى نحو الانقباض والتحفظ فسوف نكون أمام وضعية مختلفة الى حد كبير، ففى هذه الحالة ستكون الحاجة الى التفاهم غير مجهدة ومقبولة الثمن وسوف يصبح اتخاذ القرار أكثر سهولة ويسرا بالنسبة لهذا المجلس الوليد.

كيف تعمل منظمات المجتمع المدنى؟

■ شرق (الشرق) ٢١/٦/٢٠٠٦

١ - المنظمات القانونية: طلب بإعادة النظر

طلب عماد الدين باقى عضو جمعية حماة الحق فى الحياة من كل من رئيس السلطة القضائية ووزير الاستخبارات الإيرانى ضمن رسالة بعث بها إليهما، إعادة النظر وإجراء تحقيق عادل فى ملف التسعة المحكوم عليهم بالإعدام فى مدينة الأهواز، وفيما يلى نص هذه الرسالة:

سيادة آية الله هاشمى شاهرودى رئيس السلطة القضائية

سيادة حجة الإسلام محسنى أجه أى وزير الاستخبارات

الغرض من هذه الرسالة هو تحمل المسئولية الثقيلة التى يستشعر بها فى مواجهة وقوع بعض الأحداث فى المجتمع الإيرانى، لأن حياة الإنسان لا يمكن التعامل معها بعدم اكتراث.

ومن خلال مراجعة مجموعة من أسر المحكوم عليهم بالإعدام فى الأهواز وبعض المحامين عنهم، نرجو الأخذ فى الاعتبار، أنه لا يوجد أى دافع لكاتب هذه الرسالة سوى القلق بشأن إعدام عدد من مواطنينا.

وكاتب هذه الرسالة كمسلم وكأحد النشطاء فى مجال حقوق الإنسان يحترم قوانين الدولة، ويتوقع كمواطن إيرانى أن يقتدى المسئولون الإيرانيون بكلمات الإمام على التى وردت فى نهج البلاغة ضمن أوامره لمالك الأشتر.

نعلم جيداً أن أعداء استقلال إيران ورفعتها يفكرون دائماً فى إثارة قضية الأقليات فى إيران من أجل أهدافهم المغرضة، وما يمكن أن يجعل هذه الدسائس مجرد حبر على ماء هو حكمة الدولة وعدالتها.

فى عام ٢٠٠٥م انفجرت قنبلة فى شارع نادرى بالأهواز، وقتل عدة أفراد من أهالى خوزستان، وتم اعتقال العناصر المنفذة لهذا التفجير وإعدامها. بعد ذلك تم اعتقال مجموعة أخرى بتهمة إعداد قنابل أو عمل تفجيرات فى خطوط أنابيب نفط الأهواز، وحكم بالإعدام على تسعة من هذه المجموعة وهم عبد الزهرا هليجى، يحيى ناصرى، ريسان سوارى، عبد الإمام زايرى، جعفر سوارى، محمد على سوارى، حمزه سوارى، ناظم بريهى، بعض هؤلاء التسعة تتراوح أعمارهم بين ١٨ إلى ٢٠ عاماً وحصلوا على شهادة الابتدائية ويشتغلون كعمال.

وطبقاً للمعلومات الواردة بعضهم لا صلة له بأى تفجير، وقد تم اغواؤهم من قبل شخص طلب منهم نقل قنابل صوتية وحرضهم على ذلك والبعض منهم لم يكن له أى صلة بالموضوع من الأساس.

هؤلاء الأفراد بعد حصولهم على المواد المتفجرة امتنعوا عن القيام بالتفجيرات، وتركوا تلك المواد المتفجرة فى مكان آخر غير المدبر له أو أنهم تخلصوا منها وتركوها.

الغريب فى الأمر أن الشخص الذى اعترف عليه هؤلاء التسعة والذى قام بتحريضهم وتوصيل القنابل إليهم يعيش حالياً بمدينة الأهواز ويتجول فيها علانية، لكن المخدوعين الذين غرر بهم، حكم عليهم بالإعدام هؤلاء الأفراد يجب معاملتهم بالرحمة للأسباب التالية:

١ - جميعهم مواطنون إيرانيون.

٢ - مسلمون شيعة والأهم من ذلك أنهم بشر (طبقاً لقول الإمام على، المواطنون إما أخوة لك فى الدين، وإذا لم يكونوا من دينك، فهم مثلك بشر، ويجب أن تعاملهم بالرحمة).

٣ - أنهم من المهجرين أو منكوبى الحرب المفروضة مع العراق.

٤ - أن عرب خوزستان قد صنعوا أعظم الملاحم فى مواجهة اعتداءات البعثيين العراقيين، ووقفوا أمام تقدم الأعداء كالسد المنيع، وقدموا الكثير من الشهداء.

٥ - شعب خوزستان قدم أكثر من ١٦ ألف شهيد دفاعاً عن إيران.

٦ - شعب خوزستان يملك معظم معادن ونفط الثروة القومية الإيرانية ويعيش فى فقر وحرمان دائم، ومع هذا يعتبر نفسه جزءاً من الجسد الإيرانى.

٧ - بعض أفراد هيئة الادعاء يعتقدون أن هؤلاء التسعة لم يشتركوا فى أى تفجير ويستحقون تخفيف العقوبة.

٨ - لم يكن لديهم أى تنظيم وبعضهم لا يعرفون بقية المجموعة، وكل واحد منهم تم التغرير به بشكل منفرد، هذا على الرغم من أن ملف القضية تم إعداده بشكل مبالغ فيه ليبدو أنهم مشتركون فى تنظيم موحد.

٩ - حيث أن هؤلاء الأفراد لا دخل لهم بأى تفجير ولم يقع قتلى جراء أعمالهم بحيث تطبق عليهم أحكام القصاص، ولا يوجد مشتكى فى الأساس، لا يحق للحكومة أن تتدخل كولى للدم فى حق خاص والحكومة الآن هى خصمهم المباشر، ولذلك فإن تجاوز ورأفة الحكومة وإيقاف إعدام هؤلاء الأفراد سيؤدى إلى زيادة شعبية الحكومة.

١٠ - هؤلاء الأفراد كما أنهم غير مشمولين بأحكام القصاص، لا ينطبق عليهم حكم الحرابة أيضاً، لأن حكم الإعدام غير كاف بالنسبة لحد الحرابة، ووفقاً لرأى جمهور العلماء سواء من الشيعة أو السنة فإن امتلاك السلاح لا يستوجب تنفيذ حد الحرابة، وإنما يوجه الاتهام بالحرابة وينفذ حدها عندما يتم حمل السلاح لتخويف وإرعاب الناس.

وبغض النظر عن النقاش أو الخلاف الفقهى الموجود حول فرض أن مجرد التخويف والإرهاب يتوجب القتل أم لا، فإن التخويف والإرهاب لم يصدر عن هؤلاء الأشخاص أيضاً، ولأن هؤلاء المتهمين لم يحملوا السلاح لا يشملهم حد الحرابة، وما يمكن اتهامهم به هو حيازة أسلحة أو مهمات غير مصرح بامتلاكها، ومن ثم معاقبتهم بما يتناسب مع جرمهم، وإذا لم تكن له سوابق، فلن يستحقوا مثل هذا العقاب المشدد.

إن الظروف بالغة الحساسية التى تمر بها إيران والمنطقة، فضلاً عن السيناريوهات المشئومة التى تترادى لإيران والقوميات الإيرانية تتم عن أن اكتساب محبة الشعب الإيرانى فى خوزستان من خلال إلغاء إعدام هؤلاء التسعة سيؤدى إلى إحباط تلك المؤامرة، إن المودة أنجح من العنف، والرحمة أكثر فاعلية من القهر، وتجاوز الحكومة عن خطأ مواطن أليق من نفاذ الصبر.

لقد تم الاعتراف رسمياً بمبدأ الإحساس بالشعور القومى فى الدستور ولا ينبغى أن يدفع بقية الشعب تكلفة أعمال المتطرفين الذين يمثلون قلة داخل القوميات والأقليات الإيرانية.

بناء على الأسباب السالف ذكرها، وبالنظر إلى أن ملف المتهمين مازال فى المحكمة العليا، ويمكن أن يؤدى تأييد الحكم وتنفيذه إلى استغلال أخرين للموقف، أطالب سواء من منطلق المصلحة أو منطلق حرمة الإنسانية بإصدار أمر بإجراء تحقيق دقيق للتوصل لما سيئول إليه مصير هؤلاء الأفراد، وتحديد هيئة خاصة للقيام بالتحقيق وعمل حوار مباشر مع المتهمين ومحامييهم وأسرهم.

وآمل فى إمعان النظر فيما سبق ذكره أن يصدر أمر بالاستئناف وإجراء تحقيق عادل بشأن المتهمين الباقين فى حوادث خوزستان.

٢ - المنظمات الطلابية: الاتحادات الفئوية صمام أمام الجامعات

توجه فكر وزارة العلوم والبحوث التقنية بعد حادث اقتحام المدينة الطلابية بجامعة طهران والتى كانت الشرارة الأولى لتصاعد المطالب الفئوية إلى السعى لتشكيل اتحاد فئوى وذلك فى ظل إحجام الناشطين السياسيين عن متابعة مطالب التجمعات الفئوية، واستطاعت الحصول على موافقة على اللائحة التأسيسية المقترحة لتأسيس اتحاد فئوى فى عام ١٩٩٩م وعلى هذا الأساس تم تشكيل الاتحادات الفئوية فى الجامعات.

فى البداية لم يكن لدى الاتحادات الفئوية أى نوع من الضمانات التنفيذية لتحقيق المطالب الطلابية، وفى أفضل الأحوال كانت تمارس دوراً استشارياً لوكلاء شئون الطلاب بالجامعات، ولم يقتصر الأمر على هذا الدور الهامشى فحسب وإنما بعض بنود لائحة الوزارة الموضوعة لمثل هذه الاتحادات شكلت عوائق أمام تحركات الاتحاد الفئوية مثل التهديد بإلغاء عضوية المشتركين فى الاتحاد فى حالة صدور قرار ضده من لجنة الانضباط فى الجامعة، مما أدى إلى ألا يعير مسئولو الجامعة مجالس الاتحادات الطلابية اهتماماً ولا يسمعون لهم كلمة لقدرتهم على شطب الناشطين فيها ومنعهم من ممارسة أنشطتهم.

كذلك لم يستطع الاتحاد القيام بدور رقابى على مسئولى الجامعة كما هو مصرح به فى لائحته التأسيسية الصادرة عن الوزارة، وبعبارة أخرى عانى التجميد الفعلى لدوره.

مجموعة هذه العوامل أدت إلى تصاعد الانتقادات من الطلاب لهذا الاتحاد الذى كان يوصف بصمام الأمان للجامعة فى أوقات تصاعد الاعتراضات الطلابية

- تشكل الاتحادات الفئوية (الطلابية):

عندما شعر الناشطون من الطلاب أنهم يفقدون دورهم الفعلى فى الجامعات قرروا تشكيل اتحاد المجالس الفئوية (الطلابية)، وأن يقوموا بتجميع قواهم واستكمال سلسلة تنظيماتهم والسعى لإعادة تفعيل دورهم المجمد لم ينجح ممثلو المجالس الفئوية لجامعات إيران فى تكوين اتحاد عام على مستوى الدولى فى اجتماعهم العام الثامن فى شهر مايو ٢٠٠٤ بجامعة شيراز وذلك بسبب اختلاف توجهاتهم وعدم اتفاقهم فيما بينهم، لكن المجالس الفئوية الطلابية بجامعة طهران على إثر هذا الاجتماع وبدأت تعتقد فى عدم جدوى المجالس الفئوية بل وترى أنها تضر بالحركة الطلابية، وفى أول جلسة مشتركة لتلك المجالس والتى عقدت بحضور ١٢ ممثلاً فئوياً لجامعة طهران فى صيف ٢٠٠٤ بجامعة أمير كبير الصناعية تقرر أن تشكل المجالس الفئوية الطلابية لجامعات طهران اتحاداً إقليميا له نظرة أوسع من البحث فى الأمور المعيشية ويقوم بالسعى لتحقيق المطالب الاجتماعية للطلاب، وتولى المجلس الفئوى لجامعة الزهراء مسئولية إعداد مسودة اللائحة التأسيسية للاتحاد الإقليمى للمجالس الفئوية الطلابية لجامعات طهران.

وقد عقد المؤتمر الثانى المشترك للمجالس الفئوية الطلابية لجامعات طهران فى عام ٢٠٠٤ بجامعة الزهراء، وتم فيه التصديق على اللائحة التأسيسية للاتحاد، وتقرر

عقد المؤتمر الثالث فى جامعة طهران لوضع اللائحة الداخلية وإجراء انتخابات اللجنة المركزية للاتحاد.

أسفرت نتائج الانتخابات عن نجاح ممثلى المجالس الفئوية لطلاب جامعات طهران وأمير كبير الصناعية وجامعة العلوم والصناعة ونصير الدين الطوسى وجامعة فنون طهران فى اللجنة المركزية للاتحاد، ومع حدوث بعض التحولات انضم إليهم ممثل الجامعة الصناعية للماء والكهرباء.

أصدر الاتحاد الإقليمى للمجالس الفئوية الطلابية لجامعات طهران بياناً فى شهر أكتوبر ٢٠٠٥ م ألقاه ممثل المجلس الفئوى لجامعة طهران فى جمع من طلاب الجامعة أعلن فيه نشأة الاتحاد وذلك أثناء وجود محمد خاتمى فى قاعة الشهيد تشمران بالكلية الفنية بجامعة طهران.

مارس الاتحاد نشاطاته من أول سنة لتأسيسه عبر لقاءات أجراها ممثلوه مع كل من رئيس مجمع تحديد مصلحة النظام ووزير العلوم (التعليم العالى) وأوضحوا فى تلك اللقاءات أهداف التنظيمات الفئوية التى يمثلونها، وعلى أعتاب انتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة، أعرب ممثلو الاتحاد عن المطالب الطلابية المتمثلة فى انتخاب رؤساء الجامعات من قبل هيئة التدريس وليس تعيينهم، تحقيق الاستقلال الثقافى والمالى للجامعات، تحقيق الحريات الأكاديمية، إيجاد أمن نفسى للطلاب ودعم مسئولى الجامعات والتعليم العالى لقيام التنظيمات الاجتماعية للطلاب والأساتذة والعمل على زيادة دورها.

مع إجراء انتخابات اللجنة المركزية دخل الاتحاد عامه الثانى، وكان آخر موقف اتخذه الاتحاد التعبير عن أن طلاب جامعة طهران المعارضين لهم مطالب ديمقراطية.

الديمقراطية هى الأهم

صرح مسعود وكيلى نيا سكرتير الاتحاد الفئوى لطلاب جامعات طهران قائلا: التحرك الأخير لطلاب جامعة طهران يبين وجود تنظيم ساكن عندما لم يجد استجابة مناسبة لمطالبه السياسية استطاع أن يتخذ قراراً غير متوقع من المجتمع غير المتوائم معه وبناء عليه يمكن اعتبار قيام الطلاب بتدمير الأموال العامة أداة لتوصيل أصواتهم.

ويعتبر وكيلى نيا أن الديمقراطية تتضمن الوحدة الوطنية ويقول: مع الأخذ فى الاعتبار الأحداث الأخيرة التى كلفت إيران الكثير والتى تمثلت فى التوتر الحادث بين إحدى وسائل الإعلام والمواطنين الإيرانيين المتحدثين باللغة الأذرية نرى ان ضعف البنى السياسية والاجتماعية للديمقراطية فى إيران هو العامل الرئيسى وراء تحويل المصاعب الاجتماعية إلى اعتراضات عالية التكلفة تقترن بممارسات العنف، هذا فى حين أن البنى الاجتماعية فى أى دولة إذا ما كانت تشكلت وفق قواعد الديمقراطية تؤدى إلى خلو الاعتراضات الشعبية من إراقة الدماء وممارسات العنف.

ويقول وكيلى نيا إن أفضل عمل يقوم به الطلاب فى الوقت الحالى هو بدلاً من المطالبة بإقالة آية الله عميد زنجانى أن يهتموا بإرساء عمليات البنية التحتية لمجال التنمية الاجتماعية والذى يعد بمثابة التمهيد للتنمية السياسية.

٣ – المنظمات العمالية: ارتكاب خطأ أكبر لإصلاح خطأ أصغر

أضرب عمال مجمع طالقانى للصناعات الخشبية فى مدينة إسلامشهر، وبعد التفاوض مع المسئولين، أوقفوا الإضراب مع إعطاء مهلة عشرة أيام لحدوث انفراجة فى الأمر. يوم الأحد ١٥ يوليو أعلنت وكالة أنباء إيلنا أن عمال مجمع طالقانى للصناعات الخشبية فى إسلامشهر قاموا بعمل إضراب كاعتراض على مستوى مرتباتهم، والحل غير القانونى للمجلس الإسلامى للعمال بالمجمع.

وصرح أحد القيادات العمالية بالمجمع قائلاً: اعترض عمال شركة طالقانى للصناعات الخشبية الأسبوع الماضى بالتجمع فى محل عملهم وطالبوا بدفع مرتباتهم المتأخرة وأكدوا على ضرورة عقد المجلس الإسلامى للعمال بالمجمع، ومع حضور ممثلين عن العمال ووزارة العمل، أنهى العمال إضرابهم بشكل مؤقت، وحددوا مهلة عشرة أيام حتى تدفع الإدارة مرتباتهم المتأخرة ويتم إعادة تشكيل المجلس العمالى الذى سبق حله.

إن حل المجلس الإسلامى للعمال بهذه الشركة أمر غير قانونى ويجب على مسئولى وزارة العمل وبخاصة المنظمات العمالية تلبية هذا المطلب للعمال، وأضاف أن العمال قد حذروا من أنه فى حالة عدم دفع الإدارة لمرتباتهم المتأخرة وعدم إعادة تشكيل المجلس، فإنهم سيستأنفون إضرابهم.

يعمل فى هذه الشركة ١٠٠ عامل، وقد نقلت وكالة أنباء عمال إيران أخباراً سيئة أخرى عن أحوال عمال إيران، أحدها أن مرتبات عشرات العمال فى شركة أرم للدواجن فى مدينة قزوين قد تم تبديدها، وأن كل عامل فى هذا المصنع يعمل كأربعة عمال فى الجهد، وقد أضاف عيد على كريم ممثل العمال بأقليم قزوين لقد قام مدير الشركة بهدف التهرب من تطبيق بنود قانون العمل بتنفيذ مشروع لتقسيم العمال إلى فئات، وتقسيم المصنع إلى وحدات منفصلة لكى لا تطبق عليه قواعد الوحدات الإنتاجية الكبرى كما أن ٩٠٪ من عمال هذه الشركة معينون بعقود وبالتالى محرومون من الحصول على الحد الأدنى للإجور.

٤ – المنظمات التعليمية: آخر جيل من المعلمين:

شيراز عبد اللهى: من أى زاوية ينبغى تحليل اعتراض

المجالس الفئوية لمديرى المدارس الثانوية فى بعض مراكز محافظة طهران (مدينة القدس، شهريار وغيرهما)؟

لعلهم آخر جيل من المعلمين الذين يتمسكون بأستاذيتهم ولذلك السبب اعترضوا، إن حرفة التدريس فى طريقها إلى الانهيار والسقوط، ولعله على مدى السنوات القليلة القادمة سيتحسر المسئولون الإيرانيون على وجود معلمين متمكنين لكنهم معترضون.

الجميع يعلم أن مرتب المعلم فى إيران لا يمكن أن يوفر نفقات أسرة عادية مكونة من فردين، فكيف يكون الحال إذا كانت هذه الأسرة مكونة من أربعة أفراد أو خمسة أو حتى ستة، واحد منهم أو إثنان طلاب فى الجامعة المفتوحة.

بعض المعلمين يتمتعون بحظ أوفر ويعملون فى سوق الدروس الخصوصية فى وسط هذه الظروف لا يعرف عدد من المدرسين عملاً آخر لهم سوى التدريس أو أنهم يريدون الحفاظ على حرمة المعلم، إنهم يفضلون مرتب التدريس والأجر الإضافى فى المدارس الحكومية والذى يساوى أجرة عامل بناء ومع ذلك يمارسون عملاً مجهداً يقضى عليهم بدنياً ونفسياً بعد عدة سنوات.

وأشير على سبيل المثال إلى اعتراض مدرسى مركز قلعة حسن خان وشهريار وما حدث يبدأ من أنه فى عام ٢٠٠٥ أرسل إلى المدارس قرار من وزارة التربية والتعليم بالتالى: (وفقاً لقرار هيئة إدارة ساعات العمل للمدرسين لا يجوز أن تزيد ساعات عمل المدرس فى المرحلة الثانوية على ١٥ ساعة إسبوعياً و٦٠ ساعة شهرياً)، وتساءل المدرسون الذين كانوا قد بدأوا وبالفعل العام الدراسى بساعات تدريس إضافية وإذا كانت أكثر فماذا سيحدث؟، وتلقوا إجابة مفادها أنه طبقاً للقرار لن يدفع أجر إضافى عن ساعات العمل هذه، فطالب المدرسون بإعفائهم من تلك الساعات الزائدة، ووقع مديرو المدارس فى أزمة، ماذا سيفعلون فى فصول بلا معلمين بعد مرور شهرين على بداية السنة الدراسية؟

فطمأن مسئولوا الإدارات المدرسين وأكدوا لهم أن المشكلة ستحل، وعليهم ألا يتركوا فصولهم، وعاد المدرسون إلى فصولهم ثقة منهم فى وعد المسئولين. وفى آخر العام لم يتم دفع الأجر الإضافى للتدريس لما فوق الستين ساعة شهرياً بحجة أنه لا توجد ميزانية، وبالإضافة إلى هذا لم يتم رفع أجر التدريس الإضافى فى بعض المناطق، ولم يدفع دعم مسكن المعلمين لمدة ٢٤ شهراً، إن ما يتساءل عنه معلمو مركز قلعة حسن خان ومركز شهريار لماذا تبلغ مرتبات سائر موظفى الدولة ضعفى أو ثلاثة أضعاف مرتبات المعلمين، إنهم لا يقولون لماذا منح موظفو المجلس المحلى لمدينة طهران ومراكزها مرتب شهر كمكافأة فى فبراير ٢٠٠٦م فضلاً عن مائة دولار لمواجهة ارتفاع نفقات المعيشة ولم يمنح مثلها للمعلمين.

٥ – الهيئات الطبية والصحية: يوم التبرع بالدم:

بالإسبوع الماضى أصدر اتحاد المصابين بمرض الهيموفيليا (النزاف) بياناً بمناسبة اليوم العالمى للمتبرعين بالدم شكر فيه جميع المواطنين الذين تبرعوا بدمائهم نيابة عن جميع المرضى المحتاجين للدم جاء فيه: نحن نؤمن أن تقديم المساعدة لشريك فى الإنسانية دون أن نعرف من هو، من ضمن أجل السلوكيات الاجتماعية للبشر، كما نؤمن بأن الأفراد الذين يحافظون على سلامة دمائهم بتبرعهم المستمر بالدم لمحتاجين هم أجل وأفضل أفراد المجتمع.

٦– علاج الهيباتيت يتكلف ١٢٥ دولارا شهريا:

أعلن مدير اتحاد الهيموفيلين لوكالة أنباء طلاب إيران أنه صدر حكم قضائى يلزم الحكومة بدفع نفقات علاج المصابين بفيروس الالتهاب الكبدى (C) عن طريق نقل الدم لمرضى الهيموفيليا والبالغ عددهم ٧٠٠ مريض، وأضاف أن التكلفة الشهرية لعلاج فيروس (C) تزيد ١٢٥ دولاراً شهرياً، وبغض النظر عن الحكم القضائى فإن الحكومة ملزمة بذلك، وعلى وزارة الصحة أن تتحمل مسئولية الحفاظ على سلامة المرضى أثناء عمليات نقل الدم طبقاً للقانون، ومما لا شك فيه أن وزارة الصحة تقر بأنه لا ينبغى على كل مريض يحتاج لدواء أن يحصل على حكم قضائى كل يحصل عليه، وبناء على هذا جدير بالحكومة التى وزير الصحة فيها متخصص فى أمراض الكبد وكذلك مساعده الأول أن تسرع فى مديد العون للمرضى.

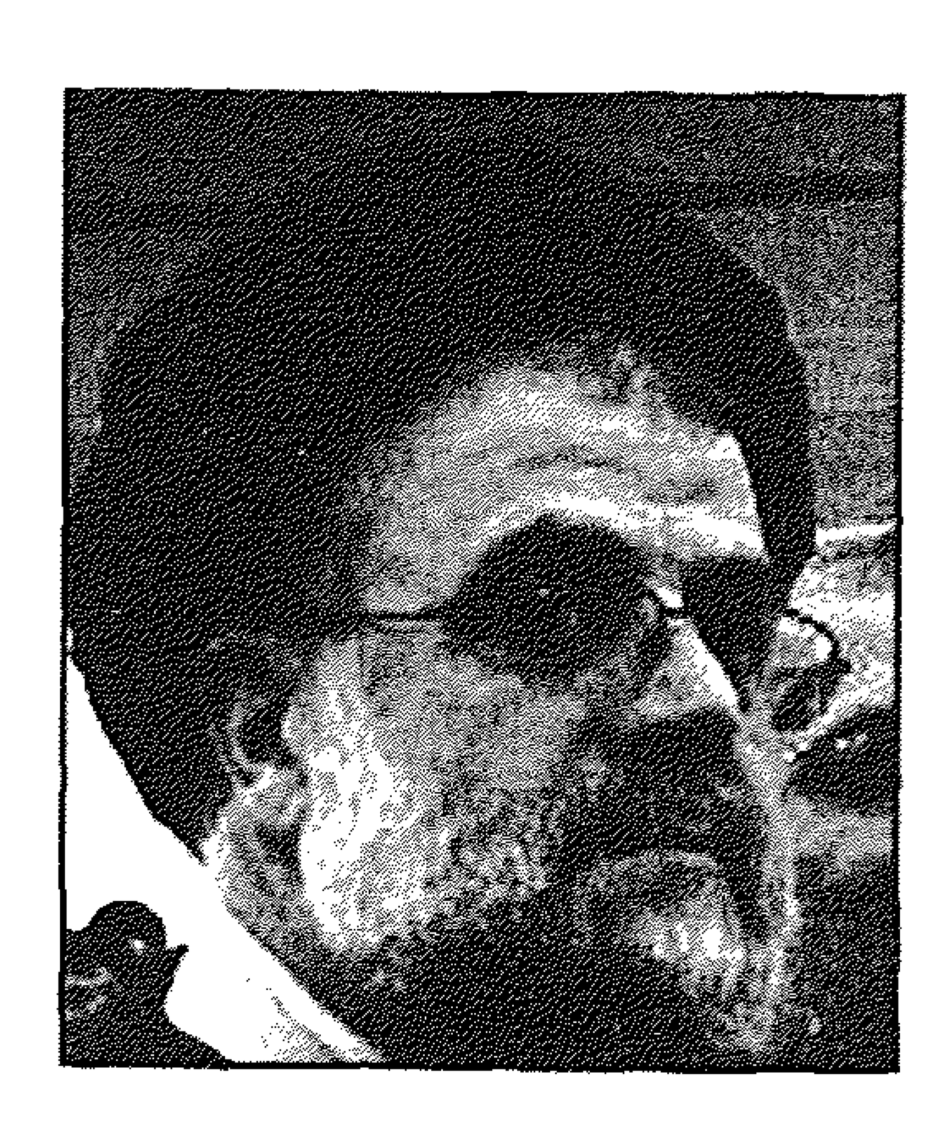
٧ – منظمات المرأة والشباب: أول مجلة إليكترونية نسائية

أعلن إسلامى فرد رئيس تحرير وكالة أنباء المرأة الإيرانية، عن نشر الوكالة لأول مجلة إليكترونية نسائية وتضم هذه المجلة أخبار وتقارير ومقالات ٣٠ صحيفة يومية واسعة الانتشار، وعشر وكالات أنباء رسمية وعشرة مواقع ذات صلة بالمرأة فضلاً عن خمسة مجلات نسائية ورقية، ومن ضمن الموضوعات التى تتضمنها المجلة تقديم الإنتاج الثقافى المرتبط بقضايا المرأة، وتقديم النساء البارزات فى جميع المجالات، والمنظمات العاملة فى مجال المرأة وكذلك تقديم المواقع الإليكترونية النسائية فى أنحاء العالم.

إن إنشاء مثل هذا الموقع سيؤدى إلى الارتقاء بمستوى عرض قضايا المرأة وزيادة المعلومات عنها، ويمكن الإطلاع عليها على العنوان التالى: WWW. IWNA.IR

الثورة الإسلامية والتغير فى المؤسسة الدينية

■ حوار مع السيد حسين موسوى التبريزى ■ رضا أحمدى شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٦/٢١



بعد سنوات من العمل فى المجالين السياسى والتنفيذى، يهتم الآن السيد حسين موسوى التبريزى بتشكيل حزب سياسى، وله دور فعال ومؤثر فى بيت الأحزاب ويدير تيار اليسار داخله. وكان مجمع مدرسى حوزة قم العلمية أحد ابتكاراته برفقة عدد من رجال الدين الإصلاحيين، وهو فى هذا الحوار يتحدث عن خبرة تشكيل الأحزاب فى أوساط رجال الدين وأثر ذلك الأمر على سلوك وثقافة رجال الدين.

×السيد حسين موسوى التبريزى، شهدنا على مدى عدة سنوات رجال الدين وهم يتوجهون إلى تكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية، مثلما شكلتم برفقة أصدقاء لكم تنظيماً سياسياً تحت مسمى مجمع مدرسى حوزة قم العلمية وقد حظيت هذه الظاهرة بكثير من النقد والتحليل، ويمكن اعتباره من وجهة النظر السياسية والاجتماعية ظاهرة مثيرة للجدل، فى هذا الحوار القصير نرغب فى تناولها من زاوية العلاقات البينية داخل أوساط رجال الدين، وبناء على هذا نتساءل ما هو مصدر هذه التعددية بين رجال الدين؟

-لقد نجحت الثورة الإسلامية بزعامة الإمام الخمينى، وكانت تسعى لتحقيق أهداف معينة، وهذه الثورة لم تكن انقلاباً عسكرياً وإنما ثورة عقائدية ثقافية ونظراً لوجود لاحقة الإسلامية فى اسمها، كان لقضية الثقافة الإسلامية وعقيدة الإسلام مكان خاص فى الجمهورية الإسلامية

فى عهد الحكم البهلوى كان التوجه العام إهدار أكبر قدر من الثقافة الإسلامية والقضاء عليه.

من ناحية أخرى نظراً لخبرة طويلة تمتد لـ٢٥٠٠ عام من ثقافة الاستبداد، والاستبداد هنا لم يكن مقصوراً على الحكومات وإنما كان قد وجد طريقه إلى جميع أفراد المجتمع الإيرانى فرداً فرداً، داخل الأسر فى القري والمدن كل شخص فى أى محيط صغيراً كان أو كبيراً يريد أن يفرض رأيه وفكره علي الآخرين، الفرد فى هذه الثقافة الاستبدادية بدلاً من أن يفكر من منطلق (نحن) يفكر من منطلق (أنا)، وبالطبع مازلنا إلى الآن مصابين بهذه الآفة.

ومع نجاح الثورة كانت الثقافة الإسلامية وثقافة سيادة العدالة إحدى النقاط التى مست الحاجة إلى الاهتمام بها، وأثير الحوار حول ثقافة رؤية الآخر والمجموع، والإيثار والتسامح وغيرها من القيم، وإلى جوار هذه الإدراكات كانت هناك وجهات نظر أخرى، على الرغم من الإدراكات الفقهية والكلامية المختلفة يمكن أن تساعد على نشر ثقافة الثورة، كان الإمام يطرح نقاطاً جديدة فى بياناته وخطبه أغلبها يدور حول ثقافتنا التقليدية ورجال الدين الذين لديهم فهم تقليدى قديم عن الإسلام، ولم يكن يرى عمقاً فى فهمهم وأحياناً كانوا ضمن صفوف المخالفين.

على الرغم من أنهم لم يظهروا هذا إلى حد ما لكنهم فى أحيان كان يظهرون أيضاً، هذا الأمر قد أدى

منذ بداية نجاح الثورة إلى إيجاد نوع من الازدواجية فى فهم قضايا المجتمع الإيرانى، وظهرت رؤيتان وتوجهان فى المدركات الفقهية والكلامية، ومما لا شك فيه أن هذه الازدواجية كانت موجودة قبل الثورة بداية من عام ١٩٦٣م، فعلى سبيل المثال كانت بين الأفراد الذين تبنوا النضال ضد نظام الظلم والشاهنشاهية، فمجموعة منهم كانت تقول أن مهمتها النضال ضد الظلم، وواصلت نضالها من خلال تبعيتها للإمام، ومجموعة أخرى كانت تقول أن ذلك ليس من واجبها والحد الأقصى لدورها هو أنه إذا ثار الناس سنكون بينهم، وإذا لم يثوروا فإن هذا ليس واجبا علينا حتى يقوم إمام الزمان ويحل المشكلات، هذان النوعان من الفكر كانا موجودين قبل نجاح الثورة حتى بين أولئك الأشخاص الذين كانوا من المناضلين المؤيدين للإمام.

البعض كان يؤمن بصحة آراء الإمام ويتبعها، والبعض كان يراها غير صحيحة. - والحديث بالطبع عن رجال الدين - ولذلك وقعت التعددية داخل صفوف رجال الدين منذ اللحظة الأولى لنجاح الثورة.

×فى أى المواقع ظهر هذان النمطان من الفكر؟ ومن هم الأشخاص الذين حملوهما؟

-فى أوائل عقد الثمانينات ظهر هذين النمطين من الفكر مع الفقه التقليدى والفقه التقدمى، حيث صارت عبارات الإسلام الاجتهادى والإسلام التقليدى عبارات معروفة ومألوفة داخل المجمع الإيرانى، كما كتبت مقالات تتناول قواعد الحكومة والحكم لدى الإمام وبخاصة فى عامى ١٩٨٤، ١٩٨٥ وما بعدهما.

وأيد اتحاد مدرسى حوزة قم العلمية (جامعة مدرسين حوزة علمية قم) الإسلام التقليدى، وأحياناً لم يكن حتى يستطيع تحمل قواعد الحكم لدى الإمام حدث ذلك حتى بين الأفراد الذين كانوا مؤيدين للثورة والإمام وفى طهران أيدت روحانيت مبارز عدداً كبيراً من أصحاب ذلك الفكر داخل اتحاد مدرسى حوزة قم، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالضرائب التى طرحت للنقاش أثناء عرض قانون الضرائب لعام ١٩٨٤م داخل مجلس الشورى الإسلامى، كان عدد من رجال الدين فى قم على رأسهم السيد آذرى قمى يعتقدون أن أخذ ضرائب زيادة عن الخمس وسهم الإمام الذى يعطيه الناس أمر حرام شرعاً.

آنذاك كان السيد آذرى قمى سكرتيراً لاتحاد مدرسى قم وكتب مقالات حول هذا الشأن.

قدمت حكومة المهندس مير حسين موسوى لائحة القانون للمجلس ولم يكن قد تم التصديق عليه بعد حينئذ كان السيد إمامى كاشانى المتحدث الرسمى باسم مجلس صيانة الدستور وصرح فى الإذاعة والتليفزيون بأنه إذا صدق مجلس الشورى الإسلامى على قانون الضرائب فإن مجلس صيانة الدستور سيرفضه.

لقد رددت على المرحوم آذرى رداً مفصلاً من الناحية الفقهية وأرسلت ذلك الرد إلى المجلس، آنذاك لم أكن نائباً فيه ولكن وزعته على أعضاء المجلس، لقد تناولت موضوع الضرائب من ناحية فقه الدولة وأثبت صحتها بالأدلة الفقهية، ولأن السيد آذرى كتب رأيه بالأسانيد الفقهية كتبت ردى بالأدلة الفقهية كذلك، ثم تحدث الإمام وقال إن أحكام الدولة من الأحكام الأولية وليست أحكاماً ثانوية وأخذ الضرائب فى حالة الضرورة ليس جائزاً فحسب وإنما هو ضرورة لإدارة الدولة فتم التصديق على قانون الضرائب.

حدث نفس النقاش فيما يتعلق بقانون العمل، والثروات المعدنية وغنائم الحرب، وما يتصل بأراضى البناء والأراضى الزراعية، وظهر الخلاف بين التوجهين بعض أصحاب التوجه التقليدى لم يكونوا يقبلون الآراء التقدمية وأحياناً كانوا يقولون أنها جائزة كحكم ثانوى جوازى، لكن الإمام كان يطرحها على أنها احتياج للمجتمع وأحكام فقهية أولية، حتى فيما يتعلق بالاتفاقات التجارية وما شابهها وصل الخلاف فيها إلى درجة الاحتكام إلى مجلس صيانة الدستور، ووصل الأمر إلى حد تقديم آية الله صاف جلبايجانى استقالته لأنه لم يكن يقبل هذه القضايا، وحدث فى قم بعض الأمور بحيث كتبوا رسالة إلى الإمام، ونقل الحاج أحمد الخمينى عن الإمام أن مفاد هذه الرسالة كان يحوى نفس مضمون رسالة مهدى بازرجان بإضافة بعض الإهانات والتجاوزات.

على أية حال حدثت مثل هذه المواقف فكان البعض مؤيداً لفكر الإمام مؤيداً للفقه التقدمى الذى جمعه الإمام فى بيان خاص لرجال الدين وقال أن النهج ينبغى أن يكون نهج الاجتهاد الجوهرى (بمعنى تلبية احتياجات العصر والمجتمع) والتى بينها وشرحها فيما بعد بتدخل عنصرى الزمان والمكان فى الفقه، تلك كانت القضايا الأولى للثورة.

× هذه القضايا كان معظمها يطرح على صعيد الحكومة، فماذا كانت طبيعة أصدائها على الحوزات العلمية فى قم؟

- آنذاك كان هذان التياران واضحين بجلاء بين مؤيدى الثورة فى قم، أحدهما هو الإسلام التقليدى وممثله اتحاد مدرسى حوزة قم ممن يؤيدون الثورة لأنه داخل اتحاد مدرسى قم كان هناك من العلماء من لا يهتم بشأن الثورة من الأساس ولا يؤمنون بالحكومة الإسلامية، فى مواجهة هذا التيار كان الإمام يرسى

قواعد تيار الفقه التقدمي التنويري، فى منتصف عقد الثمانينيات، وأيد الإمام أفكار مجموعة من الأصدقاء العلماء الذين كانوا فى مكتب الدعوة الإسلامية بحوزة قم، وكانت الهيئة المعبرة عنها هى مكتب الدعوة، وكان من المنضمين لهم من خارج المكتب آية الله العظمى منتظري الذى لم يكن عضواً بمكتب الدعوة لكنه كان مؤيداً لهذا الفكر، كذلك كان السيد هاشمى رفسنجانى وآية الله خامنئى من المؤيدين فى طهران، وهكذا انفصل تيار عن روحانيت مبارز فى مرحلة لاحقة وكونوا روحانيون مبارز كجبهة خاصة أو حزب سياسى، وبين خطباء الجمعة ظهر بعض خطباء مؤيدين لفكر مكتب الدعوة، ومجموعة أخرى مؤيدة لفكر اتحاد المدرسين.

× هل أدى هذا الخلاف فى وجهات النظر إلى خلق مشكلة مع دخول رجال الدين إلى الساحة السياسية والتنفيذية؟

– فى أثناء الدورة الأولى لانتخابات مجلس الخبراء التى أعتقد أنها كانت أوائل عام ١٩٨٤م، اتخذنا قراراً فى مكتب الدعوة بتقديم قائمة من المرشحين لهم نفس توجهنا الفكرى، وقدمت روحانيت مبارز قائمة مشتركة مع اتحاد مدرسى قم، آنذاك لم يكن لروحانيون مبارز وجود مستقل، وكان بعض أفراده مؤيدين لمكتب الدعوة والبعض الآخر يؤيد روحانيت مبارز واتحاد مدرسى قم، اعتقد أنه كان ينبغى تقديم ٧٢ مرشحاً، وكان حوالى ٣٥ مرشحاً مشتركاً فيها بين القائمين، وقد حصل مرشحونا الذين لم تدرج أسماؤهم فى قوائم أخرى على أعلى نسب تصويت مثل السيد جمى فى آبادان، ودشتى فى بوشهر، وأنوارى فى بندر عباس وغيرهم وحصل أصدقاؤنا على أصوات أكثر مما حصل عليها أعضاء اتحاد مدرسى قم فى كل من أذربيجان الغربية ومشهد، حينئذ بعث الإمام برسالة للتيارين يعبر فيها عن تأييده لكلا التيارين سواء مكتب الدعوة أو اتحاد مدرسين قم، حيث كان يذكر اسم مكتب الدعوة حتى تم تكوين روحانيون مبارز فى عام ١٩٨٧م.

أمناء المدن بالانتخاب لا بالتعيين

■ همبستكى(التضامن) ٢٠٠٦/٧/٢٥

يدور النقاش في مجلس الشورى الإسلامي(البرلمان) حول العمل على انتخاب أمين العاصمة بشكل مباشر من قبل ساكنيها. وما يناقش اليوم في مجلس الشورى حول انتخاب أمين العاصمة وأمناء المدن الأخرى يشكل نقلة نوعية في مجال إدارة المدن وترتيب أمورها، وشأنه شأن كل أمر جديد يطرح على الناس ونوابهم في البرلمان تثار تساؤلات وآراء عدة تزكي هذه التجربة أو هذا المشروع، حيث يقول أحد النواب: " إن انتخاب أمين العاصمة والمدن الأخرى من شأنه تدعيم سلطة الشعب والحكم المحلي".

و يقول نائب آخر: "نستقبل هذا المشروع وسنناقشه بروح ساعية وجادة".

فيما يقول نائب من معارضي المشروع: "بسبب ضعف منظمات المجتمع المدني والثقافة المتعلقة بالحكم المحلي نعارض طرح هذا المشروع". ونائب اخر يقول: "يجب أن تكون البداية فقط من المدن الكبرى".

إن هذا المشروع من شأنه إعطاء الشعب فسحة اكبر وحرية اكثر لإدارة شئونه بنفسه. ولذا ثمة تأييد واسع لهذا المشروع أكان في دفعة واحدة، أي بانتخاب أمين العاصمة وأمناء المدن الأخرى وكل المدن أو البدء بانتخاب أمين العاصمة والمدن الكبرى ومن ثم التدرج بانتخاب أمناء المدن الأخرى، وهذا سيساعد على محاسبة أمناء المدن أمام مجالس شورى تلك المدينة، ومن شأن هذا المشروع تفعيل وتنشيط دور الشعب وأهل المدن في حكم أنفسهم بأنفسهم كما يدور في صالح الحياة الديمقراطية والحزبية في البلاد ويمنع توسع أي عملية فساد أو إعطاء شعارات رنانة من دون العمل بها، وهنالك أمور فنية أخرى من الممكن مناقشتها تتعلق بصلاحيات الأمين المنتخب ومجالس البلدية وكيفية إجراء الانتخابات في وقت لاحق.

ثـورة اقـــــتـــــصـــــاديـة

■ رسالت(الرسالة)٢٠٠٦/٧/٨

أعلن المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية علي خامنئي عن خطط لعملية خصخصة واسعة لقطاعات حكومية يستثنى منها الشركات العاملة في قطاع النفط الحساس، حسب ما أفادت وسائل الإعلام. وبموجب أمر أصدره خامنئي، تنوي الحكومة بيع ٨٠ ٪ من حصصها في عدد من الشركات الصناعية التابعة للحكومة ومن بينها شركات مصرفية وإعلامية وشركات نقل وأخرى تعنى بشئون المعادن. ويهدف قرار المرشد إلى تفعيل المادة الـ ٤٤ من الدستور والداعية إلى دعم دور القطاع الخاص والمشترك. كما أن متابعة تفعيل المادة ٤٤ من الدستور من قبل الأجهزة المعنية بدقة وبجدية من شأنها أن تحول الحالة الاقتصادية في البلاد إلى حالة أخرى وستكون ثورة ثانية بعد الثورة الإسلامية في بلدنا إيران.

بعد الثورة الإسلامية كانت هنالك أفكار بتقليص حجم الدولة وتوسعها الاقتصادى وتقليل هيمنتها على قطاع الاقتصاد ولم تأخذ الحكومات المتعاقبة على الحكم في البلاد هذه الأفكار بمحمل الجد فتوسع حجم الدولة في قطاع الاقتصاد وكذلك حجم الحكومة والدولة نفسها نتيجة اعتمادها على بيع النفط والحصول على ريعه، وهذا التوسع الحكومي في القطاع الاقتصادي قد همش دور القطاع الخاص والمشترك في البلاد بل كاد أن يلغي وجودهما، البلد لا يحتاج الى هكذا مؤسسة حكومية اقتصادية ضخمة بل يريد إشراف حكومي حكيم ومدبر ومدير بشكل فاعل حتى لا يعيق عمل باقي قطاعات المجتمع الاقتصادية، وقد شخص قائد الثورة في ايران هذا الخلل واصدر تعليماته من أجل تفعيل المادة ٤٤ من الدستور ونرى نحن في هذه الخطوة نظرة طويلة الأمد من أجل إصلاح النظام الاقتصادي في البلاد، وقد طلب القائد من الحكومة تشكيل لجنة لمتابعة هذا الأمر وتساءل القائد لماذا لم تجلب الحكومة الاستثمارات و رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية بالرغم من تأكيداته السابقة على هذا الموضوع، نعم المتابعة الجدية وتفعيل هذا النص الدستوري سيحدث ثورة اقتصادية وسيفعل دور القطاع الخاص والمشترك وسيقلل من حجم الدولة وتدخلاتها الاقتصادية و سيساعد على النمو الاقتصادي بل ستكون ثورة اقتصادية.

بتنفيذها الخطة ستتحول الحكومة من الملكية المباشرة للشركات الكبرى إلى الإشراف والتوجيه لمختلف القطاعات الاقتصادية للوفاء بشروط منظمة التجارة العالمية. وأن نقل ملكية ٨٠ ٪ من الأسهم سيحقق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ونهاية للفقر

ويمكن للمستثمرين الأجانب المشاركة بعروض في عطاءات الخصخصة الإيرانية لكن بعد الحصول على تصريح من وزارة الاقتصاد لكل حالة على حدة. وأنحى محللون باللائمة على المخاوف الدولية بشأن برنامج إيران النووي وغياب الشفافية بقطاع الأعمال في الافتقار إلى الحماسة لشراء الأصول الحكومية. ويجادل مستثمرون محليون أيضا بأن الصناعات الحكومية تبالغ في تقدير قيمتها.

أنشطة حزبية

١- تعديلات جوهرية فى جبهة المشاركة

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٧/١٦

تبحث جبهة مشاركة إيران الإسلامية خلال شهر أغسطس الحالى عدداً من الاقتراحات المقدمة من جانب "اللجنة التنفيذية" و "لجنة الدعم" بشأن إجراء تغييرات فى اللائحة التأسيسية الخاصة بها وكذلك التطور الذى حدث فى "المؤسسة التنفيذية" للحزب. وسوف تتم مناقشة هذه الموضوعات فى اجتماع الجمعية العامة للجبهة الذى سيعقد خلال أغسطس الحالى وذلك إلى جانب مناقشة موضوعات أخرى مثل احتمالات تغيير "الأمين العام" للجبهة وهو المنصب الذى يشغله حالياً محمد رضا خاتمى.

فى هذا الصدد صرح حسين كاشفى نائب الأمين العام قائلاً: "إن جميع الأصدقاء فى جبهة المشاركة يتفقون على الإبقاء على السيد خاتمى فى منصب الأمين العام للجبهة لكنه هو الذى لا يرغب فى الاستمرار فى شغل هذا المنصب ومن ثم فى أن يرشح نفسه لشغل هذا المنصب فى الجمعية العامة القادمة".

وأضاف كاشفى: "من ناحية أخرى لابد من التأكيد على أنه لا وجود لما يمكن تسميته بـ المنافسة بين أطياف الجبهة فهذا الأمر غي موجود داخل جبهة المشاركة حيث هناك إصرار من الجميع على رعاية وحماية أحد المبادئ الأساسية للجبهة والمتمثل فى المحافظة على تمثيل كامل لكافة تشكيلات وتيارات هذا الحزب داخل اللجنة المركزية ومما لا شك فيه أن جميع أركان وتشكيلات حزب المشاركة يدركون أن تقدم ونجاح هذا الحزب فى تحالفهم واتحادهم معاً".

على صعيد آخر، قال محمد على سعدايى عضو اللجنة المركزية فى الحزب: "حتى تنعقد الجمعية العامة للحزب لا يمكن التنبؤ- من جانب أى شخص- بمن الذى سيصبح أميناً عاماً للحزب. ربما كان البعض يريد أشخاصاً معينة لكن الجهة الوحيدة صاحبة القول فى هذا هى الجمعية العامة. فقط الشئ المؤكد فى هذا الصدد هو تغيير الأمين العام للحزب حيث أن السيد محمد رضا خاتمى غير راغب فى الاستمرار والبقاء فى هذا المنصب".

الجدير بالذكر هنا أنه فى أعقاب تأكد نبأ تغيير محمد رضا خاتمى الأمين العام لجبهة المشاركة بدأ الحديث عن طرح عدد من الأسماء الأعضاء فى اللجنة المركزية لجبهة المشاركة منهم: محسن ميردامادى، عبد الله رمضان زاده، سعيد حجاريان، محسن صفايى فراهانى، ايلاهى كولايى، صفدر حسين.

٢- المبادئ الأخلاقية لجمعية فدائى الثورة الإسلامية

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٧/١٦

نتيجة للتداعيات والتطورات الداخلية الأخيرة وما صاحبها من لغط وجدل كثيرين فإن جمعية فدائى الثورة الإسلامية مهتمة بتوضح المبادئ والأسس الأخلاقية التى يقوم عليها عمل الجمعية وتؤمن بها وتصر على إعمالها وتحقيقها.

فى مقدمة هذه المبادئ والأسس ما يلى:

١- حفظ وحماية وحدة التيار المحافظ.

فى هذا الصدد يجب التذكير أنه يجب على التيار المحافظ أن يسترد وحدته السابقة وأن يتمركز على القواسم المشتركة القائمة بين أطيافه وهى -أى الجوانب المشتركة- كثيرة جداً ويتخلى عن جوانب الاختلاف. فى هذا الصدد يجب الإشارة إلى الدور المحورى والرئيسى لكل من غلام حداد عادل وأحمدى نجاد للوصول إلى هذا الهدف فدورهما مهم جداً فى

هذا الصدد. إن هذين الكبيرين فى المقام والمنصب- بما لديهما من مكانة رسمية وقانونية وكذلك بما يتمتعان به من وجاهة وأهلية داخل التيار المحافظ- يستطيعان قيادة التحرك فى هذا الصدد.

٢- الشفافية

ذلك أن لدينا قناعة مفادها أن تيار الأغلبية يجب أن يصبح دوماً فى موضع "استجواب" بشأن مهامه ووظائفه وما يجب أن يقوم به وبرامجه وخططه الملتزم بتنفيذها ومن ثم فإن جميع مسئولى الحكومة يجب أن يكونوا موضع استجواب دائم. إذ لا يجب أن تظن الحكومة أن جميع وسائل الإعلام، خاصة الوطنية- الحكومية، يجب أن تتحول إلى أبواق لتمجيد وتعظيم الحكومة وحسب.

٣- الاعتدال والوسطية

هنا يجب على تيار الأغلبية أن يستبعد طوعاً المتطرفين والراديكاليين والمغالين. يجب أن يتحرز تيار الأغلبية عن الوقوع فى شرك أى من أنماط التطرف والإفراط والتفريط وأن يجعل قبلته الدائمة فى "الاعتدال والوسطية". هذا التوجه والسلوك المطلوب فى السياسة الداخلية يجب أن يكون له صداه فى السياسة الخارجية أيضاً.

٤- المحافظة على أخلاق وأدب الأغلبية.

إن "أدب الأغلبية" يستوجب أن تعتبر الحكومة - بوصفها أعلى سلطة- جميع المواطنين على درجة سواء وجزءاً مهماً منها. إن الإقرار من جانب الحكومة بضرورة التعاون مع النخب، الاستفادة من رؤى وتجارب أولئك الذين يمثلون أو يشكلون صوتاً لمؤسسات كبرى، القبول بتضارب وتنوع الآراء والاعتراف رسمياً بحقوق المعارضين والمنتقدين للحكومة و... إن ذلك كله من شأنه أن يزيد من تعاون المنتقدين والمعارضين مع الحكومة أى تيار الأغلبية ومن ثم تكون النتيجة هى زيادة "الكفاءة" و "الأهلية" التنفيذية أى تحقق الجدارة واللياقة لعمل "النظام التنفيذى" فى الدولة.

٣- اعتراض جديد وإطاحة ناعمة

■ اسد الله بادامتشيان (×) ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٧/١٦

قيل أن المؤامرة السابقة والحالية لم يعد لها فائدة فى أجندة الاستكبار العالمى خاصة الاستكبار الأمريكى وأنه قد مضى وانتهى تاريخ صلاحية تلك المؤامرة وأن الاستكبار العالمى بات بصدد مؤامرة جديدة خاصة بإيران الإسلامية وسائر الأمم الإسلامية الثائرة.

إن ثمة عدداً من الطرق والوسائل البديلة قد حلت فى استراتيجية الاستكبار العالمى الجديد التى باتت معروفة بـ "استراتيجية الإطاحة الناعمة". من هذه الطرق والوسائل ما يلى:

١- إحلال "الديمقراطية" محل "الإسلام". حيث يجب أن يصبح هدف الشعب هو تحقيق هذه المعشوقة أى الديمقراطية.

٢- إحلال الديمقراطية محل "الحرية" والعمل على الترويج لهذا المصطلح على نحو يأخذ الشعوب إلى نسيان كلمة "الحرية" وذلك بتشجيع استخدامها فى كافة وسائل الإعلام.

٣- إحلال والترويج لـ "الاشتراكية" محل "العدالة الاجتماعية".

٤- العمل على تقوية المطالبة بالحقوق المدنية بدلاً من المطالبة بالحقوق الإسلامية.

٥- طرح "المجتمع المدنى" كبديل لنموذج "المجتمع الإسلامى".

٦- استعمال كلمات واصطلاحات غربية مثل "المعارض" و "والمخالف" بدلاً من المعاند، المشرك، الملحد، الكافر والمنافق.. الخ.

٧- تخليص وتحرير "العلمانية" من دلالتها القبيحة المنفرة والتى تعنى الشخص الذى لا دين له ولا مذهب وإشاعة مفاهيم متأدبة لها مثل أن العلمانية تعنى الحكومة التى لا شأن لها بمذهب الناس أو بدينهم وأنها لا تعنى إطلاقاً المفهوم الرائج وهو عدم التدين أو بعبارة أدق من لا دين له.

٨- المطالبة بإعمال وتنفيذ المطالب التى تنادى بها المرأة الغربية بدلاً من تلك التى تنادى بها أولها المرأة الإسلامية.

٩- تجديد وتلميع الوجوه الغربية والمتغربة الداعية للغرب. بل إن العناصر سيئة السمعة والتى كانت مرتبطة بالنظام الطاغوتى (نظام الشاه) يجب إعادة طرحها من جديد بوصفها شخصيات أدبية وثقافية مثل فروغى، تقى زاده، سعيد نفيسى وعلى دستى وذلك فى مقابل -وبدلاً من- الوجوه الإسلامية والثورية

مـثل الشـهـيـد آية الله شـيـخ فـضل الله نورى، أية الله نائيتى، سيد جمال الدين أسدابادى، أية الله كاشانى والشهيد أية الله مدرسى(١).

١٠- طرح مفهوم "المفكر المستنير" بدلاً من مفاهيم مثل: ملتزم، ثورى وحزب الله.

١١- الترويج ونشر الآداب والتقاليد الغربية بدلاً من التقاليد والأساليب الحياتية المعيشية الإسلامية الخالصة.

١٢- إغفال ذكر شاعرات ملتزمات إسلاميات مثل "حميد سبزوارى، مردانى، المرحومة سييده كاشانى مقابل القيام بتعظيم شاعرات مثل فروغ فرخ زاد وسيمين بهبهانى(٢).

١٣- القيام بعمل إحلال وتبديل لوجوه المجتمع الرائدة مثل الشهداء ذوى المقام الرفيع: أية الله مطهرى، أية الله بهشتى، أية الله مفتح، محمد على رجائى ومحمد جواد باهنر وذلك من خلال طرح وجوه ليبرالية وديمقراطية للشباب والمجتمع.

١٤- تعريض "ولاية الفقيه العادل" و "فقه أهل البيت" لأنواع وأنماط مبتكرة من الهجوم والنقد من جانب المفكرين الليبراليين على أن يكون ذلك فى إطار وفى قالب دينيين.

فى هذه "الاستراتيجية الناعمة" ين يتم طرح -أو التصريح بـ- "شعار" و "برنامج" الإطاحة بالنظام الإسلامى الإيرانى والنظم المشابهة له سواء بشكل مباشر أو بشكل صريح. حيث سيكون السعى من أجل الإبقاء على النظام بوصفه نظام إسلامى ولكن بهدف جعل مضمون ومحتوى هذا النظام "غربى قح". ومن ثم يجب العمل على إنهاء ونسيان "قيام" النظام وإحلال حالة "الديموقراطية" بدلاً من -مكان- "الثورية". ثم يتم العمل على سريان الليبرالية داخل كل مؤسسات وأركان النظام ومن ثم تتحول "الجمهورية الإسلامية" إلى "الجمهورية الديموقراطية الإسلامية".

ثم تجلس "العولمة" محل "الاستقلال" وتنتشر "الديموقراطية" مكان "الحرية الإسلامية" وتحتل الديموقراطية- فى نهاية المطاف- مكان "الحاكمية الشعبية الدينية".

الهوامش

(١) فروغي، تقى زاده، سعيد نفيسى وعلى دشتى يعرفون فعلا بوصفهم من شعراء وأدباء ونقاد العصر الملكى فى إيران أى حتى ما قبل ١٩٧٩. أما آية الله فضل الله نورى فهو من قادة الثورة الدستورية وكذلك آية الله "مدرس" والثانى كان عضواً فى أول برلمان إيرانى تأسس فى ١٩٠٥ أما آية الله نائينى فهو صاحب فتوى تحريم التبغ وهو المنظر الأول للدور السياسى للمؤسسة الدينية الشيعية.

(٢) النموذج الإسلامى الوارد ذكرهن هنا هن شاعرات وأدبيات الثورة الإسلامية أما فروغ فرخ زاد فهى أجرأ شاعرة إيرانية فى عصر محمد رضا بهلوى بل فى القرن العشرين كله وقد عملت مخرجة سينمائية وتوفيت فى حادث انقلاب لسيادتها وهى تشبه إلى حد كبير المخرجة "إيناس الدغيدى" من حيث طبيعة ومضامين وجرأة الأفلام التى أخرجتها، كذلك الحال بالنسبة للشاعرة سيمين بهبهانى.

(×) عضو اللجنة المركزية لحزب المؤتلفة الإسلامى.



خامنئى وتغيير التقسيمة السياسية

■ أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

عندما بلغت الخلافات الداخلية بين الأحزاب والجماعات السياسية أوجها، فى مجلس الشورى الإسلامي، وفى مجمع تشخيص مصلحة النظام، وبينهما وبين مجلس الوزراء ورئيس السلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، والحوزة العلمية الدينية، والصدام بين الإصلاحيين والأصوليين، فضلا عن الاضطرابات التى وقعت فى المحافظات الحدودية، وفى ظل أزمة الملف النووى الإيراني، عقد السيد على خامنئى المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية اجتماعا لمسئولى النظام على اختلاف وظائفهم، سواء رؤساء السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ومجمع تشخيص المصلحة، أو رؤساء الجمهورية السابقين ومؤيديهم من الجماعات السياسية المختلفة، على مأدبة غداء، وطلب من الصحف ووسائل الإعلام ألا تنشر شيئا عن هذا الاجتماع إلا ما ورد على لسان الزعيم خامنئى ورئيس الجمهورية أحمدى نجاد. وقد ركز خامنئى فى كلمته التى نشرت بعد المونتاج على ضرورة الالتزام بالوحدة الوطنية، والابتعاد عن أسباب الفرقة باعتبارها أدوات الأعداء فى النيل من الثورة الإسلامية ومنجزاتها، والتمسك بالإيمان والعقل والتدبير، حيث اضطربت الأمور السياسية والاقتصادية والثقافية نتيجة الخلافات والصدام بين الجماعات السياسية وهو ما أثر أيضا على الأمن والنظام. وأبدى الزعيم اعتراضه على الخشونة والتطرف فى السلوك، وسياسة الحذف والطرد نتيجة شعار من ليس معنا فهو علينا. وقد دافع الرئيس أحمدى نجاد عن سياسة حكومته القائمة على العدالة وتوزيع الفرص، والرامية إلى خدمة المحرومين، ونشر الأمل بين الأجيال القادمة. والبعد عن التحزب والتعصب فى أجهزة الدولة والإدارات الحكومية، ودعم ثقافة الخدمة، والانسجام الوطني، وتطهير الساحة وتنقيتها من الشوائب، وحماية حقوق الجماهير، ودعم الثقافة الأصيلة والفن القائم على القيم الإسلامية، وتغيير نظام التعليم من أجل إيجاد كوادر وطنية ملتزمة وخلاقة. فضلا عن حل المشاكل الاقتصادية من خلال دعم استثمار القطاع الخاص والتعاوني، وحماية المؤسسات الكبيرة، وخفض استثمارات الحكومة، وتقليل سعر الفائدة المصرفية، وتفعيل العمران وزيادة حجمه، وتقليل نسبة البطالة. وكانت المعارضة الإصلاحية قد اتهمت الحكومة بأنها أسوأ حكومات النظام، لأنها زادت من حجم التضخم والمشاكل الاقتصادية، كما شجعت على سياسة التملق، وحذف المعارضين.

لاشك فى أن ما أذيع عن لقاء الزعيم خامنئى بقيادات النظام ليس هو كل ما دار فى اللقاء، ولكن استقراء الأحداث والقرارات التى اتخذت من جانب الزعيم يوحيان بحقيقة ما حدث، يقول هاشمى رفسنجاني: كنت أتأذى من خلافات الأجنحة السياسية غير المنطقية، لقد اعتبر الأفراد انضمامهم للأحزاب بطاقة هوية للقيام بالنشاط السياسي، فى حين أن العمل الحزبى فى إدارة البلاد لا يمكن أن يحقق المصالح الوطنية بشكل كامل، إن اختلاف المشارب أمر طبيعى فى المسائل المختلفة ومنها الشئون السياسية، منذ بداية الثورة كان هناك دائما اختلاف فى المشارب سواء فى الإدارة أو وضع السياسات، لكن لم يكن مطروحا طرد قوى الثورة أو حذفها، ينبغى أن تقبل الأحزاب السياسية قواعد المنافسة السياسية، وتتحمل بعضها البعض، لأن مصلحة البلاد فى أن تعمل معا، إن التفرق والتشتت من عوامل نجاح الأعداء، فمن كان يريد استمرار الثورة عليه أن يسعى بمسئولية فى تحجيم التفرق.(همشهرى فى ٢٠٠٦/٧/٥م)

لقد أصدر الزعيم خامنئى عدة قرارات أهمها قرار

إنشاء مجلس للعلاقات الخارجية، ورغم أن القرار لم يشر إلى طبيعة هذا المجلس بأنها استشارية، وإنما لمساعدة أجهزة السياسة الخارجية، أو أنها ليست تنفيذية، ولا يقوم بعمل مواز لسائر الأجهزة التنفيذية، فقد ظهرت الطبيعة البحثية لهذا المجلس، رغم تأكيد رئيسه أنها استشارية للزعيم، ورغم أن أعضاءه كانوا مسئولين تنفيذيين ولم يكونوا باحثين أكاديميين، حيث جعل القرار وتصريحات رئيسه وظيفة المجلس إعداد دراسات وخطط الدعم، وعرضها على الزعيم، كما يمكن للمجلس عرض ملاحظاته حول السياسات العامة المتعلقة بالشئون والعلاقات الخارجية فى إطار أهداف النظام على الزعيم ليرى ما يصدره من توجيهات، ومع اعتماد الزعيم لخطط هذا المجلس تقوم الأجهزة التى اشتركت فيها بتنفيذها. ومن الغريب أن وزارة الخارجية يتبعها عدة مراكز بحثية أهمها مركز الدراسات السياسية والدولية، ومركز دراسات الشرق الأوسط، ومركز دراسات بحر قزوين وآسيا الوسطى، فضلا عن وجود مراكز بحثية تابعة لأجهزة مرتبطة بالسياسة الخارجية مثل رئاسة الجمهورية، ويتبعها مركز الدراسات الاستراتيجية، ومثل مجمع تشخيص مصلحة النظام، ويتبعه مركز الدراسات والاستشارات، لكن الأمر المهم فى هذا القرار هو طبيعة تشكيل هذا المجلس، حيث تولى كمال خرازى وزير الخارجية السابق وهو من الإصلاحيين رئاسة هذا المجلس، كما ضم التشكيل الدكتور على أكبر ولايتى مستشار الزعيم للشئون والعلاقات الدولية وهو من المحافظين، ومحمد شريعتمدارى وهو وزير اقتصاد وتجارة سابق وخبير اقتصادى من الإصلاحيين، واللواء على شمخانى وزير الدفاع السابق وهو من الإصلاحيين، ومحمد طارمى وهو من النخبة الثقافية فى البلاد ومن الإصلاحيين. إن تنوع التشكيلة فى مجالات السياسة الخارجية والاقتصاد والدفاع والثقافة أمر طبيعى لخدمة العلاقات الخارجية، فالاستفادة من المستشارين المجربين أصحاب الخبرة ضرورة أقرتها الزعامة، لكن أن تكون التشكيلة من الإصلاحيين وخاصة المعتدلين منهم، ماعدا ولايتى باعتباره مستشارا للزعيم ووزيرا للخارجية خلال ستة عشر عاما، أمر يوحى بأنه يريد أن يعوض الإصلاحيين ما فقدوه مع تولى المحافظين المناصب فى السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، إن القضية ليست فى خطورة الوضع فى السياسة الخارجية نتيجة أزمة الملف النووي، أو الضغوط من جانب الغرب، أو التهديدات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما فى خطورة الصراع بين المحافظين والإصلاحيين الذى يفتح الثغرات للنفوذ الأجنبي، بعد أن ثبت وجود علاقات واتصالات بين بعض النخبة وجهات أجنبية غربية، منها الولايات المتحدة الأمريكية. لقد أراد الزعيم خامنئى أن يكسر التقسيمة القديمة للنخبة بين محافظين وإصلاحيين، ويزيل الحدود المصطنعة بين الفريقين قبل أن تصبح جدرا حصينة تمنع الوفاق، وتصل بالتفرق إلى مرحلة اللاعودة، وأن يعيد التقسيمة السياسية من جديد. كما يريد الزعيم أن يؤكد فى هذا المجال أن إعطاء الفرصة للشباب والجيل الثالث للثورة لا يعنى الاستغناء عن خبرة المسئولين القدامى، بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية، ماداموا يؤمنون بولاية الفقيه. كما يؤكد ضرورة استفادة المحافظين من أفكار اليسار والوسط الإصلاحي، من أجل تطعيم فكر الجيل الثالث للثورة وامتزاجه، من أجل إيجاد تيار ثالث يمثل وسطية النظام فى مرحلته الحالية. وقد سبق الزعيم خامنئى النخبة السياسية فى تشكيل هذا التيار الذى كانت تسعى لإيجاده، بعد تعثر الاتحاد بين الجماعات السياسية ذات الميول المشتركة. لقد أخرج الزعيم هذا الجنين للوجود، ووضع له صفاته، وهى التدين بلا مراءاة أو تملق، القدرة على الحركة والعمل، الأدب فى القول والسلوك، وأهم من ذلك القدرة على التعايش السياسي، التحلى بروح الإيثار وعدم السعى وراء السلطة والجاه والمناصب.

كانت انتخابات الرئاسة الإيرانية والنتيجة التى تمخضت عنها قد أثارت جدلا واسعا فى الأوساط السياسية حول قيمة الأحزاب، ومدى فاعليتها وتأثيرها فى العمل الشعبي، وثقلها السياسي، ودورها فى الساحة السياسية، خاصة ما يتعلق بالأحزاب الإصلاحية، التى بدت الخسارة جسيمة عليها فى كل المجالات الشعبية والتنفيذية، فوصول شخص غير مرشح من قبل الأحزاب إلى أعلى سلطة تنفيذية وثانى موقع مؤثر بعد الزعامة، من خلال انتخابات عامة، ليس أمرا يمكن تخطيه من جانب الأحزاب، لأنه يمثل لطمة شديدة لموقعها بين الجماهير، ومن ثم ثقلها السياسي، وتأثيرها فى الأحداث. لقد أكدت هذه الانتخابات أن ارتباط الأحزاب بأشخاص لهم دور فى النظام السياسى ليس كافيا لدعم الجماهير لهم، كما أن وجود أفراد من النخبة فى هذه الأحزاب مع خلاف بينهم، ليس شفيعا لهذه الأحزاب لدى الجماهير، كما تأكد من سير العملية الانتخابية أن هذه الأحزاب كلها لم تصل إلى درجة النضج التى تجعل منها مؤلفة سياسية واجتماعية لها قاعدة جماهيرية، تحمل أهدافا محددة، وأسلوب عمل واضح، واستراتيجية وطنية مقبولة. نتج عن هذا الجدل أن تمت اتصالات بين القوى السياسية وبين بعض الأحزاب ذات السمات والأهداف المشتركة والعلاقات القطبية، من أجل تشكيل

ائتلافات وتكتلات يمكن أن تستقطب الجماهير، وتنبأ المحللون بوجود ائتلافات بيضاء وصفراء وسوداء وربما حمراء حسب طبيعة اعتقاد أصحابها، سواء في الأصولية أو الوسطية الإصلاحية أو الليبرالية أو التكنوقراطية أو الاشتراكية، وقد تمخضت هذه الاتصالات عن تشكيل بعض الأحزاب الجديدة، ومحاولات تشكيل جبهات مشتركة لم تكتمل بعد، وانزواء أحزاب أخرى، ومع اقتراب موعد انتخابات المجالس المحلية ومجلس الخبراء تتسارع الخطى من أجل وضع قوائم انتخابية، على أساس جديد يفتح المجال لتنشيط العمل الحزبي، واقترابه من الجماهير.

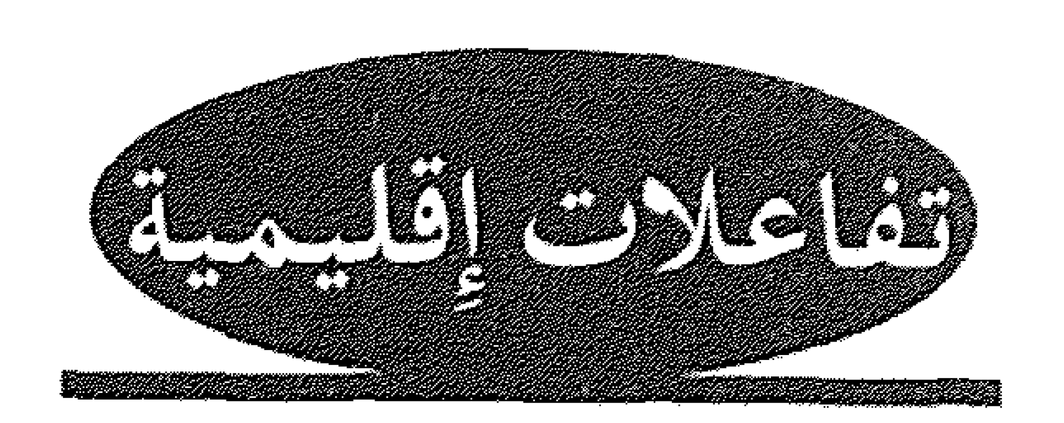
وعلى صعيد آخر هو الصعيد الاقتصادي أصدر الزعيم خامنئي قرارا بالموافقة على اقتراح رئيس الجمهورية بتخصيص نسبة تصل إلى ٥٠٪ من أسهم الشركات والمؤسسات الحكومية والعامة المدرجة بالبند ٤٤ من الدستور، للقطاع التعاوني والخاص في المحافظات، وبيعها بسعر البورصة على أقساط تصل إلى عشر سنوات، مما يشير إلى اتجاه جديد في المجال الاقتصادي، حيث يحاول التخلص من اختلاط الاشتراكية بالليبرالية الاقتصادية، وهو ما أدى إلى تعثر المسيرة الاقتصادية، فتأكيد المسيرة نحو الاقتصاد الحر من خلال الخصخصة مع تشجيع القطاع التعاوني لاحتلال دور بارز في الحركة الاقتصادية يعمق فكرة هدم الجدار العازل بين الإصلاحيين والمحافظين.

ويعتبر تدخل الزعيم خامنئي في الشئون الإجرائية، خاصة الاقتصادية هو الأول من نوعه، وهو يذكرنا بما فعله عندما كان رئيسا للجمهورية، حيث طلب من الزعيم الراحل آية الله الخميني السماح للحكومة بفرض رسوم استفادة الأفراد والمؤسسات الخاصة من الموارد الطبيعية للبلاد، وقد أصدر الخميني قرارا بالموافقة، وهو تدخل مباشر من الزعيم في الشئون الإجرائية، وإن كان الخميني يبادر بين الحين والحين إلى التدخل في المسائل التنفيذية إعمالا لسلطة الحكومة الإسلامية، وتفعيلا لمضمونها. وإذا كان المحللون يعزون هذا الأمر إلى الاستعداد لمواجهة الحصار الاقتصادي الذي قد يفرض على إيران نتيجة مضيها قدما في مشروعها النووي، إلا أنه يصب في نهاية الأمر في إعادة تشكيل التقسيمة السياسية للبلاد.

ويمتدح كثير من النخبة المثقفة في إيران هذا التوجه باعتباره حلا للمواقف الصعبة التي تواجه الإدارة الإيرانية خاصة مع ازدياد الضغوط التي يتعرض لها النظام السياسي في إيران، سواء من جانب الجماعات السياسية الضاغطة في الداخل، أو السياسة الغربية الضاغطة، أو الوجود الأجنبي العسكري حول إيران، والمتمثل في قوات التحالف في العراق، والقوات الأمريكية والغربية في أفغانستان، فضلا عن ضغوط الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول الملف النووي الإيراني، إضافة إلى الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على إيران، ويطرح خبراء السياسة الإيرانيون فكرة إعادة تعريف القضايا العالقة من منطلق أن صانع القرار لا يركب المخاطر في القضايا التي يسعى فيها للحصول على مكاسب معينة، والعكس بالنسبة للقضايا التي يمكن أن يخسر فيها شيئا، فإذا طرحت قضايا الخلاف بشكل فيه تأكيد على وقوع خسائر، فإن ذلك يشجع صانع القرار على قبول المخاطرة، كما أن إعادة تعريف القضايا يساعد على إخراجها من الطريق المسدود إلى طريق الحل، وقد نجحت هذه الطريقة في مشكلة بحر قزوين والعلاقات مع آذربيجان وتركمنستان. وفي إطار ذلك أكد الزعيم الإيراني سيد علي خامنئي أن علاقات إيران مع دول العالم تقوم على الصداقة، وإيران لا تمثل أي تهديد لأية دولة خاصة جيرانها، وأن إيران لا تستهدف التسلط على أحد، لكن المقبولية الدولية لإيران مع كونها أمرا طيبا جدا، لا يكون ثمنه التفريط في مبادئ الجمهورية الإسلامية التي هي هوية قومية للجميع. وفي تفسير تصريحات الزعيم يؤكد المحللون السياسيون الإيرانيون أن إيران تجعل للقيم تأثيرا على توجهات الإنسان وسلوكه، وأن قيمها وتجاربها تنعكس على قراراتها، ومن ثم فإنها تقع تحت تأثير عدد لا حصر له من عوامل البيئة الداخلية والخارجية.

ومن الواضح أن صانع القرار والنخبة السياسية في إيران قد أصبحا أكثر عقلانية، بمعنى أنهما وصلا في هذه المرحلة إلى أسلوب معرفي لإدراك العالم، وعوامل اتخاذ القرار المكانية والزمانية والذهنية، وكيفية تشكل القيم والأفكار والتصورات، وكيفية استحضارها وتركيبها معا، واستخدامها كأداة ووضعها موضع التنفيذ، على أساس إزالة التوتر وصنع الثقة، واستبدال التهديدات بالفرص، ورفع شعار الائتلاف من أجل السلام العادل، كسياسة لمواجهة الإرهاب والعنف والضغط، لأن عدم الاستقرار على الحدود الإيرانية يتعارض مع المصالح الوطنية ويضر بها.

ولاشك في أن انتخابات مجلس الخبراء والمجالس المحلية سوف تكون نقطة فارقة في بيان مدى نجاح الزعيم خامنئي في إعادة رسم التقسيمة السياسية للبلاد، وتشجيعه على اتخاذ الخطوة التالية نحو طرح مشروع إيراني لإقامة شرق أوسط إسلامي، خاصة إذا ما صارت إيران الرابح الفعلي من الأحداث الأخيرة في فلسطين ولبنان، باعتبارها أحد اللاعبين الرئيسيين المحركين للأحداث في المنطقة.



إيران والحرب الإسرائيلية على لبنان (ملف خاص)

تكتسب الحرب الإسرائيلية الدائرة الآن على لبنان، على خلفية العملية التى قام بها حزب الله فى ١٢ يوليو فى شمال إسرائيل فقتل ثمانية جنود وأسر اثنين، أهمية خاصة لدى إيران، لأن هذه الحرب وما ستؤول إليه من نتائج سوف تحدد بشكل كبير مستقبل حزب الله اللبنانى كقوة سياسية وعسكرية حليفة لإيران. ولأنها ثانيا، توافقت مع تصاعد أزمة الملف النووى الإيرانى، الذى وصل إلى مرحلة صعبة مع صدور قرار مجلس الأمن بتحديد مهلة لإيران حتى نهاية أغسطس الحالى لإيقاف الأنشطة النووية وإلا التعرض لعقوبات. ولأنها، ولاعتبارات عدة، ربما تكون مقدمة لتسوية الخلافات العالقة بين إيران وسوريا من جهة، والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى.

ورغم اختلاف توجهات القوى السياسية الإيرانية، إلا أنها فى النهاية أجمعت على ضرورة دعم حزب الله ولو معنويا، ورفض السياسة العدائية الأمريكية الإسرائيلية ضد كل من إيران وسوريا والقوى السياسية الحليفة وعلى رأسها حماس وحزب الله.

وفيما يلى ملف خاص يتناول أبرز ما كتبته الصحف الإيرانية، على اختلاف توجهاتها السياسية، عن الحرب بين إسرائيل وحزب الله.

١- إيران واحتمالات الحرب مع إسرائيل

■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٦/٧/١٩

الحرب مشتعلة بين لبنان وإسرائيل التى تبرز قوتها في قصف بيروت و تقابل رد المقاومة غير المحسوب باتهام إيران على أنها من صنعته، لكن أين إيران ودورها من هذه المعركة حقا؟

دراسة الدور الإيراني ومكانة إيران في المنطقة من شأنها الإجابة على هذا السؤال وحل الكثير من المشاكل فيها، فإيران هي جزيرة الاستقرار والثبات في منطقة مضطربة على الدوام، ويعود الاستقرار الإيراني الذى تفتقده دول المنطقة إلى عدم قبول إيران بالطروحات الأجنبية ورفضها، والتى لا تحمى السلطة ولا البلاد من قبل الأجانب.

وتتفهم دول الجوار الإيراني وتعرف مكانة إيران الإقليمية لكن الدول الغربية تمنع هؤلاء من الاقتراب لايران ولهذا بذلت مساعي كبيرة من جانب أمريكا وحلفائها لعزل إيران وإفشال دورها الإقليمي ولكن من دون جدوى، ففشلت جميع طروحاتهم من مشروع ما يعرف بعملية السلام إلى مجالس التعاون التي بقيت من دون تأثير يذكر على الساحة الإقليمية لأنها وجدت من دون الحضور الإيراني فيها،وكان السعي فيها هو لتحجيم القوة الإيرانية، أما المساعدة التي قدمتها إيران لحزب الله فهي إعطائه صورة القدوة وهذه الصورة لا تحسب بالقانون الدولي على أنها جريمة يعاقب عليها، نعم انتهاك حقوق الإنسان ومنعه من تقرير مصيره واحتلال أرضه هي جريمة يعاقب عليها، لا من يعطي

صـورة الدفـاع عن الأرض والمقـدسـات وحق تقـرير المصـير، الحـرب وقعت لا لأن إيران تقـدم هذا الدعم المعنوي بل لأن المجتمع الدولي يعيش على التناقضات والمكاييل المزدوجة، فالمحتل هنا يحمى والضحية هنا تقتل من دون أى وجه حق، ومن يدافع عن حقه وأرضه يقال له إرهابي أو مدعوم من دولة أجنبية مثل إيران وسوريا أو لم تدعم أمريكا وبريطانيا الكيان الصهيوني المعتدي على حقوق الآخرين!

إلى جانب إيران، الحليف الرئيسي لحزب الله، فإن سوريا هي الدولة العربية الوحيدة التي تدعم حزب الله الشيعي، على الرغم من أن نظام دمشق ذو توجه قومي /عربي وعلماني. لكن من المعروف أن سوريا ولأسباب مصلحية بحتة، ترتبط بعلاقة تحالف وثيقة مع إيران منذ زمن بعيد كما أن دمشق وقفت لسنوات إلى جانب طهران في حربها الطويلة ضد نظام صدام حسين. من جانب آخر فإن وجود حزب الله في لبنان يصب في مصلحة سوريا، التي فقدت وجودها العسكري المباشر في هذا البلد تحت ضغوط دولية وإقليمية، وهي تحاول من خلال حزب الله أن تعوض فقدان نفوذها في لبنان من جهة، والضغط على إسرائيل من جهة أخرى.

فهناك تخوف حقيقي قديم/جديد من اتساع النفوذ الإيراني في المنطقة، لاسيما بعد سقوط نظام صدام حسين الذي كانت طهران المستفيد الإقليمي الأكبر من الحرب عليه. ويسود الاعتقاد بأنه بعد أن صار العراق ملعب فسيح لطهران تمارس فيه تأثيرا سياسيا ودينيا، فمن الممكن أن يساعد ذلك على اتساع دائرة النفوذ الإيراني في المنطقة. لذلك يساور القلق كثيرا بعض الدول العربية من الدور الذي تلعبه إيران في هذا البلد الذي يمثل الشيعة فيه ما يقارب ٦٢ في المئة من السكان. وهؤلاء يرتبطون بإيران بروابط دينية عقائدية وسياسية أيضا. ومن هذا المنطلق هناك مخاوف حقيقية من أن يتسع النفوذ الشيعي الإيراني ليشمل بعد العراق لبنان ودول عربية أخرى يقطنها شيعة وبالتالي تشكيل ما يعتبره البعض "بالهلال الشيعي" الذي قد يطوق الدول ذات الأغلبية السنية. في هذا السياق كان ملك الأردن عبدا لله الثاني قد أبدى قلقه قبل نحو عامين من تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة محذرا من ما اسماه "الإمبريالية الإيرانية" و "الهلال الشيعي". وقبل اشهر قليلة عاد الملك الأردني وفسر حديثه عن "الهلال الشيعي" بأنه كان حينها يعبر عن مخاوف من "تحول اللعبة السياسية تحت غطاء الدين إلى صراع بين الشيعة والسنة"، مشير إلى أننا " نشهد بداية له في العراق". أيضا وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل، عبر هو الآخر عن قلقه من تزايد التدخل الإيراني في العراق ودعم بعض الجماعات الشيعية فيه بالمال والسلاح، داعيا في الوقت نفسه الأغلبية الشيعية هناك لمد اليد للسنة والاعتراف بحقهم في مواطنة متساوية.

٢- من الخاسر: إسرائيل أم حزب الله؟

■ د. إبراهيم يزدى ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٧/٢٥

بعد الهجوم الواسع للقوات العسكرية الإسرائيلية من الجو والبر والبحر على قطاع غزة على خلفية قيام جماعة فلسطينية شبه عسكرية بخطف جندى إسرائيلى، وأعمال القتل الشنيع ضد الشعب المدنى من النساء والرجال، الشيوخ والأطفال، وأيضاً قطع الخدمات المعيشية والمرافق من ماء وكهرباء وتدمير الطرق والمراكز المدنية والقبض على ممثلى المجلس الفلسطينى ووزراء الحكومة الفلسطينية، بعد كل هذه التطورات الرهيبة دخلت أزمة الشرق الأوسط مرحلة جديدة وحاسمة.

المؤكد أن حكومة إسرائيل غير مستعدة بأى شكل من الأشكال لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢ والانسحاب من جميع الأراضى المحتلة فى عام ١٩٦٧ . لكن من ناحية أخرى فإن إسرائيل صارت تحت ضغط الرأى العام العالمى وكذلك الاتفاق بين جميع الآراء بشأن تنفيذ هذا القرار وتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة باعتبار ذلك الطريق الأخير والوحيد لحل أزمة الشرق الأوسط. من هنا - وبناءاً على ذلك - كانت إسرائيل بصدد إحداث اضطراب وخلل متعمد فى "اللعبة" ومن ثم كانت فقط فى انتظار الحجة والذريعة. من هنا كان - أو جاء - أسر الجندى الإسرائيلى بواسطة الفلسطينيين بمثابة "الحجة" و"الذريعة" لشن حملة واسعة - وغير ملائمة - على ذلك القرار. هذا بغض النظر عما إذا كانت هذه

الخطوة العسكرية من جانب مجموعة فلسطينية والمتمثلة فى أسر جندى إسرائيلى فى صالح المصالح الرئيسية للشعب والحكومة الفلسطينية فهذا الأمر يعد قضية أخرى. لكن جميع الشواهد تفيد بأن إسرائيل كانت - ولازالت - بصدد القيام بتنفيذ هذا الهجوم على الفلسطينيين وأنها كانت تنتظر فقط "الذريعة".

وبينما كان الجيش الإسرائيلى قد بدأ تنفيذ منظومة إعمال الخراب والدمار والقتل فى قطاع غزة من الجو والبر والبحر وبينما كان العالم يراقب بشكل أو بآخر هذه العملية البشعة لقتل جيل كامل فى غزة، قامت مجموعة من مقاتلى حزب الله اللبنانى بفتح جبهة جديدة عبر الهجوم على قاعدة عسكرية إسرائيلية فى مزارع شبعا الواقعة بين سوريا ولبنان. خلال هذا الهجوم تم أسر جنديين إسرائيليين بواسطة مقاتلى حزب الله وهو ما صار حجة جديدة لشن وتوسيع حملة عسكرية إسرائيلية أخرى على لبنان وتعقيد أزمة الشرق الأوسط.

المؤكد أن حزب الله قام بخطوته هذه من أجل أن تقوم إسرائيل بإطلاق سراح الأسرى اللبنانيين الذين كانوا قد أسروا فى معارك حزب الله مع إسرائيل والتى أدت إلى خروج الجيش الإسرائيلى من جنوب لبنان وهو الهدف الذى كانت تتهرب من تنفيذه بحجج وذرائع مختلفة. لكن من ناحية أخرى وجدنا الولايات المتحدة وحلفائها يطلبون - عن طريق القرار ١٥٥٩ الصادر من مجلس الأمن - يطلبون من سوريا أن تسحب قواتها من لبنان ثم طالبوا من الحكومة اللبنانية أن تقوم بنزع سلاح حزب الله. نتيجة لهذا وجدنا الحكومة السورية تقوم بسحب قواتها بعد عقدين من الوجود فى سوريا بسبب الضغوط الرهيبة التى تعرضت إليها. لكن فى المقابل لم تكن الحكومة اللبنانية مستعدة لنزع سلاح حزب الله ربما أيضاً لأنها لم تكن قادرة على ذلك. لكن الواقع يقول إن أغلبية الشعب والحكومة فى لبنان كانوا يعتبرون الوجود المسلح لحزب الله فى جنوب لبنان هو من أجل حفظ وحماية جميع الأراضى اللبنانية، كانوا يعتبرونه أمراً ضرورياً.

لقد طرحت الحكومة الإسرائيلية فى هجمتها الواسعة على لبنان مطلبين أساسيين هما:

١-تحرير الجنديين الإسرائيليين.

٢-نزع سلاح حزب الله.

والسؤال الأجدر هنا مفاده: هل ستنجح إسرائيل فى تحقيق هذين الهدفين أم لا؟ وكيف؟ وإذا لم تنجح فما هى النتائج المتوقعة لذلك؟

مما لا شك فيه أنه يجب علينا أن ندرك بأن إسرائيل تسعى من أجل تحقيق عدة أهداف أخرى غير هذين الهدفين أو المطلبين، أهمها أن تخرج دائرة الأزمة والتوتر من حدود فلسطين وأن ينجرف الرأى العام لشعوب العالم عما يحدث فى غزة والضفة الغربية عبر زيادة مساحة وعمق التوتر.

كما أن عمليات القصف الرهيبة وما سينتج عنها من زيادة فى الخسائر المادية والمعنوية سوف تدفع الشعب والحكومة اللبنانية للثورة والتحرك ضد حزب الله وفى نفس الوقت سوف تضعف - أو تقضى على - التأييد الشعبى لحزب الله.

لكن قراءات وتقارير المراقبين المحايدين تفيد جميعها أن أياً من هذه الأشياء لم يحدث وأن الشعب والحكومة اللبنانية لا يزالا يؤيدان "حزب الله" فحتى الآن وبرغم الهجمات الواسعة والثقيلة والعنيفة التى تقوم بها إسرائيل فإنه لم توجد بعد أية شواهد أو مؤشرات تفيد بأن حزب الله سوف يطلق سراح الجنديين الإسرائيليين الأسيرين. بل يعتقد الكثيرون أن هذين الجنديين قد قتلا أثناء الهجمات الجوية الإسرائيلية على المناطق السكنية وغيرها وإن كان هذا الاحتمال قد تحقق بالفعل فإن ذلك سيعنى أن دائرة الحرب بين إسرائيل وحزب الله سوف تتسع رقعتها وشدتها. لكن كيف ستصل إسرائيل إلى هدفها الثانى أى نزع سلاح حزب الله؟

إن مجلس الأمن والحكومات الغربية خاصة الولايات المتحدة لم يتمكنوا من تنفيذ القرار رقم ١٥٥٩ ونزع سلاح حزب الله ويريدون من الحكومة اللبنانية أن تقوم بهذا الأمر، والسؤال هنا هو كالتالى:

هل قبلت الحكومة الإسرائيلية أى قرار صادر من الأمم المتحدة بشأن فلسطين؟ الواقع أنها لم تقبل بأى قرارات فى هذا الصدد ومن ثم لم تنفذ أى منها. ليس فقط قرار ٢٤٢ والانسحاب من الأراضى المحتلة فى حرب ١٩٦٧ بل إنها لم تفعل ذلك تجاه قرار "الجدار العازل" فى الضفة الغربية حيث تجاهلته تماماً. هذا بالإضافة إلى عدم احترامها للمعاهدات والمواثيق الدولية مثل اتفاقية "جنيف" التى تمنع صراحة ضم الأراضى المحتلة فى أوقات الحرب إلى الأراضى الأصلية للمحتل سواء عن طريق الجيش أو عن طريق حكومة الاحتلال.

إسرائيل لم تأبه - ولم تعرا اهتماماً أو اعتباراً - لذلك، وهى تصر على مخالفة المعاهدات والمواثيق الدولية بكل وضوح فقامت بضم أجزاء من أراضى بيت المقدس وغرب نهر الأردن إلى الأراضى الإسرائيلية.

السؤال هو إذا كانت إسرائيل لا تخضع للقرارات

والمواثيق والمعاهدات الدولية فكيف ينتظر أن تقوم الحكومة اللبنانية بتنفيذ القرار المتعلق بنزع سلاح حزب الله؟ خاصة أن ذلك الأمر لا مكان له الآن بالنسبة للحكومة اللبنانية فى ظل هذه الظروف.

ثمة طريق آخر للحل غير ممكن وهو أن يقوم حزب الله من تلقاء نفسه بإلقاء سلاحه والتخلى عنه. لكن لا يوجد أى دليل على القول بأن حزب الله يمكنه أو يريد أو حتى يفكر فى أن يقوم بهذا الأمر! المؤكد أن زعيم حزب الله قد أعلن مرات عديدة أنه فى حالة عودة الأمور إلى طبيعتها فى الشرق الأوسط فإنه سيصبح مستعداً لأن يتحول إلى حزب سياسى لكن مثل هذه الظروف لم تتوافر بعد لا فى لبنان ولا فى الشرق الأوسط.

ثمة طريق حل آخر محتمل وهو أن يقوم الجيش الإسرائيلى بعد دخوله الأراضى اللبنانية بنزع سلاح حزب الله بنفسه خاصة بعد عدم استطاعته - بل وفشله - فى تحقيق ذلك عن طريق عمليات القصف الجوى والبحرى.

من هنا فإن الطريق الوحيد المتبقى أمام إسرائيل هو اكتساح لبنان برياً. لكن الاحتمال الخاص بإمكانية تحقيق نصر فى معركة برية مع حزب الله ضعيف جداً. لقد أشار قادة إسرائيل أكثر من مرة - خاصة بعد تجربة الحرب الماضية مع حزب الله والانسحاب الإسرائيلى الإجبارى من لبنان - أشاروا إلى أنهم قد تعلموا دروساً كثيرة من تجربة الحرب السابقة وأنهم لا يريدون دخول الأراضى اللبنانية والدخول فى حرب برية مع حزب الله. من هنا فإن دخول الجيش الإسرائيلى إلى لبنان يعنى "تغيير" ماهية الحرب.

إن القوات العسكرية الإسرائيلية على الرغم من أنها مجهزة تماماً إلا أنها تبقى فى النهاية "جيشاً كلاسيكياً".

إن القوات العسكرية لحزب الله تعتبر - مقارنة بالجيش الإسرائيلى - جيشاً غير منتظماً أى غير كلاسيكى. إن الجيش الكلاسيكى يستطيع بسرعة أن يدخل منطقة مثل جنوب لبنان بل ويحرز تقدماً فيها. أما الجيش غير المنتظم أى غير الكلاسيكى - يستطيع أن يدفع الجيش الكلاسيكى للهروب عن طريق حرب العصابات والحروب المضجعة هذا بالإضافة إلى أن هذه الحرب تحدث داخل أراضى لبنان والناس العاديين تؤيد حزب الله وتدعمه وحزب الله لديه المعرفة والخبرة الكبيرتين بالوضع الجغرافى للمنطقة مقارنة بالمرات السابقة وهو يتفوق فى هذه السمة على الجيش المهاجم. المؤكد أيضاً أن حرب الميليشيات الفدائية تعد مكلفة للغاية وغالية الثمن بالنسبة للجيش الكلاسيكى بينما تكلفتها تبدو أقل بكثير جداً بالنسبة للجيش غير المنتظم أى غير الكلاسيكى، كذلك تبدو تحركات مثل هذا الجيش أخف وأسرع وأكثر بكثير مقارنة بالجيش الكلاسيكى. كل هذا وغيره من الأسباب والعوامل الأخرى ستؤدى إلى أن الجيش الإسرائيلى سوف يغرق فى الوحل فى داخل لبنان.

لكن يبدو أن دخول الأراضى اللبنانية يعد "الخيار الوحيد" بالنسبة للحكومة الإسرائيلية. إن الحكومة الإسرائيلية لن تقبل بأن توقف ما بدأت تحقيقه فى منتصف الطريق. ذلك أن تكلفة هذا التوقف ستكون ضخمة جداً بالنسبة لها. مرجع ذلك أن حزب الله قد استطاع - كما هو معلوم - أن يقصف المدن الإسرائيلية البعيدة والقريبة مستفيداً بما لديه من صواريخ مختلفة وهو الأمر الذى أسفر عن إحداث زلزالاً فى نفوس الإسرائيليين فضلاً عن تدمير المنشآت والمبان وكذلك التداعيات الاقتصادية الثقيلة الناتجة عن ذلك.

إن الهيكل النفسى والتركيبة الذهنية للشعب الإسرائيلى قائمة على عدم تحمل حرب ممتدة وطويلة. ففى جميع الحروب السابقة التى جرت بين العرب وإسرائيل استطاعت إسرائيل عبر - من خلال - هجمات خاطفة سريعة القضاء على الجيوش العربية وتحقيق أهدافها العسكرية - السياسية. هذا إلى جانب أن الحرب لم تكن تدخل المدن والمناطق السكنية الإسرائيلية ولم تكن تؤثر على النوم والطعام والحياة اليومية للشعب الإسرائيلى.

لكن إذا ما طال أمد الحرب واضطربت الحياة واختلت مظاهر الهدوء داخل المدن الإسرائيلية فعند ذاك سيصبح الميزان الحقيقى القدرة على المقاومة لدى الشعب الإسرائيلى ولفترة طويلة موضع تفكير وتردد حقيقيين وهو الأمر الذى من شأنه أن يؤثر على أفكار الرأى العام الإسرائيلى فيما يخص تأييد الحكومة بل وسيضع السياسات والبرامج والخطط الحكومية الإسرائيلية وقادتهم موضع استجواب حقيقى.

عندما أقيمت انتخابات حرة تحت مراقبة دولية استطاعت حماس أن تحصل على أغلبية مقاعد المجلس التشريعى الفلسطينى وأن تشكل الحكومة. آنذاك قام البعض من المحللين والمفكرين الإسرائيليين بتوجيه اللوم لحكومة شارون نظراً لامتناعها عن تقديم امتيازات أكثر لمحمود عباس.

الآن أيضاً يلوم البعض من أصحاب الرأى والنشطاء السياسيين الإسرائيليين، يلومون الحكومة الإسرائيلية بسبب عدم الاعتراف بحكومة حماس والاتصال والتفاوض معها وهؤلاء يعتقدون إن إسرائيل يجب أن تعترف رسمياً بحكومة حماس المنتخبة من الشعب.

بناءاً على ما تقدم فإن استمرار الحرب بين حزب الله وإسرائيل خاصة فى ظل استمرار وزيادة الهجمات الصاروخية لحزب الله من شأنه أن يحدث آثاراً سلبية فى الجبهة الداخلية الإسرائيلية. مع ذلك يبقى سؤال وهو إلى متى سيتمكن حزب الله من الاستمرار فى هجماته الصاروخية؟ الواقع أن هذا الأمر غير واضح بالنسبة لنا لكنه بكل تأكيد يرتبط بعدد الصواريخ الموجودة فى أيدى حزب الله.

إن استمرار الهجمات الإسرائيلية الواسعة والشديدة على لبنان لم تتمكن فقط من تقويض البنى التحتية والهياكل الأساسية لحزب الله أو إثارة الرأى العام اللبنانى والحكومة ضد حزب الله بل إنها - على العكس - صارت سبباً لاعتراضات دولية وعالمية واسعة ضد إسرائيل، لقد كشف المجتمع العالمى وبشدة عن رد فعل. إن ما حدث ويحدث فى أفغانستان وفى العراق بشكل خاص قد زلزل وبقوة من مكانة الولايات المتحدة لدى الرأى العام لشعوب العالم. لقد عمت المظاهرات المعادية لالولايات المتحدة وإنجلترا العالم كله. على الرغم من أن هذه التظاهرات تحدث نتيجة للتأييد غير المشروط لهاتين الحكومتين لإسرائيل وللجرائم التى ترتكبها هذه الحكومة إلا أن الجزء الأكبر من تلك التظاهرات يرجع فى حقيقته إلى "عمق الكراهية" لشعوب العالم نتيجة لسلوك هذه الحكومة الإسرائيلية.

داخل الدول العربية - الإسلامية فإن الأوضاع باتت بصدد تحول جديد. فقد اتخذت حكومات هذه الدول سياسات ومواقف مزدوجة. البعض من هذه المواقف المزدوجة متأثر من المنافسات التقليدية أو العداءات التاريخية القائمة بين الشيعة والسنة. إن شيعة العالم بعد قرون من القمع والتهميش والإنزواء صاروا بصدد مرحلة مفصلية ثالثة على طول تاريخهم وهى المرحلة المصحوبة بكسب السلطات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. ففى العراق - آجلا أم عاجلا - سوف تنتهى الحرب الداخلية وسوف تفرز الديمقراطية فى العراق - فى المدى المتوسط - ستفرز حكومة ذات أغلبية شيعية. وفى لبنان صار الشيعة مؤثرين فى التطورات السياسية والاقتصادية.

وفى سائر الدول العربية الأخرى مثل الكويت، البحرين، الإمارات، أفغانستان، باكستان و.. أصبح الشيعة بصدد إعادة بناء قوتهم وبصدد الدخول فى عصر جديد. هنا يتضح لنا - أو يتأكد لنا - أن الدور الرئيسى لحزب الله فى لبنان والشرق الأوسط غير مرغوب فيه للحكومات العربية السنية لكن الوضع بين الشعوب الإسلامية خاصة العربية منها يبدو مختلفاً.

ذلك أن العرب بشكل عام غير مرتاحين للهزائم المخزية والمخجلة التى لقيتها الجيوش العربية من إسرائيل وصاروا - أى العرب - أسرى لعقدة الاحتقار من غيرهم.

لهذا كله أصبح صمود حزب الله فى مواجهة إسرائيل وقيامه بطرد الجيش الإسرائيلى من لبنان ومقاومته التى يشاهدها الجميع الان بل والأكثر من ذلك قيامه بضرب المدن الإسرائيلية بالصواريخ، أصبح مدعاة لترحيب وتأييد كبيرين من جانب المسلمين. هنا يجب لفت الانتباه إلى نقطتين رئيسيتين هما:

أولاً: بينما تمارس إسرائيل بكل قوتها عمليات مستمرة من قتل الفلسطينيين وأكثرهم سنة فغن الجماعات السنية شبه النظامية - العسكرية فى العراق بدلاً من أن تقوم بإعلان وقف إطلاق النار فى العراق وتوظيف إمكاناتها لصالح الشعب الفلسطينى السنى، بدلاً من ذلك لازالت تقوم بإشعال الحرب وقتل العراقيين خاصة الشيعة منهم المؤكد هنا أن هذا الأمر لا يخلو من شائبة وجود أيادى وسلطة خارجية خاصة إسرائيل التى تؤبد المذابح العراقية.

ثانياً: إن حزب الله الشيعى اللبنانى لازال يؤيد - رغم كل ما يحدث فى العراق - لازال يؤيد حماس والفلسطينيين السنة.

الضغط على إسرائيل للقبول بوقف إطلاق النار غير مشروط فى تصاعد مستمر. لقد أصبحت إسرائيل فى لعبة الشطرنج السياسية - العسكرية فى وضع "المأذق".

ذلك لأن الطرق التى باتت متاحة أمام إسرائيل هى كالتالى:

١ - القبول بوقف غير مشروط لإطلاق النار.

٢ - استمرار الحرب حتى نفاذ الذخيرة الصاروخية لحزب الله. وهنا أدرك المسئولون الإسرائيليون مسبقاً أن هذا الأمر من الممكن أن يطول لعدة أسابيع أو حتى عدة أشهر. وهنا يكون السؤال التالى: هل تستطيع أن تستمر إسرائيل فى قصف لبنان جوياً؟ حقيقة هناك شك حقيقى فى ذلك.

حتى الان تقول إسرائيل والولايات المتحدة بأن سوريا وإيران مسئولان عن تأييد حزب الله اللبنانى. فى هذا الصدد يطرح المحللون التابعون لجماعة الضغط الإسرائيلية فى الولايات المتحدة (اللوبى اليهودى) فكرة ضرورة القيام بهجمات عسكرية على سوريا وإيران. هنا يبدو لنا - أو نؤكد على - أن توسعة رقعة أزمة الشرق الأوسط يعد من الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية.

فكما أن "أزمة غزة" قد تبدلت بأزمة "إسرائيل -

لبنان" فإن ثمة احتمال - وإن بدا ضعيفاً - مفادة قيام إسرائيل بضرب "مراكز" معينة فى سوريا ودول أخرى.

إن هجوم إسرائيل على سوريا (وهى دولة عربية - سنية وعضو فى الجامعة العربية) من شانه أن يزيد من - ويعمق - الفجوة والخلاف فيما بين الدول العربية مع الولايات المتحدة والغرب. وإذا كانت الحكومات العربية قد قالت - او ساقت - ملاحظات أو تحفظات بشان تأييد حزب الله اللبنانى والحكومة اللبنانية فغن مثل هذا الأمر لن يكون قائماً فى حالة سوريا. هنا نتذكر بأن علاقات بعض الحكومات العربية مع الولايات المتحدة لم تعد قريبة أو حسنة - كما كانت - بسبب الضغوط التى تمارسها الولايات المتحدة من أجل القيام بتغييرات سياسية. من هنا فغن الهجوم الإسرائيلى على سوريا - ولو بشكل محدود - سوف يغير من المعادلات السياسية لصالح سوريا ولبنان ومن ثم حزب الله اللبنانى.

هنا سيكون السؤال الأساسى كالتالى: لو قامت إسرائيل بتوسعة رقعة الحرب والأزمة إلى الأراضى السورية وحتى دول أخرى فأية مكاسب ونتائج يمكن أن تتحقق لصالح إسرائيل؟ هل سيتم تحرير الجنود الإسرائيليين الأسرى؟ هل سينزع حزب الله سلاحه؟ هل ستحل مشكلة إسرائيل مع فلسطين؟

يبدو أن المكسب الوحيد الإسرائيلى الذى يمكن أن يتحقق من زيادة رقعة الحرب والأزمة يكمن فى كسب الوقت وتأخير طريق الحل النهائى لأزمة الشرق الأوسط المتمثل فى الآتى: القبول والتسليم التامين بالانسحاب من الأراضى المحتلة فى حرب ١٩٦٧ والاعتراف الرسمى بدولة وحكومة فلسطينية مستقلة داخل هذه الأراضى.

٣- المقـــــاومـــــة والإرهـاب

■ رسالت(الرسالة) ٢٠٠٦/٧/٢٩

تمكنت المقاومة في لبنان من صد العدو الإسرائيلى والحاق الخسائر الفادحة به ولكن الوضع في العراق لازال خطيرا إذ مازال البلد يعيش في حالة من الفوضى والقتل الجماعي الذى حول العراق الى خراب وسلب الأمان والراحة من الناس وتزداد الأمور سوءا.

كانت هنالك توقعات بأن يشهد العراق استقرارا وهدوء نسبيا بعد مقتل زعيم تنظيم القاعدة هناك أبو مصعب الزرقاوى، لكن لم يحدث هذا بل حصل العكس. لا نريد هنا التطرق إلى ما يحصل في العراق من قتل ودمار أو نحلل اثر مقتل الزرقاوى وتبعاته بل نريد التفريق بين مصطلح المقاومة والإرهاب وفقا لم تشهده المنطقة(الشرق الأوسط) من أحداث.

ومنذ نصف قرن، تمانع الدول الغربية ولأغراض سياسية تعريف وتصوير ملامح مصطلح المقاومة وحركات التحرر الشعبية على الصعيد الدولي وكذلك تعريف الإرهاب ومصادره.

الواضح هنا أن المقاومة والإرهاب مصطلحان لا يدخلان في أفعال الحكومات ومن هنا استفاد الغرب ذو الحكومات القوية من هذا الغموض لدك أعدائه وفق برنامج لخلط الحابل بالنابل، ومن هنا ادرج حزب الله المقاوم في لائحة الإرهاب الغربية شأنه شأن تنظيم القاعدة الإرهابي. ولا ندرى كيف تم هذا الفرز المغاير لكل المعاهدات والمواثيق الدولية التي تشير إلى أن حركات التحرر هي حركات مسلحة تقاوم الاستعمار من أجل تقرير المصير(وحق تقرير المصير من النقاط التي سعت إلى تثبيتها أمريكا نفسها!) وتميز الجمعية العامة للأمم المتحدة بين هذه الحركات المسلحة والإرهاب. و الجميع يعلم بان احتلال الأرض والسيطرة عليها من قبل الأجنبي هي طمس لحق الشعوب المحتلة أراضيها في تقرير مصيرها وحريتها في ذلك ولهذا احتلال الأرض اللبنانية يعطي الحق لحزب الله بان يقاوم ويكون حركة من حركات التحرر و الجميع يعلم بان هذه الحركة لم تفعل أي شئ ينافي ويخدش حقوق الإنسان المنصوص عليها دوليا، كما لحزب الله قاعدة متبعة منذ نشأته وهي مراعاة قوانين الحرب الدولية وهذا ما لا نراه في الجانب الآخر أي الكيان الصهيوني الذي لم يرحم حتى موظفي الأمم المتحدة وجنودها العاملين في لبنان.

ومن هنا من يريد تشبيه حزب الله بتنظيم القاعدة فهو مخطئ، القاعدة جماعة تكفيرية لا تقاتل ضد الاحتلال والتحرر من اجل الرقي والتطور وصيانة الكرامة الإنسانية، كم قتلت القاعدة من الجنود الأمريكيين في العراق؟ وكم استهدفت من شعبه وقتلتهم بحجج أن هذا شيعي وذلك سني متعاون مع الشيعة والاحتلال؟! حزب الله لا يستهدف اللبنانيين بل من احتل الأرض وهم الصهاينة وحزب الله حتى لا يستهدف المدنيين في الأراضي المحتلة بل يوجه كل فوهات أسلحته تجاه العسكر الصهيوني، أين هذا وأين ذاك؟

وقد توعد وزير الدفاع الإسرائيلي عمير بيرتس بما أسماه تطهير جنوب لبنان من مقاتلي حزب الله، وأكد مواصلة العمليات العسكرية لتحقيق هذا الهدف، رغم اعترافه بتكبد قواته خسائر فادحة. وقد واصل الطيران الإسرائيلي غاراته على الجنوب والبقاع موديا بحياة مزيد من المدنيين الذين ارتفع عددهم إلى ٦٠٠ قتيل منذ بداية العدوان.

٤- خطة استعمارية

■ جمهوري اسلامى(الجمهورية الإسلامية)٢٠/٧/٢٠٠٦

تحدثت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس مؤخراً عن ولادة شرق أوسط جديد، وهذه الولادة المزعومة جاءت بالطبع بعد استمرار العدوان الإسرائيلى على لبنان، بالرغم من أن الولايات المتحدة تدرك جيداً أنها غير قادرة على مواجهة المقاومة الإسلامية بواسطة حليفتها الدويلة الصهيونية، وأن الهزيمة ستكون من نصيب الكيان الصهيوني والولايات المتحدة لا محالة، و على هذا الأساسي يا ترى لماذا تتحدث الولايات المتحدة عن ولادة شرق أوسط جديد في مثل هذه الظروف؟.

لقد فشلت الولايات المتحدة في السابق فى تطبيق ما يسمى النظام العالمي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. و سعت إلى تمرير مخطط الشرق الأوسط الكبير، و عمدت إلى إشاعة الديمقراطية المزعومة في أفغانستان و العراق و المنطقة مع السعي لتبرير مواقف وإجراءات الدول الحليفة لها في هذا المجال، وعليه فإن الولايات المتحدة التي تزعم أنها تعمل على إيجاد شرق أوسط جديد لا تملك في الواقع إلا بعض الأوراق المحروقة وأنها ستجر قريباً ذيول الخيبة والهزيمة التي ستلحق أولا بالكيان الصهيوني الذي يواجه اعنف مقاومة حتى الآن من جانب مقاومي حزب الله.

وتعتقد الولايات المتحدة أن إيران وسوريا تدعمان حزب الله كما تعتبر واشنطن جماعة حزب الله المسلحة منظمة "إرهابية" ولا يقتصر الاتهام فقط على شن هجمات على إسرائيل بل أيضا بأنها قوة مزعزعة لاستقرار لبنان. وترى الولايات المتحدة في إضعاف حزب الله من خلال الهجوم الإسرائيلي أو عن طريق الضغط الدولي لنزع سلاح الجماعة بناء على قرار مجلس الأمن الدولي فرصة لإقامة سلام دائم بين إسرائيل ولبنان. وقالت رايس أن العالم ربما يرى "مخاض ميلاد شرق أوسط جديد".

لقد أخطأت الولايات المتحدة لأنها لم تكبح جماح حليفتها إسرائيل خلال حصار الأيام الماضية وتعرضت لانتقادات لعدم تجاوبها بسرعة مع الأزمة أو مساندة الدعوات إلى وقف فوري لإطلاق النار. ورفضت رايس الانتقادات فيما يعد أول مناقشة مطولة للموضوع مع الصحفيين منذ عودتها مع الرئيس الأمريكي جورج بوش عقب حضور قمة مجموعة الثمانية في سان بطرسبرج.

وقالت رايس أن الحاجة إلى تغيير القوى المحركة في الشرق الأوسط هي السبب في أن الولايات المتحدة لم توافق على وقف إطلاق نار فوري ولكن هذا لا يعني أنه لم يوجد إحساس بالضرورة الملحة لإنهاء العنف. وقالت رايس إن "وقف إطلاق النار سيكون وعدا كاذبا إذا ما أعادنا ببساطة إلى الوضع الراهن".

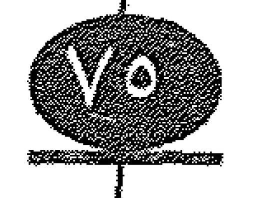
كوندا ليزا رايس تتحدث عن شرق أوسط جديد نعم إننا نوافق على بلورة شرق أوسط جديد تكون دعائم وجوده الحرية والعدل والمساواة لشعوب الأمة الإسلامية ونوافق على شرق أوسط جديد ينتهي فيه العدوان الإسرائيلي وتعود الحقوق للشعب الفلسطيني في فلسطين وتعود حقوق المواطن العربي المعنوية والمادية على أرضه هكذا نبني شرق أوسط جديد.

أمن الخليج فى الرؤية الإيرانية (ملف خاص)

لاعتبارات عدة، ربما لم يكن السؤال عن مستقبل أمن الخليج مطروحا بنفس الأهمية والزخم بقدر ما يبدو عليهما فى الفترة الحالية، على خلفية المعضلات الأمنية الجديدة التى تواجهها منطقة الخليج، خصوصا التى فرضها تصاعد حدة التوتر على الساحة الإقليمية بفعل عوامل أساسية ثلاث: أولها، التطورات السياسية التى يشهدها العراق منذ الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ وحتى الآن، فالمؤشرات فى مجملها تؤكد أن العراق مازال بعيدا عن الاستقرار والأمن، على ضوء تصاعد حدة عمليات المقاومة العراقية ضد قوات الاحتلال والقوات العراقية الحليفة لها، وفى ظل تزايد احتمالات نشوب حرب أهلية سوف تطول تداعياتها الأمن القومى لدول الخليج. وثانيها، تطورات أزمة الملف النووى الإيرانى التى دخلت مرحلة جديدة مع صدور قرار مجلس الأمن الذى يقضى بتحديد مهلة لإيران حتى نهاية أغسطس الحالى لتوقف أنشطتها النووية وإلا واجهت عقوبات دولية. أما ثالثها، فيتعلق بتطورات الصراع العربى - الإسرائيلى، وآخرها الحرب الإسرائيلية الدائرة الآن على حكومة حماس فى فلسطين وحزب الله فى لبنان، وهى تطورات لها انعكاسات مباشرة على أمن دول الخليج.

لهذه الاعتبارات فى مجملها تكتسب قضية أمن الخليج اهتماما خاصا من جانب إيران، خصوصا فى ظل حالة التشابك التى تبدو عليها الملفات الشائكة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، بدءا من الملف النووى، إلى الملف العراقى، فالملف السورى اللبنانى، وأخيرا الملف الفلسطينى.

فى هذا السياق تفرد مختارات إيرانية ملفا خاصا لمعالجة قضية أمن الخليج فى الرؤية الإيرانية، يتناول مجمل الملفات السابقة وتداعياتها على الأمن الإيرانى وأمن الخليج.



١- مكانة إيران فى الخليج على ضوء التحولات فى العراق

د. رحمن قهرمان بور ■ همشهرى ديبلماتيك (المواطن الدبلوماسى)، العدد الرابع، ٢٠٠٦/٧/٤

مع سقوط نظام صدام حسين فى العراق، أكبر تهديد مباشر لإيران، وتولى الشيعة مقاليد السلطة فى العراق، وكذلك تدهور موقف الولايات المتحدة فى العراق، ازدادت قدرة الجمهورية الإسلامية على المناورة، على هذا الأساس أدركت دول المنطقة أن نظام الأمن الجماعى الدائم فى المنطقة لن يتشكل بدون إيران ولن يكون له وجود لعدة سنوات قادمة طالما أنه لا توجد إمكانية لظهور العراق كعامل تحجيم لإيران من جديد.

والسؤال الأجدر هنا مفاده: ما هو تأثير العراق على مستقبل المعادلات الأمنية والسياسية فى الخليج؟

السؤال يمثل تحديا مهما يواجه اللاعبين الحاليين فى الخليج أى أعضاء مجلس التعاون الخليجى، والولايات المتحدة وإيران، لأن العراق لديه القدرة التى تمكنه من تغيير توازن القوى فى الخليج.

الإجابة على هذا السؤال تتوقف على طبيعة النظام السياسى للعراق فى المستقبل، وطالما أنه لا توجد رؤية محددة وواضحة للأمر، فإن الحديث عن تأثير العراق على قضايا منطقة الخليج لن يعدو كونه تخمين وحدس، على الرغم من أن الاحتمالات فى حد ذاتها علم له قواعده، وإذا قبلنا المقولة الرائجة فى تحليل السياسة الخارجية التى تقول أن السياسة الخارجية لأية دولة هى فى تحليلها النهائى امتداد لسياستها الداخلية، فإن التوجه الذى سيتخذه العراق حيال الخليج وتوازن القوى فيه هو فى التحليل النهائى له امتداد لماهية النظام السياسى العراقى الذى سيحدد المصالح القومية العراقية.

وهنا ثمة تساؤل هام يفرض نفسه وهو: ما هو أقرب السيناريوهات المتوقعة وما سيخلقه من تهديدات وفرص للاعبين الحاليين بمنطقة الخليج فى ظل الظروف القائمة والمستقبل القريب؟ هذان السؤالان مرتبطين ببعضهما بشدة؛ لأنه إذا أحس بعض اللاعبين بالخطر من نوع النظام السياسى فى العراق سيبذلون الجهد للتصدى ومنع تشكل ذلك النظام السياسى المهدد لهم، وهذا الأمر تتزايد أهميته

إذا كان هذا اللاعب أو مجموعة اللاعبين يتمتعون بالقدرة الكافية لتحقيق قدر كبير من أهدافهم، فعلى سبيل المثال إذا كانت قطر تعارض تشكيل نظام ديمقراطى فى العراق، فلديها آليات محدودة لتحقيق أهدافها، لكن إذا كانت الولايات المتحدة لديها مثل هذه الهدف فإن الأمر يختلف.

على الرغم من ترتيب الأسئلة وفق أولويتها إلا أننا مضطرين للإجابة على السؤال الثانى أولاً وذلك للسبب الذى أشرنا إليه.

علينا أن نعلم من هم اللاعبين المنتفعين من استمرار الوضع القائم بالعراق أو تغييره وذلك فى ظل الظروف القائمة حالياً، فى هذه الحالة يمكن أن نفهم مواقفهم تجاه ماهية مستقبل النظام السياسى العراقى.

تحليل الظروف القائمة

نبدأ البحث بفرضية أن سقوط النظام السياسى البعثى فى العراق قد منح فرصاً كبيرة لكل من الولايات المتحدة وإيران فى حين أنه خلق تهديدات كبيرة للسعودية والدول الأخرى بالخليج، وبالتالى فإنه إذا استطاعت إيران والولايات المتحدة تفعيل هذه الفرص سيكون لهما أكبر تأثير على مستقبل ماهية النظام السياسى العراقى، ومن أجل إثبات هذا الادعاء نبدأ من نظرية أو فكرة بابى بوزان فيما يتعلق بالمجموعة الأمنية لإقليم ما (RSC) فى كتابه القوى والأقاليم، يعتقد أن البنية الأمنية الإقليمية فى الشرق الأوسط تقوم على نحو يجعل إضعاف أو حذف منافس يؤدى إلى تقوية وتدعيم المنافس الآخر، مع حذف صدام كانت قد تزايدت بالفعل قدرة إيران على المناورة فى المنطقة، لكن هذه الفرضية لا يمكن أن تصدق فى حالة أفغانستان على سبيل المثال، لأن البنية التحتية الإقليمية التى تقع فيها إيران وأفغانستان لا تستلزم أن تصدق هذه القاعدة.

لكن ما هى الفرص التى قدمها سقوط صدام لإيران؟

على مدار العقدين الماضيين كان العراق أكبر تهديد للأمن القومى الإيرانى وخلال عقد الثمانينيات قامت الحرب العراقية - الإيرانية وازداد خطر التأييد من جانب قوى الغرب والولايات المتحدة لصدام بهدف إضعاف إيران وبالتالى كان وجود صدام حسين بمثابة خطر على إيران ولكن عندما تم إلغاء هذا العدو من المعارك زادت قدرة إيران على المناورة والتحرك فى المنطقة.

إلغاء صدام أدى إلى إنهاء سيطرة السنة على النظام السياسى العراق وهيأ المجال لسيطرة الشيعة الأمر الذى يمكن أن يعنى خروج إيران من العزلة الأيديولوجية على مستوى المنطقة، والمقصود من العزلة الأيديولوجية والثقافية هو أن الثقافة السياسية فى العراق كانت سنية وليست شيعية، وكانت السيطرة السنية أمر طبيعى، منذ سقوط صدام وهذه الثقافة السياسية تتعرض للتمزق، وهذه فرصة استراتيجية سانحة لإيران حتى تتمكن من النفذ فى عمق العالم العربى وإحداث انقسام وفجوة فيه وقت الضرورة، إن النفوذ التاريخى والثقافى لإيران بين شيعة المنطقة يضاعف مخاوف العرب من إيران.

تولى الإسلاميين السلطة وهم إسلاميون شيعة قد منح إيران فرصة أخرى ففى المجتمعات العربية بسبب قمع الجماعات السياسية المختلفة تحول الإسلاميون الذين لهم ارتباط وثيق بجماهير الشعب وكيان المجتمع إلى أهم البدائل المطروحة، وتصدق هذه القاعدة على نظام صدام، كما أن وجود زعماء العراق الحاليين لفترة فى إيران أثناء نفى صدام لهم يعد مكسباً لإيران.

أضف إلى هذا أن دخول الولايات المتحدة العراق وتدهور الأوضاع بالنسبة لها كمنافس استراتيجى رئيسى لإيران فى العراق مثل فرصة أخرى لإيران فضعف معرفة الإمريكيين بالمجتمع السياسى العراقى واعتمادهم على متغيرات السياسة الدولية كان له أثر على هذا الشأن، فنظرة الولايات المتحدة للعراق كانت تقوم على أساس الحسابات المتعلقة بمكانة العراق فى النظام الدولى إبان عهد صدام ذلك النظام المرفوض على المستويين الإقليمى والدولى ولكن الذى لم يلتفت إليه المحافظون الجديد هو التاريخ السياسى للعراق التاريخ الذى يقول لماذا لم ينجح الإنجليز فى إقامة نظام سياسى فعال ومستقر على مدار ما يقرب من عقدين من سيطرتهم على العراق، وأجبروا إلى حد ما على ترك العراق، الغريب أن الأمريكيين يكررون نفس الأخطاء التى ارتكبها الإنجليز فى عقدى الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين، ومن بينها إثارة النزاعات القبلية لإقرار الأمن، إن الحديث عن أخطاء الولايات المتحدة فى العراق أكبر من أن نتناوله هنا، والأمريكيون أنفسهم تحدثوا عنها أفضل من أى شخص آخر.

إن مجموع ما ذكر يعنى زيادة قدرة إيران على المناورة فى كل من منطقة الخليج ومنطقة الشام المكونة من الأردن والعراق ولبنان وسوريا وفلسطين تلك المنطقة المعروفة باسم الهلال الخصيب أو الهلال الأخضر.

إن عدم رغبة العرب فى الوجود الدبلوماسى على الصعيد الداخلى للعراق أو انخفاض نفوذ العرب السنة بسبب تولى الشيعة للسلطة فى العراق قد أدى إلى تزايد أهمية إيران فى التوازنات الداخلية العراقية التى كان آخرها الجهود الإيرانية لإخراج العراقيين من الأزمة السياسية التى وقعت حول تشكيل الحكومة العراقية، كما كانت الجهود الإيرانية مؤثرة وفاعلة فى إثناء مؤيدى مقتدى الصدر عن الصدام المسلح مما أدى إلى تهدئة الأوضاع نسبياً فى العراق.

إن الولايات المتحدة تعول فى الأساس على المتغيرات الدولية (الأمم المتحدة) وتتجاهل متغيرات المجتمع العراقى (المرجعية الشيعية، جماهير الشعب، مذهب الشيعة وعقائدهم، العلاقات الثقافية والتاريخية) الحقيقة أن

الولايات المتحدة انشغلت بالسياسة الخارجية العراقية ونسيت السياسة الداخلية هذا الأمر نفسه أثار مخاوف العرب وبخاصة عرب الخليج.

توجد تقارير عديدة تقول بأنه بمجرد سقوط صدام سارع العرب السنة بالخليج إلى إرسال وعاظ سنة إلى العراق مع إنفاق مبالغ ضخمة على هذا النشاط الدعوى حتى يحولوا بأى شكل دون تدعيم مكانة الشيعة فى العراق.

إن تولى الشيعة للسلطة فى العراق لأول مرة على مدار التاريخ العراقى كان مطابقاً لقواعد لعبة الديمقراطية التى يؤيدها الغرب، وكانت الولايات المتحدة تحدد هدفها النهائى من التواجد فى العراق بإقامة الديمقراطية على أراضيه، وقد تحول ذلك إلى كابوس للعرب ولأجل هذا تزايد الدعم الخفى والمعلن من قبل بعض الدول العربية لبعض الجماعات شبه العسكرية بالعراق.

إن الصمت المطبق من العرب حيال موت الزرقاوى الإرهابى الذى كان له الدور الأكبر فى إشعال الفتنة وقتل الشيعة أمر غريب لدرجة أنه أثار تعجب المثقفين العرب أنفسهم، لقد وصل العرب إلى حد أنهم ادعوا بأن إسقاط صدام كان مؤامرة مشتركة بين كل من واشنطن وطهران وتل أبيب.

من وجهة نظر العرب، فإن تزايد الأهمية الاستراتيجية لإيران فى المنطقة جاء نتيجة لسقوط منافسها القديم أى صدام، ولذلك يتوجه العرب لإقرار توازن للقوى فى المنطقة بردع إيران، وعلى الرغم من أن هذه السياسة تطابق ما كان يمارسه الحكام العرب منذ فترة طويلة بشكل سرى وغير حكومى. إلا أن كلاً من العرب وإيران أيضاً يسعون إلى إنكار وجود فتنة بين الشيعة والسنة، إلى جانب هذا وقعت عدة تحولات رئيسية كانت مهمة فى توازنات المنطقة من أهمها:

١- أدى ضغط الولايات المتحدة على السعودية بعد أحداث ١١ سبتمبر لإجراء إصلاحات سياسية من ناحية، والميل الشخصى لدى الملك عبد الله للقيام بدور إقليمى أكبر فى شبه الجزيرة من ناحية أخرى إلى أن يرتبط المحيط الداخلى السعودى بتزايد الوجود فى المعادلات الإقليمية.

على المستوى الإقليمى وما وراء الإقليمى كانت هناك ثلاث تحولات أدت إلى أن تعطى الولايات المتحدة وزناً أكبر للسعودية فى سياستها الشرق أوسطية.

التحول الأول: الرد السلبى التركى على طلب تمركز قوات أمريكية على الأراضى التركية الأمر الذى خذل المحافظين الجدد إلى حد أنهم اعتبروا تركيا دولة لا يمكن الوثوق بها.

التحول الثانى، زيادة نفوذ إيران نتيجة لسقوط صدام مما أجبر الولايات المتحدة على الاستفادة من السعودية لخفض نفوذ إيران المتزايد فى المنطقة ويمكن تحليل سفر الملك عبد الله إلى كل من الصين والهند وماليزيا وإعطاء ضمانات لهم بتوفير النفط فى حالة حدوث خلل فى أسواق تصديره وذلك بعد زيارة ديك تشينى إلى السعودية بأنه يأتى فى إطار هذا الدور الجديد للسعودية

التحول الثالث، عدم ميل مبارك الصديق القديم للولايات المتحدة فى السير قدماً مع المشروعات الأمريكية فى المنطقة ومن بينها حركة الدمقرطة. ومن وجهة نظر الأمريكيين فإن الملك عبد الله الذى تولى الحكم حديثاً لديه دافع أكبر لمجاراة مشروع الشرق الأوسط الكبير.

٢- تزايد تعاون الاتحاد الأوروبى مع تركيا على هامش تعمق قضية الأكراد على إثر مشاركة الأكراد فى السلطة فى العراق، مما أقنع زعماء تركيا بأنه ينبغى عليهم كأسلافهم الكماليين اجتناب الانخراط فى قضايا الشرق الأوسط، وتوجيه معظم طاقتهم للحاق بالاتحاد الأوروبى.

هذا على الرغم من أن قرار تورجوت أوزال بالتحالف مع الولايات المتحدة فى حربها بالخليج، كان قد زاد من الوجود التركى فى معادلات الشرق الأوسط إلى حد بعيد.

٣- على الرغم من أنه يبدو فى البداية أن إسرائيل أكبر الرابحين من سقوط صدام، لكن النزاعات الداخلية المتزايدة يوماً بعد يوم فى إسرائيل حالت دون أن يتمكن زعماؤها من الاستفادة من هذه الفرص لزيادة قدرتهم الإقليمية على المناورة، لم ينجح التفاؤل المبدئى من قبول الدول الإسلامية وخاصة العربية منها لإسرائيل للانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان فى فلسطين المحتلة، وامتنعت باكستان وبعض دول الخليج عن مواصلة تطبيع العلاقات مع إسرائيل بسبب الاعتداءات الإسرائيلية كما أن هناك تحولان آخران أفسدا توقعات الإسرائيليين:



الأول، التقاعد الإجبارى لشارون وظهور الخلافات داخل حزب الليكود، والثانى، تولى جيل الانتفاضة للسلطة فى فلسطين بعد موت عرفات وأفول مكانة فتح.

إن نجاح حماس فى الانتخابات البرلمانية الفلسطينية دعم وجود معضلة انعدام الأمن الدائمة فى المجتمع الإسرائيلى مرة أخرى؛ كما أنه لازال هناك خلاف شديد بين العلمانيين والأصوليين المتطرفين حول الانسحاب من المستوطنات اليهودية التى كانت رمزاً لعودة اليهود ولازالت.

٤- فشل السياسات الأمريكية والفرنسية حيال لبنان لأسباب عديدة، أدى إلى سعى إسرائيل إلى تناسى الذكرى المريرة للخلافات الأمريكية الفرنسية أثناء الحرب على العراق من خلال إخلاء الساحة لفرنسا فى الشئون اللبنانية وكانت عوامل نفوذ إيران وسوريا وحزب قد تناقصت بالفعل.

مع خروج سوريا من لبنان وزيادة الخلافات الداخلية تدخلت إيران بشكل عملى على الفور ومنعت تردى الأوضاع على نحو أشد فى لبنان.

هذا فى حين أن العرب السنة بزعامة السعودية كانوا يسعون بمساعدة وسائل الإعلام مثل شبكة الجزيرة إلى اتخاذ موت الحريرى كذريعة لإضعاف مكانة محور الشيعة

فى لبنان، وجاء فى إطار هذا التحرك موضوع عبد الحليم خدام مع الأخذ بالاعتبار الصلات التجارية القوية التى كانت بينه وبين الشبكة التجارية للحريرى.

إن تدعيم مكانة إيران فى المنطقة لم يكن بلا تأثير فى خفض الضغوط على سوريا كما لا ينبغى استبعاد تعمق حالة انعدام الأمن فى العراق عن هذه الإطار.

على هذا النحو فإنه نتيجة لانغماس الولايات المتحدة فى مشكلات العراق وعدم ميل تركيا إلى تكثيف وجودها فى الشرق الأوسط، والمشكلات الداخلية التى لم تحل واستمرار الخلافات الداخلية الشديدة داخل إسرائيل وانحسار وجود إسرائيل فى المنطقة مقارنة بما كان متوقعاً كل ذلك أدى إلى زيادة قدرة إيران على المناورة فى المنطقة بشكل ملحوظ فى مرحلة ما بعد صدام.

إن السعودية بسبب طبيعة نظامها السياسى ونسيجها الثقافى الاجتماعى الخاص واجهت مشكلات أقل بكثير من الآخرين، ولهذا السبب ظلت البديل الوحيد لإيران فى إيجاد التوازن الإقليمى، هذا فى حين أن السعودية تفتقد هذه الإمكانية من الأساس لأسباب متعددة ولا تستطيع التهاون بالمتغير الإيرانى فى سياستها فى شبه الجزيرة أو المنطقة بأسرها.

من نتائج هذا الأمر تدعيم مكانة إيران فى الخليج، وعلى الرغم من أن السياسات العملية لإيران هى الحفاظ على الوضع القائم وتجنب خلق أى نوع من التوتر فى المنطقة، حتى فيما يتعلق بالملف النووى الإيرانى أعلنت إيران عدة مرات أنه ليس لديها أى نية لإشعال منطقة الخليج، لأن أى نوع من تغيير الوضع القائم فى الخليج يمكن أن يقترن بحساسية بالغة من قبل المجتمع الدولى بسبب موضوع النفط، على الرغم من هذا كله فإن تدعيم مكانة إيران فى المجمل العام كانت له النتائج الاستراتيجية التالية:

١- أصبح من المعلوم أن أى نظام أمن جماعى يقام فى الخليج يستلزم وجود إيران، وأنه لا يمكن استبعاد إيران من توازنات الخليج.

٢- ارتفاع المكانة الاستراتيجية لإيران فى الخليج أمر دائم غير مؤقت، وإنما العكس هو الصحيح بمعنى أن أى إضعاف لمكانة إيران فى المنطقة أمر مؤقت.

لأجل ذلك لا يمكن تجاهل إيران فى القضايا الجماعية للمنطقة.

٣- وضعت دول الخليج الصغيرة فى وضعية متأزمة ومتناقضة، فمن ناحية لجأت إلى مظلة الأمن الأمريكى للحفاظ على أمنها، ومن ناحية أخرى أصبح زيادة التقارب مع الولايات المتحدة مثير لعدم رضا إيران وبقية قوى الخليج. وكلما زادت قوة إيران أكثر بدت هذه المشكلة أكبر.

٤- من المتوقع أن العراق لن يستطيع لعدة سنوات أن يتحول إلى دولة بحيث يجابه دور إيران فى المنطقة وهذا الأمر نفسه سيزيد من قوة إيران فى مواجهة الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجى وحتى السعودية.

السيناريوهات المستقبلية:

يتوقف مستقبل العراق بشكل كبير على أسلوب تفاعل المتغيرات المختلفة على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، وبعبارة أخرى إذا كانت إرادة زعماء العراق أو الولايات المتحدة ليست هى المحددة لمستقبل العراق، كما أن إرادة زعماء المنطقة لا يمكن أن تكون هى المحددة لمستقبل العراق. إذا فإن مستقبل العراق سيتشكل فى ضوء تفاعل مختلف اللاعبين، ومن الطبيعى فى هذه الأثناء أن يجتهد كل لاعب فى أن يكون له الدور الأكبر فى رسم مستقبل العراق والاستفادة من قوته إلى أقصى حد، وهذا التصرف سلوك طبيعى على الصعيد السياسى، وحتى لو نظرنا للأمر من الناحية الأخلاقية نجد تساؤل يبرز أما أعيننا؛ أنه إذا كانت الولايات المتحدة تسمح لنفسها بأن تأتى حتى أقاصى الدنيا وتتدخل فى شئون العراق، فلماذا إذاً لا تملك دول المنطقة هذا الحق؟ وما هى المرجعية التى تتيح للولايات المتحدة أن تفرض شيئاً على شعب العراق هو لا يريده، حتى إذا كان هذا الشئ أمراً ذو قيمة مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان (من وجهة النظر الأمريكية بالطبع)؟

إن تاريخ العراق مملوء بالنزاعات والصراعات المستمرة وممتزج بالعنف السياسى وقلما نذكر مرحلة فى التاريخ المعاصر للعراق لم يقم فيها نظام سياسى عن طريق العنف.

إن العنف جزء من الثقافة السياسية العراقية، سواء كان هذا حسناً أو سيئاً.

هذين الأمرين قد أديا إلى سيادة نوع من المنطق الهوبزى (توماس هوبز) على الثقافة السياسية العراقية، وقد جعلت فترة حكم صدام هذا الوضع أشد سوءاً بمراحل عديدة، حيث كان من الأمور الاعتيادية فى فترة حكم صدام، تجسس الأفراد لحساب النظام القمعى، واستخدام العنف فى التعامل مع المعارضين مثل النفى والقتل والتعذيب.

من الطبيعى عدم القدرة على محو الآثار السلبية لهذه الحكومة فى فترة قصيرة نتيجة ذلك أن مستقبل العراق ممتلئ بالتناقضات التى يصعب حلها.

وفيما يلى سنعرض لبعض هذه التناقضات:

١- العراق القوى أم الضعيف؟

إذا كان عراق المستقبل يريد أن يكون لديه دولة قوية، من المحتمل بشدة أن هذا الأمر يستلزم استخدام درجة من العنف من قبل الحكومة المركزية الأمر الذى يمكن أن يؤدى إلى خفض مشروعية النظام السياسى.

من ناحية أخرى استخدام السلطة والعنف من الحكومة المركزية يستلزم تمركز السلطة فى يد فرد واحد وتتضائل إمكانية تحقيق ذلك نظراً للشعارات الرئيسية للولايات المتحدة فيما يتعلق بالدمقرطة والتعددية فى العراق.

وعلى الرغم من أن الدول الديمقراطية لا تسعى للحرب ولا تميل للعنف، لكن هذه الفرضية لا تصدق على منطقة الشرق الأوسط، فما أكثر الحالات الجيوبلوتيكية والتاريخية للعراق التى اضطر فيها زعماء العراق إلى اتخاذ مواقف هجومية على المستوى الخارجى بالرغم من مراعاتهم لقواعد الديمقراطية فى الداخل، وبالطبع ليس من المستبعد تفعيل هذا السيناريو.

٢- العراق الشيعى أم العراق السنى؟

إذا تمت مراعاة قواعد الديمقراطية والانتخابات الحرة فعلياً فى العراق، فمن الطبيعى أن يكون للشيعة سلطة أكبر، ولذا سيسعون إلى إخراج قوانين العراق من سلطة الثقافة السنية، وهذا الشئ لا يرغب العرب فيه.

إن إقامة ثانى حكومة شيعية فى العراق يعنى بداية فصل جديد فى التوازنات الأمنية والسياسية بالشرق الأوسط وتعميق الانقسامات فى العالم العربى وزيادة ضعفه، وهذا يعنى زيادة تبعية العرب للغرب لضمان أمنهم لا يمكن الامتناع عن تسليم السلطة للشيعة سوى باستخدام أساليب غير ديمقراطية وبالتدخل الأمريكى المباشر، وأداء مثل هذا الأمر سيضعف مكانة الولايات المتحدة لدى شيعة العراق، ولايبدو من المحتمل التوصل لصلح وطنى بين الشيعة والسنة العرب لعدة سنوات قادمة على الأقل، ولذلك فإن الاحتمال الأقرب هو ظهور أزمات سياسية بسبب فوز الشيعة فى الانتخابات وعدم رغبة العرب السنة فى المشاركة السياسية.

حتى إذا كان العرب السنة داخل العراق مستعدون لعقد صلح وطنى، فإن قادة العرب بالمنطقة لن يكونوا مستعدون لقبول مثل هذا الأمر بسهولة، كما أن أى تدخل أمريكى لصالح أحد طرفى النزاع سيؤدى إلى إغضاب قسماً من حلفاء الولايات المتحدة، هذه الحالات كانت الولايات المتحدة قادرة دائماً على إدارتها بسبب امتلاكها للقوة الأكبر.

٣- العراق الفيدرالى أم العراق المركزى؟

الأكراد هم المؤيدون الرئيسيون للفيدرالية والسنة أكبر المعارضين لها.

على الرغم من أن فكرة الفيدرالية كانت مطروحة بشدة فى بداية سقوط صدام، ولكن سرعان ما أدرك الغربيون والعراقيون أن الفيدرالية تستلزم درجة من التحضر السياسى والثقافى.

فى المجتمعات التى لم يصل الشعب فيها إلى درجة معينة من التحضر تجعله يعتبر أن الاختلاف أمر طبيعى ولا يجعله عاملاً لاحتقار الآخرين، وما أكثر الحالات التى تؤدى الفيدرالية فيها إلى ظهور العداوات القومية والدينية فى بعض الدول، وعندما لا تستطيع أمة حل مشكلاتها بالفكر، لابد من التوجه نحو التجربة والخطأ وفى النهاية ستصل إلى فرضية أن التعايش السلمى يستلزم التحمل والاحترام المتبادل والصفح.

للعراق المركزى أيضاً مشكلاته الخاصة، فالأكراد بصعوبة بالغة سيكونون مستعدين لتقبل حكومة مركزية غربية ولكن على المدى البعيد.

إن تقدم الفيدرالية على الرغم من أنه يستلزم فى مراحله الأولى حل الخلافات حول أسلوب تقسيم الثروات الطبيعية وبخاصة النفطية منها، ولكن استمرار الفيدرالية يستلزم وجود ظروف وملابسات لا يلحظ أى منها فى العراق حالياً، من بينها التعايش السلمى للعرقيات المختلفة مع بعضها البعض وبخاصة الأكراد مع العرب السنة.

٤- العراق الإسلامى أم العراق العلمانى؟

طرحت هذه الفكرة منذ عدة سنوات وبخاصة فى أولى سنوات الاحتلال الأمريكى للعراق، لأن الولايات المتحدة تريد تطبيق النموذج التركى أو شئ مشابه له فى العراق؛ بمعنى الاعتراف رسمياً بالعلمانية وفصل الدين عن السياسة.

وكان السعى الأمريكى لتدعيم السياسيين العلمانيين فى العراق خطوة فى هذا السبيل، لكن سرعان ما علم أيضاً أن الدين لازال يمثل أقوى قوة على الصعيد الاجتماعى والسياسى بالعراق ولا يمكن تنحيته عن مكانته بسهولة.

إن وجود الدين على الصعيد السياسى والاجتماعى يطرح من جديد قضايا مثل حقوق المرأة وصلة الإسلام بالديمقراطية وتعارض التقليد مع الحداثة والتى لم يستطع حلها المجتمع العراقى وحده وشغلت العالم الإسلامى والعالم العربى على وجه الخصوص لسنوات طويلة.

ما نريد قوله باختصار هو أن قسماً من المشكلات والتناقضات العديدة التى تلم بالعراق اليوم لا يسهل حلها على المدى القصير ولا حتى المدى البعيد.

من ناحية أخرى طالما أن جزء من هذه المشكلات على الأقل لم يتم حله لا يمكن وضع تصور واضح عن مستقبل العراق.

فضلاً عن المشكلات الداخلية، فإن المعضلة الرئيسية التى تواجه العراق أن مصالح اللاعبين الإقليميين وما وراء الإقليميين لا تتوافق مع بعضها البعض فيما يختص بالعراق وبينها تناقضات شديدة.

هذا الأمر سيؤدى إلى حدوث ارتباط وثيق بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية فى العراق، بعبارة أبسط اللاعبون الخارجيون سيمنعون العراقيين من متابعة حل مشكلاتهم بدون وجود ضغوط داخلية قوية.

من الطبيعى أن يظل مستقبل العراق غامضاً لفترة، وفيما يتعلق بدوره المتوقع فى الخليج فإن أقصى ما يمكن عمله هو اللجوء للاحتمالات ربما لا يمكن وضع تصور دقيق لمسار وكيفية تأثير العراق على مستقبل الخليج، ولكن النقطة المحورية التى يمكن الاستناد إليها هو أنه سواء بطريق مباشر، وعن طريق التأثير على توازنات الشرق الأوسط سيؤثر العراق على مستقبل الخليج وتوازناته.

٢- الدور المستقبلى للعراق فى معادلات الخليج (الفارسى)

■ د. أحمد نقيب زاده(×) ■ همشهرى ديلماتيك (المواطن الدبلوماسى) العدد الرابع، ٢٠٠٦/٧/٤

من أهم المعايير الخاصة بتحديد منطقة ما بوصفها منطقة داخلة فى النظام الدولى، المعيار الخاص بارتباط واتصال أجزائها بعضها ببعض. أى عندما يحدث أمر مهم أو حادثة ما فى جزء من أجزائها فإن بقية الأجزاء الأخرى تصبح عرضة للتغيير سواء كان ذلك التغيير سلبياً أم إيجابياً بالإضافة إلى حتمية ظهور أو خروج "رد فعل" من تلك الأجزاء.

منطقة الشرق الأوسط -من هذه الزاوية- تعد بمثابة "كتلة" فاعلة فى النظام الدولى. كذلك يمكن تقسيم وتصنيف كل منطقة فى العالم بحسب موقعها ومكانتها فى إطار "الكتل" أو المناطق "المتكاملة" المتمتعة بدور نسبى ما فى النظام العالمى. هنا تصبح منطقة الخليج (الفارسى)- بوصفها جزء من كل أى بوصفها جزء من منطقة الشرق الأوسط- من جملة المناطق التى يمكن تصنيفها بحسب الرؤية السابق ذكرها.

فهى تتمتع بمكانة يمكن معها تصنيفها بأنها منطقة متميزة ومستقلة داخل الكتلة أو المنطقة الأكبر أى داخل منطقة الشرق الأوسط.

إن الموقع الإستراتيجى والاقتصادى والأهمية النوعية لمنطقة الخليج (الفارسى) فى الاقتصاد العالمى كلها عوامل تضيف وتضاعف من المكانة الخاصة للخليج (الفارسى) لدرجة أننا نجد فى الكثير من جامعات العالم أكثر من وحدة بحثية مختصة بدراسة منطقة الخليج (الفارسى) وحسب.

من ناحية أخرى تفيد الدراسات الإقليمية والدولية أن المناطق المهمة فى العالم يتم تقسيمها إلى جزأين هما:

١- المنطقة المركزية Core أى منطقة القلب.

٢- منطقة الطوق أى المحيط بالمنطقة المركزية وهو ما يعرف بـ .Periphery

فى هذا الصدد يتم تصنيف الدول المهمة فى منطقة ما بأنها الدول التى تلعب دوراً رئيسياً فى قضايا تلك المنطقة. حيث تعرف هذه الدول بأنها الدول المركزية فيما تعرف بقية الدول الأخرى بأنها منطقة المحيط أو الطوق.

انطلاقاً من هذه الرؤية فإن دولاً ثلاث هى إيران، السعودية والعراق تصنف بوصفها دول القلب- المركز لمنطقة الخليج (الفارسى)، ومن ثم يلعب ائتلاف واختلاف هذه الدول دوراً مهماً فى مصير هذه المنطقة. من ناحية أخرى تقوم عملية أو ظاهرة التنافس بين هذه الدول على عامل جيو استراتيجى هام، لدرجة أن العامل الخاص بالنظم السياسية القائمة فيها من حيث طبيعتها وماهيتها والتى تعد بلا شك من العوامل المؤثرة فى عملية الائتلاف والاختلاف، هذا العامل الجيو استراتيجى لا يمكن تجنبه أو التغافل عنه بسهولة وبأى شكل من الأشكال.

إن المنافسة القائمة بين إيران والسعودية والعراق- على الرغم من وجود اختلاف أو تنوع فى النظم السياسية الخاصة بها، ترتبط بعامل خطير يتعلق بماهية "الإدراك الذاتى" القائمة لدى كل دولة فى عملية مقصودة وعبر نغمة معزوفة تتمحور حول ما يمكن وصفه "بالاستعلاء أو التفوق الإقليمى" أو الأفضلية الإقليمية لكل منها. من ناحية أخرى يرتبط الدور الخاص بكل من هذه الدول الثلاث يرتبط- بدوره- بعاملين آخرين يكمنان خلف عوامل ومحددات أخرى مثل القدرة العسكرية، الاقتصادية والتحالفات الإقليمية والفوق إقليمية.

هذان العاملان هما:

١- اتساع وطول السواحل الخاصة بكل دولة.

٢- طبيعة ومكانة القوى البحرية الخاصة بكل دولة.

فى إطار هذه الزاوية يمكن الجزم بأن مكانة كل دولة من هذه الدول الثلاث تبدو مختلفة بعضها عن بعض.

فالمملكة العربية السعودية لا تملك قدرة كبيرة فيما يخص السيطرة على - أو الوصول إلى- مياه الخليج (الفارسى). وفيما يخص الجزء الذى تملكه من سواحل الخليج (الفارسى) نجد أنها تفتقد للموانئ الهامة والكبيرة والمتطورة.

أما العراق فإن قدرته محدودة للغاية فيما يخص الوصول لمياه الخليج (الفارسى) لدرجة أن أقل مناوشة أو مزاحمة تتم من جانب إيران أو الكويت للعراق فى هذا الصدد من الممكن أن تصل بهذه القدرة إلى درجة الصفر.

إيران بدورها على العكس من ذلك فهى تمتلك سواحل خليجية تمتد لحوالى ٩٠٠ كيلو متر من السواحل المفتوحة والمتمتعة فى الوقت نفسه بوجود موانئ هامة للغاية مثل ميناء بوشهر وميناء بندر عباس وهو ما يتيح لها أكبر معدلات السيطرة الجغرافية على هذه المنطقة.

أما بخصوص العامل الثانى أى القدرات -القوات- البحرية التى تعد أهم وسائل- وأدوات الصراع فى الخليج (الفارسى) فإننا بصدد توزيع غير متساوى أو متكافئ بين الدول الثلاث.

فعلى الرغم من أنه لا يمكن بحال من الأحوال الإغفال عن القواعد العسكرية التى تضعها الدول الصغيرة فى المنطقة مثل قطر والبحرين تحت سيطرة القوى الكبرى، إلا أن إيران تعد القوة البحرية الهامة فى الخليج (الفارسى).

إن القوة البحرية الإيرانية ليست لديها خبرة طويلة فى القرون الأخيرة. فبعد أن قامت بشراء سفينتين من ألمانيا فى عصر "ناصر الدين شاه" (أحد حكام الأسرة القاجارية التى كانت تحكم إيران فى القرن التاسع عشر وحتى ظهور رضا بهلوى فى عام ١٩٢٤) بدأت أولى خطواتها البحرية، فى عصر رضا شاه الأول ١٩٢٤- ١٩٤٥، من دون أن تتجاوز قدرتها مجرد "الحارس الساحلى" لشواطئها. لكن فى العصر البهلوى الثانى (عصر محمد رضا شاه ١٩٤٥-١٩٧٩) بدأت تبذل جهودها- خاصة بعد عام ١٩٧١ أى وقت انسحاب القوات البحرية البريطانية من مناطق شرق قناة السويس- لأجل بناء قوتها البحرية. آنذاك، وبالإضافة إلى دور شرطى الخليج (الفارسى) الذى أسند لإيران وفقاً لنظرية "جوام بر"، فإن نظرة أو نظرية جديدة لشرق وجنوب إيران تم الإعلان عنها من جانب الحكومة الإيرانية وهو ما كان دليلاً على الاهتمام الحقيقى من جانب هذه الدولة لكى تلعب دورها المناسب فى الخليج (الفارسى).

لكن الدور الإيرانى المستقل فى هذا الصدد لم يبدأ حقيقة إلا بعد قيام الجمهورية الإسلامية لكن هذا الدور قوبل بعقوبات كبرى من جانب القوى الغربية والولايات المتحدة لدرجة أن مبادرة إيران من أجل إنشاء أساطيل سريعة الحركة لم تسفر عن شئ فى مواجهة الأساطيل البحرية الأمريكية.

لكن ما حدث من تجهيز القوات البحرية الإيرانية- بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية بصواريخ (اس. اس ١٢) الروسية وبناء قواعد بحرية جديدة وترافق ذلك مع تسليح هذه القوات بغواصات وبوارج حربية جعل من القوات البحرية الإيرانية خطراً حقيقياً وفعلياً على الأساطيل البحرية القابعة فى الخليج (الفارسى) ومن هنا تحولت إيران لتصبح أكبر قوة بحرية فى الخليج (الفارسى) على نحو سيجعل أى من منافسيها غير قادر على مواجهتها أو الوقوف أمامها.

إلى جانب هذا الواقع المسلم به يجب لفت الاهتمام إلى مجموعة من الائتلافات والتحالفات التى قامت فئة من دول المنطقة بإجرائها مع القوى الأجنبية الكبرى وكذلك الدور المستقبلى للعراق الذى يمكن أن يقترب من- أو يتكامل مع- هذه الائتلافات والتحالفات التى صارت قائمة وهذه النقطة نفسها تعد عاملاً حاسماً فى عملية السعى لإيجاد نظام سياسى عراقى يكون "تابعاً" للغرب والولايات المتحدة أم يجب أن يكون تابعاً لإيران أو على أقل تقدير لديه ميول قوية تجاه طهران ومن ثم فإن عملية بناء النظام السياسى العراقى والدائم صارت فى ذاتها أحد أوجه أو أسباب أو مظاهر الصراع بين واشنطن وطهران. بعبارة أخرى يمكن القول بأن الدور المتوقع للنظام السياسى العراقى من الممكن - بل من المؤكد - أنه سوف يرجح كثيراً من كفة الصراع القائم بين الولايات المتحدة وإيران.

مثل هذا الأمر جعل باسكال شينبو مدير مركز الدراسات الدبلوماسية والاستراتيجية فى باريس يقول: من الصحيح أن الأمريكيين قد خلصوا الإيرانيين من أسوأ أعدائهم أى صدام حسين لكنهم- أى الأمريكيون- لا يريدون على الإطلاق أن يؤدى ذلك إلى ظهور حكومة مؤيدة لإيران فى العراق.

لكن إن حافظ الأمريكيون على تنفيذ ادعاءاتهم الديمقراطية نحو إقامة حكومة عراقية ديمقراطية فإنهم سوف يحققون بأنفسهم هذا الهدف الذى تسعى إليه إيران. مرجع ذلك أن الائتلاف العراقى الموحد الشيعى الذى يحظى بدعم آية الله السيستانى قد فاز بأغلبية المقاعد فى الانتخابات البرلمانية كما هو معلوم وكلما زاد الوزن السياسى للشيعة كلما أدى ذلك إلى زيادة النفوذ السياسى الإيرانى فى العراق.

مما لا شك فيه أن الأمريكيين سوف يبذلون جهوداً أخرى حتى لا تصل "ثمار" عملياتهم الحربية إلى طرف آخر. هنا نكون بصدد سيناريوهين هما:

السيناريو الأول، أن ينال العراق استقلاله بانسحاب قوات الاحتلال منه، بما يحفظ العلاقات الأخوية مع إيران. وفى هذه الحالة فإن "الاتحاد" و "التعاون" بين إيران والعراق سوف يكون أمراً حتمياً خاصة فيما يتعلق بمنطقة الخليج (الفارسى). وفى هذا السيناريو سوف تعمل إيران على إيجاد التمهيدات اللازمة لدخول العراق فى الخليج (الفارسى) ليتحقق له القدرة اللازمة لقيام التحالف معها.

أما السيناريو الثانى، فيتمثل فى تحول العراق إلى أحد حلفاء الولايات المتحدة فى المنطقة وفى هذه الحالة فإن ذلك سوف يشجع إيران على الإسراع نحو تحقيق التعاون مع المملكة العربية السعودية وربما الانضمام لمجلس التعاون الخليجى لكن على الرغم من كل هذا فإن التأرجح أو الثنائية "الشيعية- السنية" القائمة بين العراق والدول العربية الإقليمية ستبقى أحد أهم المعضلات الخفية التى ستعوق تحقيق مثل هذا التعاون.

ونظراً لأن الاحتمال الثانى هو الأرجح يصبح لزاماً علينا أن نراقب التغييرات الهيكلية الداخلية فى العراق التى من شأنها أن تدفع بالشيعة نحو نظام "علمانى" يتخذ من عروبته حجة ومنهجاً نحو التحرك بشكل أكثر انفتاحاً نحو الغرب والنظم الخليجية الخليفة له.

ما سبق يعنى أنه سيتم العمل وبقوة من أجل إخراج عناصر سياسية- دينية مثل "الحكيم" و "الجعفرى" من

الساحة السياسية وإفساح الطريق أمام أشخاص أخرى مثل "علاوى" و "مالكى" لكى تحل مكانهم ليقوم هؤلاء بدورهم لإجراء عملية إحلال وتجديد من نتيجتها إفساح الطريق أمام العناصر المؤيدة للغرب.

ثمة شواهد ستؤكد لنا على هذا التحول يمكن متابعتها ورصدها فى السياسة الخارجية العراقية كأن نجد العلاقات العراقية التركية فى سبيلها لتصبح أكثر حميمية واتفاقاً للدفاع المشترك بين العراق والسعودية والذى من شأنه أن يقوى من العلاقات العراقية مع بقية دول مجلس التعاون الخليجى وشيئاً فشيئاً يتم تمهيد السبيل أمام الاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات معها.

فى إطار هذا السيناريو أيضاً سوف يكون ممكناً "تذوق" طعم الصراعات بين الحين الآخر فيما بين إيران والعراق على هذه المائدة.

لمواجهة مثل هذا الوضع يجب على إيران من الآن فصاعداً أن تضغط من أجل ضرورة إعمال وتحقيق الديمقراطية فى العراق وأن تعمل على تقوية الجماعات السياسية الشيعية بشكل لا يصبح ممكناً معه إغماض العين عن - أو إغفال- هذه الجماعات أو دورها فى الحياة السياسية العراقية. فى الوقت ذاته يجب إتمام وإنجاز هذا العمل بشكل لطيف ومقبول وبمنهج ناعم بحيث لا يمكن أن يثير أى حساسية للغرب. مرجع ذلك أنه قد بات واضحاً أن وحدة الشيعة قد سلبت النوم من عيون الغرب كما صارت سبباً من أجل استخدام الغرب لجميع قوته وقدراته للحيلولة دون حدوث واستقواء هذه الوحدة.

أيضاً يمكن الاستفادة من عملية "الدمقرطة الأمريكية" فى المنطقة كعامل فعال آخر لصالح إيران. ذلك أن هذه السياسات تثير دائماً حالات من عدم الرضا المتزايد فيما بين شيوخ المنطقة خاصة فى البلاط السعودى. إن القادة السعوديين يدركون جيداً أن الولايات المتحدة بصدد إحداث تغييرات فى النظام السياسى السعودى وهى التغييرات التى تم تأجيلها إلى وقت آخر نظراً للظروف الإقليمية القائمة الآن.

أيضاً الخطر الإسرائيلى الذى يشكل بالفعل خطراً حقيقياً لجميع الدول الكبرى بالمنطقة مثل إيران، السعودية، العراق بل وتركيا مثل هذا الخطر يمكن اعتباره عامل آخر لتحقيق التوافق والتقارب مع هذه النظم السياسية (الخليجية) التى ترى أن وجودها قد بات مستهدفاً من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل.

كذلك بدأنا نسمع الآن عن نغمات وهمسات من أجل تقسيم العراق والتى من شأنها أن تقلب جميع المعادلات الإقليمية رأساً على عقب فيما لو قدر لها أن تتحقق.

على صعيد آخر فكما أن الدويلات الخليجية العربية قد أصبحت مراكز وقواعد جيدة للغرب حيث قامت بتوفير مدناً صغيرة كقواعد عسكرية فريدة له بحجة أن ذلك من شأنه أن يحقق مصالح لجميع الدول فى المنطقة انطلاقاً من- أو اعتماداً على - دور اقتصادى ستحظى- أو تحظى- به هذه الدول فإن عراقاً مقسماً سوف يصبح قواعد مناسبة وفريدة للولايات المتحدة وإسرائيل.

ما سبق كله يكشف عن حقيقة مفادها أن منطقة الشرق الأوسط مقبلة على سنوات أزمة شديدة وحالة من عدم الأمن. وانطلاقاً من كل الأسباب الوارد ذكرها من قبل فإنه يجب على إيران أن تعمل وبكل قوتها من أجل تقوية ودعم قدراتها البحرية فى الخليج (الفارسى) وجعل نفسها "قوة" غير قابلة للتهميش أو الإلغاء فى أى معادلة يمكن رسمها أو وضعها بخصوص منطقة الخليج (الفارسى)، خاصة إذا ما علمنا أن هناك احتمالات نسبية بشأن إحداث تغييرات سياسية داخل باكستان بما يخلق- أو يجعل من باكستان- عامل ضاغط آخر وجديد على إيران. ما سبق يعنى أنه فى إطار الضرورات التى يجب إنجازها فإن جميع البرامج والخطط اللازمة فى العراق يتعين على إيران أن تكون معتمدة على نفسها وعلى قدراتها أكثر من أى شئ آخر وأن تأمل- فى داخلها فقط- أن يتحقق تحرك ما داعم لها من جميع دول المنطقة اللهم إلا إذا اتخذت العلاقات الإيرانية - الأمريكية مساراً آخر.

٣- مجلس التعاون الخليجى والملف النووى الإيرانى

■ د. سيد جلال دهقانى ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٧/١٦

تحولت الأنشطة النووية السلمية فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية على مدى الأشهر الأخيرة إلى واحدة من أهم القضايا والموضوعات على الساحتين العالمية والإقليمية وقامت الولايات المتحدة وإسرائيل بل والدول الأوروبية بشن حرب نفسية ودعائية لتظهر الجانب العسكرى لهذا البرنامج، لدرجة أن دول الخليج (الفارسى) الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى أيضاً قد أصبحت واقعة تحت هذا التأثير، وأعربت عن قلقها من الأنشطة النووية الإيرانية. هذا فى حين أن الإجراءات المتسمة بالشفافية والتطوعية من جانب

الجمهورية الإسلامية فى إطار التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تثبت حقيقة أن البرنامج الإيرانى هو سلمى وغير عسكرى تماماً، وتهدف هذه المقالة إلى توضيح الماهية السلمية للأنشطة النووية الإيرانية هذا من جانب، ومن جانب آخر تبديد مخاوف الدول الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى تجاه البرنامج النووى الإيرانى.

تشكل الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجى والجمهورية الإسلامية الإيرانية مجتمعا أمنياً إقليميا، وهذا يعنى أنه توجد بين هذه الدول تبعية متبادلة أمنية وسياسية واقتصادية، بالشكل الذى يجعل أى تغيير أو تطور فى أى منهما أو فى المنطقة يضع الآخرين تحت التأثير بشكل مباشر، الأبعد من ذلك أن أمنهم مرتبط ببعضه بشكل متبادل، ولا يمكن حماية أمن واحدة من دون الأخذ فى الاعتبار أمن الآخرين. ولذا سواء اهتمت الدول بهذا الأمر أم غفلت عنه فإنه لن يحدث أى تغيير فى الحقيقة الجغرافية السياسية. إلا أن العقل والمنطق السياسى والمصالح المشتركة تفرض على متخذى القرار فى هذه الدول أن يأخذوا هذه الحقيقة بعين الاعتبار وأن يتخذوا قراراتهم على هذا الأساس.

وعلى أساس هذه التبعية الأمنية المتبادلة، فمما لا شك فيه أن ملف إيران النووى والأزمة الناجمة عنه، يؤثر على أمن جميع دول المنطقة بشكل أعم من إيران وجيرانها، بناء على هذا، فإن المسعى السياسى والدبلوماسى الشامل لحل هذا الملف بشكل سلمى مع الحفاظ على الحقوق الطبيعية لكل الدول هو واجب ومسئولية الجميع، بعبارة أخرى، إيران ومجلس التعاون بمثابة كيان واحد، يجب أن يعملوا باعتبارهما لاعبين معنيين ومؤثرين لوقف تصاعد الأزمة وخروجها عن حد السيطرة، والوصول إلى هذا الهدف يتطلب فهم ومعرفة الحقائق الموجودة، ووضع وتنفيذ استراتيجية أمنية سياسية وتبنى سياسات تتناسب معها.

لكن من ناحية أخرى وضع وتبنى استراتيجية أمنية دفاعية من جانب أحد هذين اللاعبين يتطلب معرفة للنظرية المقابلة واستراتيجية وسياسات اللاعب الآخر، لأن عدم فهم وعدم الأخذ فى الاعتبار الاستراتيجية الدفاعية - الأمنية للآخر من الممكن أن يؤدى إلى سوء فهم وتبنى السياسات التى تؤدى بدورها إلى إيجاد مشكلة الأمن، وفى ظل هذه المشكلة بدلا من توفير الأمن للجانبين تتفاقم حالة عدم الأمن. ولهذا فإن فهم ومعرفة النظرية الدفاعية واستراتيجية الأمن القومى والسلوك النووى لإيران أمر حيوى بالنسبة لجيرانها العرب.

وقد أعلنت إيران دوما أن أسلحة الدمار الشامل لا مكان لها فى نظريتها الدفاعية، ومن الممكن اختبار صحة هذا الإدعاء من عدة جوانب: من الناحية العقائدية والإيديولوجية، فإن إنتاج واستخدام السلاح النووى حرام من وجهة نظر الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لأن مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأيضاً الزعيم الحالى قد أفتوا بحرمة تصنيع واستخدام أسلحة الدمار الشامل.

ومن الناحية الاستراتيجية أيضاً فإن إنتاج أسلحة الدمار الشامل وخاصة القنبلة النووية ليس فقط لن يوفر الأمن للجمهورية الإسلامية الإيرانية بل على العكس يتضاد مع أمنها ومصالحها القومية، لأن أولاً، إنتاج السلاح النووى بداية هو بمثابة نشر المظلة الحمائية النووية الأمريكية على الدول الأعضاء فى مجلس التعاون "مثل نشر المظلة النووية الأمريكية على دول أوروبا الغربية أثناء الحرب الباردة" ومن ثم تتأكد مشروعية الوجود العسكرى غير التقليدى لأمريكا فى المنطقة وهو التطور الذى يتنافى تماماً مع مبادئ النظرية الدفاعية الأمنية فى إيران. ثانياً، حصول إيران على السلاح النووى سيؤدى إلى إضفاء المشروعية على الترسانة النووية للنظام الصهيونى وتبرير تنميتها. ثالثاً، إنتاج إيران قنبلة نووية سيؤدى إلى تبلور توازن عسكرى غير تقليدى إقليمى ودولى ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية. هذه التطورات الثلاثة على عكس مصالح وأمن إيران القومى. لذا فإن المنطق الاستراتيجى يفرض ألا تتحرك إيران للحصول على أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية. الأهم من هذا، أن مبادئ السلوك النووى للجمهورية الإسلامية الإيرانية على مدى السنوات والشهور الماضية تفيد أن نظريتها الدفاعية - الأمنية هى بدون برنامج واستراتيجية لإنتاج السلاح الذرى. ويقوم منطق سياسة إيران وسلوكها النووى على ثلاثة مبادئ: الشفافية، أى فرض الشفافية على نشاطها وبرنامجها النووى وتقديم المعلومات المطلوبة. المشاركة، بمعنى دعوة كافة الدول للمشاركة فى برنامجها النووى السلمى. والتمسك بالمعاهدات والالتزامات الدولية فى إطار التعاون الوطيد والشامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن تطبيق أى من هذه المبادئ بمفرده يكفى للتأكيد على سلمية البرنامج النووى الإيرانى.

ولهذا فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية قامت على مدى الأعوام والشهور الماضية بناء على هذا المنطق الاستراتيجى ومبادئ السلوك النووى، وباعتماد إجراءات باعثة على الثقة ومطمئنة جداً، بل ذهبت إلى أبعد من التزاماتها الدولية. بعض هذه الإجراءات هى: تطبيق مضمون اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، السماح لمفتشى الوكالة بتفتيش المراكز النووية، دعوة المفتشين

لزيارة منشآت يوسى أف فى اصفهان فى عام ٢٠٠٣، التعليق الطوعى لأنشطة التخصيب وتصنيع قطع أجهزة الطرد المركزى على أساس محادثات طهران مع الدول الأوروبية الثلاث فى أكتوبر ٢٠٠٣، التعليق لكل ما أمكن فى مجال أنشطة يوسى أف حتى شملت RandD، التطبيق الطوعى للبروتوكول الإضافى قبل توقيعه والتصديق عليه من جانب مجلس الشورى الإسلامى، ودعوة الشركات الخاصة والحكومية فى الدول الأخرى للمشاركة فى مشروع تخصيب اليورانيوم فى إيران وعلى هذا الأساس، أعلن مدير الوكالة الدولية لطاقة الذرية أنه لا يوجد أى دليل على انحراف الأنشطة النووية الإيرانية لإنتاج الأسلحة النووية، وعلى دول العالم العربى بصفة عامة وأعضاء مجلس التعاون الخليجى بشكل خاص أن تقوم بناء على ماهية ومبادئ وأهداف النظرية الدفاعية الأمنية ومنطق وسلوك إيران النووى بتبنى سياسة نووية متبادلة. يجب على مجلس التعاون الخليجى مع الأخذ فى اعتباره مصالحه "التى معظمها مشترك مع إيران" أن يتبنى سياسة نووية فعالة ومستقلة إزاء إيران بعيداً عن مصالح وأهداف القوى فوق الإقليمية، وبصفة عامة من الممكن أن تقوم هذه السياسة النووية الفاعلة على تبنى أحد خيارين وهدفين: الأول، الوقف التام والدائم لأنشطة وبرنامج إيران النووى. الثانى، الاعتراف رسميا بحقوق إيران المنصوص عليها فى إطار NPT القائمة على حق الاستفادة السلمية للتقنية والطاقة النووية المشتملة على دورة الوقود النووى.

وتبنى سياسة نووية قائمة على تبنى الخيار الأول من جانب مجلس التعاون ليس فقط لن يساعد على أى حل سلمى وإدارة الأزمة النووية الإيرانية، بل سيؤدى إلى زيادة سوء الفهم بين الجانبين وتفاقمه، لأنه بداية بدلاً من أن يحل المسألة سيمحوها. ثانيا، يعتبر امتلاك التقنية النووية السلمية ودورة الوقود النووى خطأ أحمر بالنسبة لإيران، ولا يمكن العدول عنه، والسبب الأهم لوصول المحادثات إلى طريق مسدود بين إيران وأوروبا هو إصرار الدول الأوروبية الثلاث على الوقف الدائم والكامل للبرنامج النووى الإيرانى، ولذا فإن مجلس التعاون لكسب ثقة إيران بشكل أكبر، وبالتالى المساعدة فى إدارة الأزمة والخروج من الطريق المسدود الراهن، يجب أن يتبنى خياراً غير الخيار الأوروبى الأمريكى.

والخيار الثانى يتم تحقيقه بطريقتين: الأولى، إخلاء منطقة الخليج (الفارسى) من الأسلحة النووية، والثانية، إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية. وعلى أساس قليل الثمن - الفائدة والمنطق الاستراتيجى، فإن تحقيق سياسة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية ستؤمن المصالح والأمن القومى للجمهورية الإسلامية الإيرانية ومجلس التعاون لأنه عن طريق نزع سلاح النظام الصهيونى ستزول المخاوف الأمنية لكلا اللاعبين، وتتبنى السياسة الإعلامية لمجلس التعاون ودوله هذا الخيار، ولكن من الضرورى أن يتم تبنيه بشكل جدى وأكثر فاعلية على الساحة العملية.

وتبنى هذه الاستراتيجية وتطبيقها من جانب مجلس التعاون، يستلزم متطلبات وإجراءات خاصة نشير إليها تاليا: ١ - تبنى سياسة "Pro - active" وتجنب الانفعال والحياد من جانب مجلس التعاون الخليجى بهدف التأثير الإيجابى على مسار الأزمة وخلق الفرصة من أجل حل سلمى لها.

٢ - إغلاق الملفات القديمة وتجاوز الخلافات الناجمة عن سوء الفهم والعمل على خلق حاضر ومستقبل قائم على تفاهم وتعاون مشترك.

٣ - التعاطى مع الملف النووى الإيرانى كحالة مستقلة من دون ربطه بأى قضايا خلافية، لأن ربطه بهذه القضايا سيزيد من تعقيده.

٤ - معارضة ومواجهة دبلوماسية تبنى الخيار العسكرى للحيلولة دون وقوع مواجهة عسكرية فى المنطقة، وذلك بتبنى دبلوماسية فاعلة وابتكارية بعيداً عن سياسة الترقب الحالية.

٥ - حشد كل الآليات السياسية والدبلوماسية لإدارة وحل موضوع الملف النووى الإيرانى فى إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٦ - خلق الثقة وبعث الطمأنينة عن طريق تقديم التطمينات اللازمة لإيران القائمة على المشاركة فى فرض عقوبات عليها أو اتخاذ إجراءات تهديدية ضدها سياسية أو اقتصادية أو عسكرية.

وإيران بدورها عليها أن تتخذ إجراءات باعثة على الثقة منها:

١- دعوة الدول الأعضاء فى مجلس التعاون للمشاركة فى البرنامج النووى الإيرانى.

٢ - التوقيع على اتفاقية عدم اعتداء وتوسيع أشكال التعاون الأمنى العسكرى.

٣ - التوقيع على اتفاقية الإنذار المبكر القائمة على تبادل المعلومات فى مجال محطة بوشهر النووية.

٤ - التعاون البيئى فى مجال الطاقة النووية وعقد الاتفاقيات الثنائية فى هذا المجال.

٥ - تأسيس وكالة إقليمية للطاقة الذرية لتبادل المعرفة والتقنية النووية وإنتاج الوقود والطاقة النووية.

٦ - المصادقة على قانون منع إنتاج وتخزين ونشر الأسلحة النووية فى مجلس الشورى الإسلامى.

٤- أبعاد الاضطراب في مضيق هرمز: "الأزمة المؤثرة"

■ سيد محمد سين ملائك ■ همشهرى ديبلماتيك (المواطن الدبلوماسى)، العدد الرابع، ٢٠٠٦/٧/٤

مضيق هرمز هو ممر مائى ضيق، يصل الخليج (الفارسى) ببحر عمان. ويبلغ طول هذا المضيق ٢٧٠كم٢، وعرضه ٤٤٧كم٢ ويُعد مضيق هرمز من أهم المحطات فى شبكة نقل البترول فى العالم. أما بعد الثورة فقد اتخذت أهمية هذا المضيق مناحى أخرى، خاصة بعد الحديث عن سيناريوهات كثيرة لغلق وفتح المضيق. إذ يعبر يومياً عبر هذا المضيق أكثر من ١٥ مليون برميل بترول بجوار البضائع الأخرى، وبالإضافة إلى الغاز السائل والمنتجات البتروكيماوية، وكذا بعد التفات المتخصصين لمسألة البترول الخام أصبح ما يقرب من٤٠٪ من البترول الخام المصدر للعالم يمر عبر مضيق هرمز. ولعله يكتسب المرتبة الثانية من هذا الجانب بعد مضيق "مالاكا" الواصل بين الفلبين وماليزيا، والذى يُعد مصدر عبور البترول الرئيسى إلى دول آسيا لاسيما الصين، كوريا الجنوبية، اليابان، الهند، سنغافورة وتايوان. ومن ناحية أخرى، نرى أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤمن ما يقرب من ١٥٪ من وارداتها البترولية، من هذا المنطقة، وكذلك أوروبا التى تستورد ٧،٢٢٪، لذا فإن الأهمية الجيوبوليتيكية والجيواكونوميكية لهذا الممر المائى إنما هى التى تجعل القدرات الكبرى الإقليمية والدولية تحاول السيطرة عليه بدعوى توفير الحماية اللازمة لخطوط البترول.

× **التكنولوجيا فى مواجهة الموقع:**

(موقع الجغرافية السياسية):

عقب قيام الثورة فى إيران، وبعد الاحتلال السوفيتى لأفغانستان، قامت الإدارة الأمريكية عام ١٩٨٠م. وعلى لسان رئيسها آنذاك "جيمى كارتر" بإعلان النهج السياسى الأمريكى وبشكل علنى الذى مفاده، أن تدخل أى دولة سواء كانت من داخل أو خارج منطقة الشرق الأوسط لعرقلة الطريق الحر للبترول فى مضيق هرمز سيكون بمثابة التعدى على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذى سيواجهها بقوة فى المقابل، لذا بدأت القوات الأمريكية تتخذ مواقعها فى قواعدها العسكرية بقطر والبحرين والمملكة العربية السعودية. وكذا اتخذت سياسات أخرى موازية لتقليص أهمية موقع الجغرافية السياسية للمضيق، عبر استخدام خطوط مد أنابيب البترول الأخرى، خط المملكة السعودية المجهز حالياً لنقل أكثر من ٥ ملايين برميل بترول يومياً من المملكة السعودية بميناء ينبع على البحر الأحمر.

هذا الخط الذى فى واقعه عبارة عن خطين متوازيين بقطر ٥٦ و٤٨ بوصة وبطول ١٢٠٠كيلو متر، ويأتى بجوارهما كذلك خط آخر يستوعب ٢٩٠ ألف برميل يومياً من "NCL"، (الغاز السائل). حيث كانت هذه الخطوط قد تأسست عام ١٩٨١م من أجل المحافظة على صادرات السعودية البترولية إبان الأزمات، وكذا لتغذية المناطق الصناعية بينبع ومنطقة غرب المملكة، بطاقة استيعابية قدرها ١،٨٥مليون برميل بترول خام يومياً، ومع بداية الدخول فى عملية تدويل الحرب الدائرة بين إيران والعراق عام ١٩٨٧م، تصاعدت هذه الطاقة الاستيعابية لتصل إلى ٣،٢مليون برميل يومياً، حتى تستطيع تعويض البترول الموقف بسبب حرب ناقلات البترول. وفى عام ١٩٩٣، حاولت الحكومة السعودية رفع الطاقة الاستيعابية لهذا الخط إلى ٥ ملايين برميل يومياً. وهذا غير خط أنابيب البترول الآخر الذى يبلغ قطره ٤٨ بوصة، والموصل لخطوط الطاقة (البترول والغاز) من حقول البترول العراقية إلى جنوب ميناء ينبع فى منطقة معاجز، ورغم أن هذا الخط يستوعب ١،٦٥مليون برميل بترول يومياً، إلا إنه أغلق عقب إقدام العراق على احتلال الكويت، وظل عالقاً على هذه الصورة حتى الآن.

الواقع أن تأسيس مثل هذه الخطوط إنما يُعد من الناحية الاستراتيجية نوعاً من محاولة تجنب المخاطر الاقتصادية العالمية، ففى حال حدوث أزمة بمضيق هرمز يمكن تجاوزها - من المنظور الأمريكى - أما الحكومة السعودية فكانت ترى أن الإقدام على تلك الخطوة، إنما هى خطوة من أجل ثبات أوضاع الطاقة للمنطقة، وأخيراً سيظل ينظر لبديل لمضيق هرمز، للحيلولة دون استخدام دولة مثل إيران مضيق هرمز كسلاح سياسى.

وقوع الأزمة:

إن حدوث أى شئ بمضيق هرمز من شأنه خلق

أزمة سيكون من الصعب مواجهتها، إذ سيؤدى ذلك إلى وقف صادرات بترول كل من الكويت، الإمارات وإيران وقطاع كبير من صادرات العراق أيضاً، كما سيصاب الوضع الآسيوى بالشلل التام، بعد إجبار دول منطقة الخليج المصدرة للطاقة بأنواعها للتوقف، وقد تواجه العديد من دول آسيا لاسيما اليابان وكوريا الجنوبية المعتمدة فى الأساس على الغاز القطرى العديد من المشكلات بعد توقف سفن نقل البترول فى الخليج عن العمل.

ووفقاً لإحصاءات هيئة الطاقة الأمريكية حول الوضع الافتراضى لاستمرار أزمة مثل أزمة مضيق هرمز ولأكثر من ثلاثة أشهر، فإن معدلات التضخم سترتفع لتصل إلى ٦٪، وكذا معدلات البطالة إضافة إلى انخفاض إجمالى الدخل المحلى إلى أكثر من ٤٪.

عوامل الخطر:

تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية دائماً ما تنظر إلى إيران على أنها الممثلة للأزمة الحقيقية فى منطقة الخليج ومضيق هرمز.

فما من شك أن امتلاك إيران لحدود بحرية ممتدة بطول الخليج (الفارسى) وبحر عمان، وبهذا التعداد السكانى البالغ ٧٠مليون نسمة، إضافة إلى مدنها الكبرى المطلة على الخليج ومنشآتها هناك، كل ذلك قد جعل الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إليها خاصة بعد ثورتها على أنها مكمن الخطر الذى يهدد المجتمع الدولى ولكن رغم إن قدرات إيران التسليحية لا تضارع قدرات دول المنطقة وبجوارها القوات الأمريكية، إلا أن الحسابات الاستراتيجية البترولية لها أهميتها أيضاً. ومن ناحية أخرى، نود الإشارة إلى أن إيران ليس من مصلحتها زعزعة استقرار وأمن الخليج لأنها تُعد من أهم الدول المصدرة للبترول، ولديها أكبر أساطيل النقل البحرى فى مجال البترول فى العالم، وأن أى اضطراب فى هذا المجال، لربما قد يؤدى إلى محاولات لتغيير الجغرافية السياسية لهذه المنطقة، ومن ثم فإن البقاء على ثبات أمن المنطقة يصب فى مصلحة إيران ودول المنطقة.

أمن الطاقة:

يعتقد بأنه لاشك فى كون تحقيق الأمن لطاقة الخليج (الفارسى) لا يتم إلا فى ظل العلاقات الوثيقة والاستقرار لدول هذه المنطقة، فالاستقرار قد يكون السبيل الأساسى من أجل تأمين وصول الطاقة للعالم.

خاصة وأن ست دول من أعضاء الأوبك، وثلثى منتجى أوبك يتمثل فى هذه المنطقة، لذا فجميع دول العالم ينبغى أن تحرص على بقاء هذه المنطقة الحساسة بعيدة عن عوامل التوتر والاضطرابات.

ولذلك رأينا كيف تم التعامل مع المسألة العراقية حينما راحت المحافل السياسية تدعو لضرورة ترتيب الأوضاع الأمنية هناك بأسرع وقت ممكن حتى يتسنى للإنتاج العراقى العودة إلى أسواق البترول الحالية، وفى الوقت نفسه، فقد أعلنت المملكة العربية السعودية عن زيادة إنتاجها من البترول لتعويض الخسائر الناجمة عن الأزمة العراقية.

ومما سبق تناوله يمكن القول إن ثمة نظامين يمكنهما توفير أمن الطاقة فى منطقة الخليج، أولهما نظام مجلس تعاون الخليج الذى بدأ يشق طريقه منذ عام ١٩٨٠م، كرد فعل إزاء خطر الحرب الإيرانية العراقية، إلا إنه بعد انتهاء نظام صدام وعودة العلاقات بين إيران والسعودية لربما لا يمكنه تحقيق الاستقرار للمنطقة، وثانيهما هو نظام تعاون موسع بين دول الخليج الثمانية، وإقرار العلاقات الاقتصادية فيما بينهم، ومن ثم تنعكس تلك العلاقات على إقرار الأوضاع وثباتها بالمنطقة. ومن ناحية أخرى، اتضح أن التصعيد المفاجئ لأسعار البترول العالمية خلال الفترة القليلة الماضية قد لفت أنظار العالم إلى أهمية تحقيق أمن الطاقة، ورغم أن ذلك الارتفاع فى أسعار الطاقة قد يرجع إلى زيادة الطلب ونقص الإنتاج، إضافة إلى عدم الاستقرار لدى بعض دول الإنتاج، لاسيما نيجيريا والعراق، وكذا عدم الاستثمار المناسب فى هذا القطاع، ولكن الشئ المؤكد فى هذا المجال، أن الخطر الحقيقى الذى يواجهه العالم فى أمن الطاقة هو أمن الخليج (الفارسى) الذى يُعد مضيق هرمز أهم نقاطه، وتباعاً فإن أى خطر يهدد هذا المضيق، سيكون بمثابة الأزمة المؤثرة فى العالم.

٥- نظرة على نقاط التلاقى والخلاف فى العلاقات الإيرانية - الإماراتية ... الطرف الثالث

■ الدكتور نقى طبرسا ■ همشهرى ديبلماتيك (المواطن الدبلوماسى)، العدد الرابع، ٢٠٠٦/٧/٤

لوحظ فى السنوات الأخيرة أن بعض الدول العربية والغربية تحاول ودون فهم جذور العلاقات التاريخية الطيبة القائمة بين إيران والإمارات، حكومة وشعب، النيل من هذه العلاقة الثنائية، من أجل تحقيق مصالح شخصية. إلا أن كلاً من إيران والإمارات ورغم بعض تحفظاتهما حول جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى عازم على مواصلة علاقاته السياسية الاقتصادية بالآخر، بكل هدوء وتعقل، محاولة منه فى إفشال محاولات الطرف الثالث. فعلى ضوء خلفية حُسن الجوار، العلاقات التاريخية والإدراك المشترك للظروف الجديدة الطارئة على المنطقة نجد أن كلاً من الجانبين الإيرانى والإماراتى مصمم على الارتقاء بعلاقاته الثنائية مع الآخر، لذا لاحظنا، خاصة منذ السنوات الأخيرة الماضية توثيق العلاقات الثنائية بينهما، بشكل رفع ميزان التبادل التجارى الرسمى بين الدولتين من مليار دولار فى عام ١٩٩٩ إلى حدود ١٠مليارات دولار عام ٢٠٠٦ . وبالإضافة إلى زيادة حجم التبادل التجارى، فهناك أيضاً التعاون الوثيق بين الجانبين فى المجالات ذات الاهتمام المشترك خاصة البترول والفاعليات المرتبطة بالقطاع الخاص، وكذا التبادل الدبلوماسى والاتصال السياسى على أرفع المستويات بين سفراء الدولتين والذى يُظهر مدى الإرادة السياسية لدى طهران وأبو ظبى على استمرار بقاء العلاقة قائمة وبشكلها الوثيق الدائم.

لكن يبدو أنه منذ أزمة سفينة خاطر فى أغسطس من عام ١٩٩٢م، وهناك ثمة طرف ثالث - أطراف - يحاول التدخل فى قضية الجزر على ضوء إعطاء الضوء الأخضر لحكومة الإمارات العربية لتصعيد تلك القضية على مستوى المحافل المختلفة الإقليمية والدولية، ومن ثم راحت الأخيرة - فى بعض الأحيان - تستفيد من هذه الأوضاع التى ربما قد تصورت أنها لمنفعة دولتها، الأمر الذى عقد المسألة. وهذا رغم أن إيران دائماً ما عارضت دخول طرف ثالث فى هذه القضية، وإنما كانت ترى ضرورة حل تلك القضية بين الجانبين فقط وفى إطار مذكرة تفاهم عام ١٩٧١، خاصة أنه فى بعض المراحل الزمنية منها كان المسئولون الإماراتيون يؤمنون أيضاً بضرورة بقائها فى إطارها الثنائى دون دخول طرف ثالث، رغم أن هذا التوجه يبدو أنه بدأ يتناقص خلال الخمس سنوات الماضية بعد طرح المسألة على أروقة المحافل الإقليمية والدولية لاسيما تناولها فى البيان الختامى لاجتماع وزراء الخارجية العرب، ومجلس التعاون الخليجى، جامعة الدول العربية، وكذا من خلال الجلسات المشتركة لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبى، غير أن تكرار المحاولات الإماراتية على هذا النحو بدون نتائج تذكر قد جعل القيادة السياسية الإماراتية تفضل حل المسألة العالقة فى ظل التفاهم الثنائى الموجود وفى إطار مذكرة تفاهم ١٩٧١، خاصة أن الأطراف المختلفة التى تحاول الدخول للتأثير على هذا الموضوع لربما قد يكون لها مصالح ما فى المنطقة من استمرار سوء الفهم القائم، ومن هذه الأطراف، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا وبريطانيا.

وبالنظر إلى محاولات هذه الأطراف سواء كانت من قبل دول أو منظمات إقليمية ودولية إزاء قضية الجزر، يمكن القول إن أهداف كل طرف من هذه الأطراف الساعية للتأثير على القضية مختلفة عن الآخر، فمثلاً أهداف الولايات المتحدة وبريطانيا وحتى فرنسا مختلفة ومغايرة مع أهداف سائر الأطراف الأخرى، فالبعض يهدف إضافة إلى تحقيق مصالح اقتصادية، إلى تحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى من قبيل الوجود الفيزيقى والدائم فى منطقة الخليج (الفارسى)، بينما تتبع مواقف بعض الدول العربية إزاء القضية ذاتها من خلال الصلات القومية والعرقية إضافة إلى أهدافهم الاقتصادية أيضاً.

وكذا نجد أن بعض الدول الأوروبية، الآسيوية والأمريكية اللاتينية والأفريقية قد تنظر إلى المسألة من باب الاستفادة من الأسواق الإماراتية وإقامة المشروعات الاقتصادية الكبرى، لذلك يأخذ هؤلاء المواقف الداعمة للإمارات من خلال الاستفادة من المحافل الإقليمية والدولية المختلفة التى تحمل بعضها أسماء عربية وإسلامية وأخرى بلا أى أسماء لتعقيد القضية أكثر فأكثر. وهنا تجدر الإشارة إلى أن تدخل مثل تلك الأطراف - الطرف الثالث - فى القضية لن يثنى إيران عن مواقفها السابقة فحسب، وإنما سيحمل هذا التصرف القيادات الإماراتية نتائجه الغير محسوبة، لذا فقد تفهم البعض هذا الموقف وراح منذ

فترة قليلة ماضية يسحب هذا الموضوع من جدول أعمال مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية.

× دراسة إجمالي مواقف الطرف الثالث:

بداية نود الإشارة إلى أنه يصعب تناول تحليل مواقف الأطراف الضالعة في القضية العالقة بين إيران والإمارات في دراسة واحدة، ومن ثم سوف نشير فقط إلى أبرز وأهم مواقف الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وبعض المنظمات الإقليمية.

١-موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

الواقع أن الموقف الأمريكي إزاء قضية الجزر قد بدأ يتسم بالازدواجية الصريحة خاصة منذ عام ١٩٩٢ . إذ بدأت تصريحات الإدارة الأمريكية تتخذ الانحياز للإمارات العربية حينما اعتبرت بأن الجزر الثلاث إماراتية، وراحت تدعو إيران إلى ضرورة إخلاء هذه الجزر والأهم إعلانها استعدادها لبعث قواتها العسكرية إلى المنطقة للدفاع عن سيادة الإمارات العربية.

٢- بريطانيا

كانت بريطانيا تعلن حيادها منذ البداية إزاء هذه المسألة، لكنها وبحلول عام ١٩٩٢، بدأت في ازدواجية واضحة هي الأخرى حينما راح مسئولوها يعلنون عن ضرورة حل تلك الأزمة من خلال علاقات الصداقة القائمة بين الدولتين وفي إطار مذكرة تفاهم ١٩٧١ . واعتبرت بريطانيا أن الإجراءات الإيرانية في الجزر الثلاث تثير مخاوف وشكوك دول مجلس التعاون الخليجي، وأن بريطانيا سوف تساند الموقف الإماراتي في تلك القضية.

٣- فرنسا

لفرنسا مواقف مماثلة من القضية نظراً لعلاقاتها الاقتصادية والعسكرية بدولة الإمارات، فمثلا تارة تعلن ضرورة حل القضية العالقة وفقاً لمبادئ القوانين الدولية وعبر طريق الحوار والمفاوضات، وتارة أخرى تعلن أنها تساند الإمارات في مواقفها، بل وتدعو الإمارات في مبادرة فرنسية أخرى إلى الذهاب إلى محكمة العدل الدولية.

٤- روسيا

بينما راحت روسيا بعد أحداث أغسطس ١٩٩٢، تدعو إلى حل القضية بالطرق السلمية تطورت المبادرة الروسية في هذا السياق إلى أشكال أخرى بعد ذلك، عندما أعلنت أنها تؤيد الموقف الإماراتي في الذهاب إلى محكمة العدل الدولية، بل وفي أحيان أخرى تشدد الموقف الروسي ودعا إلى الذهاب إلى مجلس الأمن.

٥- الصين

أما الصين فهي الأخرى وبسبب علاقاتها الاقتصادية مع الإمارات فأحياناً كانت تتبنى مواقف ترضي نوعا ما - حكومة الإمارات، خاصة حينما كانت تبرز قلقها إزاء الأعمال الإيرانية في الجزر الثلاث، لكنها في معظم الوقت، يبدو أنها تعمل على إرضاء الطرفين من خلال اتخاذ مواقف وسط حيال مسألة الجزر.

٦- المنظمات الإقليمية، العربية والإسلامية

بالنظر إلى أداء المنظمات الإقليمية سواء العربية أو الإسلامية منها يمكن القول إنه منذ عام ١٩٩٢م، والأداء المسيطر على عمل هذه المنظمات لاسيما الجامعة العربية، دول حركة عدم الانحياز، منظمة البرلمانات العربية الأفريقية، وكذا المجالس الإسلامية إنما هو أداء فردي لا يتسم بالجماعية حيال قضية الجزر.

٧- سائر الدول الأخرى

ومن جملة هذه الدول العربية والإسلامية مثل: سوريا، ليبيا، مصر، العراق، السودان، لبنان، الأردن، الجزائر، موريتانيا، تونس، فلسطين، جيبوتي، الكويت، السعودية. الدول غير العربية: إيطاليا، أيرلندا، إندونيسيا، كوريا الشمالية، البرازيل، فنزويلا، نجد أن معظم مواقف هذ الدول إنما هي مواقف فردية لا تحمل صفة الموقف الموحد تجاه قضية الجزر الثلاثة بين الإمارات وإيران.

جدير بالذكر أن المشاورات الإيرانية الإماراتية حول العلاقات الثنائية مازالت قائمة بين الجانبين وعلى أرفع المستويات منذ ولايتي، خرازي ومتقي (وزراء خارجية إيران)، وراشد عبد الله والشيخ حمدان بن زايد، وتبادل الزيارات بين طهران وأبو ظبي قائمة وجميعها ورغم الأفعال الشيطانية من قبل الطرف الثالث تشير إلى محاولة الجانبين استمرار النظر على هذه القضية وحلها في إطار علاقات الصداقة القائمة بين الدولتين، لاسيما أن مشكلة السفينة أو غيرها من سوء تفاهم ليس من شأنها الإضرار بإيران أو الإمارات إنما الإضرار بدول المنطقة أيضاً.

وأخيراً يعتقد أن تجربة المباحثات الثنائية في أبو ظبي والدوحة بين الجانبين الإيراني والإماراتي، وفي إطار مذكرة التفاهم ١٩٧١م، ومع الأخذ في الاعتبار رسالة الشيخ الفقيد زايد بن سلطان آل نهيان في ٢٠ أبريل من عام ١٩٩٢م، حول هذا الخصوص فإن هذه الخطوات ليس من شأنها حل تلك المسألة في إطار المحافظة على علاقات الدولتين بل وتحقيق أيضاً أمن واستقرار المنطقة ومصالح جميع دولها أيضاً.

(×) أستاذ العلوم السياسية بجامعة طهران.

الحكومـــة الوطنيـــة العـــراقـــيـــة و العـــلاقـــات مع إيران

■ علير رضا آيتى ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٧/١٩

قام وزير الخارجية الإيرانية منوتشهر متقى مؤخراً بزيارة للعراق كان الهدف منها هو تقديم تهنئة الحكومة والأمة الإيرانية للعراق بمناسبة نجاح العملية السياسية وبدء العمل الدائم للمجلس الوطنى والحكومة العراقية، وكذلك أيضاً إعلان استعداد الجمهورية الإسلامية الإيرانية لتقديم الدعم الشامل وفتح فصل جديد من العلاقات بين البلدين .

وبصفة عامة كانت العلاقات الإيرانية- العراقية مضطربة ومتوترة منذ أواخر عقد الستينيات وحتى أواسط الثمانينيات. وفى هذه الفترة كانت النظم الانقلابية والشيوعية قد هيمنت على العراق، وكانت الحركات القومية قد نشطت بشدة فى العالم العربى. وبناء على هذا كانت فكرة نزع خوزستان من إيران وضمها للعراق نابعة من هذه الحالة الفكرية التى كانت سائدة فى العراق، على أى حال، فإن أيا من هذه النظم متى استقر، دخل على الفور فى خلافات مع إيران، ومن المؤكد أن البداية كانت من نهر اروند ثم ادعاء الأحقية فى خوزستان، وقاموا بدعم وتأييد الجماعات والتنظيمات الانفصالية وفى النهاية وصل الوضع المتوتر والمعقد تدريجيا إلى مواجهة عسكرية. إلى جانب ذلك استخدم كلا الطرفين كل الآليات الموجودة والممكنة لممارسة الضغط على الطرف المقابل وكانت النتيجة العامة لهذا الأمر هى توجه العراق إلى الاتحاد السوفيتى أكثر مما كان وسباق التسلح مع إيران، وإيران (الشاه) بدورها حتى لا تصبح متخلفة عن العراق سارت باتجاه تنسيق أكبر مع الأمريكيين، ومن المؤكد أن البعثيين بعد النزاع على الحدود فى عام ١٩٧٣ و١٩٧٤ أصبحوا فى أزمة مع إيران وأزمة الأكراد العراقيين وللتخلص من هذا المأزق دخلوا فى تصالح مع إيران وأدى هذا الأمر إلى توقيع أهم اتفاقية رسمية بين الدولتين فى عام ١٩٧٥وهى اتفاقية الجزائر والتى تعد واحدة من أفضل الاتفاقيات وأكثرها اكتمالا بعد الحرب العالمية الثانية وقد وضعت هذه الاتفاقية نهاية للنزاعات على الحدود والأراضى والمياه بين إيران والعراق وعلى الرغم من توقيع هذه الاتفاقية، إلا أن الأجواء بين البلدين وخاصة من جانب العراقيين لم تكن أبدا أجواء ودية.

وبعد أن قامت الثورة الإسلامية قام صدام حسين أمام كاميرات التليفزيون بتمزيق الوثائق الخاصة بمعاهدة ١٩٧٥، وأعلن أن العراق فى حل من التزامات هذه المعاهدة. وأعلن أنه تم التوقيع على هذه الاتفاقية تحت ضغط الولايات المتحدة وإسرائيل الذين كانوا يدعمون الشاه. ومنذ البداية لم يكن العراق ينوى تطبيق كل بنود الاتفاقية وفى النهاية شن صدام حربا على نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية الناشئ لمدة ثمانى سنوات. وهى الحرب التى شنها نظام البعث على مدى ثمانى سنوات بدعم كامل من النظم الإقليمية والدولية ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لكنه ليس فقط لم يستطع تحقيق أيا من أهدافه، بل إنه زاد من مشاكله، وتحللت بنية النظام السياسية والاقتصادية والعسكرية لتتهيأ بذلك المقدمات الضرورية لسقوط النظام بعد عقدين من الحرب والمقاطعة

العصر الذهبى للعلاقات الإيرانية - العراقية .

تاريخ علاقات إيران بجارتها الغربية الملىء بمظاهر الصعود والهبوط على مدى أربعمائة عام قبل انهيار نظام صدام لم يشهد علاقات طيبة قائمة على حسن الجوار والاحترام المتبادل لحق ملكية الجانبين وهذا النظام البعثى العلمانى حتى فى وقت المقاطعات الدولية، حيث كان واقعا تحت ضغوط شديدة من جانب الغربيين، لم يكن على استعداد لإقامة علاقات ودية مع إيران وحل القضايا وإيجاد مخرج للتخلص من هذا المستنقع الذى خلقه لنفسه. فى هذه المرحلة استطاع الشعب العراقى المظلوم بعد عشرات الأعوام من الاستبداد أن يتحدث عن حقوقه فى هذا البلد، ويسير العراق نحو البنى السياسية الجديدة. ولهذا أبدى الإيرانيون سعادتهم بسقوط هذا النظام الحاقد وأعدوا أنفسهم لإحياء العلاقات التاريخية والثقافية مع الأمة العراقية وخاصة بعد فتح المدن المقدسة العراقية أمام الزائرين الإيرانيين.

ويعتبر تشكيل المؤسسات الوطنية فى العراق والسير فى العملية السياسية من الدعائم القويه للعلاقات الإيرانية - العراقية، لأنه فى جانب هناك إيران مستقرة وبها قوى شيعية، وفى جانب آخر هناك عراق جديد به تعددية وله توجهات إسلامية. وكان الشعب العراقى قد عقد أول انتخابات حرة وعادلة فى تاريخ

البلاد عام ٢٠٠٤ وفى هذه الانتخابات فازت قائمة الائتلاف العراقى الموحد وحصلت على أكثر من ١٤٠ مقعداً فى الجمعية الوطنية الانتقالية ،وتم تشكيل حكومة الجعفرى باعتبارها حكومة انتقالية. وقام وزير الخارجية الإيرانى آنذاك بالتوجه إلى العراق باعتباره أول مسئول رسمى لدولة عربية وإسلامية لتهنئة الأمة والحكومة العراقية بهذا الإنجاز .

كانت هذه الزيارة مقدمة لرقى مستوى العلاقات. وكانت إيران فى إطار سياستها الحكيمة قد اعترفت رسميا بالحكومة الانتقالية العراقية وقامت بدور ايجابى لتقدم العملية السياسية فى هذا البلد وخاصة فيما يخص وضع الدستور والتصديق عليه وإنشاء المؤسسات المدنية وتهدئة الأوضاع. وكانت إيران تؤكد العلاقات الجيدة بين البلدين لتقديم العون للأمة والحكومة العراقية ذلك فى الوقت الذى كانت المشاكل المتزايدة تضيق الخناق على قوات الاحتلال ،وأثبتت إيران أنه لن يكون هناك حل لمشاكل المنطقة من دون مشاركتها، وردا على هذه الزيارة التى قام بها وزير الخارجية الإيراني ،توجه وفد عراقى رفيع المستوى برئاسة رئيس الوزراء العراقى إلى طهران فى صيف ٢٠٠٥ ، وأحدثت هذه الزيارة أصداء قوية إقليميا وعالميا وقد وقع البلدان الكثير من مذكرات التفاهم فى مختلف المجالات فى هذه الزيارة الشيء الذى لم يتحقق فى عهد صدام مطلقا حتى فى ختام البيان الصحفى لهذه الزيارة كانت هناك فقرات أكدت أن نظام صدام كان البادئ بالحرب على إيران ومع إجراء الانتخابات العامة فى العراق اختار الشعب نوابه ،وكون حزب الأغلبية فى الانتخابات مع سائر الأحزاب الحكومة العراقية الدائمة. وقد أدى نجاح العملية السياسية ،وتشكيل المجلس المنتخب والحكومة الوطنية إلى قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإيفاد وزير خارجيتها إلى العراق فى ٢٠٠٦/٥/٢٦ لتقديم التهانى للأمة والحكومة العراقية وقد تمت هذه الزيارة فى حين أن العلاقات السياسية الإقليمية للعراق لم تصل إلى مرحلة عملية وجدية. وكانت للزيارة الأخيرة أصداء إقليمية وعالمية قوية ،حيث أكدت دور إيران الإيجابى فى التطورات العراقية ،الدور الذى بدأ منذ تأسيس مجلس الحكم العراقى ويعتقد البعض أنه لو استمر هذا المناخ الإيجابى بنفس الشكل بدون أى معوقات بين البلدين فستشاهد فى المستقبل رغبة الحكومتين فى بحث موضوع الحرب وتطبيق اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ .

ومن المحاور المهمة المؤثرة على علاقات البلدين وجود قوات الاحتلال فى العراق التى بإجراءتها الخاطئة فى مكافحة الإرهاب تؤثر بشكل سلبى على أمن جيران العراق وعلى رأسها إيران، كما أنها جعلت الحدود المشتركة غير آمنة. ليس هذا فحسب بل قامت قوات الاحتلال بتوجيه الاتهام لإيران بالتدخل فى العراق والعمل على عدم استقراره .

وبصفة عامة فإن أهمية دور إيران فى التطورات العراقية ومواقفها البناءة إزاء مشاكل هذا البلد قد أثبتت تدريجيا مدى قوة وتأثير إيران، وقد اعترف كثير من الأطراف بأن تجاهل دور إيران فى التطورات العراقية سيعود بالخسارة على الأمة والحكومة العراقية وكذلك أيضاً المنطقة وقد قدم الخبراء والباحثون فى الولايات المتحدة توصيات فى هذا الصدد للبيت الأبيض، وطبقا لهذه التوصيات فإن سياسات إيران تجاه العراق تتفق مع المصالح القومية العراقية، وفى نفس الوقت لا تتضاد مع سياسات واشنطن فى العراق، وأن العلاقات بين إيران والعراق أمر لا يمكن تجنبه، وهذه العلاقات من الناحية الاستراتيجية هى أمر حيوى بالنسبة لبغداد بل ولطهران أيضاً، وبغض النظر عن موقف الولايات المتحدة ستتبلور العلاقة بين البلدين التى سيرتكز عليها العراق وقد ذكر الاستراتيجيون الأمريكيون فى توصياتهم للبيت الأبيض : كما أن السعودية، نظرا لأسباب أقل أهمية، كانت مضطرة لأن تحدث تقاربا بينها وبين إيران، وتصل بشكل ما إلى اتفاق، فمن البديهى أن تتقارب بغداد أيضاً من طهران نظراً للعديد من النقاط المشتركة بين الطرفين.

استعداد العلمانيين في تركيا لمواجهة الإسلاميين

■ جمشيدر سنجار ■ همشهري ديبلماتيك (المواطن الدبلوماسي) العدد الثالث، ١/٧/ ٢٠٠٦

أدى مقتل قاض علماني على يد محام إسلامي في ٢٠٠٦/٥/٢٩ إلى دخول المجتمع التركي مرة ثانية في حالة من الغليان ودخلت التكتلات السياسية في هذا البلد مرحلة حساسة.

وقد وضعت الدولة التركية التي عانت في الماضي، خاصة على مدى العقدين الأخيرين كثيراً من مثل هذه الأحداث آليات مختلفة لمواجهة وضبط هذه الأحداث.

وكانت ظاهرة الاغتيالات المجهولة الفاعل التي كانت تحدث في عقدي السبعينيات والثمانينيات من العقد الماضي قد جعلت الساحة السياسية التركية منكفئة على نفسها، حيث قتل خلالها عدد من الكتاب والنخبة العلمانية على يد قاتلين مجهولي الهوية وعلى الرغم من أوجه الشبه الكثيرة إلا أن هناك اختلافاً بين الحادثة الأخيرة والأحداث الإرهابية التي وقعت على مدى العقدين الأخيرين.

وهذه الحادثة الأخيرة التي وقعت الشهر الماضي جاءت في ظروف يتبادل فيها دعاة العلمانية والإصلاحيون اتهامات قاسية وصريحة، ويستعد المناخ السياسي في البلاد لانتخابات رئاسية مهمة ستحدث في غضون أقل من عام وهذا الأمر يثير في الذهن أسئلة عديدة أولها: هل هذا سيناريو مخطط مسبقاً من قبل المحافل العلمانية للضغط على الحكومة وإجبارها على التنحي الهادئ من السلطة وعقد انتخابات برلمانية مبكرة؟ وهل وقوع مثل هذه الأحداث قبل أقل من عام من الانتخابات الرئاسية هو خطوة لعرقلة وجود أردوغان في هذا المنصب. وهل حزب العدالة والتنمية على الرغم من كل الضغوط يستطيع أن يتخطى التقاليد ويأتي بشخص إسلامي لرئاسة الجمهورية؟ وللرد على هذه الأسئلة وبحث الأهداف المحتملة لابد من أن نخضع بنية النظام في الدول وخاصة في تركيا للتحليل.

لقد وصل تمسك العناصر والمحافل العلمانية في تركيا بمنع دراسة النساء المحجبات لدرجة أن سليمان دميريل الرئيس التركي السابق قال بشكل مباشر في تصريحات: يجب على الحكومة أن تتحصن إزاء تهديد الرجعية ولا يمكن حل مشكلة الحجاب بالدستور ولو تريدون أن تدرسوا بالحجاب فاذهبوا للسعودية. وعلى الرغم من أن هذا الحديث قوبل برد فعل شديد من جانب رئيس الوزراء التركي أردوغان، إلا أن صدور هذا الكلام من جانب سياسي محنك يكشف عن قلق النظام التركي الشديد من تأثير المظاهر الإسلامية التي تشاهد اليوم بكثرة في المجتمع التركي في النظام التعليمي وبالتالي في المجتمع الإسلامي التركي، والاهتمام بمسألة الحجاب وجذورها يفيد في معرفة التوليفة الأساسية في بنية النظام التركي ويعتبر واحداً من الأساليب الفاعلة في معرفة وتحليل التطورات الداخلية في هذا البلد.

النقطة الثانية التي يجب الإشارة إليها بخصوص المبادئ المدونة بالنسبة للنظام في تركيا المؤسسات والتنظيمات التي تتولى حراسة وحماية هذه المبادئ فعلى مدى العقود الماضية تم استحداث أجهزة وآليات مختلفة للحفاظ على هذه المبادئ وعلى الرغم من أنه في العقود السابقة كانت المسئولية في الغالب تقع على كاهل العسكريين باعتبارهم المؤسسيين الأوائل لهذا النظام ولكن بالنظر إلى ردود الفعل السلبية لتدخل العسكريين على المستوى الداخلي والخارجي أصبحت عملية الحفاظ على هذه المبادئ بشكل مباشر أو غير مباشر تقوم بها بعض التنظيمات والأجهزة القانونية في البلاد أهمها: رئيس الجمهورية والجيش ومجلس الأمن القومي وجهاز الاستخبارات والأمن في البلاد والمجلس الأعلى للتعليم والمحكمة الدستورية ومجلس الدولة وإلى جانب هذه التنظيمات والأجهزة تلعب وسائل الإعلام من الصحف والقنوات التليفزيونية دوراً أساسياً.

والأشخاص الذين يتولون قيادة هذه الأجهزة يكونون من أوفى الأشخاص لهذه المبادئ وعلى هذا الأساس نرى أنه حتى الآن يختار معظم رؤساء الجمهورية من العسكريين حتى الثلاثة الذين كانوا مدنيين قد تم اختيارهم من بين المؤمنين بمبدأ العلمانية. وعلاوة على هذا هناك ثلاث مؤسسات مهمة تشمل منظمة التعليم العالي والمحكمة الدستورية ومجلس الدولة تتولى مسئولية التعليم وتصفية وإلغاء العناصر غير العلمانية ويتولى رئاسة هذه الأجهزة أشخاص متعصبون جداً للمبادئ الكمالية ووظيفتهم الأساسية تلقين الجيل الجديد مبادئ العلمانية والحيلولة دون دخول العناصر الإسلامية والمعارضة للمبادئ المذكورة الأجهزة الحكومية وفي النهاية تصفيتهم. في مثل هذه البنية من

الطبيعى أن الحكومات والمجالس التى تتكون من الأحزاب السياسية ستتمتع بقدرة محدودة على المناورة، وأى إجراء يتخذ من جانب الحكومة والمجالس ويكون مغايراً للمبادئ المذكورة ستتحرك سريعاً الآليات القانونية لمنع تطبيق برامجها، وتشاهد أمثلة على هذه الأحداث فى تاريخ التطورات التركية الداخلية وخاصة فى العقود الماضية. على سبيل المثال وقوع انقلابين عسكريين فى عقدى الستينيات والثمانينيات من القرن الماضى وأدى إلى انتقال السلطة بشكل هادئ عن طريق العسكريين فى عقدى السبعينيات والتسعينيات إلى الحفاظ على السلطة العلمانية فى البلاد واحتدمت عمليات الكتل بين الإسلاميين والعلمانيين. والشهور والأسابيع القادمة حبلى بتطورات جديدة فى تركيا ومن الواضح أن أنصار العلمانية فى تركيا قد دقوا أجراس الخطر مرة ثانية وعلى الرغم من أن الظروف لا تشبه ظروف حكومة الرفاه- يول وحزب العدالة والتنمية ولا يعتزم أيضاً تهيئة الساحة لانفراد واستغلال جناح العلمانيين لكن لا يجب نسيان أن التجارب السابقة قابلة للتحقق بأشكال أحدث.

التحديات الحالية

بالنظر إلى المواضع السابقة فما نشاهده اليوم فى تركيا هو تكرار إلى حد ما للمسيرة السابقة، فحزب العدالة والتنمية الذى وصل إلى السلطة منذ أربعة أعوام بحصوله على الأغلبية المطلقة واستطاع على مدى الأعوام الماضية على عكس الحكومات السابقة أن يوطد مكانته لدى الرأى العام على الرغم من اجتيازه أزمات وضغوطاً شديدة مازال حتى الآن يتعرض لتهديدات وتحديات أقوى من جانب المحافل العلمانية وتكشف مسيرة التطورات بشكل واضح أنه قد تم إعمال الآليات المتوقعة للحفاظ على النظام العلمانى من عام مضى وحتى الآن بشكل ملموس والهدف الأساسى لهذه المحافل والأجهزة هو اتهام حزب العدالة والتنمية بتحطيم النظام ومنع انتخاب أوردوغان رئيس الوزراء الحالى لمنصب رئيس الجمهورية فى انتخابات أبريل ٢٠٠٧م وللوصول إلى هذا الهدف فإن أكثر الأساليب قانونية هو إجبار الحكومة على عقد انتخابات مبكرة فى العام الحالى ونزع أغلبية مقاعد البرلمان من حزب العدالة والتنمية وفى هذا الصدد فإن الأحزاب السياسية على الرغم من أنها تساورها شكوك قوية فى نجاحها فى الانتخابات البرلمانية المبكرة ولكنها نظراً لمساندة العناصر العلمانية الموجودة فى النظام حتى الآن تدعم وبشدة عقد هذه الانتخابات وقد أعلن بايكال رئيس الحزب المعارض للحكومة فى المجلس صراحة وضمن اتفاقه مع العسكريين وتأييد اتهامات رئيس الجمهورية للحكومة: يجب أن يختار رئيس الجمهورية القادم عن طريق مجلس جديد، وبالتهديد بالاستقالة الجماعية لنواب الحزب من المجلس والرجوع إلى صدر الأمة "الاستفتاء" أكد أن الانتخابات الرئاسية القادمة ستكون واحدة من أعقد القضايا فى الشهور القادمة. والأشخاص الذين لا يؤمنون حقيقة بالدستور لا يستطيعون أن يكونوا رؤساء للجمهورية، وكذلك أيضاً قال فى ٢٤ مايو فى حديث له مشيراً إلى أن المجتمع التركى كان فى الماضى يدعم دائماً العلمانية نظراً لوجود المؤسسات المختلفة: إن الأمر معقود على أن نخرج من هذه الأزمة السياسية ونجد مخرجاً سياسياً وسنجد فى الانتخابات القادمة المخرج الذى يقوم على الأدوات الديمقراطية وسنرد على الأشخاص الذين أوصلونا إلى هذه النقطة. هذا الكلام من الممكن إلى حد ما أن يكون كاشفاً لاتفاق من وراء ستار مع العناصر المنفذة والفاعلة فى النظام وأن هناك إمكانية لعقد تحالف بين الأحزاب السياسية المعارضة فى الانتخابات القادمة لنزع الأغلبية من حزب العدالة والتنمية.

علاقات دولية

أمـــــــــــــريكــــا والـــوقــــت

■جمهوري اسلامى (الجمهورية الإسلامية)١٢/٧/٢٠٠٦

منذ سبعة وعشرين عاما تشن الولايات المتحدة الأمريكية حربا نفسية ضد إيران فاستخدمت كل ما هو متاح لديها لاستهداف الثورة و مسيرتها، الآن اضافت الانترنت والفضائيات إلى حربها هذه ضدنا، لكن المواجهة استمرت وإيران لم تتراجع عن ما كانت تريد و لم تستسلم للضغوط الأمريكية والكل يعلم أن من تلك الأساليب الأمريكية في الحرب النفسية هو التدرج في المطالب من أجل الوصول إلى الهدف المنشود و هو استسلام أو تراجع ذلك البلد عن سياساته تجاهها و من أجل هذا تتحجج الولايات المتحدة بحجج عديدة، فتارة تقول بأن النظام الإسلامى بسياساته يدعم المقاومة اللبنانية والفلسطينية، فعليه أن لا يفعل ذلك و تارة أخرى تقول بأن على إيران إيقاف نشاطها النووى لكن حقها في استخدامه في المجال السلمي محفوظ و لا نقاش عليه، ومن ثم تقول هذه رزمة حلول فعلى إيران الإجابة عليها خلال ساعات أو أسبوع، وإن لم تجيب فهى لا تريد الحل وإن تراجعت إيران و قبلت هذا ستتحجج الولايات المتحدة مرة أخرى و تقول لديكم النفط و الغاز ولا تحتاجون الطاقة الذرية فأوقفوا البحوث العلمية في هذا المجال(طبعا تتناسى واشنطن امتلاك إيران لهذه المخزونات في زمن الشاه كما تتجاهل من أراد إيجاد تلك المشاريع والمفاعلات النووية) ونقول إن تراجع إيران في حقها المشروع لاستخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية سيتبعها مطالب أمريكية أخرى لا بداية لها ولا نهاية، فأمريكا تتحجج على الوقت وعلى الساعة وعلى كل شئ!

ثمة قضية أخرى يجب أخذها فى الاعتبار وهى أن مصداقية الوكالة الدولية للطاقة الذرية و من خلال الملف النووي الايرانى على المحك، فإما أن تثبت هذه الوكالة مهنيتها وحيادها و إما أن تثبت انجرارها وراء الطروحات السياسية الأمريكية و الغربية، إما أن تثبت مدى استنادها للحقائق و الواقع و إما أن تثبت مدى تأثرها من تلك الدول الضاغطة عليها وعلى إيران، وإذا انصاعت الوكالة لرغبات الولايات المتحدة وما تريده هذه الدولة من منع تقدم إيران التكنولوجي فبهذا تصبح الوكالة مجرد أداة بيد هذه الدولة لتنفيذ مآرب و أهداف معينة.

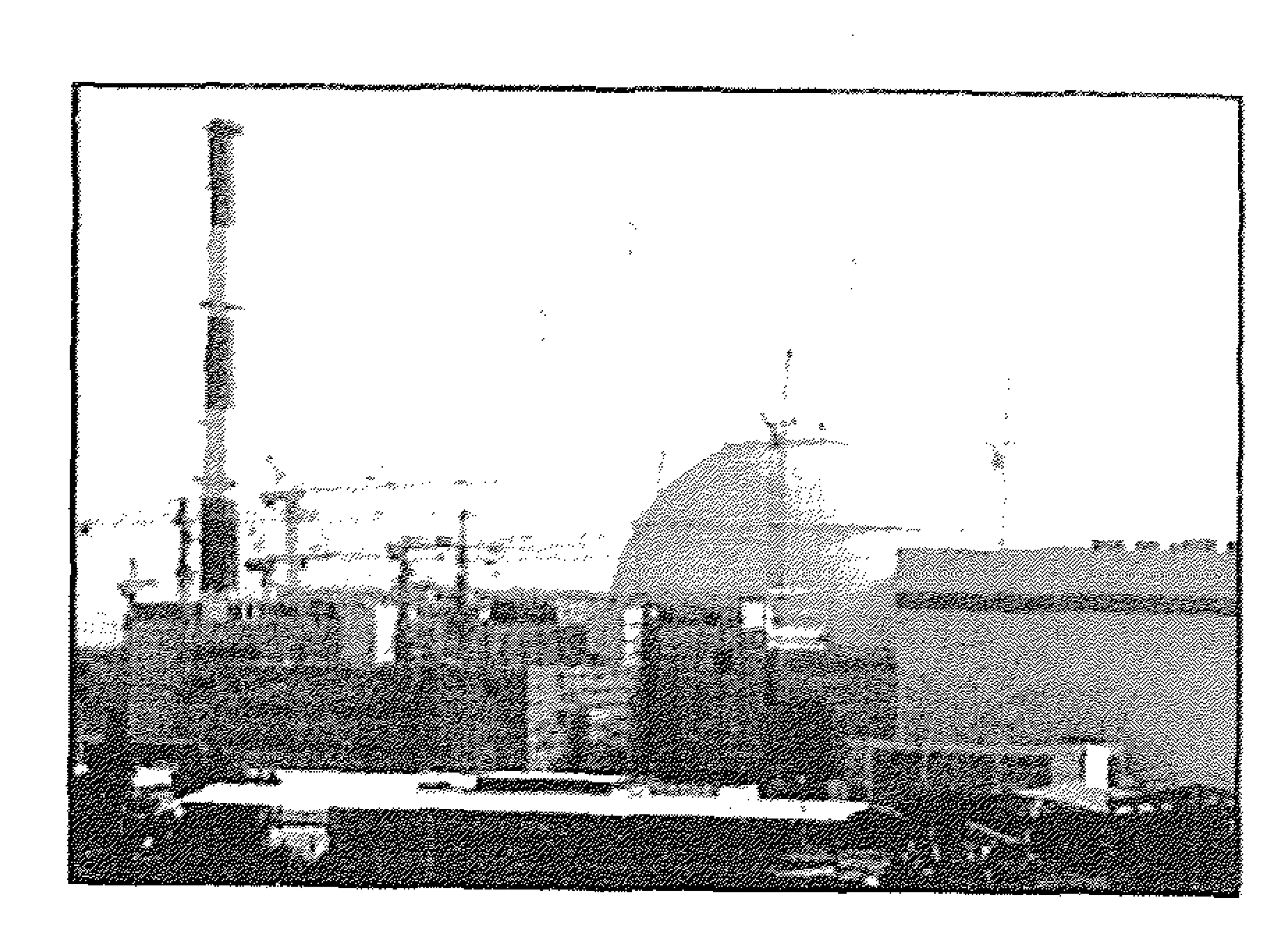
وبعدما وصلت المقترحات التى تقدمت بها الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي بالإضافة إلى ألمانيا إلى إيران، يتم الحديث حاليا عن تحديد موعد للرد الإيرانى عليها، ومن هنا طالب الرئيس الأمريكى جورج بوش إيران بالرد السريع على المبادرة مما استوجب الرد الإيرانى وعلى لسان الرئيس أحمدى نجاد بتحديد موعد للرد على هذه المقترحات في شهر أغسطس الحالى، فغضب بوش من هذا وصعد من لهجته العدائية ضد إيران، فلتكن ما تكن هذه التصريحات والتصريحات المضادة لها، المهم عدم التنازل عن حقنا في مجال امتلاكنا للتكنولوجيا النووية وأن تحفظ لنا رزمة الحلول المقدمة حقنا هذا، وعلى من قدم الرزمة الاعتراف بحق إيران في تخصيب اليورانيوم على أراضيها، وإن لم يتم هذا سيتبين زيف الحل المقدم لنا، وكذلك التناقضات الموجودة لدى هذه الدول في التعامل مع الملف السلمي النووي الإيرانى.

هنالك أيضا تناقضات ومفارقات واضحة في سير العملية التفاوضية المتعلقة بالملف والرزمة المقدمة لطهران فنهج الولايات المتحدة يتعارض مع ما تنتهجه أطراف المبادرة هذه، حيث تضع واشنطن شروطا مسبقة لإجراء أى حوار مع طهران وعلى رأس تلك الشروط إيقاف إيران لنشاطها النووي أى لتخصيب اليورانيوم، ويبدو لنا من هذه الشروط والتحركات الأمريكية بأن واشنطن لا تريد أن تصل الدبلوماسية الأوروبية والروسية والصينية إلى صيغة حل مرضية مع إيران، ولا تريد أن يكتب لهؤلاء أى شئ في مجال حل هذه الأزمة، حيث تخشى واشنطن أن تتحول إيران إلى قوة مركزية على الصعيد الإقليمى.

تداعيات البرنامج النووى الإيرانى على العلاقات الإيرانية-الأمريكية

■ سيد مهدى حسينى(×)

■ إطلاعات سياسى اقتصادى (الأخبار السياسية الاقتصادية) الـ عدد يونيو - يوليو ٢٠٠٦



أشار الباحثون الأمريكيون المتخصصون فى شئون الشرق الأوسط إلى أن رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية كافة منذ الرئيس روزفلت وحتى جورج بوش، وهم يتخذون مواقف متشددة فى سياستهم الخارجية حيال إيران، وكذلك واشنطن دائماً ما تختار أصعب الخيارات فى المواجهة مع إيران، تلك الخيارات التى بدأت فى التضاؤل أكثر فأكثر منذ الحادى عشر من سبتمبر، وإلى أن المسألة النووية قد أصبحت التحدى الحقيقى بين إيران والولايات المتحدة فى الربع قرن الأخير، ولربما تتحدد علاقات إيران الخارجية فى الفترة القادمة وفقاً لها، وجدير بالذكر أن الباحثين الأمريكيين يعتقدون - وفقاً للدراسات والمواقف الرسمية - أن إيران تسعى لامتلاك السلاح النووى سواء أكان هذا بعد الثورة أو قبلها.

أمريكا وبرنامج إيران النووى قبيل الثورة:

كانت الرغبة الإيرانية حيال امتلاك الطاقة النووية قد بدأت منذ عهد "محمد رضا شاه" ومع وصولنا لمنتصف عقد التسعينيات كان هناك ثلاثة وعشرون مفاعلاً نووياً منتشرة على أنحاء مختلفة من إيران، حيث كان الهدف من تأسيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية فى عام ١٩٧٤م، ينطوى على الدخول فى مفاوضات مباشرة وسريعة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا وألمانيا (الغربية) من أجل بناء تلك المفاعلات النووية.

ففى عام ١٩٧٩م، استطاع نظام الشاه المنهار عقد ست اتفاقيات لمفاعلات إيرانية مع ألمانيا، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. هذا وقد اعتبرت الحكومة الإسرائيلية هذه الإجراءات من قبل الشاه أنها من أجل امتلاك القنبلة النووية وأنها تخطو إلى هذا السبيل منذ عام ١٩٦٧م، فبالرغم من أن الدول الغربية كانت تسعى لإنهاء طاقة إيران النووية، فإن شاه إيران كان قد تشبع بتلك الفكرة، خاصة حينما صرح بهذا فى سبتمبر من عام ١٩٧٤م: قائلاً "إن العالم الحالى بات يواجه مشكلة امتلاك بعض الدول السلاح النووى دون البعض الآخر، ونحن لا نمتلك، ومن ثم فإن صداقتنا لدولة مثل الولايات المتحدة ومفاعلاتها النووية أمر غاية فى الأهمية". وبالفعل فقد عقد الشاه بعض الاتفاقيات مع الدول الغربية لتنفيذ برامج نووية لاسيما الخاصة منها بتخصيب اليورانيوم وتجهيز كوادر وإعدادها فى هذا المجال. ووقعت معاهدات مع كل من الولايات المتحدة، فرنسا، ألمانيا ولمدة عشر سنوات قابلة للتمديد من أجل تأمين الوقود النووى لمفاعلاتها، بل ودخلت شريكة بنصيب ١٠٪ فى كنسرتيوم دولى مع بلجيكا وأسبانيا وإيطاليا وفرنسا من أجل عملية تخصيب اليورانيوم.

والواقع أن برنامج إيران النووى لم يكن فى البداية يمثل تهديداً لإسرائيل، ولكن مع تزايد عوامل التنافس بين إيران وإسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد تداعيات أحداث ١٩٦٧و١٩٧٤م، إضافة إلى مضى إسرائيل فى برنامجها السرى، ومحاولة إيران هى

الأخرى فى تلقى المساعدات من الاتحاد السوفيتى علاوة على المساعدات العسكرية التى تتلقاها من الولايات المتحدة، ومن ثم سرعان ما غدا كل طرف يشعر بخطورة الطرف الآخر. ومن ناحية أخرى، فقد كان ينظر للبرنامج الإيرانى باعتباره برنامجاً لدولة عضوة فى حلف "السنتو" وسيكون بمقدورها التصدى للاتحاد السوفيتى فى منطقة الشرق الأوسط (كانت إيران من أبرز القوى الإقليمية آنذاك للتصدى أمام النفوذ السوفيتى). وبالرغم من هذا فلم تكن الولايات المتحدة تقدم الدعم الحقيقى للبرنامج الإيرانى، إلا عندما هاجم الاتحاد السوفيتى أفغانستان فى ١٩٧٩م، وخشى "كارتر" وإدارته الأمريكية من تكرار نفس المحاولة مع إيران، خاصة حينما بات الهجوم السوفيتى على إيران وشيكاً فى أغسطس ١٩٨٠م، الأمر الذى جعل الولايات المتحدة تفكر فى استخدام السلاح النووى كتكتيك فى مواجهة الهجوم المنتظر، لكن إيران أيضاً لم تكن مصممة على امتلاك السلاح النووى لمواجهة الخطر السوفيتى فحسب، وإنما من أجل مواجهة التهديدات النابعة من القدرات الإقليمية لاسيما مصر والمملكة العربية السعودية وخاصة العراق.

فالبرنامج الإيرانى كان أكثر تطوراً من نظيره العراقى، حيث كانت إيران متقدمة على جارتها العراق فى هذا المجال بما يزيد على العامين، غير أن العراق قد استطاع عام ١٩٧٦م شراء مفاعل أوزيراك " Osirak" من فرنسا وأصبح هو الآخر من الدول الأخرى الساعية لامتلاك قدرات نووية لإحداث عملية توازن مع القدرات الإسرائيلية.

وعلى أية حال، ورغم مختلف الأسباب والتداعيات فقد استنتج المحللون أن دوافع وأهداف امتلاك إيران لقدرات نووية تمثلت فيما يلى:

١-الردع، فى مواجهة الاتحاد السوفيتى.

٢-إيجاد قوى أخرى فى مواجهة الهند أو أى قدرات إقليمية أخرى، إذ إن وجود قوى نووية فى مواجهة الهند سيجعل باكستان تغض الطرف عن البرنامج النووى الإيرانى، بل وستعمد إلى دعمه.

٣- إيجاد التوازن بين القوى الإقليمية الأخرى.

٤-التصدى لأى تهديدات نووية إقليمية، والحيلولة دون استجداء الآخرين.

أمريكا وبرنامج إيران النووى بعد الثورة:

بعد سقوط النظام الشاهنشاهى أصبحت الاتفاقيات التى أبرمتها إيران مع الدول الغربية حول برنامجها النووى موضوعاً للتساؤل مما جعل الحكومة الإسلامية تحاول التأكيد على تلك الاتفاقيات مجدداً عام ١٩٨٤م، خاصة المتعلقة منها بمفاعل بوشهر، ومركز البحوث النووية بأصفهان. حتى أنه يقال بأن الحكومة قد اعتمدت لهذا المجال ميزانية كبيرة عام ١٩٨٧م، وقد ذكر أحد المحللين فى هذا السياق: "أنه بعد رحيل الشاه فى يناير ٧٩ من إيران، فقد ورث المسئولون الجدد البرنامج النووى الإيرانى بكل تداعياته، غير أن آية الله الخمينى لم يكن يعتقد كثيراً بهذا المجال - النووى، الكيمياوى والبيولوجى - نظراً لاعتباره عملاً غير أخلاقى، حتى قيل أن الحكومة (الجديدة) ترغب فى الاستمرار بهذا المجال (أى فى طريق اقتناء الطاقة النووية)، ولكن بطموحات أقل" وها هى الولايات المتحدة اليوم تنظر أيضاً لمحاولات إيران فى مجال الطاقة النووية على أنها تهديد لمصالحها بمنطقة الشرق الأوسط، ومن ثم تحاول الحيلولة دون مواصلة إيران لطريقها فى هذا المجال. ويذكر أن وسائل إعلامها سبق وأن اتهمت إيران كما حدث مع العراق بمحاولة امتلاك القنبلة الذرية (السلاح النووى)، ذلك الاتهام الذى بدأ فى ازدياد منذ حرب الخليج (الفارسى)، دون أدنى دليل يؤكد زعمهم فى هذا السبيل.

أما مع تولى كلينتون للإدارة الأمريكية فقد تغيرت السياسة الأمريكية فى التعاطى مع هذا الملف، وذلك بعد اتباع سياسة الاحتواء المزدوج مع كل من إيران والعراق. منذ يناير١٩٨٤، سرعان ما اعتبرت الإدارة الأمريكية إيران من ضمن قائمة الدول الرعاية للإرهاب. وفى هذا السياق كتب اسكوتسكى: "إن أمريكا قد استدلت من تصريحات القيادات الإيرانية على سير إيران فى طريق صنع القنبلة النووية، سواء من تصريح رئيس البرلمان فى أكتوبر ٨٨ أو نائب رئيس الجمهورية فى أكتوبر ١٩٩١م".

فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تعارض حصول إيران على أى تجهيزات، تكنولوجيا، مهارات وعلوم نووية حتى ولو كانت للاستخدامات السلمية، ولهذا فرضت إدارة كلينتون عقوبات اقتصادية على إيران، إلا أن هذه العقوبات ظلت أحادية الجانب، بمعنى أن أوروبا لم تتقيد بتنفيذها. وكذا صوت الكونجرس الأمريكى على مشروع السناتور داماتو الذى قضى بغلق الأسواق الأمريكية فى وجه إيران - إضافة إلى قرارها بعدم جلب أى واردات من إيران، وعدم تصدير أى معدات وقطع غيار عسكرية تمكن إيران من تطوير تكنولوجياتها. ومنذ عام ١٩٧٩م، خاصة مع أزمة الرهائن الأمريكيين والعقوبات الأمريكية تتوالى العقوبات على إيران، منها لائحة ٣٨ من قانون الصادرات الأمريكية الذى فرض عدم تصدير أى مواد

عسكرية، ووضع إيران ضمن قائمة وزارة الخارجية الخاصة بالدول الراعية للإرهاب الدولي.

وأمام تلك المزاعم الأمريكية، كثيراً ما كانت إيران تنفى مساعيها لامتلاك تكنولوجيا نووية ومحاولة تخصيبها لليورانيوم. حتى أن مدير هيئة الطاقة الذرية الإيرانية قد نفى تماماً فى ٣٠ يونيو عام ١٩٩٢م. وجود مثل هذه المزاعم التى لا أساس لها من الصحة، مؤكداً أن برنامج إيران النووى إنما بغرض الاستخدامات السلمية للطاقة، وناشد ضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

ففى سبتمبر ١٩٨٠، قامت إسرائيل بضرب مفاعل أوزيراك العراقى للحيلولة دون وصول العراق للقنبلة النووية، إلا أن الضربة لم تحقق شيئاً. هذا وقد استبقت إيران منذ عام ٨٣ برنامجها النووى وبشكل علنى. وفى هذا السياق، ذكرت دورية "جينز ديفنس" آنذاك فى تقريرها عن وضع البرنامج النووى أن إيران مضت فى طريقها ومن الممكن وصولها للقنبلة النووية عام ١٩٨٦م. ومن ناحية أخرى، سعت العراق ومنذ مارس ١٩٨٤م إلى التفاوض مع الاتحاد السوفيتى لتأسيس مفاعل بديل عن مفاعل أوزيراك. وفى أوائل عقد التسعينيات وقع حدثان دوليان كان لهما أثرهما على الأمن القومى الإيرانى، أولهما انهيار الاتحاد السوفيتى وهى القوة العظمى القابعة على الحدود الإيرانية، ورغم إنه بهذا تقلصت فرص التهديدات السوفيتية لإيران، ولكنها فى الوقت ذاته، لربما قد ضيعت مع الانهيار السوفيتى الفرصة أيضاً فى وجود قوة يمكنها الحيلولة دون التدخل الأمريكى فى إيران، ثانيها الهجوم العراقى على الكويت عام ١٩٩٠م واندلاع حرب الخليج (الفارسى) الثانية. وما من شك فى أن هزيمة العراق فى هذه الحرب كان بمثابة الفرصة لإيران، غير أن الخطر الأمريكى ظل قائماً خاصة بعد انتشار قواته فى كل بقعة من الخليج عقب الحرب. وحول هذا الموضوع، صرح وزير الدفاع الإيرانى السابق بعد عملية "عاصفة الصحراء" فى الخليج "اليوم يعد امتلاك السلاح النووى فى يد إيران بمثابة اللعب بالنيران، نظراً للقدرات المتوافرة لدى القوى الكبرى التى بمقدورها استهداف هذا السلاح"، وكان هذا يعنى أن امتلاك السلاح النووى لم يكن مدرجاً فى الاستراتيجية الإيرانية، لكن معظم المحللين الغربيين والإسرائيليين رأوا (حتى قبيل الهجمة الأمريكية على العراق)، أن القوى العسكرية العراقية هى أهم أبرز دوافع إيران لامتلاك السلاح النووى، إذ أن العراق أهم التحديات الأمنية الخطيرة لإيران.

و مع اعتلاء الرئيس "محمد خاتمى" حكم إيران فى مايو ٩٧، وفوزه المجدد فى يونيو ٢٠٠١م، واجهت الحكومة الإيرانية تساؤلاً حقيقياً مفاده، هل يمكن حل المسألة النووية الإيرانية عبر طريق التعاطى والتعاون فى إطار التنسيق الدولى، أم عبر طريق تأكيد حقها النووى من خلال قطع علاقاتها بالوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولى، لإقرار سياسة الأمر الواقع؟ إلا إن سياسات الرئيس خاتمى قد انتهجت الطريق الأول".

توالت الأحداث بعد ذلك، وظلت إيران توجه انتقاداتها للسياسة الأمريكية فى الخليج، وأفغانستان والشرق الأوسط، وفى المقابل أدرجت إدارة بوش اسم إيران ضمن محور الشر (إضافة إلى كوريا الشمالية والعراق)، ومن ثم اعتبر امتلاك إيران لتكنولوجيا السلاح النووى خطراً يهدد أمن الولايات المتحدة والدول الحليفة لها فى المنطقة (إسرائيل).

إيران، أمريكا والوكالة الدولية للطاقة الذرية:

الواقع أنه منذ طرح المسألة النووية الإيرانية على الساحة (المفاوضات) والولايات المتحدة الأمريكية تحاول لعب الدور المؤثر سواء بالشكل المباشر أو غير المباشر، للحيلولة دون امتلاك إيران للطاقة النووية. إذ إنه عقب انتهاء حرب الخليج الثانية والمباحثات جارية بين إيران وأوروبا على برنامجها النووى إلى أن تم الاتفاق مع روسيا والصين لبناء المفاعل الإيرانى، الأمر الذى أثار مخاوف الأمريكيين والأوروبيين، فضلاً عن انتقاداتها للاتفاق. وبالفعل فقد بدأت الأزمة النووية الإيرانية مع تقرير "محمد البرادعى" مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى رفعه لمجلس حكام الوكالة فى اجتماع مايو ٢٠٠٣م، حيث قد أفاد تقرير المدير العام ومن بعده مجلس حكام الوكالة بعدم شفافية إيران فيما يتعلق بنشاطها النووى، ومن ثم طالبوها بضرورة التوقيع على البروتوكول الإضافى لمعاهدة حظر انتشار السلاح النووى.

وعلى أية حال، فقد وقعت إيران فى النهاية على البروتوكول الإضافى لمعاهدة حظر انتشار السلاح النووى مع الاعتراف بحقها فى اقتناء التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية فى ديسمبر ٢٠٠٣م. ورغم ذلك ظلت تقارير الوكالة الدولية تفيد بمضى إيران فى تجاربها النووية دون تقديم أدلة تشير إلى ذلك، وكذا استمرت شكوك بعض الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة حيال أهداف إيران من برنامجها النووى، ومن أبرز دوافعهم للشكوك فى النوايا الإيرانية:

١-ميول إيران لاستكمال مفاعل بوشهر (الذى قد توقف العمل به منذ قيام الثورة).

٢-سوابق إيران مع بعض الدول الأوروبية وفى العديد

من مناطق العالم.
٣-محاولتها السرية فى عملية تخصيب اليورانيوم.
٤-التوسع فى برامجها الصاروخية متوسطة وبعيدة المدى.

هذا وقد ادعت الدول الغربية أن كل ما تقوم به إيران سواء نشاطها الملحوظ فى ناتانز واراك أو ما التقطته الأقمار الصناعية من صور لمنشآت ناتانز التى أشارت إلى بناء تلك المعامل على أعماق بعيدة جداً من سطح الأرض، للوقاية من الهجمات الجوية إنما يمثل خرقاً واضحاً لمعاهدة NPT.

وتباعاً بدأت الوكالة الدولية تقدم تقاريرها على الموقف الإيرانى مرة كل ثلاثة أشهر (منذ مارس ٢٠٠٣م). وقد أفادت بعض هذه التقارير أن إيران تقوم منذ ثمانية عشر شهراً - سراً - ودون علم الوكالة بمحاولات تخصيب اليورانيوم، وفصل البلوتونيوم. ولعل التساؤل الذى واجهته إيران فى المباحثات الأوروبية، لماذا تقوم إيران بتخصيب اليورانيوم بينما شراء اليورانيوم منخفض التخصيب من الخارج أقل بكثير من إنتاجه فى الداخل، علاوة على أن تأسيسها لمنشآت على أعماق بعيدة من سطح الأرض يكلفها الكثير؟! إلا أن الرد الإيرانى كان يتمثل فى أن الحاجة الماسة لتوفير اليورانيوم المخصب من أجل تشغيل مفاعل بوشهر وبعض البرامج الأخرى هى التى دفعتها لضرورة إنتاجه على الأراضى الإيرانية. لكن يبدو أن مخاوف الوكالة حيال المنشآت الإيرانية التى تعمل بالمياه الثقيلة، ومنشآت ناتانز التى كانت من المقرر الانتهاء منها فى ٢٠٠٤م، فضلاً عن نشاطها فى فصل مادة البلوتونيوم بعيداً عن أعين الوكالة، كل ذلك ورغم عدم وجود ما يؤكده جعل مجلس حكام الوكالة يصدر قراراً بعدم تعاون إيران مع الوكالة الدولية الذى خرج تقريرها بالاعتراض على إيران فى أكثر من أربعة عشر موضعاً وهو الأمر الذى جعل الولايات المتحدة تهدد بإحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن بعد إنذارها بفرض عقوبات دولية على إيران.

ومن ناحية أخرى، وفى إطار الضغوط التى تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران فى هذا السياق، فقد أدعى أحد الباحثين الأمريكيين "ديفيد البرت" مدير مركز العلوم والأمن الدولى بالولايات المتحدة الأمريكية أن إيران لديها ما يزيد على ٤٠ ألف كيلو جرام من الكعكة الصفراء التى تمكنها من صناعة الرؤوس النووية، وإذ أخذنا فى الاعتبار، المواد الخام المستخرجة من أراضيها، وكذا المواد المطروحة فى الأسواق السوداء فإن إيران سيكون بمقدورها امتلاك ما يزيد على ٣٠٠ رأس نووية، الأمر الذى يجعل الشكوك الدولية حيال إيران فى محلها".

الأسباب الأمريكية لإحالة الملف النووى الإيرانى لمجلس الأمن:

الواقع أن الولايات المتحدة تحاول تأسيس دواعيها لإحالة الملف الإيرانى إلى مجلس الأمن على لائحة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة NPT، إذ إن هذه اللائحة ووفقاً لمنشور الأمم المتحدة تفيد بأن مجلس الأمن هى الجهة الأساسية المعنية بالتحقيق فيما يتعلق بالقضايا الأمنية وكذا بقضايا التعاون بين الدول الأعضاء والوكالة الدولية، ومن أهم أبرز الدواعى الأمريكية، ما يلى:-

١-التأثير على استقرار الأمن الدولى.

وفقاً للمادة الثالثة من لائحة الوكالة الدولية: "الوكالة ملزمة بتقديم فعالياتها السنوية إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وفى حالة اللزوم مجلس الأمن"، بمعنى أنه إذا ما ارتابت الوكالة فى فعاليات بعض أعضائها المرتبطة بالأمن، فعليها آنذاك اللجوء لمجلس الأمن المنوط به مسئولية حفظ الأمن الدولى.

وهذا ما اعتمد عليه أحد المسئولين الأمريكيين "جون بولتون" فى تفسير حوزة إيران لأسلحة الدمار الشامل وبالتالى تهديدها للأمن الدولى وهذا تماماً ما يدعو لإحالة هذا الملف لمجلس الأمن وفقاً للمادة الثالثة من لائحة الوكالة.

٢-الخروج عن إطار المراقبة:

تذهب المادة الثانية عشرة من لائحة الوكالة أيضاً إلى أن "التفتيش الدولى يجب أن يرفع تقريره للمدير العام للوكالة عن أى عصيان (من قبل أعضاء الوكالة)، والمدير العام بدوره يرفع تقريره بهذا إلى مجلس حكام الوكالة. وتباعاً يطالب مجلس الحكام الدولة الخارجة عن إطار قوانين الوكالة بالرجوع وتعديل مواقفها"، وهذا أيضاً يجب أن يرفع وبشكل ملزم إلى الجمعية العمومية ومجلس الأمن الدولى. ومن ثم تستند الولايات المتحدة إلى هذا المادة، لكون إيران لم تلتزم بلائحة الوكالة، وخرجت عن إطار رقابتها الدولية.

٣-عقوبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

كذلك ووفقاً للمادة الثانية عشرة من لائحة الوكالة فإنه فى حالة خروج أى دولة من الدول الأعضاء من إطار قوانين الوكالة وعدم عودتها فى الوقت المناسب، فإن مجلس الحكام يمتلك معاقبتها بإحدى الطريقتين، إما بتقليص أو تعليق مساعدتها، أو بتعليق جميع المزايا والحقوق المكتسبة لتلك العضوية التى كانت تتمتع بها أثناء التزامها واستردادها. وهذا بدوره يعنى أنه فضلاً

عن إحالة الملف النووى الإيرانى لمجلس الأمن، يمكن أيضاً اتباع الخطوات التالية:

١-تعليق المساعدات المرتبطة بالوكالة لإيران بما فيها المساعدات الروسية أيضاً.

٢-ضرورة استرداد المواد والتجهيزات الروسية والباكستانية من إيران.

٣-تعليق كافة الامتيازات والحقوق الممنوحة لإيران بمقتضى معاهدة NPT، بما يعنى تعليق حقوق إيران فى امتلاك التكنولوجيا النووية.

وتجدر الإشارة كذلك، إلى أن وجهة نظر الخبراء الإيرانيين المتخصصين فى المجال النووى ترى أن الولايات المتحدة الأمريكية سبق وحاولت من خلال مؤتمر إعادة النظر فى معاهدة " NPT" وضع محددات أكثر صرامة على المجموعات الخمس الواردة بالمادة الرابعة من تلك المعاهدة.

١-مجموعة الدول الخمس المعترف بحوزتها للسلاح النووى (الولايات المتحدة - روسيا - الصين - بريطانيا - فرنسا).

٢-مجموعة الدول غير المعترف بحوزتها للسلاح النووى، ولكنها تمتلكه بالفعل (إسرائيل - الهند - باكستان - كوريا الشمالية).

٣-مجموعة الدول المالكة للتكنولوجيا النووية المستخدمة فى المجال السلمى بمستويات مرتفعة.

٤-مجموعة الدول المستهلكة للمواد والتكنولوجيا النووية (يعنى الدول صاحبة المفاعلات النووية لكنها لا تمتلك الوقود النووى).

٥-مجموعة الدول غير المستخدمة لتلك التكنولوجيا.

ويرى المسئولون الإيرانيون أن الولايات المتحدة تسعى للحفاظ على مثل هذه التقسيمة، بمعنى عدم السماح لدولة باجتياز مجموعتها المصنفة عليها إلى المجموعة الأعلى، وعلى سبيل المثال، عدم السماح لدول المجموعة الثانية لاسيما الهند وباكستان للصعود إلى المجموعة الأولى، أى الاعتراف بقدراتها النووية، باستثناء إسرائيل قطعاً من هذه المحددات المذكورة آنفاً. وكذا تحاول الولايات المتحدة الحيلولة دون صعود إيران للمجموعة الثالثة الحائزة على الوقود النووى والانضمام مع كل من اليابان، ألمانيا، البرازيل الأرجنتين، بل وتجتهد لهبوطها إلى المجموعة الخامسة أيضاً، غير إن هذا الوضع قد لا يرضى الجانب الأوروبى المستفيد من شراء إيران وغيرها للوقود النووى من أسواقها. إضافة إلى هذا، فإن هناك أسباباً أخرى تخالف امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية من قبل الولايات المتحدة لاسيما الادعاء برعاية النظام الإيرانى للإرهاب، وتهديدها للدول المجاورة يثير الكثير من الشكوك مع امتلاكها لهذه التكنولوجيا، وكذا تمتعها بالطاقة الطبيعية (البترول / الغاز)، يجعلها فى غير حاجة للطاقة النووية، ومن ثم فهى لا تطمئن للبرنامج النووى الإيرانى حتى فى ظل التفتيش الدولى، نظراً للاستعدادات الإيرانية لمواصلة امتلاك السلاح النووى.

الموقف الدولى من البرنامج الإيرانى:

يمكننا بحث مواقف الأطراف المهتمة بالمسألة الإيرانية فيما يلى:

١-الطرف الأمريكى:

فى البداية وقبل إجراء انتخابات الرئاسة الأمريكية فى ٢٠٠٤، كانت السياسة الأمريكية حيال المباحثات الجارية بين إيران والجانب الأوروبى تتسم بالتردد واللا مبالاة، إذ كان كولن باول وزير الخارجية الأمريكية السابق قد صرح بأن الإدارة الأمريكية غير معنية بالتدخل فى المباحثات الجارية بخصوص الملف الإيرانى، لكن سرعان ما بدأنا نسمع تصريحات قيادات البيت الأبيض بضرورة إحالة هذا الملف إلى مجلس الأمن، وأنه من غير المستبعد استخدام العمل العسكرى إزاء إيران. وفى مارس ٢٠٠٥م، أعلنت كوندوليزا رايس أن الولايات المتحدة تدعم المباحثات الأوروبية (الترويكا) مع إيران، لكنها فى الوقت ذاته، تعارض انضمام إيران لمنظمة التجارة العالمية. بل وسعت لفرض ضغوط على إيران من أجل تعليق عملية تخصيب اليورانيوم، وإلا فمن الضرورى رفع الوكالة للملف الإيرانى إلى مجلس الأمن.

على أية حال، فقد اتسم الموقف الأمريكى من الملف الإيرانى بعد ذلك بالتشدد، خاصة وأنها رأت أن إيران تمتلك برنامجاً سرياً لامتلاك السلاح النووى، ومن ثم طالبوا إيران بتعليق كافة فعالياتها النووية، والالتزام أكثر بالتعاون مع الوكالة الدولية، والمضى قدماً فى مباحثاتهم مع الجانب الأوروبى، نظراً لأن غالبية الأمريكيين يرون أن المواجهة مع إيران لا تحقق المصالح الأمريكية، ومن ثم ينبغى إعطاء الفرصة لاستكمال المباحثات الأوروبية مع إيران.

٢-دول الترويكا:

فى نوفمبر ٢٠٠٤م، وبعد جولات وعديدة تمكنت المباحثات بين دول الترويكا الثلاث (ألمانيا، بريطانيا، فرنسا) وإيران التوصل إلى اتفاق بين الجانبين سمى باتفاق باريس مفاده، استمرار البرنامج الإيرانى ولكن فى إطار يضمن الاستخدام السلمى لهذا البرنامج. لكن سرعان ما عدل الجانب الأوروبى عن هذا الاتفاق، نظراً لعدم موافقة الولايات المتحدة عليه، وبالتالى لم

تترك أوروبا المجال لإيران من أجل المناورة، فاعترضت على استئناف عملية تخصيب اليورانيوم. وفى المقابل، ومن خلال قمة الاتحاد الأوروبى مع الولايات المتحدة فى ٢٠ يونيو- ٢٠٠٥م، وكذا اجتماع وزراء خارجية مجموعة دول الثمانى فى ٢٣ يونيو من نفس العام طالبوا إيران بالوقف الفورى لتخصيب اليورانيوم، الأمر الذى وضع الجانب الأوروبى فى موقف صعب، نظراً لعدم قبول إيران بوقف عملية تخصيب اليورانيوم. وقطعاً كانت إيران تدرك صعوبة الموقف الأوروبى ومن ثم اقترحت استعدادها لقبول تخصيب اليورانيوم الخاص بها من قبل روسيا كمرحلة أولى. وفى ٥ أغسطس ٢٠٠٥م، قدمت دول الترويكا اقتراحاً جديداً لإيران يتمثل فى توفير حوافز لإيران من قبل توفير اليورانيوم المخصب الجاهز مع بعض الحوافز الاقتصادية نظير تسهيل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، فى مقابل تعليقها لعمليات تخصيب اليورانيوم، وتقديم كافة الضمانات التى تحول دون تحويل برنامجها النووى السلمى إلى برنامج عسكرى. لكن يبدو أن إيران رأت أن الاقتراح الأوروبى يعد مغايراً لاتفاقية باريس، فضلاً عن اختراقه الواضح للحقوق الدولية، ومعاهدة NPTذاتها، كما أن أوروبا ليس لديها السيادة التامة التى تمكنها من تنفيذ الضمانات والحوافز المطروحة. ومن ثم رفضت إيران المقترح الأوروبى، بأن أعلن أحمدى نجاد فى ١٨ أغسطس ٢٠٠٥م استئناف عملية تخصيب اليورانيوم فى أصفهان، الأمر الذى انتقدته وبشدة كافة الدول الغربية. حتى جاء اقتراح إيران الذى طرحه الرئيس الإيرانى فى الجمعية العامة بالأمم المتحدة والذى يتضمن قبول إيران مشاركة الشركات الأجنبية فى عملية تخصيب اليورانيوم الإيرانى كضمان لسير البرنامج الإيرانى. الأمر الذى رفض كذلك من قبل أوروبا والولايات المتحدة، مما جعلهما يضغطان من أجل استصدار قرار من مجلس حكام الوكالة ضد إيران.

تداعيات إيران النووية على أمريكا:

إن ثمة وجهتى نظر داخل أروقة الساحة الأمريكية حيال المسألة النووية الإيرانية إحداهما ترى أن الاستراتيجية الإيرانية لا تنطوى على امتلاك القنبلة النووية لحماية أمنها القومى، بينما ترى الأخرى أن السعى وراء امتلاك التكنولوجيا النووية لتحقيق التنمية إنما هو مجرد فكر ساذج، وأنه من يتبنى وجهة النظر تلك هم صناع القرار داخل الإدارة الأمريكية المسيطرون على توجيه الأمور، فوجهة نظرهم تنطوى على أن امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية لسوف يعصف بالمصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط، فضلاً عن تأثيرها الشديد على استراتيجية الأمن القومى الأمريكى، نظراً لأن تلك التكنولوجيا بجوار صواريخ إيران الباليستية بمقدورها تهديد الأمن الغربى والأمريكى معاً، وكذا التأثير على العلاقات الأمريكية الدولية والإقليمية لاسيما علاقات الولايات المتحدة مع روسيا، الصين والاتحاد الأوروبى، وأخيراً تأثير ذلك على استقرار وسلامة الأمن الإقليمى والدولى.

تداعيات إيران النووية على الدول الإقليمية:

١-دول الخليج (الفارسى)

فى عام ١٩٦٠م، نالت غالبية الدول العربية استقلالها، وشيئاً فشيئاً بدأت هذه الدول تبتعد عن سلوكيات القبيلة وتتحول إلى سياسات الحكومات، وفى تلك الأثناء، كان النفوذ الإيرانى على المنطقة محكماً، خاصة حينما انسحبت القوات البريطانية من منطقة الخليج وقناة السويس، ومن ثم رأت الإدارة الأمريكية آنذاك والتى كانت متمثلة فى الرئيس نيكسون التعاون مع إيران بوصفها تتمتع بقوة يمكن أن تحمى المصالح الأمريكية بتلك المنطقة (شرطى الخليج). ولكن سرعان ما قامت الثورة فى إيران وخشى العرب وخاصة العراق من آثار تلك الثورة، ومن ثم طرح مجلس تعاون الخليج فى ١٩٨١م وتدريجياً بدأ هذا المجلس يقوى لاسيما حينما وثق علاقاته بالولايات المتحدة الأمريكية. لكن مع الاحتلال العراقى للكويت عام ١٩٩٠م، وإثبات عدم قدرة مجلس التعاون الخليجى أو حتى وجود القوات الأمريكية فى المنطقة على الحيلولة دون وقوع الأخطار، فكان لابد من اتخاذ أحد السبيلين فى مواجهة القوة الإيرانية النووية:

١-إما بمحاولة امتلاك القوة النووية - وفى هذه الحالة مواجهة المعارضة الدولية - خاصة وأن بعض الدول الخليجية قد بدأت بالفعل مؤخراً فى تحديث بنية أسلحتها التقليدية لاسيما السعودية والإمارات، لكنهما يظلان بعيداً عن دوافع إيران أو باكستان التى دفعتهما لامتلاك السلاح النووى، وبالتالى يبقى أمامهم شراء رؤوس نووية جاهزة، وفى هذه الحالة يقلصون الخطر الإيرانى على المصالح الأمريكية حيال المنطقة.

٢-أو الدخول تحت مظلة حماية دول نووية مثل الولايات المتحدة، لعل دول الخليج بمقدورها عبر علاقاتها الوثيقة بالولايات المتحدة تحقيق هذا الأمر، أو حتى عبر عضويتهم بالناتو والاستفادة من تفوقه العسكرى (الكويت، قطر أميل إلى هذا الخيار). وبالنظر إلى ظروف دول الخليج الداخلية يبدو أن الخيار الثانى - الخيار الأمريكى - هو الأفضل، وكذا فمن ناحية أخرى، فإن هذا الخيار لا يثير مخاوف

إسـرائيل، ورغم أن هـذا الخـيـار نفـسـه يصب فى الصالح الأمريكى من حيث بيع السلاح وإلى غير ذلك، إلا أنه فى الوقت ذاته، قد لا يكون هو نفسه الصالح للأمريكيين ولمصالحهم فى المنطقة على المدى البعيد ولا فى صالح الدول العربية، لذا نرى أن ثمة أصواتاً تنادى بإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.

٢-إسرائيل:

منذ سنوات طويلة وإسرائيل تنظر لإيران بوصفها خطراً يهدد أمنها. وكثيراً ما اعتقدت إسرائيل أن حصول الجمهورية الإسلامية فى إيران على السلاح النووي هو على الدوام ضد المصالح الإسرائيلية. فضلاً عن كونه قد يؤدى إلى سباق تسليحى جديد لاسيما تحفيز القاهرة ودمشق وحتى أنقرة على المضى فى نفس طريقها.

وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل دائماً ما تثير مخاوف الغرب من إمكانية حصول إيران على تكنولوجيا السلاح النووى، بذريعة علاقاتها مع دول المنطقة وخاصة الإسلامية المتشددة منها لاسيما حزب الله فى لبنان وبعض الفصائل فى فلسطين ومحاولة تزويدهم بهذا السلاح لاستهداف إسرائيل.

ومما سبق تناوله يتضح أن ثمة نواقص وتضارباً يسود النظام الدولى حيال التعامل مع المسألة النووية، فمعاهدة NPTتمنح حق استخدام التكنولوجيا النووية من أجل التنمية بشرط عدم الاستفادة منها فى السلاح النووى. والشئ اللافت للنظر هنا أن كلتا الدولتين سواء إيران أو الولايات المتحدة تلجأن إلى نفس المعاهدة NPTلإثبات مواقفهما، فإيران ترى حصولها على التكنولوجيا النووية كحق طبيعى وفقاً للمعاهدة، بينما ترى الولايات المتحدة الأمريكية حرمان إيران من هذا الحق وفقاً لعدم التزامها للمعاهدة أيضاً، وبالتالى ينظر إليها على كونها تمثل تهديداً على استقرار الأمن والسلم الدوليين. والواقع المر هنا أن خلط هذه المسألة بين الجانبين القانونى والجانب السياسى سيظل عاملاً دون حسم الأزمة القائمة.

ولعل الاستراتيجية الإسرائيلية فى التعامل مع إيران تنطوى على أحد أمرين:

١-توجيه ضربة نووية قاسية ضد إيران.

٢-حملة عسكرية وقائية (استباقية) على غرار ما سبق وأن فعلته مع العراق فى يونيو ١٩٨١م. مع الأخذ فى اعتبارها اختلاف الوضع الإيرانى عن العراقى، وأن إيران تمتلك صواريخ شهاب التى بمقدورها استهداف المدن الإسرائيلية، وكذا القواعد الأمريكية المنتشرة فى دول الخليج الكويت، قطر، عمان، العراق، والبحرين. ولكن فى النهاية ستكون لهذه الخطوة تداعياتها على إسرائيل والمنطقة أيضاً، نظراً لكون هذه الخطوة ستؤثر على العلاقات السياسية والاقتصادية الإسرائيلية الأمريكية - بدول الخليج والدول العربية.

(×) باحث فى العلاقات الدولية بجامعة طهران

الجمع الفريد من نوعه

■ رسالت(الرسالة)٢٠٠٦/٧/٢٥

منذ أن دخل بوش الابن البيت الأبيض وبوتين الكرملين، اشتد الخلاف والتشنج بين الجانبين.

معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لطموح روسيا في عودتها إلى عنفوان قوتها رافقه رد فعل بريطاني - ألماني سعى إلى عزل روسيا دوليا وإقليميا ومن هنا جاءت الثورات ضد الموالين أو المقربين لموسكو في جورجيا وأوكرانيا، وواجهت موسكو المزيد من المشكلات هناك، لا بل حتى في آسيا الوسطى والقوقاز. عادت روسيا بعد أن امتصت الصدمة في جورجيا وأوكرانيا بالرد على من وصل من المتحالفين مع الغرب هناك الى السلطة، فحذرت شاكشولى الرئيس الجورجى من مغبة استمراره في نهجه العدائي لموسكو وأعادت المعارضة للبرلمان في أوكرانيا لمواجهة رئيسها فيكتور شينكو الذي قاد جموع التغيير على النمط الغربي هناك، ووجهت له ضربة قوية أثناء أزمة الغاز التى حلت بين أوكرانيا وروسيا الاتحادية، ولكن امريكا بدأت تخطط لإدخال هاتين الدولتين في حلف الناتو وسلخهم بشكل نهائي من الفلك الروسي وإدخالهم نهائيا في الفلك الغربي وإن فشلت واشنطن في روسيا البيضاء وفاز لوكاشنكو المقرب لموسكو هناك، ومن ثم زاد التوتر بين امريكا وروسيا إلى أن وصل ذروته في قمة الثمانية عندما ظهر علنا وطفى على السطح في المؤتمر الصحفي الذى عقده بوش مع مستضيفه بوتين فسخر الأخير من بوش وديمقراطيته ونموذجه لحقوق الإنسان عندما ذكره بأفعال سجن أبو غريب في العراق ومعتقل جوانتانامو في كوبا والخلاف

لازال مستمر حتى في الازمة اللبنانية وعلى ما يبدو جمع بوش وبوتين هو جمع فريد من نوعه!.

وفي قرغيزستان المجاورة دعّمت موسكو قاعدتها الجوية في كانت بإرسال ألف جندي وأجهزة جديدة للقاعدة التي لا تبعد سوى عشرين كيلومتراً عن مطار ماناس القريب من بيشكيك التي تمتلك فيها الولايات المتحدة منشآت عسكرية. وإذا كان الرئيس الروسي قد أعطى ضوءه الأزرق للوجود الأمريكي على أرض الأقمار الصناعية السوفييتية القديمة، وذلك انطلاقاً من أنه لم يكن له خيار آخر، وبضمن ذلك تأييده القضاء على منظمة طالبان وغيرها من المنظمات العسكرية، مثل المنظمة الإسلامية في أوزبكستان العاملة على تهديد حلفاء روسيا، فإن موسكو قد أعلنت إعلاناً رسمياً أن على القوات الأمريكية الانسحاب عندما يعود الاستقرار إلى أفغانستان.

وفي الواقع، فإن القواعد الأمريكية في أوزبكستان وقرغيزستان لا علاقة لها بمقاتلة منظمة طالبان وأعضائها في أفغانستان، بمقدار ما لها علاقة بعمل واشنطن لتحقيق استراتيجيتها العسكرية الجديدة، إذ ستعمل الولايات المتحدة على إعادة نشر ٧٠ ألف جندي تقيم حالياً في منطقة البلقان الأوربية، لتقيم لاحقاً في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. فالأمر يتعلق بإيجاد قوة تدخل سريع وجدت الولايات المتحدة قواعد جديدة لها في آسيا الوسطى، وهي القواعد التي لن تكون قطباً لحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة، بل مواقع استراتيجية بين جنوب آسيا والصين وروسيا.

في موسكو، يتساءل الخبراء والدبلوماسيون والمسئولون السياسيون: أيجب على روسيا الاستمرار بالشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة؟ أو التقرّب من الصين؟ وكيف يمكن وضع حدّ لتراجع سيطرتها في الحيّز ما بعد السوفيتي؟

ولدى تسلمه السلطة في العام ١٩٩٩، كان بوتين يريد تحسين موقع روسيا على الساحة الدولية. نصحه العديد من الخبراء حينها بالقطع مع السياسة التي اعتمدها رئيس الوزراء السابق إيفجيني بريماكوف. فبدل أن ترهق روسيا نفسها في البحث عن عالم متعدّد الأقطاب، معناه المواجهة مع واشنطن، يجب عليها إعادة تمركز مصالحها الحيوية، من خلال اندماجها بالاقتصاد العالمي لتحديث نفسها. إذن كان من الضروري التقرّب من الولايات المتحدة وأوروبا والعدول عن الكلام المصطنع عن روسيا كقوة عظمى ونزع الطابع العسكري لعلاقاتها مع الغرب.

ومنحت اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ للرئيس بوتين فرصة للتعمّق في إعادة النظر هذه في سياسته الخارجية. حينها، كانت الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة وأوروبا تتمركز حول أربعة محاور: الصراع المشترك ضدّ الإرهاب الإسلامي؛ الإدارة المشتركة لمنطقة التأزّم في آسيا الوسطى؛ دمج جزئيّ لروسيا في منظمة حلف شمال الأطلسي؛ تعاون في مجال الطاقة.

وقد ترجم هذا التحوّل مباشرة من خلال دعم موسكو للتدخّل في أفغانستان، فتح قواعد عسكرية أميركية في أوزباكستان وقرغيزيا، تأسيس لجنة مشتركة بين روسيا وحلف شمال الأطلسي، قبول توسّع التحالف ليشمل دول البلطيق، وتطوير مشاريع تعاون في مجالي النفط والغاز.

عودة إلى سياسة اللاشرقية واللاغربية

■ حوار مع الدكتور/ حسين كاظم بور أردبيلى

همشهرى ديبلماتيك (المواطن الدبلوماسى) يونيو ٢٠٠٦

تعتبر عملية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، خاصة التى حققت نتائج ناجحة فى الجانب الاقتصادى أمراً فى غاية الأهمية وذلك من أجل معرفة أسباب النجاح ونقل هذه الآليات بما يتناسب مع الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى لكل دولة، ولهذا قامت همشهرى ديبلماتيك بإجراء هذا الحوار مع الدكتور حسين كاظم بورأردبيلى وهو من كبار المسئولين فى وزارة النفط الإيرانية وفيما يلى نص الحوار:

× أعلن الصينيون فى نهاية عام ٢٠٠٥ أن الناتج الإجمالى لبلادهم قد تعدى الـ ٢٠٠٠مليار دولار وبناء عليه تكون الصين بذلك قد تعدت إيطاليا وحصلت على المرتبة السادسة عالمياً. وطبقاً لتقرير البنك الدولى عام ٢٠٠٤ وصل الناتج الإجمالى للصين إلى المرتبة السابعة

عالمياً وخلال الفترة ذاتها حققت روسيا نمواً ملحوظاً، كما انخفض معدل البطالة بها. فما هو تحليلكم لهذه الإحصائيات؟ وما هي علاقة هذا بسياسة اللاشرقية؟

ما أشرتم إليه من إحصائيات يعكس مؤشرات مقبولة من المجتمع الدولي، لها أهميتها في سوق المنافسة الدولية، كما تمثل أهمية قصوى بالنسبة للاقتصاد القومي الإيراني.

وتمثل هذه القضية في الثقافة والمفردات الاقتصادية الإيرانية ظاهرة بالغة الأهمية وإن كانت إلى وقت ليس ببعيد، لا تحظى باهتمام الحكومات الإيرانية، لأن تقييم الأخرين وقياس مؤشرات نجاح أي دولة، يجب أن يحظى باهتمامنا، حيث يعكس تفوق الناتج الإجمالي الصيني على نظيره الإيطالي، مدى تفوق الاقتصاد الصيني مستقبلاً، وبناءً عليه يمكن طرح قضيتين للبحث، الأولى هي نسبة النمو الاقتصادي الإيراني، والثانية مكانة إيران في الاقتصاد العالمي. فقضية النمو الاقتصادي الصيني، قضية نسبية إذا ما قورن بدول أخرى، فهذه الدولة حققت خلال الأعوام الأخيرة نمواً داخلياً ما بين ٩,٥ و١٠٪، لكن الأهم من ذلك، أن الصين خلال تلك الفترة أصبحت جديرة بالاهتمام، مقارنة باقتصاديات الدول الكبرى، لدرجة أنه بات من المتوقع وصول اقتصادها إلى المرتبة الأولى عالمياً وليس المرتبة الثانية، وهذه التوقعات تقتضي بالضرورة المحافظة على معدل النمو الراهن.

× هذه الإحصائيات تعكس النمو الاقتصادي الصيني والروسي بل ودول الشرق بصفة عامة مما يعني تزايد قوة هذه الدول في النظام الدولي.

نعم توصلت إلى النتيجة ذاتها، ولكن يجب أن أؤكد في البداية أن هذه المؤشرات يجب وضعها في إطار تقييم المنافسات الدولية، كما يجب وضعها موضع المقارنة مع إيران ومكانتها في الكتلة الشرقية التي باتت قوية في ظل تزايد الحديث عنها مؤخراً أما القضية الأهم فتتلخص في المؤشرات الإيجابية التي تحظى بها اقتصاديات الدول الشرقية داخل المنظومة الدولية خاصة مع استمرار المعدلات الراهنة على الصعيد الصيني والروسي وبناءً عليه، إذا طرأت تغيرات على أوضاع دول أخرى من الممكن انهيار هذه المؤشرات أو على الأقل تأخيرها. كذلك من الممكن حدوث تأثيرات جذرية بسبب تحولات جيوبوليتيكية أو تكنولوجية.

على سبيل المثال ألحقت الحرب الإيرانية - العراقية أضراراً بالغة باقتصاديات إيران مما أدى إلى تزايد الفجوة بيننا وبين الاقتصاد العالمي الأمر الذي استغرق فترة طويلة وصعبة من أجل تفاديها، وبناءً عليه فإن حدوث تطور جيوبوليتيكي غير مستبعد إطلاقاً عند إجراء مثل هذه المقارنات وعلى كل حال، لا يمكن التغاضي عن القضية الكورية ووحدة الكوريتين وقضية تايوان وماضي اليابان والصين وروسيا وتجاربهم التاريخية. من ناحية أخرى نجد أن التحول التكنولوجي يمكن أن يغير من مكانة القوة وبناء عليه فإن التكنولوجيا تلعب دوراً مهما ورئيسياً في مسار التوقعات بل وربما تحدث تغييرات جذرية واستراتيجية.

ويعتبر ظهور حضارة على أسس اقتصادية، قضية تختلف عن ظهور حضارة على أسس ثقافية أو ظهور حضارة على أسس كليهما، كما أن العامل المجتمعي والقوى البشرية والجغرافية الطبيعية والقومية، تلعب دوراً أساسياً آخر لا يمكن التغاضي عنه.

وربما تنشأ الحضارة في البداية اعتماداً على أحد هذه العوامل ومن ثم يطرأ تطور جذري في عوامل أخرى، مثل ظهور تقدم اقتصادي ينعكس على الساحة الثقافية والعسكرية وغيرها، لكن العامل الرئيسي في هذه الحالة الذي لا يمكن التغاضي عنه هو وجود قوة قومية محفزة، لإنتاج حضارة قوية.

× ولكن خلال فترة الحرب الباردة، لم نشهد ظهور مثل تلك التوليفة، حيث كان للاتحاد السوفيتي قوة عسكرية ضخمة ومكانة دولية مرموقة، في ظل تراجع مؤشرات قدراته الاقتصادية المحدودة. على سبيل المثال، اليابان تحظى بالمرتبة الثانية اقتصادياً في حين أنها لا تملك نصيباً سياسياً.

- أنا شخصياً أقر بمنطقية تحليلكم ولكن القضية الأهم، مفادها أن رؤية القادة والنخبة السياسية والاستراتيجية والأمنية، تركز على المتغيرات الاقتصادية كالاهتمام بمستوى الاقتصاد الصيني في عقد السبعينيات وتفاوته عن عقد التسعينيات وبداية القرن الحادي والعشرين، فلماذا لا تحظى القضايا السياسية والجيواستراتيجية بمثل هذا القدر من الاهتمام، فإذا كانت القضايا الاقتصادية بالغة الأهمية بالنسبة للصين في عقد التسعينيات فإن القضايا السياسية الاستراتيجية أيضاً قد حظيت بنفس القدر من الأهمية من جانب هذه الدولة.

× ما هو تعريفكم للنظام الدولي الراهن؟

- المساعي متواصلة من أجل إقرار نظام متعدد القطبية بالرغم من انهيار القطبية الثنائية، وهو ما عليه الوضع الراهن، والنظام أحادي القطبية حالياً تسوده الهيمنة الأحادية مما يثير مقاومة دولية، مقاومة

ليست محتكرة من جانب إيران ولكنها تمارس من جانب أوروبا وروسيا والصين والعديد من دول العالم، تلك المقاومة تستهدف فى المقام الأول التصدى لبسط النفوذ الأحادى أو التدخل فى الشئون الداخلية للدول. وأنا مع نظام ثنائى القطبية، لأنه من الممكن الانسجام مع النظام ثنائى القطبية بالرغم من معارضتى لأحد أطراف النظام، بما أننى أدعم الطرف الآخر.

وسواء كان النظام أحادياً أو ثنائياً أو متعدداً فجميعها أنظمة لا يمكنك من خلالها الحصول على الأمن طالما لست عضواً فاعلاً به. وبناءً عليه فإن من يسعون لخلق روسيا جديدة أو لتطوير الصين من أجل تحويل النظام الدولى الراهن إلى نظام ثنائى القطبية ومن ثم توفير الأمن لأنفسهم من خلال الاحتماء فى إحدى هاتين القوتين. واهمون.

فقد حققت الصين خلال عقد الثمانينيات تنمية مزدهرة من خلال التقارب مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية أى أنها مارست استراتيجية الانحياز والاتحاد والائتلاف مع أحد أركان النظام الدولى، ولدى إيران القدرة على إقرار علاقات قوية من أجل التحول إلى قطب ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

× ما هو تقييمك للموقف الصينى المتأرجح من الملف النووى الإيرانى؟

- التفاوت والاختلاف فقط ينصب فى غلو الثمن الصينى، فالصينيون يريدون تايوان وإذا حصل الصينيون على تايوان فإنهم سيصوتون ضدنا فى مجلس الأمن، ومقاومة الصين الحالية للولايات المتحدة ليست بسبب تايوان ولكنها بسبب تزايد قوة هذه الدولة فى النظام الدولى ولكن هذه الزيادة رفعت من ثمن هذه الدولة فى مقابل علاقاتها معنا، صحيح أن المستوى الاقتصادى للصين مرتفع جداً، لكن فى النهاية هذه الدولة تحكمها المصالح ولا يجب علينا الاعتقاد بأن التنمية الاقتصادية بها ستدفعها لمجابهة الولايات المتحدة والتصدى لها من أجلنا.

مجموعة الثمانى الإسلامية .. التحالف الإسلامى من أجل التنمية

■ حميد رضا ارشدى ■ همشهرى ديبلماتيك (المواطن الدبلوماسى) يونيو ٢٠٠٦

أدى تزايد مستوى العلاقات بين الدول منذ عقود، إلى توطيد العلاقات الثنائية، وبسبب التحولات الجذرية على الساحة الدولية فى الفترة الأخيرة، وعولمة الاقتصاد، تزايد الإقبال على الحوار والتفاعل فى إطار إقليمى بهدف تحقيق مصالح مشتركة وبناء عليه قامت ثمانى دول إسلامية من مناطق جغرافية متباينة (أربع مناطق) بإنشاء منظمة إقليمية، هذه المنظمة بالإضافة إلى منظمات إقليمية أخرى عديدة يمكن اعتبارها خطوة فى اتجاه تحول النظام الدولى إلى نظام متعدد القطبية، بدلاً من النظام أحادى القطبية.

وبالنظر إلى تجارب الماضى، يتضح أن ظهور العديد من التكتلات والتنظيمات الدولية، كان فى الغالب نتيجة تحديات كل فترة، ونتيجة أوضاع ومتطلبات المجتمع الدولى، خاصة فى الوقت الراهن وبالنظر إلى أهمية هذه المنظمات بالنسبة للدول النامية التى هرولت أخيراً فى اتجاه تحقيق وتأمين مصالحها القومية اعتماداً على الانضمام إلى تكتلات ومنظمات إقليمية ودولية.

لا يستثنى عن هذه المنظومة، مجموعة الثمانى الإسلامية بوصفها تكتلاً اقتصادياً يضم ثمانى دول إسلامية كبرى.

وقد دفعت التحولات الجذرية الأخيرة على الساحة الدولية وظاهرة عولمة الاقتصاد والنهوض بالتكتلات الإقليمية والدولية مثل الاتحاد الأوروبى والآسيان وأوبك وسارك وسادك، معظم الدول النامية وعلى رأسها إيران، فى اتجاه تفعيل تعاونها مع بعضها البعض من أجل تأمين احتياجاتها الاقتصادية.

وإذا كانت آلية النهوض بالعلاقات بين الدول فى الماضى كانت تتم من خلال توطيد العلاقات الثنائية فيما بينها، إلا أن التعاون الحالى أصبح فى إطار حوار وتفاعل بين التكتلات والمنظمات الدولية مع بعضها البعض.

ومجموعة الثمانى الإسلامية مثل باقى التكتلات والمنظمات النامية تسعى من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى التحول لتكتل قوى ومؤثر، لديه القدرة على التعامل مع تكتلات أخرى على رأسها الدول الثمانى الصناعية الكبرى، ومن ثم القيام بدور عالمى مؤثر.

من ناحية أخرى تسعى دول مجموعة الثمانى الإسلامية إلى تحقيق تكامل فيما بينها من خلال اتخاذ سياسات عالمية وإقليمية بالتنسيق مع بعضها وبالتعاون مع دول أخرى بهدف التصدى لسياسات الدول الكبرى الاحتكارية.. ويحدو هذه الدول الأمل فى القدرة على تحقيق تكامل

اقتصادى فيما بينها.

وعضوية الدول النامية فى هذه المنظمة ينهض بدور هذه الدول على الصعيد الدولى ويضاعف من قدراتها الدفاعية الرامية إلى الحصول على حقوقها المشروعة.

كانت نقطة انطلاق مجموعة الثمانى الإسلامية من جانب نجم الدين أربكان، زعيم حزب الرفاه الإسلامى ورئيس وزراء تركيا الأسبق بهدف دعم التعاون الاقتصادى بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتركيا وباكستان وبنجلاديش وإندونيسيا وماليزيا ومصر ونيجيريا، وبهدف إقرار حوار فعال مع مجموعة الدول الثمانى الصناعية الكبرى G8 وهى (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا واليابان وروسيا).

وتم عقد أول قمة بين زعماء المجموعة فى اسطنبول ١٥ يونيه ١٩٩٧ وتتحصر أهداف المجموعة فى النقاط التالية:

- الارتقاء بمكانة الدول النامية فى الاقتصاد العالمى.
- إيجاد تنوع وتوفير فرص جديد فى مجال العلاقات التجارية.
- زيادة المشاركة فى اتخاذ القرارات على الصعيد الدولى.
- تأمين مستويات معيشية أفضل (رفاهية) بالنسبة لشعوب الدول الأعضاء ويتمثل هدف المجموعة الرئيسى فى النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول الأعضاء اعتماداً على الأسس التالية:
- استبدال النزاع بالسلام، والحوار بدلاً من المواجهة، والتعاون بدلاً من الاستعمار، والعدالة بدلاً من المعايير المزدوجة، والمساواة بدلاً من التفرقة والقيادة الشعبية بدلاً من الظلم.

الهيكل التنظيمى لمجموعة الثمانى الإسلامية:

أ- اجتماع القادة والزعماء

وهى أكبر مؤسسة مكونة من رؤساء الجمهوريات ورؤساء الوزراء بالدول الثمانى الأعضاء، وتنعقد مرة كل عامين، حيث تم عقدها حتى الآن خمس مرات.

القمة الأولى تم عقدها فى اسطنبول بحضور الرؤساء التركى والإيرانى والاندونيسى ورئيس وزراء بنجلاديش ومصر وباكستان وماليزيا ووزير الصناعة النيجيرى فى ١٥ يونيو ١٩٩٧، القمة الثانية كانت فى بنجلاديش، أما القمة الثالثة والتى عرفت باسم بيان القاهرة فقد عقدت فى مصر وناقشت قضايا جوهرية كان على رأسها تطورات الاقتصاد العالمى وآثار هذا التطور على اقتصاديات المجموعة، أما أعمال القمة الرابعة التى عقدت فى طهران فقد ناقشت عدة موضوعات كان على رأسها النهوض بالتعاون بين دول المجموعة، أما القمة الخامسة والأخيرة فقد عقدت فى بالى بإندونيسيا فى مايو ٢٠٠٦.

ب- اجتماع وزراء الخارجية

وهو التنظيم السياسى المكلف باتخاذ القرارات وتقرر عقده مرة كل عام وتم عقده تسع مرات بصورة رسمية وأربع مرات بشكل غير رسمى:

كان الاجتماع السابع رسمياً وقد جرى فى طهران قبيل فعاليات قمة المجموعة الرابعة. بيومين، بينما أجريت الجلسة الثامنة على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك، أما الاجتماع التاسع لوزراء خارجية المجموعة فقد عقد فى بالى قبيل اجتماعات القمة الخامسة فى إندونيسيا.

ج- اللجنة العليا المشتركة

وتم إنشاؤها بهدف تفعيل الحوار وكمؤسسة تنفيذية وتضم نواب وزراء خارجية الدول الثمانى الإسلامية، حيث تقرر عقد اجتماعاتها مرتين كل عام.

وقد تولت أمانة مجموعة الثمانية من خلال مكتب أو مركز التنسيق (Coordinating Unit) باسطنبول دعم عملية التنسيق بين المجموعة والمنظمات والهيئات الدولية.

- قدرات وكفاءات المجموعة:-

تتمتع معظم دول المجموعة بمكانة ممتازة، لدرجة أنها تضم خمس ممرات استراتيجية بالعالم على رأسها مضايق بسفر وداردنيل فى تركيا، وقناة السويس فى مصر ومضيق هرمز فى إيران ومضيق مالاكا فى إندونيسيا وماليزيا.

وبالرغم من عدد الأعضاء البسيط فإنهم يمثلون ١٤٪ من سكان العالم وما يقارب ٦٪ من إجمالى الناتج العالمى و٧٪ من حجم المبادلات التجارية بالعالم و١٤٪ من الطاقة الكهربائية و١٢٪ من إنتاج النفط العالمى ٢٨٪ من احتياطيات الغاز العالمى.

من ناحية أخرى تتمتع معظم دول المجموعة ببنى تحتية مناسبة للنهوض بالعمل المشترك كما أن بها كفاءات فنية وسياسية ومالية واقتصادية وصناعية فضلاً عن مصادر النفط والغاز والقوى البشرية، مما يساعدها على التعاون والتنسيق المثمر فيما بينها.

- النمو التجارى بين دول مجموعة الثمانيى الإسلامية طبقاً للدراسات الدولية، بلغ النمو التجارى بين دول المجموعة بشكل عام ١٤,٥٦٣ مليار دولار عام ١٩٩٩، ووصل إلى ٢٣,٠٠٤ مليار دولار عام ٢٠٠٤، فى حين بلغ إجمالى النشاط التجارى بين دول المجموعة خلال تلك الفترة والدول الأخرى ٣٩٧,١٢٧ مليار دولار و٧٣١,٦٣٨ مليار دولار بنسبة نمو ٨٤٪ وهذا يعكس مدى النمو التجارى بين دول المجموعة مقارنة بالنمو التجارى مع دول العالم الأخرى.



أهم الأعياد والمناسبات الدينية والمذهبية والسياسية والقومية بعد قيام الثورة الإسلامية فى إيران

■ د. يحيى داود عباس
أستاذ اللغة الفارسية- كلية اللغات والترجمة- جامعة الأزهر



الأعياد ظاهرة اجتماعية هدى الناس إليها قديماً، وأقرتها الأديان، وهى ظاهرة لا تخلو منها أمة من الأمم. ولكل أمة أعيادها التى تؤلف أدابها ورسومها بين قلوب أفرادها، وكان للأمم قديمها وحديثها شرقيها وغربيها أعياد إما من السماء أو من وحى الطبيعة أو من إلهام العقول أو من إملاء الظروف والأحوال: لذلك تلونت الأعياد بألوان مختلفة واتخذت شتى الألقاب، وكل عيد من هذه الأعياد يرمز إلى حادثة سارة أو مناسبة سعيدة يحلو للإنسان أن يستحضرها ويعيش فى جوها.

وكانت الأعياد فى الأمم القديمة مقصورة على المناسبات الطبيعية أو الحربية، ولقد لمستها الحضارة وألقت ظلالها عليها، وأثرت فيها وتأثرت بها، وأكثرت من مناسباتها، فأصبح للأمم أعياد للتحرر والاستقلال وأعياد للعلم والفن وأعياد للطفولة والأمومة وأعياد غير ذلك أوحت بها الحضارة، وأخذت كل أمة نصيبها منها.

ولكل أمة تقاليدها فى مباهجها وأفراحها والتعبير عن سرورها بأعيادها، وهذه الأعياد تصحبها تقاليد من وحى الشرائع، أو من وحى البيئة والثقافة، بعضها تعترف به الشرائع وأعراف الجماعات، وبعضها لا ترضى عنه ولا تستسيغه.

وإذا كان الإسلام قد حصر الأعياد فى عيدين هما: عيد الفطر وعيد الأضحى، فإن المسلمين احتفلوا ومازالوا يحتفلون بمناسبات أخرى متصلة بتاريخ الإسلام، جعلوا منها أعياداً ووضعت لها مع مرور السنين والقرون طقوس وتقاليد اجتماعية تختلف بين موطن وموطن، وتتفق فى أنها تعبير عن تعظيم الحدث المرتبط بهذه المناسبة:

ومن أبرز هذه الأعياد وهذه المناسبات عند الإيرانيين الشيعة:

أ - المولد النبوى (مناسبة دينية).

ب- عاشوراء (مناسبة مذهبية).

ج - غديرخم (مناسبة مذهبية).

والاحتفالات المذهبية التى تقام لآل البيت فى إيران على مدار العام كثيرة وقديمة، فلكل واحد من رموز آل البيت وبخاصة الأئمة الأثنى عشر احتفالات بميلاده وبموته أو شهادته وبذكرى الأربعين. كما أن الأعياد والمناسبات السياسية عديدة، اخترنا منها أبرزها وهى: انتفاضة ١٥ خرداد، عيد انتصار الثورة الإسلامية، ويوم الجمهورية الإسلامية، وكلها مناسبات استحدثت بعد قيام الثورة الإسلامية فى إيران... أما الأعياد القومية، فهى تتمثل فى عيد النوروز وعيد تأميم صناعة البترول.

أولاً: الأعياد والمناسبات الدينية والمذهبية:

أ- المولد النبوى: (من ١٢ ربيع الأول إلى ١٧ ربيع الأول):

لم ينفرد الشيعة بالاحتفال بذكرى المولد النبوى، بل شمل ذلك معظم الدول الإسلامية السنية. وكان الإيرانيون يحتفلون بهذه الذكرى قبل الثورة الإسلامية، لكن احتفالهم نحا منحى آخر بعد قيام الثورة، ففى احتفال العام الهجرى (١٤٠٢) دعا آية الله منتظرى إلى إقامة أسبوع الوحدة الإسلامية (هفته وحدت إسلامى) فى هذه المناسبة من كل عام.

والشيعة يؤرخون لمولد الرسول - صلى الله عليه وسلم- فى اليوم السابع عشر من شهر ربيع الأول، فى حين أن معظم أهل السنة يؤرخون له فى الثانى عشر من شهر ربيع الأول، ولهذا اقترح آية الله منتظرى أن تكون الأيام التى تقع بين التاريخين وقتاً مناسباً يحتفل فيه فى كل عام بهذه المناسبة الدينية. وكان هدفه إيجاد نوع من الوحدة والتنسيق فى احتفال الجانبين بهذه المناسبة.

وقد وجه الإيرانيون الدعوة إلى فقهاء من الجانبين: السنى والشيعى لحضور مؤتمر الجمعة والجماعة الذى عقد فى طهران فى عام ١٩٨٢م لأول مرة. وكانت قضية الوحدة الإسلامية محور المناقشات على مدار الأسبوع.

وفى ١٥ ربيع الأول عام ١٤١٦ هـ (١٤ أغسطس ١٩٩٥م) عقد فى طهران المؤتمر العالمى الثامن للوحدة الإسلامية (كنفرانس بين المللى وحدت إسلامى - مرداد ١٣٧٤ هـ. ش)، وقد شارك فيه أكثر من سبعين من علماء ومفكرى تسع وعشرين دولة. وكان السيد على خامنئى المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية قد صرح قبيل انعقاد المؤتمر بأن أسبوع الوحدة ومراسمه من الصدقات الجارية للثورة الإسلامية. وبدأ المؤتمر أعماله بكلمة الرئيس رفسنجانى التى أكد فيها على ضرورة دعم الوحدة والتضامن بين جميع مسلمى العالم، كما أشار إلى دور علماء الدين والمفكرين فى العالم الإسلامى فى تحقيق هذه الوحدة، وأكد على أن تحقيق هذه الوحدة ضرورة استراتيجية فى الوقت الحاضر. وكان موضوع الكتاب والسنة أهم الأبحاث التى طرحت فى المؤتمر.

وفى هذا المؤتمر، الذى أصبح عقده تقليداً يحرص حكام إيران على مراعاته منذ قيام الثورة الإسلامية، يقوم بعض الضيوف المشاركين فى المؤتمر بإلقاء كلمات تدور حول ضرورة الوحدة الإسلامية وسبل تحقيقها، وحول عدد من القضايا التى تهم العالم الإسلامى. وينشر نشاط المؤتمر فى الصحف اليومية التى تصدر فى إيران أيام انعقاد المؤتمر. كما يقوم أعضاء المؤتمر بزيارة عدد من المساجد الإيرانية والحوزات العلمية الدينية وحوزة قم على وجه الخصوص، ويلتقون بالأساتذة والطلاب، ويتبادلون الكلمات والخطب.

وإذا افترضنا حسن النية، يكون هذا الاحتفال خطوة من خطوات التقريب بين المذاهب.

ب- عيد غدير خم (١٨ ذو الحجة):

متواتر فى أخبار الشيعة أن يوم الغدير هو اليوم الذى عهد فيه رسول الله - صلى الله عليه وسلم- لعلى بن أبى طالب، وأوصى له بالخلافة تنفيذاً لقوله تعالى : "يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليه من ربك، وإن لم تفعل، فما بلغت رسالته، والله يعصمك من الناس" (سورة المائدة- جزء من الآية ٦٧).

وهو العيد الذى يحتفل فيه الشيعة تعبيراً عن فرحتهم بإعلان الرسول - صلى الله عليه وسلم- تعيين على بن أبى طالب وصياً له، وأشهد - بزعمهم- الصحابة على ذلك.

ومن أسماء العيد: عيد الولاية، والولاية هى الصيغة التى ابتكرها الشيعة لتحل محل الخلافة، وجعلوها من أسس الدين.

ويقول الشيعة أن الرسول -صلى الله عليه وسلم- قد مكث فى يوم ١٨ ذى الحجة فى السنة العاشرة من الهجرة فى مكان يدعى غديرخم، وهو موضع بين مكة والمدينة، وذلك أثناء عودته بعد أن أدى حجة الوداع، وأخذ بيد على بن أبى طالب، وقال :"من كنت مولاه فعلى مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، وأخذل من خذله". ويقال لهذا الحديث: حديث غديرخم أو حديث الغدير. وفسروا كلمة مولاه بمعنى: الولاية والإمامة والأولوية.

وقد عد الشيعة هذا الحديث إعلاناً جلياً ودليلاً صريحاً على إمامة على بن أبى طالب. وهو حديث صحيح لدى أهل السنة، وقد أخرجه أبو داود والنسائى، لكن الشيعة أولوه ضمن ما أولوا من أحاديث فى هذا الصدد. وهو من الأحاديث التى كان لها أثر

كبير فى توجيه الفكر الشيعى.

ومعلوم أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- انتقل إلى الرفيق الأعلى من غير أن يوصى بالخلافة لأحد من بعده، ويستحيل- عقلا وعادة وشرعاً- على الصحابة الذين أثنى عليهم الله فى القرآن الكريم، وأثنى عليهم رسوله - صلى الله عليه وسلم- فى أحاديثه أن يكتموا الحق الذى تزعمه الشيعة، ويغتصبون من على هذا الحق. ومعلوم أيضاً أن الرسول - صلى الله عليه وسلم- ترك أمر خليفته لاختيار المسلمين عملاً بمبدأ الشورى: إذ كيف يأمر القرآن بالشورى، ويأتى الرسول فيجهز عليها ويخالف أهم أمر من أمور المسلمين وهو الحكم.

يقول الدكتور/ عبد المنعم النمر عن هذا الحديث:

"هو حديث لم يصح بهذا المعنى عند أهل السنة، ومحال أن يكون الصحابة أو بعضهم قد سمعوا هذا الحديث عن الرسول ثم خالفوه ولاسيما أبو بكر وعمر، ولو عرف الصحابة هذا الحديث - وهو فى أمر عظيم وليس سرياً- ما اجتمعوا فى سقيفة بنى ساعدة. والرسول لا يزال مسجى فى بيته، ليختاروا خليفة من بعده، وقد بدأ الأنصار فى ذلك ثم لحقهم المهاجرون".

ويقول فى موضع آخر فى كتابه:

"ولا يمكن ادعاء أن أبا بكر وعمر وكبار الصحابة، تجاهلوا هذا الحديث، لغرض سيئ فى نفوسهم، وإن ادعى الشيعة ذلك".

والحق أنه عيد مبتدع لا أصل له فى الدين، ولا سند له فى شريعة سيد المرسلين، لا من القرآن ولا من السنة، ولا من فعل الصحابة ولا أهل البيت المطهرين، إذ لم يجعلوا ذلك اليوم عيداً ولا احتفلوا به.

جـ- عاشوراء (١٠ محرم): ذكرى مقتل الإمام الحسين بن على ثالث أئمة الشيعة:

عاشورا من أبرز المناسبات المذهبية عند الشيعة، وهى من المناسبات الحزينة. وقصة قتل الحسين معروفة، وخلاصتها أنه لما تولى يزيد بن معاوية خلافة المسلمين، خرج الحسين بن على عليه، واشتد الخلاف بينهما، وانتهى الأمر بقتل الحسين فى صحراء كربلاء. وكان قتله - كما يقول أحمد أمين- فاتحة شر كبير على الإسلام، فقد قسم المسلمين: شيعة يلتهبون عاطفة لأهل البيت، وسنة يرونهم خارجين على سياستهم يستحقون عليها التأديب والقتل. وكان ذلك فى يوم العاشر من المحرم من عام ٦١ هـ (١٠ أكتوبر ٦٨٠م) ولهذا سمى هذا اليوم بيوم عاشوراء. وجدير بالذكر أن أيام تاسوعاء وعاشوراء والأربعين (الحسينى) عطلة رسمية فى إيران وهذا يوضح أهمية هذه المناسبة.

وقد قدر ليوم عاشوراء أن يصبح حدثاً بارزاً فى التاريخ الإسلامى بصفة عامة، وأصبح هذا اليوم يوم حزن شامل عند الشيعة بصفة خاصة، وتمادى الشيعة فى إبراز أحزانهم بأساليب عديدة تحولت مع الزمن إلى تقاليد موروثة ارتبطت بيوم عاشوراء، وأصبح اسم عاشوراء عند الشيعة مرادفاً للحزن الممزوج بالغضب والرغبة فى الثأر، وأصبحت هذه التقاليد جزءاً من العقيدة الشيعية.

ومن هذه التقاليد: مجالس العزاء التى تقام فى كل مكان، ويتجمع بها النسوة والرجال، ويقوم فى هذه المجالس متكلم بليغ حسن الأداء يقص مأساة الحسين، وينشد المراثى فى صوت حزين ولحن منغم، فيغلب الناس البكاء وتجرى دموعهم حسبة عند الله، وقد يبكى المتكلم أيضاً فيزيد تأثيره فيهم ويسمى هذا الرجل: "روضة خوان" أى: قارئ التعزية .. فإذا كان اليوم العاشر، خرجت هذه الجموع وسارت فى الشوارع: بعضهم يضرب الصدور، فيسمون (سينه زنان)، وبعضهم يضرب الظهور العارية بالسلاسل، ويسمون (زنجير زنان)، والبعض يشج الرءوس بنوع من المدى يسمى (قمه) بفتح القاف وكسر الميم، ويقال لهم (قمه زنان)، ويسألون الله المغفرة بهذه الدماء السائلة من رءوسهم فى سبيل الحسين، ويتقدم هذه الفرق جماعات ينشدون عبارات محزنة بنغمات رتيبة، على وقفاتها تضرب الصدور والظهور، ويردد مقاطعها القوم بعدهم، ويسمون (نوحه خوانان) أى: النائحون.

أما مجلس العزاء الرسمى الذى كان الملوك ورجال الحكومة يحضرونه قبل الثورة الإسلامية، فإنه يقام فى الوقت الحاضر ويحضره مرشد الثورة، وتلقى فيه الكلمات عن دور الحسين فى الحفاظ على الإسلام، كما تقام فيه مراسم ضرب الصدور والنواح.

أما ما يسمى بضرب القامات أو شج الرءوس بالمدى (قمه زنى) الذى أفتى به فقهاء الشيعة من قبل، والذى كان من مظاهر التعبير عن الحزن قبل الثورة، فقد نهى عنه الخمينى قبل وفاته، كما ينهى عنه خامنئ - مرشد الثورة - فى الوقت الحالى، وتحذر الشرطة المواطنين من ارتكاب هذا الجرم الذى نهى عنه المرشد، وتعلن أنها سوف تتعامل مع مرتكبى هذا الجرم طبقاً لمواد القانون. وقد نشرت صحيفة "إطلاعات" رأى ثمان وعشرين من آيات الله وحجج الإسلام الذين يرفضون هذا السلوك، ويحضون على ضرورة اتباع ولى أمر المسلمين، وعلى ضرورة الابتعاد عن البدع التى تضعف الإسلام، ويأخذها أعداء الإسلام عليهم.

ولكى نقف على فلسفة خروج الحسين بن على على يزيد بن معاوية وعلى رأى الشيعة فى هذا الخروج،

ينبغى أن نقرأ ما قاله الشيعة فى هذا الصدد يقول حسن الأمين:

"إن ثورة كربلاء المجيدة تمثل موقف المعارضة الذى قاده أهل البيت ضد الانحراف فى فهم الإسلام وتطبيقه، فهى نتيجة سلسلة من المواقف السابقة، وفاتحة سلسلة من المواقف المقبلة".

ويقول على شريعتى - المفكر الشيعى الذى يعده البعض منظراً ومعلماً للثورة الإسلامية - عن الحسين وعن سبب استشهاده: "والآن أعلن الحسين حضوره فى كل العصور، وفى مواجهة كل الأجيال، فى كل الحروب، وفى كل أنواع الجهاد، فى كل ساحات الأرض والعصر .. لقد مات فى كربلاء من أجل أن يبعث كل الأجيال والعصور".

فى يوم عاشوراء وفى صحراء كربلاء بدأ التوحد النفسى عند الشيعة الإثنا عشرية. وقد كتب محمد تقى المدرسى: لقد انتهت مأساة كربلاء .. و.. باستطاعة المرء أن يتحدث عن أى شئ، ثم يربطه بكربلاء .. كربلاء لها علاقة بكل شئ فى الحياة.

وتحول الحسين فى الوجدان الشيعى إلى رمز للثورة على الظلم والانحراف ومكافحة الحكام الطغاة. والشيعة يرون أن كل ثورة أو انتفاضة هى على طريق الحسين ونهجه، وصار الحزن على الحسين فريضة واجبة ومظهراً من مظاهر التقوى والإيمان، وصار البكاء عليه فى ذكرى استشهاده عادة واجبة، وأصبح هذا البكاء - من ناحية أخرى- تنفيساً عن كل الأحزان العامة والخاصة المكبوتة فى صدور الشيعة.

ولا يخلو أى مجلس مذهبى فى إيران من ذكر اسم الحسين، وكل الطرق تؤدى إلى كربلاء، حتى راج فى اللغة الفارسية مثل يقول: الفرار إلى صحراء كربلاء.

والإيرانيون يستحضرون أحداث يوم عاشوراء فى كل مناسبة، ويتمثلونها فى كل موقف. وقد راجت لديهم مقولة: كل يوم عاشوراء، وكل أرض كربلاء، وكل شهر محرم. ويرى على شريعتى أنه من مسئولية الشيعى أن يرى كل الشهور محرم وكل الأيام عاشوراء وكل قطعة أرض ساحة كربلاء.

وقد أدرك الخمينى أهمية مجالس العزاء فاستفاد منها ومن جموعها الغفيرة، وأضفى عليها طابعاً سياسياً. وربط بين خروج الحسين ضد يزيد بن معاوية وبين خروج الشعب الإيرانى ضد الشاه، وتحولت مواكب العزاء إلى مظاهرات سياسية مناهضة للشاه، وذلك فى (١٣ خرداد ١٣٤٢ هـ. ش/ يونيو ١٩٦٣م).

وقد أكد الخمينى غير مرة على أن الثورة الإسلامية فى إيران قبس من نور ثورة عاشوراء، وكان يعد ثورته استمراراً لثورة كربلاء واقتداء بها، وكان يؤمن بأنه يجب استمرار هذه الثورة فى كل يوم وفى كل مكان.

يقول آية الله جنتى رئيس مجلس صيانة الدستور عن الخمينى: "استوعب الإمام الخمينى درس عاشوراء وقام بالثورة الإسلامية، ورفع علم الثورة الحسينية من أجل محاربة الظلم والجور فى العالم".

وهم يربطون فى إيران الآن بين ثورة الخمينى وعاشوراء، يقول حجة الإسلام والمسلمين ناطق نورى رئيس مجلس الشورى الإسلامى فى دورته الرابعة: "الثورة الإسلامية باقية طالما أن عاشوراء باقية".

وصرح آية الله يزدى بأن الثورة الإسلامية الإيرانية، ثمرة من ثمرات حادثة كربلاء، وينبغى البحث عن أسباب نجاح الحكومة الإسلامية فى إيران على المستوى العالمى فى الثورة الحسينية، وفى صلتها المباشرة بحادثة كربلاء.

ويشير الدكتور الرئيس السابق محمد خاتمى إلى تأثير كل من عاشوراء والثورة الإسلامية فى الآخر، فيقول "إن الثورة الإسلامية لم تكن ظاهرة وليدة الساعة، وإن لها جذوراً فى التاريخ الإسلامى وبخاصة فى واقعة عاشوراء، وقد أثرت عاشوراء فى الثورة الإسلامية، وأحيت الثورة الإسلامية عاشوراء من جديد، كما أحيت قيمها الأصيلة.

والإيرانيون يتحدثون عن التماثل والتناظر بين ثورة الحسين بن على وثورة الخمينى، ويرون أن الدم انتصر على السيف فى الثورتين.

وهم فى إيران يؤمنون بأن هوية الثورة الإسلامية وماهيتها نابعة من ثورة عاشوراء، وبأن هذه الثورة تعد استمراراً لانتفاضة عاشوراء، وبأن بقاء هذه الثورة وترسيخ أهدافها مرهون ببقاء روح عاشوراء حية فى إيران.

وعن دور المآسى الشيعية العديدة ودور الاحتفالات الدينية والمذهبية يقول د. شتا: "تقدم فاجعة كربلاء وحدها - من بين مآسى الشيعة العديدة - نماذج ومثلاً لا تزال تعيش فى الوجدان الإيرانى، بحيث صارت جزءاً من حياته اليومية، ولا أظن أن مذهباً دينياً يعايش وجدان معتنقيه، ويوجه حياتهم قدر المذهب الشيعى بالنسبة للشعب الإيرانى، وذلك عن طريق الاحتفالات الدينية واحتفالات عاشوراء، وقراءة الروضة أو سير آل البيت (ولكل منهم روضة تقرأ فى مناسبة ما)، فإذاً المأساة حية متجددة لا تنسى أبداً، ولا تخلق جدتها أبداً.

وأخيراً إذا كانت مجالس العزاء بعامة ومجلس العزاء الحسينى بخاصة قد لعبت دوراً فعالاً فى التثقيف المذهبى قبل الثورة الإسلامية، فإنها أصبحت تلعب دوراً أهم وأخطر فى التثقيف الثورى والتوعية

السياسية إلى جانب التثقيف المذهبى والوعظ الدينى. ويمكن القول بأنه فى ظل الفوران الثورى والحاجة الماسة إلى التعبئة المستمرة، فإن إحياء ذكرى كربلاء فرصة للحشد الجماهيرى اللازم لاستمرار مسيرة الثورة الإسلامية.

والحق أن إقامة مأتم لليلة الأربعين ومجالس العزاء السنوية بدعة مذمومة شرعاً، ولا سند لها من الشريعة الغراء، وهو أمر استحدث ابتداعاً لا اتباعاً، ففى الحديث: التعزية مرة كما جاء فى نيل الأوطار للشوكانى.

ثانياً: الأعياد والمناسبات السياسية:

أ- انتفاضة ١٥ خرداد ١٣٤٢ هـ (يونيو ١٩٦٣م):

تعد هذه الانتفاضة طليعة الثورة الإسلامية التى قامت فى ٢٢ بهمن ١٣٥٧ هـ. ش (١١ فبراير ١٩٧٩م)، ومن يقرأ الكتب التى تناولت الثورة الإسلامية وتتبعتها، يجد أنها تؤكد على أن جذوة هذه الثورة اشتعلت فى ١٥ خرداد ١٣٤٢هـ. ش، وأن هذه الانتفاضة التى حققت أهدافها بعد خمسة عشر عاماً، كانت بداية فصل انتصار الثورة؛ لهذا فهم يحتفلون بهذه الانتفاضة وبهذا اليوم تمجيداً لها واعترافاً بفضلها.

يقول خامنئى - مرشد الثورة الإسلامية-: طبقاً لتحليلنا، فإن انتفاضة (١٥ خرداد) كانت الحركة التى وضعت - فى الحقيقة- أساس جميع الحركات التى تلتها.

وكانت المظاهرات قد اندلعت يوم (١٤ خرداد ١٣٤٢ هـ.ش) بعد أن خطب الخمينى فى المواطنين، وهاجم الشاه وسياسته فى يوم (١٣ خرداد)، وعبأ أفراد الشعب الإيرانى ضد النظام الملكى، مستغلاً حلول أيام شهر المحرم الذى تكون مشاعر المواطنين المذهبية فيها فى أوجها. وتصدى جنود الشاه للمتظاهرين، وألقى القبض على الخمينى؛ فزادت المظاهرات، وسقط عدد كبير من القتلى والجرحى، واعتقل الكثيرون ومنهم عدد كبير من علماء الدين وألقى بهم فى السجون، وفى الخامس من أبريل أفرج عن الخمينى بعد أن قضى حوالى عشرة شهور فى السجن، وواصل الخمينى هجومه على الشاه وعلى سياسته بعد خروجه من السجن. وبعد صدور قانون الحصانة للأمريكيين (الكابيتولاسيون) ألقى الخمينى خطبة هاجم فيها هذا القانون والبرلمان والحكومة؛ مما جعل الشاه يصدر أمراً بنفيه إلى تركيا فى الرابع من نوفمبر عام ١٩٦٤م. وبقية الأحداث معروفة.

وكان من الطبيعى أن يصبح يوم (١٥ خرداد) من المناسبات التى يحتفل بها فى إيران، وتعطل فيه المدارس والجامعات والدوائر والمصالح الحكومية بعد الثورة.

وتبدأ الاحتفالات بمراسم العزاء (النواح وضرب الصدور) الخاصة بشهداء كربلاء وشهداء انتفاضة (١٥ خرداد)، ثم تلقى الكلمات التى -عادة- ما تؤكد على أن انتفاضة (١٥ خرداد) كانت حادثة عظيمة من الحوادث التى تصنع التاريخ، وأنها أرست قواعد انتصار الثورة الإسلامية فى عام ١٣٥٧ هـ. ش (١٩٧٩م).

ب- ذكرى قيام الثورة الإسلامية (٢٢ بهمن = ١١ فبراير):

تحتفل الجمهورية الإسلامية الإيرانية بهذه المناسبة فى كل عام، وتبدأ الاحتفالات - بصفة رسمية - فى (١٢ بهمن = ١ فبراير) وهو اليوم الذى اندلعت فيه شرار الثورة، وتستمر عشرة أيام تنتهى فى (٢٢ بهمن = ١١ فبراير).

وكانت هذه الأيام قد شهدت أحداثاً مصيرية، تبدأ منذ عودة الإمام الخمينى من فرنسا إلى إيران فى ١٩٧٩/٢/١م (١٢ بهمن ١٣٥٨ هـ) بعد أن أمضى خمسة عشر عاماً فى المنفى، وتنتهى بنجاح الثورة بعد عشرة أيام من عودة الخمينى. والإيرانيون يسمون هذه الأيام العشرة: دهه فجر أى: عشرة الفجر، أو دهه مبارك فجر أى: عشرة الفجر المباركة.

والإيرانيون يرون تشابهاً وتماثلاً بين فجر ثورتهم والفجر الذى أقسم به الحق سبحانه وتعالى فى القرآن الكريم، وبين الأيام العشرة التى خطا فيها الخمينى خطواته العملية والحاسمة على أرض الوطن والتى ختمت بنجاح الثورة، والليالى العشر التى أقسم بها الله - جل وعلا - فى القرآن (والفجر، وليالٍ عشر) الآيتان ١، ٢ من سورة الفجر.

وكان الخمينى قد التقى خلال هذه الأيام بالعديد من الوفود التى كانت تمثل طبقات الشعب، وكلف مهدى بازركان بتشكيل حكومة مؤقتة، ونصح بختيار بالاستقالة، إلا أن الأحداث تطورت وتلاحقت، وتصدى المواطنون للقوات الحكومية حتى سقط القصر الإمبراطورى واستسلم أفراد الحرس الملكى، واحتل المواطنون الإذاعة والتليفزيون، وأعلنوا انتصار الثورة الإسلامية وسقوط النظام الإمبراطورى وتولت حكومة بازركان السلطة الفعلية فى البلاد.

ومن مظاهر الاحتفال بهذه الذكرى: تشكيل لجان تشرف على تنفيذ برامج الاحتفال فى جميع المحافظات الإيرانية، وتتم مناشدة المواطنين بضرورة المشاركة الفعالة فى الاحتفال لكى تجدد العهد لأهداف الثورة وللإمام. وتوجه الدعوة إلى عدد من الصحفيين الأجانب للسفر إلى إيران لتغطية هذه الاحتفالات فى

كل عام. وتبدأ الاحتفالات فى التاسعة والنصف من صباح يوم (١ فبراير - ١٢ بهمن) وهو الوقت الذى وصل فيه الخمينى من باريس ويشارك فيها جميع طبقات الشعب وعدد من الضيوف الأجانب، وتدق أجراس الثورة التى تسمى أجراس الفجر فى المدارس والقطارات والمصانع والكنائس. وتلقى الخطب التى يشار فيها - عادة- إلى جهاد الخمينى ودوره فى قيام الثورة، وتستمر الاحتفالات فى الأيام التسعة المتبقية، لكن مكان الاحتفال يتغير فى كل يوم، ويطلق على كل يوم اسم مختلف عن اليوم الذى سبقه. ويبث التليفزيون برامج خاصة عن عشرة الفجر، وتنشر الصحف أخبار الاحتفالات، وتقام المسابقات الثقافية ومسابقات قراءة القرآن ومعارض القرآن وكتب العلوم القرآنية، هذا فضلاً عن إقامة المسابقات الرياضية الدولية والمهرجانات السينمائية، وافتتاح المدارس والمشروعات الجديدة فى المدن المختلفة، كما تحتفل السفارات والمراكز الثقافية والمدارس الإيرانية بهذه المناسبة فى الخارج.

ويحظى آخر الأيام العشرة بالمزيد من الاهتمام، حيث تسير فيه مسيرة حاشدة تثبت - من وجهة نظر الإيرانيين- استمرار الثورة وتؤكد مساندة المواطنين لها ولأهدافها.

والإيرانيون يرون أن مشاركة المواطنين المستمرة فى هذه الاحتفالات تذكى روح الثورة فى نفوسهم بصفة دائمة، وتذكرهم بالأحداث التى شهدتها هذه الأيام العشرة. وهم يشيرون دائماً إلى أهمية إقامة احتفالات عشرة الفجر، ويرون أن النجاح فى إقامة هذه الاحتفالات يعد نجاحاً للنظام ودعماً له، كما يعد دليلاً على قدرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقوة خط الإمام، ويرون أن استمرار مثل هذه الاحتفالات استمرار للثورة، وتوقفها توقف للثورة. وتنشر الصحف مقولة للخمينى عن عشرة الفجر وهى: "ولد الإسلام من جديد فى عشرة الفجر، وتعد هذه الأيام العشرة نقطة مصيرية فى تاريخ إيران".

جـ- يوم إعلان الجمهورية الإسلامية (١٢ فروردين ١٣٥٨ / أول إبريل ١٩٧٩م):

أعلنت الحكومة المؤقتة - برئاسة بازركان - ومجلس الثورة أنه تم تحديد يومى ١٠، ١١ فروردين ١٣٥٨ هـ. ش (٣٠، ٣١ مارس عام ١٩٧٩) لإجراء استفتاء من أجل تحديد نوع النظام فى إيران، وقبيل موعد إجراء الاستفتاء بأيام قلائل، وجه آيات الله (شريعتمدارى، مرعشى نجفى، شيرازى وكلبايكانى) رسائل إلى أفراد الشعب الإيرانى، تحدثوا فيها عن الواجب الدينى والوطنى لكل فرد مسلم، وحثوا المواطنين على التصويت لصالح الجمهورية الإسلامية، وأعلنوا أنهم سيدلون بأصواتهم لصالح الجمهورية الإسلامية.

وفى يوم الخميس (٩ فروردين ٢٩/٣/١٩٧٩م) أى قبل إجراء الاستفتاء بيوم واحد، وجه الإما الخمينى رسالة إلى الشعب الإيرانى قال فيها إن هذا الاستفتاء سوف يحدد مصير الشعب الإيرانى، وإنه إما سيؤدى إلى الحرية والاستقلال، أو إلى التبعية وتكميم الأفواه مثل الماضى، وأوصاهم بضرورة المشاركة الفعالة فى الاستفتاء، وبالتصويت لصالح الجمهورية الإسلامية من أجل مصلحة الإسلام ومستقبل إيران وشعبها. وقال: إن جميع طبقات الشعب شركاء فى الحقوق الوطنية، تعاونوا مع قوات الشرطة والأمن، الحكومة حكومة إسلامية، والجيش والحكومة ونحن فى خدمتكم، أعدكم بأن يكون الجميع أحرار فى الحكومة الإسلامية، وبأن يحصل الجميع على حقوقهم المشروعة. فلنتوجه جميعاً إلى صناديق الاقتراع غداً، وسوف أدلى بنفسى برأيى، ينبغى أن نتجشم المشاق، حتى نجنى ثمار هذه المشاق. الاستفتاء يعنى "نعم" و"لا"، وهو ليس انتخاباً، وأنتم أحرار، اختاروا ما تشاءون، واكتبوه، واختيار "لا" لا يعنى طلب النظام الملكى أو الجمهورى المطلق أو الديمقراطى أو الأنظمة الأخرى. ونساؤنا لهم حق التصويت وحق الاختيار.

كما قال أثناء اجتماعه فى مقر إقامته مع عدد من مواطنى مدينة قم: قولوا "نعم"، فأنا سأقول "نعم" وأريد منكم أن تذهبوا - رجالاً ونساءً- وتقولوا "نعم"، ونعم هذه ستضمن الاستقلال لكم ولبلدكم.

وفى اليومين العاشر والحادى عشر من شهر فروردين عام ١٣٥٨ هـ . ش أى بعد أقل من شهرين من نجاح الثورة الإسلامية، توجه المواطنون إلى صناديق الرأى، وصوت ٩٨,٢٪ من المواطنين لصالح الجمهورية الإسلامية (حوالى ٢٠ مليون ممن تتوفر فيهم شروط الإدلاء بأصواتهم). وكانت أغلب الدوائر الانتخابية فى المساجد.

وفى عصر يوم الأحد (٢١ فروردين ١٣٥٨ هـ. ش/ ١ أبريل ١٩٧٩م) صدر بيان عن الإمام الخمينى أعلن فيه عن إقامة نظام الجمهورية الإسلامية فى إيران، وتوجه بالشكر إلى أفراد الشعب لإقبالهم الشديد على الاستفتاء، وعلى التصويت لصالح الجمهورية الإسلامية، وهنأ أفراد الشعب بهذا اليوم التاريخى الذى أثبتوا فيه للعالم -شرقه وغربه- وعيهم السياسى والاجتماعى. وقال: إن يوم ٢١ فروردين - الذى هو أول أيام الحكومة الإلهية - من أكبر أعيادنا الدينية والوطنية، ويجب على أمتنا أن تتخذ هذا اليوم عيداً، وتحرص على إحيائه فى كل عام.

وهكذا أصبح هذا اليوم عطلة رسمية سنوية، وأطلق عليه اسم: يوم الجمهورية الإسلامية. وقد أجريت أول انتخابات لاختيار رئيس الجمهورية يوم ١٥/١/١٩٨٠، وفاز فيها "أبو الحسن بنى صدر".

ثالثا: الأعياد والمناسبات القومية:

أ- عيد النوروز:

النوروز من أشهر الأعياد الفارسية القديمة، وهو أهم الأعياد الوطنية الفارسية على الإطلاق، وقد حيكت أساطير كثيرة حول سبب ووقت اتخاذ هذا العيد، كما أن له آداباً وطقوسا خاصة به.

ونوروز اسم مركب من (نو) بمعنى (جديد)، و(روز) بمعنى يوم، أى اليوم الذى تبدأ به السنة الجديدة. وهو بداية فصل الربيع، وأول أيام شهر (فروردين): أول شهور السنة الإيرانية الشمسية.

وتذكر بعض المصادر أن العرب احتفلوا بهذا العيد وبعيد آخر هو عيد المهرجان قبل الإسلام، إلا أن الرسول صلى الله عليه وسلم نهى أهل المدينة عن الاحتفال بهذين العيدين، ودعاهم الى الاحتفال بعيد الفطر وعيد الأضحى. ولما مر عهد صدر الإسلام، عاد الاهتمام بعيد النوروز فى عهد الدولة الأموية باستثناء فترة خلافة عمر بن عبد العزيز، وفى عهد الدولة العباسية زاد اهتمام الدولة والشعب بهذا الاحتفال.

ولعل هذا العيد هو العيد الوحيد الذى يجمع الإيرانيون بجميع طوائفهم ومذاهبهم وعقائدهم الفكرية والسياسية على الاحتفال به. ومما يذكر أن الاحتفال بهذا العيد يمتد - على المستوى الشعبى- ثلاثة عشر يوما، ويمتد على المستوى الرسمى - أسبوعاً.

ولعيد النوروز مقدمة هى عيد: (جهاز شنبه سورى) وخاتمه هى عيد "سيزده بدر" وجهاز شنبه سورى: اسم مركب معناه الاصلاحى: الاحتفالات والمراسم التى يقيمها الإيرانيون فى ليلة الأربعاء الأخير من السنة الشمسية. وعادات الشعب الإيرانى وتقاليده فى عيد جهاز شنبه سورى عديدة، وأهمها: عادة إيقاد النيران والتحلق والقفز فوقها.

إلا أنه منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية فى إيران، سعى زعماء النظام الحاكم فى إيران الى إلغاء أو تقييد عادة إيقاد النيران خشية أن تفتح هذه العادة مجالات تنفذ منه العادات والتقاليد المجوسية القديمة ومنها للحوادث التى تنتج عن استخدام الألعاب النارية والمفرقعات والمواد الحارقة فى هذه الاحتفالات.

أما عيد "سيزده بدر" فموعده هو: اليوم الثالث عشر من شهر "فروردين" من كل عام. و"سيزده بدر": اسم مركب معناه الإصطلاحى: الثالث عشر خارج المنزل أو بعيدا عن المنزل، حيث يغادر المواطنون منازلهم فية هذا اليوم، ولو لدقائق معدودات، ظنا منهم أنه يوم مشئوم، وأن خروجهم من منازلهم يطرد الشؤم خارجها. وهم يتوجهون الى الحدائق والمتنزهات، ويقضون الوقت فى اللهو والمرح.

ب-عيد تأميم صناعة البترول: (٢٩ اسفند ١٣٢٩هـ / ٢٠ مارس ١٩٥٠م):

فى ١٥/٣/١٩٥٠ طرح محمد مصدق، وكان من رموز الجبهة الوطنية وعضوا فى البرلمان الإيرانى، مشروع تأميم النفط، وقدم المشروع الى البرلمان، وكان صيغة القانون عبارة عن: "فى سبيل ضمان سعادة الشعب الإيرانى وإزدهاره تقرر بهذا القانون تأميم كل الصناعة البترولية فى البلاد، وستقوم الحكومة الإيرانية بعد الآن باستثمار جميع منابع البترول".

وأصبح قانون التأميم نافذ المفعول بعد أن أقره البرلمان١٥/٣/١٩٥٠ ومجلس الشيوخ ٢٠/٣/١٩٥٠. وقرر مجلس الوزراء رفع يد بريطانيا عن النفط، وعهد الشاه الى مصدق برئاسة الوزارة فى ٢٩/٤/١٩٥١ ومضى مصدق فى إجراءات التأميم، وتصاعدت الأزمة بين إيران وبريطانيا، وسقطت حكومة مصدق، وقدم للمحاكمة وصدر عليه الحكم بالسجن ثلاثة أعوام، خفضها الشاه الى النصف، وبعد خروجه من السجن اعتزل العمل السياسى الى أن مات فى عام ١٩٦٦.

وبعد أن كانت بريطانيا تسيطر سيطرة كاملة على البترول الإيرانى أصبحت الشركات البترولية: الأمريكية والبريطانية والهولندية والفرنسية هى المسيطرة على هذا البترول طبقا لاتفاقية مدتها ٢٥ عاما، تؤمم بعدها صناعة البترول فى إيران وتلغى الاتفاقية.

ومصدق - فى الواقع- لم يكن بطل معركة التأميم الوحيد، بل شاركه فى ذلك رجل الدين الشهير آية الله الكاشانى. يقول عنه الدكتور/ محمد السعيد عبد المؤمن: "لقد بدأت الحركة الثورية لتأميم البترول فى مدينة قم بزعامة رجل الدين القوى آية الله أبو القاسم الكاشانى عندما أطلق صيحته المشهورة "أيها الكلاب الإنجليز اتركوا لنا بترولنا وأخرجوا من بلادنا"، ثم قام على رأس مظاهرة عارمة قاصدا البرلمان الذى كان يناقش قضية التأميم، وقد ألهبت هذه المظاهرة حماس نواب المعارضة وعلى رأسهم نواب الجبهة الوطنية".

وروى أن آية الله الكاشانى أفتى باسم الدين بأن اتفاقيات البترول الإيرانية- البريطانية تتعارض ونصوص القرآن الكريم، وبأن أى شخص يعارض فكرة تأميم البترول، يكون عدوا للإسلام.

كما لعبت منظمة فدائيى الإسلام دورا مؤثرا فى عملية تأميم صناعة النفط ، حيث اغتال أحد أعضائها وهو خليل طهماسبى رزم أرا - رئيس الوزراء - بتكليف من نواب صفوى- رئيس المنظمة آنذاك- لأنه كان معارضا لمسألة تأميم صناعة البترول الإيرانى. وينظر الآن الى نواب صفوى وخليل طهماسبى ورفاقهما على أنهم طليعة الثورة الإسلامية.

ولقد حافظت الحكومات التى توالت بعد نجاح الثورة الإسلامية فى إيران على الاحتفال بهذا لاعيد ، نظرا للتحالف الذى جمع بين القوى الوطنية والقوى الدينية على هدف واحد وهو: قطع دابر التدخل الأجنبى فى إيران. أى التيار الوطنى - بقيادة الدكتور محمد مصدق- والتيار الدينى- بقيادة آية الله سيد أبو القاسم الكاشانى- جمعتهما معركة تأميم صناعة البترول حولها- إلا أن الخلاف دب بين الكاشانى ومصدق لأسباب داخلية وخارجية ، إلا أن تمكنت المخابرات المركزية الأمريكية بالتنسيق مع المخابرات البريطانية من تدبير انقلاب ضد مصدق الذى نجح فى التأميم، وطرد البريطانيين من إيران، وتعيين الجنرال فضل الله زاهدى رئيسا للوزراء ، وعاد الشاه من روما بعد أن كان قد فر إليها ومكث فيها ثلاثة أيام. وهكذا سيطر الأمريكيون على إيران وحلوا محل البريطانيين.. إلى أن قامت الثورة الإسلامية فى عام ١٩٧٩، فقطعت إيران علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، وتزداد هو الخلاف بين البلدين يوما بعد يوم.

المراجع:

١- د. إبراهيم حامد المغازى: "احزان عاشوراء (عن التعزية فى إيران).

٢- د.إبراهيم الدسوقى شتا:
- الثورة الإيرانية : الجذور - الأيديولوجية.
- الثورة الإيرانية: الصراع - الملحمة - النصر.
- عن التشيع والثورة: د. على شريعتى - ترجمة وتقديم ودراسة : القاهرة - الطبعة الأولى١٩٩٦ .

٣- أبو الوفا المراغى: رمضان والأعياد - القاهرة ١٩٧١ .

٤- أبو مغلى: إيران (دراسة عامة) - العراق١٩٨٥ .

٥- أحمد أمين: - فجر الإسلام- الجزء الأول - ضحى الإسلام- الجزء الثالث- يوم الإسلام - القاهرة ١٩٥٢ .

٦- أحمد عطية: القاموس الإسلامى: المجلد الخامس.

٧- أحمد مهابة: إيران بين التاج والعمامة.

٨- د.أمين عبد المجيد بدوى: القصة فى الأدب الفارسى.

٩- آية الله الخمينى: الحكومة الإسلامية (النسخة العربية).

١٠- حسن الأمين: دائرة المعارف الشيعية- المجلد الثالث - بيروت- لبنان.

١١- د. طه ندا: الأعياد الفارسية فى العالم الإسلامى.

١٢- د.عبد المنعم النمر: الشيعة - المهدى - الدورى الثانى.

١٣- فهمى هويدى: إيران من الداخل الطبعة الثالثة- القاهرة ١٩٨٨ .

١٤- د.محمد السعيد عبد المؤمن:
- مسألة الثورة الإيرانية - القاهرة - ولاية الفقيه بين النظرية والتطبيق.
- الفقه السياسى فى إيران وأبعاده.

١٥- على دوائى: نهضت روحانيون إيران - جلددهم - مشهد.

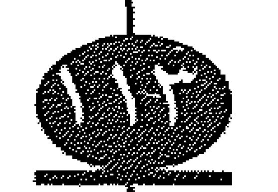
١٦- على شريعتى: شيعة .

١٧- عدد من الصحف الإيرانية: إطلاعات - جمهورى اسلامى





السيد الطباطبائي: العلامة والمجدد والمفسر (١٣٢١-١٤٠٢هـ)



ولادته ونشأته:

ولد السيد محمد حسين ابن السيد الطباطبائى فى ٢٩ ذى الحجة هـ ١٣٢١ هـ/ ١٩٠٣م، فى مدينة تبريز، وقد اشتهرت أسرته منذ القدم بالفضل والعلم والرياسة، وكانت سلسلة أجداده الأربعة عشر الماضين من العلماء المعروفين فيها، توفيت والدته وعمره خمس سنوات، وتوفى والده عندما بلغ التاسعة من عمره، وفى هذه السنة، ذهب إلى المدارس لتعلم القراءة والكتابة والقرآن الكريم والكتب الفارسية المتعارف عليها فى ذلك الوقت، كما تعلم فن الخط عند الأستاذ الميرزا على النقي، ثم باشر بعد ذلك دراسة اللغة العربية والأدب العربي، وأنهى مرحلة السطوح عند الأساتذة المعروفين فى مدينة تبريز.

فى عام ١٣٤٣هـ "١٩٢٤م"، هاجر إلى النجف الأشرف لإكمال دراسته الحوزوية، وبقى هناك إحدى عشرة سنة يحضر دروس الفقه والأصول عند العلماء الكبار آنذاك، أمثال: آية الله النائينى وأبى الحسن الأصفهانى و محمد حسن الكمپاني، ونال فى هذه الفترة الوجيزة درجة الاجتهاد.

لم يكتف الطباطبائى بدراسة الفقه والأصول، بل واصل دراسته فى العلوم الأخرى، مثل: علم الرجال، والفلسفة، والعرفان، والأخلاق، والرياضيات، والحساب، والجبر، والهندسة المستوية والمجسمة، وغيرها.

فى عام ١٣٥٣هـ /١٩٣٤م، عاد السيد الطباطبائى إلى تبريز برفقة أخيه السيد محمد حسن نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة التى طرأت على حياته، ومارس التدريس فيها بحدود ١٠ سنوات.

بعد هذه الفترة، ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية وما نجم عنها من استقرار القوات الروسية فى مقاطعة أذربيجان، وتحسن وضعه الاقتصادي، وجد السيد الطباطبائى فى هذه الظروف عوامل مشجعة لاستئناف الحياة العلمية من جديد، فهاجر إلى مدينة قم، وبدأ بتدريس علم التفسير والفلسفة والعلوم العقلية، وهى علوم لم تكن تدرس من قبل فى الحوزة، وذلك جنباً إلى جنب مع العلوم الأخرى مثل الفقه والأصول.

شرع منذ سنة ١٣٦٨ هـ بتدريس الأخلاق والعرفان، ثم بتدريس رسالة السير والسلوك المنسوبة للعلامة بحر العلوم.

أساتذته:

تلقى العلامة الطباطبائى علومه على يد مجموعة من الأساتذة الأفاضل، نذكر منهم: الشيخ محمد حسين النائيني، والشيخ محمد حسن الكمبانى فى

الفقه والأصول، والسيد حسين البادكوبي في الفلسفة، وكان له أثر كبير على شخصيته العلمية، ومن أساتذته أيضاً السيد أبو الحسن الأصفهاني في الفقه، حيث درس عنده عدة سنوات، والميرزا علي القاضي الطباطبائي في الأخلاق، الذي كان له تأثير عميق على شخصية الطباطبائي. وقد حصل على إجازة في الاجتهاد من الميرزا النائيني وإجازات في الرواية من الشيخ عباس القمي وآية الله حسين البروجردي، وتتلمذ أيضاً على الشيخ الكوهكمري، والسيد أبو القاسم الخونساري، والميرزا على الأيرواني، والشيخ على أصغر الملكي.

طلابه:

درس عند العلامة الطباطبائي جيل من الطلبة الذين نهلوا من علومه المختلفة، وكان لهم دور بارز في تنمية العلوم العقلية التي كان العلامة يوليها اهتمامه، نذكر منهم : الشهيد مرتضى المطهري، الشهيد محمد حسيني البهشتي، الشهيد محمد مفتح الهمداني، الشهيد على القدوسي، الشهيد محمد رضا السعيدي، آية الله جوادي آملي، الأستاذ محمد تقي مصباح اليزدي، آية الله مكارم الشيرازي، الشهيد مصطفى الخميني، السيد عبد الكريم الأردبيلي.

مكانته العلمية:

لم يكن العلامة مجتهداً في العلوم العقلية والنقلية فحسب، بل كان لديه سعة اطلاع واسعة، فكان أديباً وشاعراً ماهراً كتب القصائد الشعرية باللغتين العربية والفارسية، وفناناً بارعاً بالخط، فقد كان خطه جميلاً جداً، وله منظومة في آداب الخط ضمّها إلى أحد مؤلفاته.

طريقته في التدريس:

كان العلامة الطباطبائي هادئاً وليناً في كلامه عند إلقاء الدروس، ولا ينتهي من مطلب من مطالب الدرس إلا بعد أن يقوم بإشباعه بحثاً، وبعبارات قصيرة من دون تشتيت لأذهان الطلاب بكثرة التفريعات، ويقوم بشرح مطالب المادة على أساس الاستدلال والبرهان في إثبات العلوم النظرية مثل الفلسفة وما شابهها، ويقول السيد الطباطبائي في هذا المجال: لا ينبغي الاعتماد على الشعراء والقصص في إثبات هذه العلوم.

سماته الشخصية:

لا يمكن الإحاطة بشخصية السيد الطباطبائي، فقد جسَّد في سلوكه كلَّ معاني التقوى والأخلاق الحسنة، فكان مخلصاً لله، ودائم الذكر والدعاء، ومما يؤثر عنه، أنه كان مواظباً على أداء المستحبات، ولديه في شهر رمضان برنامج متنوع موزع بين العبادة والتأليف وقراءة القرآن وقراءة دعاء السحر الذي كان يهتم به اهتماماً كبيراً، حيث كان يقرأه بحضور أفراد عائلته.

كان العلامة بسيطاً متواضعاً في جميع شئون حياته، فكان يعيش في مسكن متواضع، وكان يلبس القماش العادي، ومما يؤثر عنه، أنه لم يعتمد طول حياته في تيسير أموره المعاشية على الحقوق الشرعية، بل كان يعتمد في سد احتياجاته على واردات قطعة أرض زراعية صغيرة ورثها عن أجداده في تبريز.

وكان شديد التواضع والاحترام لأساتذته، وبالخصوص أستاذه في الأخلاق آية الله القاضي الطباطبائي، كما كان متواضعاً مع طلابه، حيث كان يرفض أن يناديه طلابه بكلمة أستاذ، وكان يقول: أنا وأنتم عبارة عن مجموعة جئنا إلى الدرس لغرض العمل سوية، للتعرف على حقائق الإسلام.

منهجه في التجديد:

ارتحل العلامة الطباطبائي إلى قم في عام ١٣٦٤هـ "١٩٤٥م"، وكانت الحوزة العلمية فيها آنذاك، تشهد بدايات نهضة تصدى لها آية الله العظمى السيد حسين البروجردي، وكانت هذه النهضة بحاجة إلى من يرفدها، ولأجل ذلك، اكتسى حضور العلامة الطباطبائي إلى قم أهمية خاصة في تبلور تلك النهضة الفكرية القوية التي شهدتها في النصف الثاني من القرن العشرين، وإشعال جذوتها، وهذا ما عبّر عنه بقوله: "عندما قدمت إلى قم، أمعنت النظر وتفحصت الواقع بحثاً عمّا تحتاجه الحوزة في ذلك الوقت، فوجدت أنه أهم ما ينقص الحوزة وبرامجها الدراسية تفسير القرآن والبحوث العقلية، ولهذا باشرت بتدريس التفسير والفلسفة، مع أن تفسير القرآن لم يكن بنظر البعض علماً يحتاج إلى تحقيق وتأمل، بل وغير لائق بمكان له الانشغال به عن الفقه والأصول، حتى إن البعض كان يعتبر تدريس التفسير والانشغال به دليلاً وعلامة على قلة المعلومات. على أي حال، لم أتخذ ذلك ذريعة أو مبرراً مقبولاً أمام الله تعالى لأن أتنازل عن مشاريعي، بل على العكس، واصلت الطريق حتى تمخض عنه تفسير الميزان".

ولم تكن الفلسفة أحسن حالاً من التفسير، ولئن كان التفسير درساً قليل المنزلة في عُرف البعض، فإن الفلسفة كانت تواجه العقبات، وما إن باشر السيد الطباطبائي بتدريس الفلسفة وجعل مادة درسه كتاب الأسفار، انطلاقاً من تشخيصه لمسئولياته والدور الذي ينبغي القيام به في مواجهة النزعات المادية التي غدت تغزو المسلمين، والفلسفات الغربية التي انبهر بها أبناؤهم، حتى برزت جهود تحاول إيقافه، حيث أوغر البعض صدر آية الله البروجردي، وأخذوا يقربون إليه فكرة تعطيل هذا الدرس المهم الذي كان يحضره مئة

طالب، وفجأة أُبلغ السيد الطباطبائي بخبر قرار قطع رواتب الطلبة الذين يحضرون عنده، وهنا أخذت الحيرة منه مأخذاً كبيراً، بين الاستمرار في الدرس وما يترتب على ذلك من سلبيات كبيرة، وبين تعطيله الذى يعنى تعطيل الوظيفة الإسلامية. وفي هذه الأثناء، أرسل آية الله البروجردي موفداً عنه إلى السيد الطباطبائي مع رسالة تحريرية يذكر فيها أن سماحته - أي السيد البروجردي - كان يدرّس الأسفار في أصفهان مع زملاء خفية، وأن طرح مثل هذا الدرس بشكل علني أمر لا مصلحة فيه، وبعد قراءته للرسالة، أجاب السيد الطباطبائي عليها شفهياً للموفد، بأنه ليس عاجزاً عن تدريس الفقه والأصول، وأنه جاء من تبريز إلى قم لتصحيح ما تسرب إلى أذهان الطلبة ولمواجهة الماديين وغيرهم، وأن عصرنا الحاضر يختلف عن العصر الذى كانت تدرس فيه الأسفار بشكل خفي، إذ لم تكن آنذاك فلسفات مضادة توجب إقحام الحوزة في العلوم العقلية، وشفع هذه الإجابة برسالة تحريرية إلى آية الله البروجردى قال فيها: " إن مواصلتى لهذا الدرس نابعة من تشخيصى لمسؤولية شرعية لسدِّ نقص ضرورى ألمسه داخل المجتمع الإسلامي، ولكننى في الوقت نفسه، ونظراً إلى أننى لا أجيز لنفسى مخالفة توصياتكم باعتباركم زعيم الحوزة وقائد المجتمع الشيعي، فإننى ألزمت نفسى بالطاعة لما تصدرونه من حكم، حتى لو أدّى ذلك إلى تعطيل الدرس، وإنى سأعتمد حكمكم مبرراً لى أمام الله تعالى للتخلى عن هذه الوظيفة التى شخّصتها، أما إذا كان رأيكم غير هذا، فإننى سأواصل الدرس".

وإثر هذه الرسالة المفعمة بالأخلاق الرفيعة وروح المسئولية، استجاب آية الله البروجردى لرغبته وأجازه بالاستمرار في درسه.

وفي جانب آخر، يؤكد العلاّمة في بحوثه نقطة مهمة، وهى أن الدين والعقل لا يفترقان، ويجب الرجوع إلى القرآن الكريم والوحي في الحالات التى تعجز فيها العقول عن التوصل إلى الحقائق، ولذلك كان من اهتماماته:

- الاهتمام بالقرآن الكريم وطرح تفسير جديد له يحرص على الأصالة ويتسم بالعصرية والعمق والاستيعاب في آن واحد، وبشكل يناسب مكانة القرآن الكريم كمصدر وحيد وخالد لهداية الإنسان في الفكر والسلوك، وهذا ما لحظه العلامة الطباطبائي في تفسيره "الميزان" الشهير، وقد تميز هذا التفسير بأنه يختزن قوة علمية متعمقة في البحث، مع السهولة واليسر والبعد عن التشدد، والتخفف من المذهبية الخاصة إلى حدٍّ بعيد، والرجوع إلى القرآن نفسه بتفسير بعضه ببعض، والنأى به عن الأقوال التى لا تصح من الروايات الكثيرة المختلفة، وعن الآراء التي ترجع إلى تأويل آياته حتى توافق نظراً علمياً، أو تقليداً مذهبياً، أو أصلاً كلامياً، أو فلسفة خاصة، أو تجديداً حديثاً.. إلى غير ذلك مما تلحظه بعض التفاسير القديمة والحديثة.

ومما قاله في بيان منهجه: "نفسر القرآن بالقرآن، ونستوضح معنى الآية من نظيرتها بالتدبر المندوب إليه في نفس القرآن، ونشخص المصاديق، ونتعرفها بالخواص التى تعطيها الآيات، كما قال تعالى: }ونزّلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء] {النحل:٨٩[، وحاشا أن يكون القرآن تبياناً لكل شيء ولا يكون تبياناً لنفسه، وقال تعالى: }هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان{]البقرة:١٨٥ [وقال تعالى: }وأنزلنا إليكم نوراً مبيناً{]النساء:١٧٤ [وكيف يكون القرآن هدى وبينة وفرقاناً ونوراً مبيناً للناس في جميع ما يحتاجون، ولا يكفيهم في احتياجهم إليه، وهو أشد الاحتياج؟ وقال تعالى: }والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا {وأى جهاد أعظم من ذلك الجهد في فهم كتابه، وأى سبيل أهدى إليه من القرآن؟".

ومن أبرز مزايا هذا التفسير، أنه يعنى بعد شرح الآيات وبيان معناها، ببحث الموضوعات الهامة، والقضايا التي كثيراً ما شغلت الأذهان في القديم والحديث، بحثاً مستمداً من آيات القرآن نفسها،كما أنه بحث بحثاً جيداً في إعجاز القرآن من جهاته المختلفة، في بلاغته وقوة أسلوبه، وتحديه بالعلم، وبالإخبار عن الغيب، وبمن أنزل عليه القرآن، وبعدم الاختلاف فيه.

ثم تحدّث عمّا يثبته القرآن من قوانين وسنن كونية، كتصديقه لقانون العلية العامة، وإثباته ما يخرق العادة، ومن كون المؤثر الحقيقى في الأشياء بتمام معنى الكلمة ليس إلا الله عز سلطانه، ومن أن القرآن يعدُّ المعجزة برهاناً على صحّة الرسالة لا دليلاً عامياً، إلى غير ذلك من الجزئيات الهامة التى تضمنها هذا البحث الدقيق.

- صقل وتجذير الفلسفة الإسلامية وتمكينها من الوقوف على قدميها أمام تحديات الفكر الغربي، وذلك من خلال التأكيد على درس الفلسفة في الحوزة، وتربية عدد من العلماء، وتأليفه ما يزيد على العشرة كتب في الفلسفة والعقيدة، يأتى في مقدمتها كتابه "أصول الفلسفة" الذى وضعه في خمسة أجزاء طبعت مع تعليقات قيمة لتلميذه البارز الشهير آية الله مرتضى المطهري.

- التأليف: قدّم العلامة الطباطبائى للمكتبة الإسلامية "٣٥" رسالة وكتاباً ودورة، كتفسير الميزان ذى العشرين جزءاً، وذلك فى عدة مجالات من المعرفة الإسلامية، كالتفسير والفلسفة، والعقائد والتاريخ والحديث والفقه والأصول وعلوم القرآن والعرفان والثقافة الإسلامية العامة، إضافة إلى الرياضيات.

- إيصال الفكر الإسلامى الأصيل إلى أوروبا، كما فى المحادثات التى أجراها سماحته مع المستشرق الفرنسى هنرى كوربان، والتى بدأت سنة ١٣٧٨هـ "١٩٥٨"م"، وتواصلت أكثر من عشرين عاماً، وكانت اللقاءات تجرى فى طهران، وكان سماحته يسافر إليها من قم فى الشهر مرتين، وبفضلها اقترب كوربان من المذهب الإمامي، ودوّن المحاورات ونشرها فى بلاده كما نشر فكر التشيع، ووصل الأمر بهنرى كوربان إلى أن يقرأ الصحيفة السجادية ويبكي.

- تخريج جيل من العلماء والأساتذة والمفكرين والكتاب الذين لعبوا أدواراً فكرية وسياسية رفيعة جداً، أمثال آية الله الشهيد المطهرى وآية الله البهشتي، والإمام موسى الصدر، وآية الله ناصر مكارم الشيرازي، والشيخ الشهيد محمد مفتح، وآية الله السيد عبد الكريم الأردبيلي، والشيخ محمد تقى مصباح، وآية الله جوادى آملي، وآية الله حسن زاده آملى وآخرين.

الطباطبائى وعصره:

كان كتابه "أصول الفلسفة" معالجة لظاهرة معاصرة طرأت على المجتمع الإسلامي، وهى الانجراف وراء تيار الفلسفة الغربية.

وكتابه "المرأة فى الإسلام" كشف عن استمرار الظلم الأوروبى القديم للمرأة، وتواصله من خلال الظلم الحديث لها، وكيف أن موقف الحضارات القديمة والجديدة من المرأة يقع بين الإفراط والتفريط.

أما "نظرية السياسة والحكم فى الإسلام"، فإنه على صغره يوضح مدى تعاطى العلامة الطباطبائى مع عصره، إذ عالج "قدس سره" فيه مسألة الحكم معالجة أصيلة، مقارناً بين الإسلام والنظم الوضعية، مشيراً إلى إيجابيات الإسلام فى الحكم والسياسة ومساوئ الأنظمة الوضعية المتمثلة بالديمقراطية والديكتاتورية اللتين يعتبرهما وجهين لعملة واحدة.

دوره فى نجاح الثورة الإسلامية:

منذ نهضة الإمام الخمينى فى إيران وما بعدها، كان للعلامة دورٌ كبير فى المشاركة مع كبار علماء الحوزة فى اتخاذ القرارات للتصدى لنظام الشاه، واشترك بإصدار العديد من البيانات التى استنكرت مواقف النظام الملكى السابق.

أما عن دوره بعد نجاح الثورة الإسلامية وقيام الجمهورية الإسلامية، فإن سوء أوضاعه الصحية لم تسنح له بأداء دوره تجاه الثورة، لكننا يمكن أن نقول: إن للعلامة الطباطبائى الدور الكبير فى تحقيق أهداف الثورة ونجاحها.

شعره:

للعلامة اطلاع واسع فى اللغة الفارسية وأدبها، وقد نظم الشعر بالفارسية، وله قصائد معروفة تم نشرها فى المجلات العلمية المختلفة، وهذا مطلع إحدى قصائده العرفانية بالفارسية:

همى كويم وكفته أم بارها بود كيش من، مهر دلدارها

من مؤلفاته:

تفسير الميزان: وهو كتاب فريد فى نوعه بتفسير القرآن الكريم، ويعتبر من التفاسير المعاصرة، رسالة فى المبدأ والمعاد، حاشية على كفاية الأصول، سنن النبى صلى الله عليه وآله، الشيعة فى الإسلام، القرآن فى الإسلام، بداية الحكمة ونهاية الحكمة، الوحي، رسالة محمد صلى الله عليه وآله فى المنهج الإسلامي، حاشية على كتاب الأسفار للملا صدرا، رسالة فى الحكومة الإسلامية، رسالة فى النبوة، رسالة فى الولاية، على والفلسفة الإلهية، رسالة فى علم النبى صلى الله عليه وآله وسلم، هذا بالإضافة إلى العديد من الكتب فى مختلف الموضوعات.

كما له عشرات المقالات المنشورة فى المجلات العلمية المختلفة، وكثير من التقارير والمقدمات المكتوبة لبعض الكتب المعروفة، مثل: المراقبات، وتفسير العياشي، ووسائل الشيعة، وله كذلك خمسون مخطوطة فى مكتبته الخاصة موجودة الآن عند ورثته.

مما قيل فيه:

قال فيه الإمام الخميني: كان العلامة من كبار علماء الإسلام ومن الفلاسفة البارزين فى العالم الإسلامي، ويمكن اعتباره مفخرة من مفاخر الحوزات العلمية، فقد كان لتأليفاته القيمة فى التفسير والفلسفة والفقه والأصول وغيرها دور مهم فى خدمة العلوم الإسلامية.

وفاته:

توفى العلامة الطباطبائى بتاريخ ٢٨ محرم ١٤٠٢ هـ، بعد أن قضى ثمانين سنة فى خدمة العلوم الإسلامية بصورة عامة، وعلوم شيعة آل البيت بصورة خاصة، ودفن إلى جوار مرقد السيدة المعصومة فاطمة بنت الإمام موسى بن جعفر(الكاظم) عليه السلام فى مدينة قم المقدسة.

رؤى عربية

الموقف الإيرانى من العدوان الإسرائيلى على لبنان

■ د.السيد عوض عثمان
خبير فى الشئون العربية

تلحظ عين المراقب السياسى أن الموقف الإيرانى، مثلما هو حال سوريا، على وجه الخصوص، يتعرض إلى حملة ضارية من التشويه المتعمد واتهامات حادة بأن ما يدور على الساحة اللبنانية قد تم الإعداد المسبق له وتخطيطه فى طهران ودمشق، ويجرى تنفيذه بواسطة حزب الله، ولتحقيق غايات لا تصب فى المصلحة الوطنية العليا اللبنانية، وإنما وفق "أجندة" إيرانية وسورية تتعلق بتعقيدات الملف النووى الإيرانى وتحويل الأنظار أيضاً عن الدور الإيرانى فى العراق، والمحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة سوريا على خلفية اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى السابق، رفيق الحريرى. وبالتالى فإن جملة من التساؤلات تطرح نفسها، فى الصدارة منها، ما هو الموقف الإيرانى الفعلى والحقيقى تجاه لبنان وما يدور فيه من عدوان صهيونى همجى ومدمر، وتعبيرات هذا الموقف، وخصوصية الاتهامات المواجهة لإيران وسوريا والمقصود منها ؟

أولاً : طبيعة ومقصودية الاتهامات ضد إيران :

نالت إيران القسط الأكبر من حملة التحريض وتعمد التشويه وصناعة الرأى العام، من حيث إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية بدعمها المقاومة الإسلامية فى فلسطين ولبنان إنما تستهدف جعل "حركة حماس" و "حزب الله" بمثابة أداتين لفرض القوة الإيرانية فى المنطقة وفى معادلة الطموحات الإيرانية كدولة إقليمية عظمى تمتلك قدرات نووية، بما يمثل تهديداً رئيسياً لأمن ووجود الكيان الصهيونى وخوض "حروب بالوكالة" لصالح إيران وسوريا وبدعمهما يتم وضع المنطقة على حافة الهاوية وحرب كبرى، يسقط لبنان ضحيتها ويدفع ثمناً فادحاً. ويتم الترديد فى الدوائر الأمريكية والبريطانية وبالطبع الإسرائيلية بصورة شبه يومية أن إيران وسوريا مسئولتان عما أصاب المنطقة من تدهور فى الأوضاع. وتشير المعلومات إلى أن إيران شاركت بصفة رئيسية وأسهمت فى تأسيس "حزب الله" عام ١٩٨٢، وواكبت تنامى قوته عبر أكثر من عقدين بتأمين وتقديم السلاح والدعم المالى والسياسى، حتى أصبح قوة سياسية وعسكرية وطرفاً ورقماً صعباً فى المعادلة اللبنانية والإقليمية على حد سواء. أى أن سوريا وإيران هما أكبر المستفيدين من الصراع الجارى، ولهما دور حيوى فيه، قد لا يكون سهلاً الإمساك به لعدم وضوحه فى كثير من الأحوال. كما أن الهجمات التى تشن على إسرائيل تم الإعداد لها جيداً فى طهران وسوريا ولهما مصلحة فى ذلك، حيث إنهما من أكثر الرابحين جراء توسيع نطاق الحرب. وتتمادى وتمضى هذه الاتهامات إلى أن ما يقوم به حزب الله ضد إسرائيل يكشف عن أن الحزب ينفذ بالتأكيد غالبية القرارات المحورية السياسية التى ترسمها القيادات الدينية الإيرانية، ولا يمكن تصديق أن الحزب لم ينل موافقة طهران قبل الإقبال على تلك الخطوة المحفوفة بالمخاطر. وللدلالة على ذلك فإن توقيت تلك العملية يخدم هدف طهران الأساسى بتحويل الانتباه العالمى حول ملفها النووى، والذى بات يعانى جمودا حاليا بعد رفضها وقف تخصيب اليورانيوم، ورد الدول الغربية عليها بتحويل ملفها النووى مجددا إلى مجلس الأمن، لاسيما وأن اجتماع مجموعة الدول الثمانى، والذى عقد فى سان بطرسبورج، كرس فعالياته لمعالجة العدوان الإسرائيلى على لبنان، وأهمل مناقشة الملف النووى الإيرانى، كما تهدف طهران من تلك الأزمة إلى تحويل الأنظار أيضا عن الدور الذى تقوم به فى العراق، وسط اتهامات بأن حزب الله هو ذراع لإيران وسوريا فى دعم الفوضى بالعراق، وأن الحزب مسئول عن الكثير من أحداث "العنف" التى تقع فى العراق بمشاركة سوريا وإيران نتيجة لدوره فى تدريب وتسليح "المتمردين" السنة، ودعمه العلنى " للعنف" بالعراق عبر رعايته لمؤتمر عقد مؤخرا للبعثيين والمسلحين السنة، الأمر الذى جعل واشنطن تسارع بانتقاد سوريا وطهران وتحملهما مسئولية ما يحدث فى لبنان والهجمات على إسرائيل.

وفى السياق ذاته، هدد مرشد الثورة الإسلامية فى نهاية عام ٢٠٠٥، بأن بإمكان إيران تجنيد آلاف المقاومين فى هجمات ضد إسرائيل والولايات المتحدة، ولا تتردد إيران فى إعلان الدعم العلنى لسوريا و " حزب الله "، وتهدد باستخدام أسلحة كيماوية قد تصل إلى حدود الكيان الصهيونى. أيضا

الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد خلال مؤتمر لدول الجوار العراقى الذى رعته بلاده فى مطلع يوليو ٢٠٠٦، صرح بأن وجود إسرائيل لن يؤدى إلا لمزيد من تعاسة ومعاناة شعوب المنطقة، محذرا من أن غضب تلك الشعوب قد يؤدى إلى انفجار سريع لا حدود له فى المنطقة. وتبرز مؤشرات وزارة السياحة اللبنانية من أن عدد السائحين الإيرانيين إلى لبنان بلغ نحو ٦٠,٨٨٨ سائحا فى النصف الأول من عام ٢٠٠٦، تذهب الاتهامات إلى أن بينهم قيادات من الحرس الثوري. بل أن "عماد مغنية" رئيس العمليات فى حزب الله قدم من إيران إلى لبنان بعد زيارة قام بها لسوريا بصحبة الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد. إضافة إلى اتهامات إسرائيلية تحدثت عن أن عسكريين إيرانيين يساعدون مقاتلى حزب الله، مما دفع المتحدث بإسم الخارجية الإيرانية، حميد رضا آصفى، إلى نفى هذه الاتهامات والتى تؤكد أن "ترسانة" المقاومة، وبحسب أشهر المحللين العسكريين فى إسرائيل زئيف شيف، من صواريخ الكاتيوشا التى يُقدر عددها بحوالى عشرة آلاف، إضافة إلى الصواريخ الإيرانية الصنع موجهة ومضادة للدروع مزودة بحشوات مزدوجة لتدمير الدروع الحديثة. والمعلوم أن إيران تصنع صواريخ تعتبر نسخاً من الصواريخ الأمريكية طراز "تاو" و"دراغون" تحت أسماء أخرى وهى "طوفان" و"صاغي". كما تصنع صاروخاً آخر مضاداً للدروع تحت اسم "رعد" وهو نسخة من الصاروخ الروسى الصنع طراز "ساغر"، وهى الصواريخ بعيدة المدى التى كشف عنها "حزب الله" مثل صاروخ "رعد-٢" وهو الصاروخ الايرانى "شاهين-٢" من عيار ٣٣٣ ميللمتراً. كما أن الصواريخ "رعد-٣ و٤"، فيرجح أن تكون صواريخ إيرانية طراز "فجر-٣" و "فجر-٥"، والتى يصل مداها الى ٧٥ كيلومتراً. ويبقى الخوف الأكبر لاسرائيل وهو إمكان امتلاك "حزب الله" صواريخ ايرانية من طراز "زلزال" قادرة على ضرب تل أبيب. وكان زئيف شيف قد نقل عن مسئولين عسكريين إسرائيليين أن الصاروخ الذى سقط على محطة قطار حيفا هو من طراز "٢٢٠ ميللمتراً" وطوّر أخيراً فى المصانع السورية وأدخل حديثاً فى الخدمة فى صفوف الجيش السورى "ما يدل على أن سوريا بدأت تعتبر حزب الله جزءاً من قواتها العسكرية".

والمحصلة، تكوين "محور عسكرى" يتكون من حماس وحزب الله وإيران وسوريا، تعتبر طهران المحرك الرئيسى له وللحرب الدائرة حاليا. ومما له صلة فإن توقيت عملية "الوعد الصادق" فى ١٢ يوليو ٢٠٠٦، تضمنت وفق هذه الاتهامات والتى توافقت مع رؤية وتصريحات قوى ١٤ آذار التى لا تخفى تبنيها للأجندة الأمريكية تحقيق مصالح غير لبنانية لجهة السعى لتخفيف الضغط العسكرى الإسرائيلى عن حركة "حماس" فى غزة والضفة بعد تلقى تقارير تتحدث عن وضع فلسطينى مترد قد يصل إلى واحد من أمرين: إما سقوط حكومة إسماعيل هنية عسكرياً، وإما القبول بتسوية سياسية مجانية تعيد الجندى الأسير إلى دياره، وتوقف إطلاق الصواريخ فى اتجاه إسرائيل، وهما أمران يعنيان تماماً انتهاء المقاومة الفلسطينية والدور السورى - الإيرانى فى فلسطين. وبالتالى، فتح جبهة جديدة فى الشمال لتشتيت القوة العسكرية الإسرائيلية ومنعها من اجتياح غزة.

ثانياً : تعبيرات رد الفعل الإيرانى :

فور العدوان والحرب الإسرائيلية المفتوحة على لبنان، وتدمير كل ما هو لبنانى : من بشر وشجر وحجر، شدد المرشد الأعلى للثورة الإسلامية فى إيران، آية الله على خامنئى على " أن حزب الله لن يتخلى عن سلاحه لأنه يتمتع بدعم الشعب اللبنانى الذى يثمن المقاومة، لأن سواعد المقاومة هى المسئولة عن عدم السماح للصهاينة بأن يفعلوا ما يشاءون وقتما يشاءون فى لبنان". وأشاد " بحزب الله " وكفاحه ضد " الورم الخبيث " الصهيونى فى المنطقة على خلفية الجرائم والفظاعات التى شهدتها الأسابيع الأخيرة وانتهاك القيم الإنسانية فى فلسطين ولبنان، مما يثبت مجدداً أن وجود الصهاينة فى المنطقة يشكل كياناً شريراً وسرطانياً. وبالتداعى المنطقى، أعلنت إيران، بقوة ووضوح، إدانتها للعدوانية الإسرائيلية على لبنان والمقاومة، وعرض الدعم الإنسانى والمعنوى للبنان وسوريا ورفضها وعدم خشيتها من التهديدات والاتهامات الموجهة إليها، كما أكد الرئيس الإيرانى، محمود أحمدى نجاد أن " إسرائيل لا تملك القدرة على النيل من إيران "، و " لا يمكن للنظام الصهيونى، على رغم طبيعته الهمجية والإجرامية وحماته الغربيين، حتى أن ينظر شزراً إلى إيران ". كما دعا وزير الخارجية الإيرانية، منوتشهر متقى، المجتمع الدولى والأمم المتحدة لوقف الجريمة ضد الإنسانية فى لبنان. وانتقدت إيران الرئيس الأمريكى، جورج بوش، بسبب إعلانه أن لإسرائيل "الحق في الدفاع عن النفس"، معتبرة أن الولايات المتحدة تلعب دوراً مدمراً باستخدام "الفيتو" - حق النقض - فى مجلس الأمن، وبتشجيعها الجرائم الإسرائيلية، داعية الإدارة الأمريكية إلى " تصحيح موقفها الخاطئ ".

وعلى خلفية تصريحات الرئيس الأمريكى من تشجيع حكومة أولمرت على " محاسبة سوريا "، وتصريح شيمون بيريز بأن " هناك ضرورة كى تتحمل سوريا المسئولية " وطلبه مساعدة " المجتمع الدولى على ممارسة الضغوط على دمشق " إلى حد التهديد بتوسيع نطاق الحرب بمهاجمة سوريا والتى أكدت أنها سترد على أى عدوان، بموجب اتفاق الدفاع المشترك، وأن أى هجوم إسرائيلى على سوريا سيقابل بـ"رد مباشر لا حدود له لا بالزمن ولا بالأساليب"، أكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، حميد رضا آصفي، إن

إيران "تقف إلى جانب الشعب السوري"، آملاً ألا ترتكب إسرائيل خطأ مهاجمة سوريا لأن هذا النظام سيتحمل خسائر لا يمكن تقديرها فى حال اتسع نطاق النزاع". وأضاف آصفي: "قدمنا ولا نزال نقدم دعمنا المعنوى والإنسانى لسوريا ولبنان". ودخلت إيران، فى ١٦ يوليو ٢٠٠٦، بقوة على خط المواجهات التى يشهدها لبنان، مجددة دعمها "حزب الله" ورفضها المساعى الأمريكية - الإسرائيلية "نزع سلاحه" ورؤيتها أنه قادر على الصمود وتحقيق إنجازات عسكرية، شرط أن تتوافر الأرضية الداخلية للتضامن بين اللبنانيين، واستعداد طهران لإعادة بناء كل ما دمرته الاعتداءات الإسرائيلية ضد المنشآت المدنية مهما بلغ حجمها. وعلى خلفية تنديد الرئيس الإيرانى بصمت الأمم المتحدة ودعم بعض الدول الغربية للفظائع الإسرائيلية التى ترتكب فى لبنان وفلسطين، داعياً إلى عقد اجتماع طارىء لمنظمة المؤتمر الإسلامى لبحث وضع حد للعدوان "الاسرائيلي"، فيما أكد مسئولون فى طهران أن الجيش الايرانى لن يدخل الحرب فى لبنان. وأكد المتحدث باسم الحكومة الإيرانية غلام الهام أن تبادل الأسرى هو الطريق المعقول لإنهاء المواجهات الحالية فى لبنان وفلسطين، وسيحل الأمن فى المنطقة فى حال توقف الجرائم الإسرائيلية وتبادل الأسرى، ووصف الكيان الصهيونى بأنه مختلق وغير شرعى فى المنطقة، "وهو لا يلتزم بما يعد ويقول، ويمر بأزمة هوية ومشكلات داخلية". ومما له صلة، اعتبر الرئيس الايرانى محمود أحمدى نجاد أن زوال "إسرائيل" بات قريباً. وقال أمام حشد من التعبويين فى مشهد "إن الصهاينة أشعلوا الحرب من أجل إبادة الآخرين، ولإنقاذ أنفسهم"، لكنه استبعد أن تنتهى هذه الحرب مثل كل مرة، وأشار إلى أن "الإسرائيليين" ارتكبوا خطأ فادحاً لأنهم انتخبوا أسوأ زمان ومكان وظرف لإشعال الحرب. وشدد أحمدى نجاد على أن إزالة الكيان الصهيونى من المنطقة بات قريباً، وستفرح الشعوب فى كل العالم بهذا الزوال لدولة نشأت على الأكاذيب واستمرت بالعدوان. وأشار فى ٢٣ يوليو ٢٠٠٦ إلى أن الصهاينة اتخذوا قرارا بالقضاء على أنفسهم عبر أسوأ قرار اتخذوه وذلك بشنهم الحرب على لبنان. وأوضح أحمدى نجاد فى كلمته خلال ملتقى مدراء التربية والتعليم فى جميع أنحاء البلاد الذى عقد بطهران أن هذا الهجوم تم الإعداد له مسبقا بهدف إنقاذ الكيان الصهيونى. وبين أن تصورات المحتلين الصهاينة كانت تقوم على فكرة خلق متنفس جديد لهم فى المنطقة عن طريق القيام بهذه الاعتداءات لكنهم ارتكبوا خطأ جسيما. وأدان رئيس الجمهورية الجرائم الصهيونية الأخيرة وقتل الأبرياء والعزل فى لبنان وفلسطين معتبرا بريطانيا وأمريكا تشتركان فى جميع جرائم هذا الكيان وعليهما أن يردوا على تساؤلات شعوب العالم. وأعرب عن دهشته لرفض مجلس الأمن قبول وقف إطلاق النار فى لبنان وقال "إن هذه القضية تعتبر من عجائب الدهر". ووصف الكيان الصهيونى بأنه افتقد إلى المصداقية، ونصح هذا الكيان بلملمة أطرافه والخروج من المنطقة. وحذر رئيس الجمهورية الكيان الصهيونى قائلا "فى غير هذه الحالة ينبغى أن يدرك أنه سيحترق بالنار نفسها التى أشعلها فى لبنان وأن شعوب المنطقة ستقضى على بؤرة الظلم".

من ناحية أخرى، طلب المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، حميد رضا آصفي، من الأمين العام للأمم المتحدة بذل جميع جهوده لوقف جرائم الكيان الاسرائيلى فى لبنان، مؤكداً أن إيران تستخدم نفوذها لحل أزمة النزاع فى لبنان، وتتشاور مع البلدان الإسلامية والعربية الهامة وكذلك مع بعض البلدان الأوروبية. ولكن ينبغى على كوفى أنان أيضا بذل الجهود فى الأمم المتحدة بهدف وقف اعتداءات الكيان الصهيوني. وأكد أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تستخدم ما لديها من طاقات لحل هذه الأزمة بصورة تضمن حقوق اللبنانيين. وحول موقف أمريكا بشأن دور إيران ودعمها حزب الله فى لبنان قال إن طريقة عمل المسئولين الأمريكيين أكدت منذ البداية أن ما يطلقونه من تصريحات حيال إيران وحزب الله إنما هو بهدف التغطية على جرائم الكيان الصهيونى فى لبنان. وأوضح أن أمريكا تستخدم الأمم المتحدة ومجلس الأمن كأداة وان هذا البلد ينقض قرارات مجلس الأمن خلافا لرغبه المجتمع الدولي.

ثالثاً : رؤية تحليلية لأبعاد الموقف الإيرانى :

يمكن الإقرار، بداية بأن الموقف الإيرانى جاء استمرارية واتساقاً موضوعياً مع ثوابته ومنطلقاته ورؤيته الاستراتيجية، وكان ولا يزال، ورغم التشويه المتعمد وحملات التحريض، متمايزاً وقوياً فى إدانته للعدوانية الإسرائيلية، وللتآمر الأمريكى الذى يوفر كل أشكال الدعم والاسناد، والضوء الأخضر والفترة الزمنية الكافية لتحقيق الهدف المركزى من هذا العدوان، والذى يعد عملية مبيتة وخطة معدة سلفاً لتصفية حسابات مع لبنان، على خلفية الهزيمة الإسرائيلية والهرولة للانسحاب، بصورة مخزية، ودون قيد أو شرط، فى مايو ٢٠٠٠، بفعل ضربات المقاومة وصمود الشعب اللبنانى واحتضانه لقوى وخيار المقاومة. وترى القيادة الإيرانية أن العدوان الإسرائيلى البربرى يتعدى فى أبعاده مسألة رد فعل تلقائى لأسر جنديين إسرائيليين، ولكنه وثيق الصلة بتواصل توظيف المعطيات والبيئة الدولية والإقليمية لصالح تنفيذ القرار "الدولى" ١٥٥٩، حيث إن إسرائيل ترى أن الهدف المركزى من هذا العدوان هو تنفيذ هذا القرار بالقوة، خاصة ما ينص على نزع سلاح " الميلشيات " اللبنانية وغير اللبنانية، فى إشارة إلى حزب الله والمجموعات الفلسطينية المسلحة، عبر توجيه ضربات عسكرية قاصمة للقدرات العسكرية لحزب الله وتدمير بنيته التحتية، واستئصال وجوده وحله

وتفكيكه وحظر إعادة تسليحه، وبقائه في صورة حزب سياسي وخلق بيئة مواتية لتأليب الرأى العام ضد المقاومة، وتحميل حزب الله مسئولية ما تدمره إسرائيل، بهمجية ومنهجية منظمة في آن للبنان وإعادته عشرات السنين للوراء. ومما لاشك فيه، أنه على خلفية اغتيال رفيق الحريرى، تم تكثيف الضغوط لفصل المسار السورى وتلازمه مع المسار اللبنانى، وإنهاء الوجود وخروج القوات السورية من لبنان، بدعوى إنهاء الوصاية وتحقيق الاستقلال، مما أثر بشكل جوهرى على المعادلات الداخلية اللبنانية والإقليمية " لحزب الله " فبعدما كانت سوريا لا تؤمن الغطاء السياسى الرسمى اللبنانى لعمليات "حزب الله" فى الجنوب، بات الحزب مضطراً لتوفير هذا الغطاء السياسى بنفسه، مما استوجب واستهدف إعادة الاعتبار إلى دور المقاومة بعد حملة الانتقادات والاستهدافات ضدها من قوى ١٤ آذار، التى فشلت فى نزع سلاح الحزب رغم اعتقادها بأن إخراج سوريا من لبنان بمقدوره أن يتكفل ميزان القوى السياسى الداخلى اللبنانى بنزع هذا السلاح، لأن بقاء سلاح حزب الله يشكل عقبة فى طريق إنتاج نظام سياسى قادر على التكيف مع متطلبات " الأجندة الأمريكية، ومسعى الفصل بين " الدولة اللبنانية " و "حزب الله"، لاسيما بعد أن سحبت الحكومة اللبنانية عقب العدوان، وللمرة الأولى منذ الشروع باتفاق الطائف في ١٩٩٠ "بساط الشرعية" الذى كانت تسبغه على المقاومة أمام المجتمع الدولي، وعرّتها إلى حد كبير من الغطاء السياسي، بفعل ضغوط أمريكية وغربية وإقليمية مباشرة على "الأكثرية" النيابية والوزارية، واستغلال وتوظيف ما تمارسه آلة الحرب الإسرائيلية المدمرة، من قصف البنية التحتية اللبنانية وأهداف مدنية أخرى خارج مناطق انتشار "حزب الله" والقوى المؤيدة له وذلك من أجل تصعيد الضغط على الحكومة اللبنانية والفئات اللبنانية الأخرى لتوسيع الانشقاق داخل الصف اللبناني، ودفع غالبية اللبنانيين لرفض الوجود المسلح لـ "حزب الله" فى شكل أقوى وأكثر علانية لإفقاد المقاومة شرعيتها الداخلية. ومن قبيل التشويه المتعمد للمقاومة وتصويرها على أنها أدوات لخدمة أهداف خارجية، وهذا على خلاف الحقيقة : فحركة "حماس" أو "حزب الله" ليسا ميليشيات مسلحة أو مرتزقة، ولم تمارس ضرب أهداف خارجية، ولكن معركتهما الرئيسية ضد الكيان الصهيونى المحتل لأراضيهما، ومن ثم يبدو منطقياً أن يبرز التحالف الاستراتيجى بينهما وإيران وسوريا ضد العدو المشترك، وهو التحالف الأمريكى- الإسرائيلى. هذا التحالف الاستراتيجى يشكل قوى الممانعة ضد الإملاءات الإسرائيلية والأمريكية. وتدرك القيادة الإيرانية، منذ خطاب الرئيس الأمريكى الشهير الذى تناول فيه " محور الشر " وضمنه كلاً من العراق وإيران وكوريا الشمالية، مدى حجم التهديدات والتحديات، ومنها تغيير النظام فى إيران، وإكمال السيطرة على منابع النفط فى الخليج، كهدف استراتيجى أساسى للإدارة الأمريكية الراهنة، أى إضعاف أو تدمير الأنظمة المناوئة فى المنطقة، لاسيما للمشروع الأمريكى القادم والذى يستهدف شكلاً جديداً من أشكال الوصاية والانتداب على الدول التى يصعب تكييفها مع متطلبات مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الجديد. وتقتضى عملية التكييف تلك اعتبار النظام السياسى القائم فى إيران وسوريا نظاماً غير ذى صلة، أو محور شر يجب التخلص منه. ومن الواضح أن ثمة استعداد لخوض معركة فاصلة مباشرة ضد سوريا وإيران. ومنطلق ذلك سلخ سوريا عن المعادلة الإيرانية الإسرائيلية، أو الإيرانية الأمريكية. وعلى خلفية إدراك أن ما يجرى فى لبنان والأراضى الفلسطينية جزء من مخطط إسرائيلى مسبق هدفه نزع سلاح حزب الله وإضعاف المقاومة وصولاً إلى استهداف سوريا ودورها الاقليمي، فإن إسرائيل تخوض "مقامرة" عسكرية تضعها أمام خيار وحيد وهو تحقيق الأهداف المعلنة من العدوان، وما دون ذلك هزيمة سياسية وعسكرية تزيد من قوة المقاومة فى المعادلة اللبنانية الداخلية وتعثر تنفيذ القرار ١٥٥٩، والعجز عن التوصل لمعاهدة سلام مع لبنان تقوم على الإملاءات و "تلحيد" الجيش اللبنانى الذى سيكون دوره بمثابة " الحارس الأمين" لحدود إسرائيل وإقامة منطقة عازلة بعمق ٢٠ كيلو متراً من حدود الهدنة الدولية لعام ١٩٤٩. ولا تدل المؤشرات الميدانية حتى تاريخه من إمكانية تجسيد ذلك، فى ضوء حقيقة أن حزب الله لايزال يملك مخزوناً من القدرات الصاروخية يمكنه من تواصل ضرب العمق الصهيونى وتداعيات ذلك على التوحد الإسرائيلى والخسائر المتولدة على مختلف الأصعدة. والمحصلة، أن إسرائيل تأمل فى أن يشكل الخراب فى لبنان عاملاً نفسياً يخيف النظام السورى ويدفعه إلى إعادة حساباته فى علاقته مع إيران والتنظيمات الفلسطينية الأخرى. وبالتالى إحداث تصدع فى التحالف الاستراتيجى لقوى الممانعة، عبر تصدير الأزمة الداخلية الإسرائيلية أو الأمريكية فى المستنقع العراقى، إلى إيران وسوريا.

وفى التحليل الأخير، فإن ما سوف يسفر عنه العدوان من معطيات وحقائق سوف ترسم خريطة جديدة لمعادلة القوى الداخلية والإقليمية وتبقى حقيقة أن هزيمة المقاومة - لا قدر الله - تعنى فقدان المناعة والقدرة لأى طرف لبنانى أو عربى فى مطالبة إسرائيل برد أى حق من الحقوق المغتصبة، وانتصارها هو فائض قوة يضاف إلى رصيد هذه الأمة، وضمانة لعدم دخولها العصر الإسرائيلى و " بيت الطاعة " الأمريكى، ورسم خريطة جديدة لموازين القوة فى المعادلة اللبنانية، مركز الثقل فيها حزب الله والمقاومة، بل والإقليمية وتدعيم التحالف الاستراتيجى بين حماس - حزب الله - سوريا وإيران، وما قد تفرزه هذه المواجهة الفاصلة من أطراف جديدة.

مكاسب وخسائر إيران من الحرب على لبنان

■ محمد أبو الفضل
باحث وصحفى بجريدة الأهرام

كانت إيران طرفا حاضراً فى غالبية الحسابات والتوازنات التى حكمت بعض مفاصل الحرب على لبنان. فإسرائيل التى بدأت المعركة فى الثانى عشر من يوليو الماضى دشنت عملياتها العسكرية مدفوعة بمجموعة من الأهداف الإستراتيجية. والولايات المتحدة التى دعمتها علنا وفى الخفاء، عسكريا وسياسيا ، ماديا ومعنويا، كانت لديها أسبابها المتنوعة. وحزب الله الذى دخلها محكوما بتقديرات متعددة امتلك زمام الفعل أحيانا ورد الفعل فى غالبية الأحيان. والمؤشرات والتلميحات التى ساقتها بعض الدوائر العربية حركت مياها راكدة على جبهات متباينة. وكان القاسم المشترك بين هذه الأطراف هو إيران، سواء من زاوية البحث عن الدوافع الحقيقية والأدوات التى بموجبها حددت الآلة العسكرية أهدافها، أو المرامى المطلوب الوصول إليها أو حتى الأغراض المفترض إنجازها فى منطقة تتسم منذ فترة طويلة بالسيولة السياسية والعسكرية. كل طرف يمتلك فيها أدوات فاعلة، سمحت له بالتأثير فى كثير من تطوراتها.

وبعيدا عن التضخيم والتهوين من الاستنتاجات والتكهنات التى ساقتها كل جهة لتعزيز رؤيتها بشأن إيران فانه من الصعوبة تجاهل هذا العامل فى المعادلات التى ظهرت ، قبيل وابان الحرب أو بعد أن تضع أوزارها. فحجم التغيرات التى حدثت والتحولات المنتظر حدوثها يوحى بأن المنطقة مقبلة على مرحلة جديدة ، يتم خلالها إدخال تعديلات على المشروعات السابقة أو ترتيب الأجواء أمام إجراءات أخرى أكثر صرامة، تستهدف القوى الرافضة للتوجهات الأمريكية وستتوقف مكونات هذه السياسة بدرجة كبيرة، على نتائج الحرب على لبنان ، وتتحدد تفاعلاتها على ضوء مكاسب وخسائر عناصرها المباشرة وغير المباشرة. وفى مقدمتها إيران ، التى كشفت جوانب من المعلومات أنها سوف تكون محورا رئيسيا تدور حوله مجموعة من التحركات القادمة. لذلك يمكن القول أن هذه الحرب نقطة تحول باتجاه وضع آليات دولية قوية لحسم كثير من المشكلات العالقة فى المنطقة وأبرزها مع إيران، بعد أن فقدت الدبلوماسية جزءا من بريقها للتوصل إلى صيغة مناسبة للتفاهم معها .

مصالح متقاطعة

مهما أنكرت إيران أو نفى حزب الله، فثمة جملة من المصالح تمنت طهران تحقيقها من وراء هذه الحرب، لضبط بعض الأوضاع التى تعمل ضد حلفائها وتعظيم علاقاتها معهم بصورة تعزز أوراقها فى الحصيلة النهائية، وتفرض على الأطراف المقابلة تصويب بعض المسارات المناهضة لتطلعاتها . أبرزها، خلق جبهة توتر واسعة أو استنزاف مستمر، تشغل تفاصيل تطوراتها كل من إسرائيل والولايات المتحدة والمجتمع الدولى برمته، لتخفيف الضغوط الواقعة عليها فى الملف النووى، حيث بدا أن هناك ما يشبه الإجماع لاتخاذ سلسلة من الخطوات الإقصائية لمنع وصول إيران لأهدافها العسكرية، حتى الدول المتحفظة على الممارسات الأمريكية بدأت تميل إلى جانب واشنطن فى توجهاتها السياسية .

وليس أدل على ذلك من نقل هذا الملف إلى مجلس الأمن ثم صدور القرار رقم ١٦٩٦ بالإجماع فى ٣١ يوليو الماضى، أى فى خضم الحرب على لبنان، والذى أنذر طهران بأن عدم امتثالها تعليق تخصيب اليورانيوم بحلول نهاية أغسطس ٢٠٠٦ سيؤدى إلى نظر المجلس فى " اتخاذ إجراءات عقابية " بمقتضى المادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ويكشف ذلك عن طبيعة النوايا الدولية إزاء إيران .

ولعل صدور هذا القرار فى الوقت الراهن يفضى إلى ثلاث نتائج. أولها، خطأ الرهانات الإيرانية، إن وجدت، على تشتيت الجهود الدولية لصرف الأنظار عن البرنامج النووى. وثانيها، عزم المجتمع الدولى على التعامل بحزم مع هذا الملف، بدليل ردم كثير من معالم الفجوة التى كانت ظاهرة فى حسابات بعض القوى الدولية. وثالثها، تسارع الخطوات نحو تقويض الأوراق الإيرانية. فإذا كان حزب الله حقق إنجازات عسكرية مذهلة وأحرج إسرائيل والولايات المتحدة بأسلحة عدد كبير منها إيرانية الصنع، فان الوضع سيكون

أكثر سوءا، عندما تمتلك طهران فعلا سلاحا نوويا يمكن استخدامه فى الأغراض العسكرية .

ومن جهة أخرى، يصب الكلام الذى تردد حول وجود أهداف إيرانية من اشتعال الحرب على لبنان فى خانة تأكيد معالم النفوذ الذى تتمتع به طهران من العراق شرقا إلى لبنان غربا وبقدر ما أقلق هذا الاتجاه بعض الدوائر الإقليمية بقدر ما أراح إيران، لأنه يعنى ضرورة عدم تجاهل موقفها أو غض الطرف عن مطالبها فى أى حسابات إقليمية. وبالتالى الاعتراف بها كقوة مؤثرة فى المنطقة ولاعبا يصعب إبعاده عن الحلبة التى تتقاتل داخلها قوى إقليمية ودولية متعددة .

ومن جهة ثالثة ، دعمت الحرب ، سواء أرادت إيران أو لم ترد ، من الروابط التى تتزايد بين طهران وحركات المقاومة العربية فى لبنان وفلسطين، وفتحت الأولى(طهران) نافذة لظهور مؤشرات تفيد بأنها تستطيع تنشيط هذه الورقة فى العراق. لذلك كانت هناك مصالح أمريكية وغربية، ربما تفوق نظيرتها الإسرائيلية، لإفساح الوقت لدحر المقاومة الإسلامية فى لبنان، لأنها سوف تتحول إلى مرشد لكافة القوى الأخرى سلبا أو إيجابا. ويسحب هذا المعنى ، إذا كان موجودا فى الأجندة الإيرانية الحالية، جانبا من الرصيد العربى ويضاعف من ملامح النفوذ الإيراني فى المنطقة، لاسيما أن هناك محاولات دءوبة لتوسيع نطاقه. وهو ما يؤدى إلى إيقاظ الشارع العربى لصالح مزيد من التفاعل مع الطروحات الإيرانية التى تنطوى على رغبة فى خلق مواجهة مصيرية مع إسرائيل، تلعب فيها طهران، حسب تصريحات وتعليقات الرئيس أحمدى نجاد ، دورا فاعلا سيرخى بظلاله على أدوار القوى العربية التقليدية .

هواجس وتحديات

بصرف النظر عن نتيجة الحرب الإسرائيلية على لبنان، فإيران حققت مجموعة من المكاسب العاجلة والمؤجلة.أهمها انكشاف قدرات الردع الإسرائيلية، فالاهتزاز والإخفاق الذى بدت عليه أثناء الحرب ،جراء تعرضها لضربات واختراقات من قبل أسلحة حزب الله، يؤكد عدم صعوبة إلحاق الهزيمة بها حالة دخولها فى مواجهة مع قوات نظامية، وأن ما يتردد عن قوتها التدميرية له حدود على الأرض ويمكن فرملته بوسائل قتالية مضادة.

وأدت المراوغات والمماطلات التى ظهرت على الموقف الدولى حيال تمديد الحرب لصالح إسرائيل إلى تشديد الكلام على ثلاثة عوامل . الأول، ترسيخ ازدواجية المعايير فى الأدبيات الغربية بشكل فاضح والثانى، تنامى القلق العربى من أى نشاط إيرانى غير مألوف وقد كشفت تصريحات لعلى أكبر محتشمى بور سفير إيران الأسبق فى دمشق ووزير الداخلية السابق والأمين العام للمؤتمر الدولى لدعم الانتفاضة الفلسطينية عن مشاركة مقاتلين من حزب الله مع رجال الحرس الثورى فى الحرب الإيرانية - العراقية . وهو ما ضاعف من ملامح عدم الثقة فى التوجهات الإيرانية. وقال محتشمى لصحيفة " شرق " فى الثانى من أغسطس ٢٠٠٦ أن علاقة الحزب مع طهران أبعد بكثير من علاقة نظام ثورى بحزب أو تنظيم ثورى خارج حدود بلاده ، بحيث يبدو الحزب وكأنه جزء من مؤسسة الحكم فى إيران وهو ما يفرض على طهران تبديد المخاوف العربية فعليا وطمأنة عدد من الدول العربية عمليا. فاستمرار التجاذبات، بشكل مباشر أو غير مباشر، سوف يقود إلى تعميق الاحتقان الذى رسخته الحرب على لبنان، والتى عززت هواجس البعض من تمدد إيران على الساحة الإقليمية .

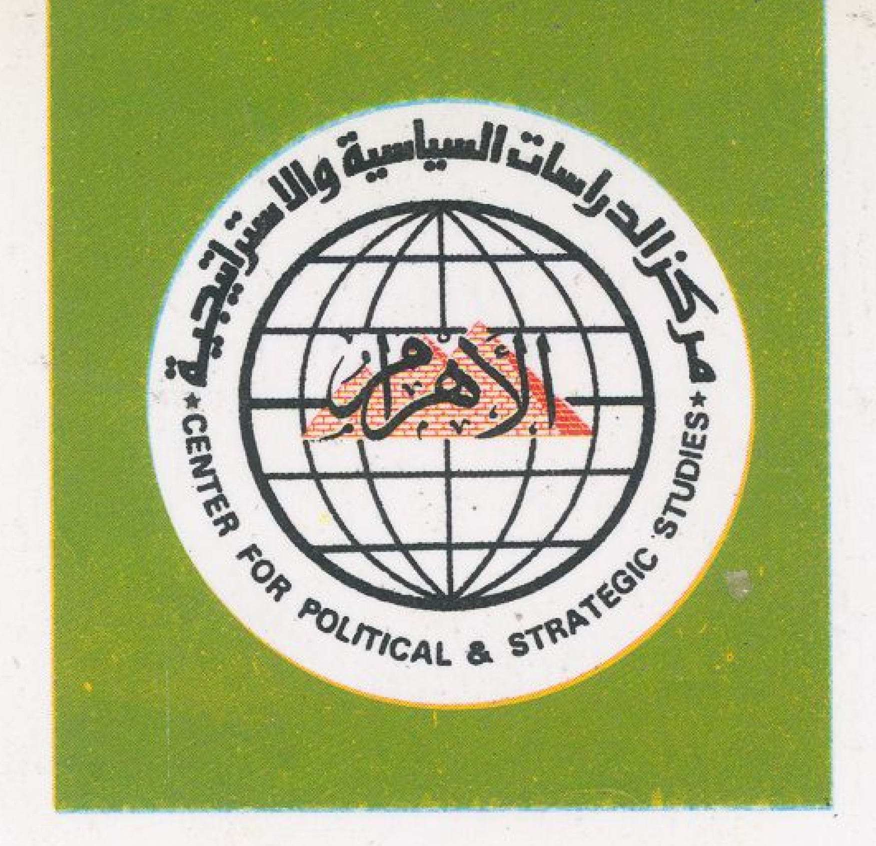
والثالث، عدم السماح لأى قوى بالخروج عن المألوف الذى حددته الولايات المتحدة .وبرغم ما تحمله هذه النتائج من سلبيات لإيران ،غير أنها كشفت لصانع القرار حدود المسموح والممنوع عليها بصورة عملية، مما يفرض عليها مزيد من الحسابات الدقيقة فى تعاملاتها مع المجتمع الدولى فى كثير من الأزمات المعلقة مع بعض قواه الرئيسية، خاصة أن كلا من روسيا والصين وفرنسا، بدرجات متفاوتة، قد تخلت عن أدوارها وازدادت خلال هذه الحرب اقترابا من التقديرات الأمريكية .الأمر الذى يفرض على طهران إعادة تقويم حساباتها إزاء هذه القوى. وفرض مزيد من الحماية السياسية والعسكرية لمنشآتها النووية.

وعلى هذا الأساس يمكن الإشارة إلى ثلاثة خسائر إيرانية مباشرة ، بسبب هذه الحرب. الأولى، تدمير جزء معتبر من قوة المقاومة اللبنانية ، كانت حتى وقت قريب ينظر إليها كرصيد إستراتيجى مهم لطهران، فى حالة تعرضها لضربات عسكرية من قبل إسرائيل أو الولايات المتحدة .وفقدان هذه القدرة من المرجح أن يؤثر على بعض التوازنات التى أقامتها إيران وسوف تفرض إعادة التفكير فى وسائل التعامل من قبل الدول التى تسعى إلى تطويقها، والثانية، سواء كانت خسائر المقاومة اللبنانية كبيرة أو صغيرة، فهذه الحرب من المتوقع أن تجعل بعض القوى الدولية تزيد من صرامتها فى التعامل مع كافة قوى الرفض والمقاومة ، عبر اتخاذ وسائل ردع جديدة لتضييق الخناق عليها داخليا وخارجيا. وتراقب عن كثب العلاقات التى تربطها بإيران ، باعتبارها تمثل امتدادا حيويا لحركتها السياسية والعسكرية، والثالثة، اتساع مجال الاقتناع بضرورة عزل سوريا عن إيران. وإذا كانت فرص تحقيق هذا الهدف بالوسائل القسرية قد فشلت، فان هناك فرصة مواتية للتعامل معها سياسيا، ربما من خلال فتح الطريق لتسوية مرضية تبعدها فى النهاية عن محور إيران .

رقم الإيداع ٣٠٠٦ / ٢٠٠٣

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 227 - 229 - 6

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعي إلي نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلي صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر "كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها د. طه عبد العليم

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشئون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. محمد عبد السلام.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤي والتصورات والمواقف الإسرائيلية علي صعيدي الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلي دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها د. ألفت حسن أغا.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلي دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها د. محمد السيد سعيد.

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعي إلي تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره د. حسن أبو طالب.

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلي الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتى من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطى موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: http://www.ahram.org.eg. بريد إليكترونى acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب اصدارات المركز من مكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٧٧٠٤٥٦٥ - ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٥٧٨٦٠٣٧ ٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

Email: acpss@ahram.org.eg

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر